



۲۷۵

# مَجْمَعُ الْفَائِدَةِ وَالْبَرَاهِنِ

فِي تَرْجُومَةِ ارشَادِ الْأَوَّلِيَّانِ

لِلْفَقِيهِ الْمُحَقِّقِ الْحَقِّيقِ وَرَحِمَهُ اللَّهُ  
الْمَوْلَى الْحَسَنِ الْمُفَضَّلِ سِرَافِي

الْمَوْلَى الْحَسَنِ الْمُفَضَّلِ

الْمَوْلَى الْحَسَنِ الْمُفَضَّلِ

مَوْقِفَةُ الشَّرْعِ الْإِسْلَامِيِّ

الْمَوْقِفَةُ الشَّرْعِ الْإِسْلَامِيِّ

بسم الله الرحمن الرحيم

## « كتاب الصوم »

(والنظر في ماهيته، وأقسامه، ولواحقه)

(الأول) الصوم وهو الإمساك مع النية

مركز تحقيقات كاتوبور علوم ديني

## « كتاب الصوم »

قوله : «الأول الصوم وهو الإمساك مع النية إلخ» قيل : الصوم في

اللفظ هو الإمساك مطلقاً (١)

وفي اصطلاح الفقهاء، المنطبق على ما هو الصحيح، المعتبر في الشرع

والمأخوذ منه هو الإمساك كما قال المصنف هنا (٢)

فكأنه تخصيص ببعض أفراد أو نقل للمعنى اللغوي، سواء قلنا بالحقائق

الشرعية أم لا، لوجود النقل عند الفقهاء قطعاً، وهو ظاهر.

(١) يعني سواء كان مع النية أو بدونها

(٢) يعني الإمساك مع النية

فلا معنى لترجيحه على التعريف: بأنه توطين النفس (١)، لكونه (٢) تخصيصاً، وكون الثاني نقلاً والأول خير منه.

لما عرفت من تحقق النقل مطلقاً، وإن الاطلاق على الفرد الخاص بخصوصه، فيكون حقيقة في لسان أهل الشرع.

وإن ارادة المعنى المذكور منه، ليس من جهة كونه امساكاً (٣)

نعم يمكن ان يقال: انه أولى لكونه أقرب وأنسب الى المعنى اللغوي من التوطين، ولعله مراد المرجح، وكذا الكلام في الحج ونحوه.

ولعله لذا قال في البيان: والأول تخصيص والثاني نقل، وفي الأول النية شرط، وفي الثاني النية جزء، والثاني هو تعريف المصنف رحمه الله في القواعد والذي أظن أنه لا معنى لجزئية نية الصوم له، لأن المصنف أخذ النية في تعريف القواعد ايضاً، وقال: توطين النفس على الامتناع مع النية.

ولأن (٤) وقوعها في الليل مع جواز فعل المبطلات، واشتراطهم الطهارة في الصوم قبل الفجر يدل على ذلك، وهو ظاهر.

- (١) قال في القواعد: الصوم لغة، الامساك وشرماً توطين النفس على الامتناع عن المفطرات مع النية (انتهى) ايضاح القوائد ج ١ ص ٢١٩
- (٢) تطيل لقوله قد: (لترجيحه) بأن يقال: يرجح التعريف بالتوطين على التعريف (بالامساك مع النية) بلحاظ ان الامساك المذكور بمنزلة تخصيص مطلق الامساك بخلاف التوطين فإنه معنى آخر مبين للاول فيكون منقولاً والنقل خير من التخصيص
- (٣) يعني ان ارادة الامساك مع النية، من الصوم ليس من باب اطلاق الكلى الذي هو الامساك واردة بعض لقراءه الذي هو الامساك مع النية
- (٤) يعني ان وقوع نية الصوم في الليل مع جواز المفطرات بعد النية الى قبل طلوع الفجر، ومع اشتراط الفقهاء، الطهارة من الحدث الاكبر في الصوم قبل الفجر، يدل على عدم جزئية نية الصوم

وأن الامساك والتوطين متقاربان، فإن الامساك متعة (١) فمعناه منع الانسان نفسه عن المفطر، ومعنى التوطين هو التقرير مع النفس أن لا يفعل كذا وكذا، فهو مستلزم لمنعه وان لم يكن نفسه، والمراد ذلك اللازم فيكون المقصود واحداً. وان المراد ليس معناه الظاهر الذي هو متعة ومستلزم لصدور فعل في النهار حتى لا يقال: انه صائم الا ان يمنع نفسه أو يوطنها، لعدم وجوب ذلك بالاجماع. ولهذا يصح الصوم مع الغفلة والنوم، وكذا الكلام في الكف ونحوه. بل المراد معناه اللازم، وهو عدم حصول المفطر على الوجه الشرعي، فالتعريف بمثله أولى وأوضح.

وبالجملة التحقيق أن المراد بالنهاي (٢) هو العدم والترك، لا الكف كما قالوا وسموه بتحقيقاً (٣)، لعدم إمكان التكليف بالعدم مع كون النهي تكليفاً (٤).

اذ ليس في المنهيات غير الترك مطلوباً، لان مطلوب الشارع عدم وقوع هذا القبيح على اى وجه كان، لا صدور فعل من النفس، وهو الكف فيرجع النهي ايضاً الى الأمر.

ولانه (٥) يلزم عدم امتثال نهى الشارع الا لمن قصد كف نفسه عن المنهى عنه ويكون معاقباً بترك الكف مع تركه المنهى عنه دائماً، وهو باطل بالعقل والنقل ولهذا لم يعتبر في المنهيات، النية اجماعاً.

(١) يعنى ان الامساك، من باب الافعال، وهو متعة، ولازمه وجود المفعول به، وهو ليس الا منع الصائم نفسه عن المفطرات، وهو عبارة أخرى عن توطين النفس الذي هو ايضاً متعة

(٢) يعنى النهي عن الاكل وغيره من المفطرات

(٣) الظاهر انه تعليل لقوله قد: لما سمّوه تحقيقاً، لا لقوله قد: ان المراد بالنهاي هو العدم

(٤) تعليل لقوله قد: ان المراد هو العدم (٥) وجه ثان لقوله: ان المراد هو العدم

واعتبارها (١) في الصوم، لانه ليس نفيًا ونهياً محضاً.

و ان (٢) التكليف بالترك والعدم ممكن باعتبار القدرة على زواله وترك الاستمرار بل يمكن التكليف بنفسه (٣) حين الاشتغال بالفعل، ولا يمكن بالعدم مع عدمه، وفي الفعل عكسه، فانه مع الوجود لا يمكن، ويمكن مع العدم، فلو استلزم عدم الامكان في الجملة يلزم (كونه خ ل) في الفعل ايضاً، فتأمل.

والحاصل ان المطلوب منه في قوله: (لا تزن) مثلاً عدم صدوره منه باختباره وعدم اتصافه به، وعدم كونه بحيث يتصف بفعله، فينتزع منه (٤) ذلك بل انتزاع العدم فقط، لا فعل العلم، ومعلوم مقدوريته بهذا المعنى وان كان الترك لا يمكن له الا بسبب فعل لانه (٥) موقوف عليه، ويلزم طلبه ايضاً بالعرض وضمناً.

فمعلومية كون الترك والعدم مقدوراً في الجملة ظاهر كما قيل في جواب أدلة الحكماء على ابطال قدرة الواجب تعالى، بانها (٦) تستلزم مقدورية الطرفين، والعدم ليس بمقدور.

(١) جواب عن سؤال مقدس تقديره ان لازم ما ذكرت من عدم احتياج الترك والعدم الى النية منقوض بالصوم الذي يعتبر فيه النية اجمالاً مع انه امر عدمي والجواب ان الصوم ليس نهياً محضاً من المفطرات، بل هو مشرب بالوجودي وهو التوطين مثلاً.

(٢) وجه ثالث لردّ قولهم: لعدم امكان العدم الذي سموه تحقيقاً

(٣) يعني تكليفه بنفس العدم حين الاشتغال بالفعل ممكن مثل تكليف من كان مشغولاً بضرب زيد،

بعدم ضربه .

(٤) يعني من هذه الاعدام الثلاثة ينتزع قوله: لا تزن

(٥) يعني لان الترك موقوف على فعل .

(٦) قوله : بانها الخ بيان استدلال الحكماء على ابطال قدرة الواجب تعالى.

ونحوه قال في الجواب صدر المحققين (١) في التجريد (٢): (والعدم مقدور) وبيّنه الشراح و يؤيده اتفاقهم مع المتكلمين - على ما نقله في الشرح الجديد (٣) - في كون القادر قادراً، فلزمهم القول بكون عدم مقدوراً. فصار كونه مقدوراً في الجملة متفقاً عليه بين العقلاء من المتكلمين والحكماء، وإن لزمهم نقض ادلتهم التي ذكروها في إيجاب الواجب (٤) (تعالى عن ذلك علواً كبيراً) وذلك امر مطلوب وقد اشرنا اليه في محله. وهذا البحث وإن كان خارجاً عن دأب الفقيه، ولكن صار ضرورياً (٥)

(١) حجة الفرقة الناجية، الفيلسوف، المحقق، استاذ البشر، واعلم اهل البدو والحضر محمد بن محمد بن الحسن الطوسي الجهرودي، سلطان العلماء والمحققين، وفضل الحكماء والتكلمين، ممدوح اكابر الآفاق وجميع مكارم الاخلاق الذي لا يحتاج الى التعمير بكفاية شهرته، مع ان كتماناً يقال فهو دون رتبة ولد في ١١ جمادى الأولى سنة ٥٩٧ بطوس ونشأ بها ولذلك اشتهر بالطوسي وكان اصله من جهة ريد المعروف بجهرود من اعمال قم من موضع يقال له وشارة الى ان قاله: وتوفي في يوم الندير سنة ٦٧٢ ودفن في جوار الامام موسى بن جعفر والجواد عليهما السلام - الكافي ج ٣ ص ٢٠٨

(٢) قال قلّه في التجريد: الثاني في صفاته (تعالى) وجود العالم بعد عدمه ينفي الايجاب (الى ان قال) واجتماع القدرة على المستقبل مع العدم (انتهى) وقال العلامة قلّه في شرح قوله قلّه: واجتماع القدرة الخ: اقول: هذا جواب عن سؤال آخر، وتقريره ان نقول: الاثر اما حاصل في الحال فواجب فلا يكون مقدوراً او معدوماً ممنوع فلا قدرة (وتقرير الجواب) ان الاثر معدوم حال حصول القدرة ولا نقول ان القدرة حال عدم الاثر تفعل الوجود في تلك الحال بل في المستقبل، فيمكن اجتماع القدرة على الوجود في المستقبل مع العدم في الحال (لا يقال): الوجود في الاستقبال غير ممكن في الحال لانه مشروط بالاستقبال الممتنع في الحال، واذا كان كذلك فلا قدرة عليه في الحال وعند حصول الاستقبال يعود الكلام (لا نقول): القدرة لا تتعلق بالوجود في الاستقبال، في الحال، بل في الاستقبال (انتهى)

(٣) النريعة ج ٣ ص ٣٥٤ في مقام تعداد الشروح على التجريد: والموصوف الجديد وهو تأليف الفاضل القوشجي (انتهى)

(٤) يعني في كونه تعالى فاعلاً موجباً على ما ذهب اليه جمع من الحكماء

(٥) يعني ان الضرورة في البحث اقتضت البحث المذكور لتوقف بعض المسائل الفقهية عليه



لتوقف المسائل الفقهية عليه فتحقيقه ممّا لا بأس به، وله زيادة تحقيق يطلب من الاصوليين (١)، ولنا ايضاً هناك بعض الكلام.

ولعلّك فهمت منه كون الأمر مستلزماً للنهي عن الفضل الخاص، وكون أفراد المنهية عنه المطلق منهياً عنه في الجملة، ودفع مآقالوه في ذلك، فتأمل. وكذا فيما ذكره الشيخ على (٢) في تعريف القواعد (٣) حيث قال: انما ساقه الى التوطيين، لان التروك أعدام، وهي غير مقدورة، فيمتنع التكليف بها، ولك ان تقول: التوطيين ان كان أمراً زائداً على النية وترك المفطرات، فليس بواجب، وان كان هو النية لم يكن التعريف صحيحاً، اذ الصوم غير النية (انتهى). تأمل من عدم صحة وجه العدول (٤)، وعدم اختصاص الشبهة بالتوطيين، ومقدورية العدم والترك، ولهذا قال بوجوب ترك المفطرات في قوله (٥): (ان كان الخ).

ولانه (٦) لا بد من وجوب الصوم، وهو غير النية، وليس غير الترك بواجب فالترك هو الواجب، وهو واضح.

فليزِم فساد جميع التعاريف وعدم التكليف بالصوم، فالاشكال (٧) ليس على تعريف القواعد فقط.

(١) يعني الحكمة، والكلام

(٢) يعني المحقق الكركي رحمه الله صاحب جامع المقاصد في شرح القواعد.

(٣) في تعريفه بقوله: وشرعاً توطيين النفس على الامتناع عن المفطرات مع النية كما تقدم

(٤) بقوله رد: ولك ان تقول: التوطيين الخ

(٥) في عبارته المتقولة آنفاً

(٦) عطف على قوله رد: ولهذا قال

(٧) يعني لوقبلنا الاشكال المذكور بقوله رد: ولك ان تقول الخ للزم تسليم الاشكال على جميع التعاريف

لا خصوص تعريف القواعد والالتزام به بشكل جدياً

## من طلوع الفجر الثاني الى ذهاب الحمرة المشرقية

على ان دفعه عنه ممكن بأدنى عناية، مثل أن المراد تعريف الصوم مع النية، فيمكن إرادة النية منه وحينئذ لا معنى لقوله: (مع النية) وان المراد هو الإمساك

وانه لو كان الصوم هو التوطن يلزم عدم تحقق الصوم بدونه، مع ان الظاهر ان الصوم صحيح ولو كان نائماً او غافلاً، ولعله مراده لقوله: (فليس بواجب، فتأمل) وأما الاعتراضات على التعريف بعدم الجامعة والمانعية، فلا ينبغي البحث عنه والشروع فيه وقبح البحث، لأن المقصود التمييز، وانما يتحقق حقيقته (١) بعدم (٢) العلم بجميع واجباته وشرائطه على التفصيل والتحقيق، ولهذا قال في المنتهى: (وهو إمساك مخصوص يأتي بيانه) انتهى. وأشار الى التفصيل المذكور في المتن وغيره.

والظاهر أن مقصود المصنف من قوله: (مع النية) اشتراطها في الإمساك الذي هو الصوم شرعاً، وان الشرط هو ايقاعها في وقتها على الوجه المعتبر شرعاً، ولو كان نهاراً قبل الزوال ناسياً في الفريضة الاداء مثلاً كما سيجي التحقيق فيه ان شاء الله، لا كونها مقارنة بالإمساك الا ان يريد الأعم من حكمها (٣) ايضاً، فتأمل

وقوله: (من طلوع الفجر) يريد به زمان الإمساك المخصوص فهو (٤)

(١) يعني يتحقق حقيقة التميز بعدم العلم بواجبات الصوم وشرائطه على التفصيل ولا حاجة الى العلم بها

تفصيلاً

(٢) في بعض النسخ المخطوطة هكذا: وإنما يتحقق بعد العلم الخ

(٣) يعني اراد المصنف من (النية) ما هو اعم منها ومتا هو في حكمها فتشمل نية الصوم في صورة نسيانها

في صوم الفريضة التي يكتفى فيها حينئذ بإيقاعها قبل الزوال

(٤) يعني «من طلوع الفجر» متعلق بالإمساك .



متعلق به.

وكذا (عن الأكل)، وإن المراد نفى الأكل الخ، وكأنه لقوله: (وتعمد البقاء) اشعار (١) به.

وبالجملة، المراد ترك ما يجب تركه على الصائم كما تحقق. وايضاً انه يعد أخذ هذه الاشياء الكثيرة في التعريف.

ولعل المراد بالامساك هو الامساك المخصوص ويكون التعريف، الى قوله: (الى ذهاب) الحمرة المشرقية (٢)، وتقدير الباقي: (يجب على الصائم الإمساك عن الأكل الخ) لبيان الإمساك المعروف (المعروف خ ل) وشرط صحة الصوم كتعريف المنتهى والبيان.

ويؤيده عدم دخول بعض ما ذكره في الصوم مثل تعمد البقاء على الجنابة، فإن الظاهر أنه ليس بداخل فيه لوجوب وقوعه في النهار بحيث لم يتحقق جزء منه في الليل إلا من باب المقدمة، ولانه لا يعتبر سبق النية على مثله، بل يجب ذلك قبل النية ايضاً، وهو ظاهر وكذا جميع ما اعتبر اجتنابه في صحة الصوم ليلاً.

ولعل منه (٣) فهم الشيخ ابراهيم بن سليمان (٤) وجوب إدخال الإمساك

(١) لعل مراده قدومه من الإشعار هو أن المصنف ره غير عن الأكل ونحوه بالواقع فقال: (عن الأكل) ولم يقل: (عن تعمد الأكل) بخلاف البقاء على الجنابة حيث غير بقوله: (وعن تعمد البقاء على الجنابة) فاستشعر منه أن الملاك في الأول نية نفيه، وفي الثاني نية تعمده، والله العالم.

(٢) يعني يكون قوله: (الى ذهاب الحمرة المشرقية) آخر اجزاء المعروف، وما بعده خارجاً عنه ومعرفاً للمعروف الاول.

(٣) يعني من التعريف

(٤) الشيخ ابراهيم بن سليمان البحراني المجاور حياً وميتاً بالغزي السري، كان عالماً فاضلاً ورعاً صالحاً من كبار المجتهدين واعلام الفقهاء والمحدثين، كان في غاية الفضل، معاصراً للشيخ نور الدين المحقق الكركي (الى

عن مثله (١) ايضاً في النية مجملاً او مفصلاً كما يشعر به كلامه في صوميته .  
وهو بعيد جداً ، لمامر - بعد تسليم وجوب النية على هذا الوجه - من  
الاجمال والتفصيل ، وهو أعرف بما قال ..

فعبارة المتن لا تخلو عن اجمال ومسامحة ، وذلك لازم الاقتصار (٢) .  
والأمر في ذلك هين جداً خصوصاً عن مثل المصنف ، كثير الاشتغال ،  
وكون مطلوبه ابراد المقصود في الجملة ، وتكثير كتب الفن حيث (٣) قلّ وكاد  
أن لا يوجد الا قليل .

فلولا تصانيفه الكثيرة التي بقي منها شيء قليل ، لما بقي في هذا  
الفن (٤) لاصحابنا الا أقل القليل في هذا الزمان ، وكان الأمر يصير مشكلاً جداً  
لعدم الاطلاع على الاقوال والفروع .  
فانه الآن مثلاً ما بقي - من قريب ما تئى (٥) كتب للشيخ المغيد ، على ما ذكره  
الشيخ في الفهرست - الا المقنعة - المتن - التي شرحها في التهذيب - في بعض  
البلاد - ومن ثلاثمائة (٦) - تقريباً - من كتب الصدوق التي ذكرها ايضاً فيه

ان قال في تعداد كتبه : ورسالة في الصوم (الكنى ج ٣ ص ٦١)

(١) أي من مثل تعمد البقاء

(٢) يعني يلزم من اختصار الكلام في التعاريف ائثال هذه المسامحات

(٣) يعني لاجل أنه قل كتب فن الفقه

(٤) يعني الفقه

(٥) في رجال المقاني ج ٣ ص ١٨٠ : قال الشيخ في الفهرست : محمد بن محمد بن النعمان يكنى  
اباعبدالله المعروف بابن المعلم من أجلة متكلمي الإمامية انتهت رئاسة الامامية في وقته اليه (الى ان قال) وله  
قريب من مائتي مصنف كبير وصغار انتهى موضع الحاجة

(٦) في الرجال المذكور ص ١٥٤ قال في الفهرست محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي  
رحمه الله (الى ان قال) : له نحو من ثلاثمائة مصنف وفهرست كتبه معروف (الى ان قال) : ثم عد نحواً من اربعين

وسماها وقال في آخره (الآخر-خ ل): (وغير ذلك من الكتب والرسائل لم يحضرني الآن اسمائها) الآ (١) من لا يحضره (الفقيه-خ ل)، وثواب الأعمال في بعض البلاد (البلدان-خ ل)، وما ذكر في كتابه الأمالي والمجالس وكتاب الاعتقادات وهي موحودة ايضاً، وما بقي من كتبه (٢) رحمه الله الستين (٣) التي صنفها الى حين تصنيف الخلاصة وذكرها فيه، فضلاً عن الاضافات بعدها، مثل كتاب الألفين وغيره، على ما ذكره الشهيد الثاني في بعض التعقيقات على الخلاصة، قدس الله سره، ورضي الله عنه، وعن سائر العلماء، وعن سائر المؤمنين، وجعلنا منهم **رحمته** ولطفه.

وبالجملة، المسامحة والمساهلة في كلام مثله لا يبعد، ولا ينظر الى مثله خصوصاً في كلامه كما في قوله: (الاول الصوم) اي النظر الأول في ماهية لصوم (وهو الخ).

و اما كونه من طلوع الفجر الثاني الى الزهاب، فدل عليه قوله تعالى: **كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتُمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ** (٤).

كتاباً ثم قال. وغير ذلك من الكتب والرسائل الصغار ولم يحضرني اسمائها (انتهى)

(١) استثناء من قوله. وهو ما بقي

(٢) يعني المصنف رحمه الله

(٣) الكتب التي سماها في الخلاصة حين تأليف الخلاصة الذي هو سنة ٦٩٣ وعددنا تلك الكتب تبلغ سبعة وسبعين كتاباً وعددها كتاب الألفين ثم قال رحمه الله. وهذه الكتب هي كثير لم يتم رجوع من الله تعالى أتمامه والمولد قاسم عشر شهر رمضان سنة ثمان واربعين وستمأة ونسأل الله تعالى جازية الجزع عنه وكرمه (انتهى) راجع الخلاصة القسم الأول، الحسن بن يوسف بن علي بن مطهر

(٤) البقرة ١٨٧

والاخبار (١) ايضاً، وقد مرّ البعض في أوقات الصلوات (٢) .

وأوله لا خلاف فيه، والثاني يجيب فيه الخلاف للشيخ في بعض كتبه بدخوله باستتار القرص، ولا شك في كون الأول احوط، فوجب الامساك في هذا الوقت ظاهر.

واما وجوب النية فيه وشرطيته، فدلله في الجملة ما قدم في مثله. قال المصنف في المنتهى: وهي شرط في صحة الصوم، واجباً كان أو ندباً، رمضان كان أو غيره، ذهب اليه علمائنا اجمع، وبه قال اكثر الفقهاء (انتهى).  
و يدل عليه قوله تعالى: وَمَا أَمْرُو إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ (٣)

فتأمل

وقال في التهذيب: روى عن النبي صلى الله عليه وآله: انه قال: الأعمال بالنيات، وروى بلفظ آخر، وهو انه قال: انما الأعمال بالنيات، ولكل امرئ ما نوى.

وروى عن الرضا عليه السلام انه قال: لا قول الا بعمل، ولا عمل الا بنية، ولاننية الا باصابة السنة (٤)، وذكر ما يشرع بالوجوب ايضاً في الجملة، ولا كلام في ذلك انما الكلام في أجرائها وشرائطها، وقد تقدم البحث فيها مراراً قال في المنتهى: قال الشيخ رحمه الله: يكفي في شهر رمضان نية القربة، وهي أن ينوى بالصوم متقرباً الى الله تعالى لا غير، ولا يفتر الى نية التعيين اعنى أن ينوى وجه ذلك الصوم كرمضان أو غيره، وقال مالك: لا بد من نية التعيين

(١) راجع الوسائل باب ٤٢ و ٤٣ من ابواب ما يمكك عنه الصائم

(٢) راجع ص ٢٤ من ج ٢ من هذا الكتاب

(٣) البينة- ٧

(٤) أورد هذه الاخبار في الوسائل في آخر باب ٢ من ابواب وجوب الصوم

(انتهى).

ثم ذكر أدلة الطرفين والجواب عن دليل المحالف، فإظهار منه عدم الخلاف عندنا وهو (١) مؤيد قوى لعدم الاعتبار مطلقاً.

والعرق بين رمضان وغيره بعدم وقوع غيره فيه كما ذكره المصنف وغيره، لا يسفع لأن عدم صحة الغير لا يستلزم سقوط لنية، فإن غير الصوم لا يصح، بل يحرم في شهر رمضان مع وجوب النية فيه إجماعاً.

وان الصلاة إذا تفتق وقتها كالظهر مثلاً بحيث لا يصح فيه غيرها لم يقولوا بسقوطها (٢) على الظاهر، لما يفهم من التعميم في ذلك والتخصيص في شهر رمضان.

ولأنه يمكن أن يفعل صوماً غير صحيح (أو) أنه لا يعلم عدم صحة الغير فيه، ولا يجدى عدمه (٣) في نفس الأمر مع جهله بذلك وهو ظاهر.

ولو قيل بخروجه بالإجماع لقلنا علم (٤) عدم ثبوته بالدليل العقلي - لذي ذكره من لزوم التعمين للتمييز عند الفاعل - بحيث لا يمكن مخالفته عقلاً.

والنقل غير ثابت، بل خلافه ثابت لما مر (٥) من عدم التعمين، في

(١) يعني عدم الخلاف يؤيد عدم اعتبار التعمين

(٢) يعني سقوط نية التعمين في الصلاة

(٣) يعني عدم صحة الغير

(٤) يعني لو قيل بوجوب نية التعمين بدليل الإجماع، قلنا أن الإجماع صحة في المسائل النقلية لا العقلية والحال أن ما ذكره دليلاً على لزوم التعمين يستفاد منه كون المسألة عقلية فهو لشرح قوله (بحيث لا يمكن مخالفته عقلاً) متعلق بقوله: بالدليل العقلي

(٥) راجع المجلد الأول ص ١٤ من هذا السفر الثمين

الآيات، مثل (إِذْ قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا) (١) فانه جعل (٢) الواجب بعد القيام بلافصل، (و- خ ل) هو غسل الوجه، ولا شك في عدم شمول غسله النية، لا عقلاً، ولا نقلاً.

ودعوى الاشتراط يحتاج الى دليل، وهو أول المسألة، والاخبار الواقعة في التعليم، مثل الوضوء البياني (٣)، والصلاة البيانية كما علمها عليه السلام حماداً وغيره، مع بيان المندوبات فيها فما كان ينبغي هذا الإهمال بالكلية لأجل بعض المجملات المتقدمة (٤).

مع أني أظن أن المراد به فعلها على كون قصده العبادة في الجملة، كما هو في لسان كل أحد من العوام - وقد مر بيانه (٥) في الجملة - لا على الوجه الذي ذكره (٦)، والله يعلم، والاحتياط واضح.

ومن هذا يعلم عدم وجوب التعيين في النذر الممتن ونحوه، وهو مذهب السيد المرتضى ونقله عن أبي حنيفة ايضاً، وقواه في المنتهى، ونقل عن الشيخ

#### (١) المائدة ٥

(٢) يعني انه تعالى وجب غسل الوجه بقوله: (فاغسلوا وجوهكم) فوجب قيام المكلف لإرادة الصلاة من دون اشارة صلاً عن الدلالة - الى وجوب النية، ولا شك أن غسل الوجه المأمور غير مستلزم لوجوب النية، لا عقلاً، ولا نقلاً (يعني شرهاً)

(٣) رجع الوسائل ب ١٥ من ابواب الوضوء وباب ١ من ابواب افعال الصلاة

(٤) من مثل اي الاعمال بالنيات، وهو (ع) لكل امرئ ما نوى، وقوله (ع): لا عمل الا بنية

(٥) قال في المجلد الاول ص ٩٨: ما وجدت في عبادة ماء، بخصوصها نافذة وفريضة مثل الصلاة وما يتعين بها، ونصوم، ولزكاة، والخمس، والحج، والجهاد وما يتعلق بها، وغيرها من الادعية، والتلاوة، وتريفة، والسلام، والتحية، ودية لتحية الواحية وغيرها - الا الامر المجمل حالياً عن التماسيل المذكورة (نهي)

(٦) من اعتبارية الوجوب او التدب، والاداء او القضاء، ووجه الوجوب أو التدب، وامتناع حكمها

او عدمها، وقصد استباحة الصلاة او رجع الحديث



وجوبه، واحتج له بالقياس الى غير المعين، وضعف الدليل واضح.  
 واما غير المعين (١)، فقال في المنتهى: أما ما لا يتعين صومه كالنذر المطلق، والنكفارات، والقضاء، وصوم النفل، فلا بد فيه من نية التعيين، وهو قول علمائنا وكافة الجمهور، إلا النافلة، لانه زمان لا يتعين الصوم فيه، ولا يتخصص وجهه، فاحتاج الى النية المفيدة للاختصاص، وهو عام في الفرض والنفل (انتهى)

والدخل (٢) في قوله: (لانه) طاهر، متامر، والاجماع ان ثبت على الوجه الذي ادعى فهو المتبع، والأ فالاصل مع مامر، والاحتياط واضح.  
 ومما يطل دليل الامتياز ودفع الاشتراك، وهو قوله: (لانه الخ) أنه عسى تقدير تعيين الوضوء الواجب على الشخص بالنذر أو دخول الوقت أو شغل الذمة بالمشروط به، فانه يتعين حينئذ الوجوب، اذ لا اشتراك (٣).

وكذا في الصلاة قبل وقت الوجوب، فان الندب متعين متميز.  
 وكذا الواجب مع تضييق الوقت اوضم ما يميزها مثل كونها اربعة وكذا في الزكاة، والخمس، والصوم، وغيرها، فانه قد يتعين كونه نذراً كمن ليس عليه

(١) يعنى ان البحث كان في نية الصوم بالإضافة كرمضان او بالعارض كالنذر واحويه

(٢) يعنى الاعتراض على التثنية بقوله: (لانه زمان لا يتعين الخ)

(٣) وحاصل اعتراض الشارح فده على المصنف في المنهى، أن قوله: (لانه زمان لا يتعين الصوم فيه ولا

يتخصص الخ) يستعاد منه صابغة كلية، وهى انه كل عمل عبادى لا يتعين زمانه ولا يتخصص وجهه، فامره وتخصصه انما هو بالنية المختصة والتميزة مع انها منقوصة في مواضع (احدها) انصوء الواجب معين واحد الامسيات المعينة (ثانيها) الصلاة قبل وقت وجوبها تتعين الندب حينئذ (ثالثها) الواجب المضيى وقتها او تعينها بنفسها (رابعها) الزكاة والخمس والصوم المعين نذراً (خامسها) الصوم المعين واحداً على نفسه مع كونه نذراً للغير (سادسها) القضاء او الكفارة المضيى وقتها فانه يتعين في جميع هذه الموارد بناء على ما ذكره في لكتي. عدم وجوب التعيين، مع انه يلزم في الواقع والظاهر

قضاء يصوم في غير وقت الاداء.

والصائم ناوياً للقضاء مع شغل ذمته بقضائه واجباً والقضاء الواجب المضيّق وقته، والكفارة كذلك، فانه لا يكون الا واجباً.

وانه (١) لا يتمين بمجرد قصد الوجوب، والظهر مثلاً خصوصاً فيما اذا احتتمل اموراً كثيرة، لاحتمال كونه واجباً بالاخبار أو بالآيات، وكون الوجوب كفائياً وغير ذلك، فتأمل، وقدم.

ثم إن الظاهر أن التمييز هنا في الندب يحصل بمجرد قصده، ولا يحتاج الى تعيين كونه من أول خميس الشهر الفلاني، وكونه من الغدير أو المبهلة، وشهر رجب وغير ذلك.

وفي الواجب يكفي كونه واجباً بنذر مثلاً اداءً وقضاء رمضان والبحث في دليل وجوب الاداء والقضاء، هو أن التميز المطلوب لا يحصل بدونه كما مرّ ويؤيده أنه لو نوى واجباً والفرض عدم ثبوت (وجوب-خ) صوم في ذمته الا ذلك الواجب لكفى، وكذا في القضاء في الندب، فانه قد لا يكون في ذمته قضاء واجب، فاذا نوى قضاء يكون كافياً، لعدم الاشتراك.

ثم إن الظاهر إن نية قضاء النافلة في الصوم أولى لتحصيل ثواب الاداء والقضاء، اذا مطلوب صوم ذلك اليوم، ولهذا قيل: (٢) بقضاء ثلاثة ايام الشهر في مثله.

والأولى أن يسوى قضاء يوم كثير الثواب، مثل الغدير الا أن لا يكون في

(١) عطف على قوله: انه على تقدير تعيين الرصد الخ

(٢) فان الشهيد اشأن في الرصد ويخص (اي الايام الثلاثة في كل شهر) باستحباب قصدها من

وائته، فان قصدها في مثله لمرز صحتها (انتهى)

دتمه قضاء أصلاً وهو بعيد.

وكانه لمثل ما مرّ صرح القدماء بالنية كما نقل الشهيد الثاني في شرح الألفية الكبير، لأنّ الذي لابد منه فهو معلوم، والباقي غير ثابت.

فما أحسن ما أوصى به المحقق خواجه نصير الملة والدين الطوسي رحمه الله في الآدابية (١) بالرجوع الى العتيق، وترك المستحدثات ومن ترك تصريح القدماء (علم - خ ل) عدم الاجماع، فتأمل.

و اما وقت النية في المعين كصوم رمضان، فالظاهر أنّه آلياً مطلقاً للعالم العامد، وادعى في المنتهى الاجماع على جوازها ليلاً مطلقاً.

ويدل عليه (٢) وعلى انه يشترط وقوعها في الليل، الخبر المشهور: لا صيام لمن لا يُتَيِّتُ الصيام من الليل (٣)، ولكن السند غير واضح (٤).

والأصل الواضح (٥)، وكفاية تحقق كثير من الاحكام المتعلقة بالنهار في اكثره (٦) يدل على الصحة اذا نوى قبل الزوال.

ويؤيدها صحة الصوم الواجب الغير المعين (٧) كما سيجيى .

(١) يعنى آداب المتعلمين، قال قدس سره: للفصل الثالث في اختيار العلم (الى ان قال) ويختار عتيق دون المحدثات، قالوا: عليكم بالعتيق دون المحدثات (انتهى موضع الحاجة)

(٢) يعنى يدل الخبر المشهور على امرين (احدهما) كون وقت النية للعالم وبعامد جميع نبي (ثانيها) عدم صحته الصبح اذا لم ينو بالليل

(٣) جامع احاديث الشيعة نقلاً من الاستدرك عملاً من عوالي الآلى. باب ٣- حديث ٢ من ابواب نية الصوم.

(٤) لكن يؤيده ما رواه ابو داود في سننه ج ٢ ص ٣٢٩ مستنداً عن حفصة زوج نبي صلى الله عليه وآله وسلم ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: من لم يجمع الصيام قبل عصر فلا صيام به

(٥) يعنى اصالة عدم تحقق كون النية في الليل او اصاله الصحة

(٦) يعنى في اكثر انهار

(٧) يعنى اذا نوى الصبح المعين قبل الزوال

بل ينبغي هنا بطريق أولى، لانه متعين، ولا يقع فيه غيره، فكونه صوماً اقرب من الذي لا يتعين إلا بمحض النية، فاذا لم تكن النية ليلاً شرطاً فيه ففي الاول بالطريق الأولى.

ويؤيد الاول (١) أن الصوم عبادة محتاجة الى النية من غير خلاف. ولانه امر عديم، والعدم واقع فلا يتشخص كونه عبادة إلا بالنية، ولهذا ورد في نية الصوم بعض الآثار كما ستسمع، وقال المسلمون كلهم بوجوبها فيه مع عدمه في غيره، فلو لم يقع في جزء منه لم يكن ذلك الجزء صوماً وعبادة وجزءاً للعبادة، وبانعدام الجزء ينعدم الكل، وخرج النسيان والعذر بجهل الشهر، والمسألة ونحوه، (لدليله) وبقي العمد على حاله. والخبر المشهور مؤيد (٢) فلا يضر عدم العلم بالسند، وكذا عدم ظهور الخلاف عندنا.

ومؤاخذ العامد العالم بترك الواجبات حسن، وهو الفرق بين المعين وغيره بوجوب لصيام يقيناً في الأول بخلاف الثاني، اذ له ان لا يصوم، و يصوم يوماً آخر، وهو ظاهر، فالقضاء عليه غير بعيد، واما الكفارة فلا، لعدم الدليل، ولا ص. واما دليل صحة نية الصوم المعين مع العذر في أثناء النهار، مثل كونه مسافراً و حضر قبل الزوال ولم يفطر، فهو مما يدك على صحة صومه، فانه لا شك في صحة صومه وعدم النية الى (الآن - خ ل) كما سيجيء فيصيح نيته حينئذ.

و كذا مع ثبوت الهلال في النهار  
و كذا الناسي، لأن النسيان عذر على الغالب لدليل (رفع) (٣).

(١) يعنى الاحتياج الى النية في النيل

(٢) وهو قوله (ع) : لا صيام لمن لا يبيت الصيام من الليل وتقدم عليه

(٣) نوساقل باب ٣٠ حديث ٢ من ابواب الحلال الواقع في الصلاة

وكذا الجاهل، لأنه معذور ما لم يعلم، والظاهر عدم الخلاف بصاً  
فيختص الخبر المشهور المتقدم لوضح.

### «فرعان»

(الأول) الظاهر أنه لا خلاف عندنا في جواز النية في اى جزء كان من  
الليل، وأنه يجوز المقارنة لطلوع الفجر - وإن منعه البعض - وإن وجب امساك جزء  
من الليل من باب المقدمة ولكن وجوب النية معه غير ظاهر فإن الامساك يجب من  
باب المقدمة، لا لأنه صوم أوجزه كما في غسل الوجه، - فإنه لا يشترط لمقارنة بجزء  
من الرأس - بل يمكن عدم الاجزاء فتأمل، مع ان وقوع هذا بعيد جداً، بل يجزم  
العقل بعدم العلم به، نعم يمكن اتفاقه في نفس الأمر.

(الثاني) الظاهر أنه لا يحرم فعل المفطر بعد النية، ولا يجب تحديدها حينئذ  
لوجود النية التي هي الشرط مع عدم حصول المانع، اذ الاطوار في الليل لا ينافي  
الجزم بعدمه نهاراً الذي هو الصوم، وهو ظاهر ومصرح به، ولا يعلم خلاف فيه  
عندنا إلا في التجديد بعد الجبابة على ما يظهر من الدروس (١).

وما في غير المعين كقضاء رمضان، والنذر المطلق، فالظاهر حوز نسبها من  
اول الليل الى الزوال، ولعله لا خلاف فيه على الظاهر.

يدل عليه بعض ما مر، وصحيفة عبدالرحمان بن الحجاج، قال سألت عن  
الرجل يقضى رمضان أنه أن يفطر بعد ما يصبح قبل الزوال اذا بداه؟ فقال اذا  
كان بوى ذلك من الليل و كان من قضاء رمضان فلا يمطر، ويتم صومه، قال:

(١) يعنى يظهر من الدروس كون المسألة بالنسبة الى تجديد النية بعد الجبابة ليلاً خلافاً لما قاله ولا  
يجب تحديدها بعد الاكل او النوم أو الجبابة على الاقوى، سواء عرصت ليلاً أو نهاراً بالاحتلام (نهي) و ظاهر  
ان قوله رده على الاقوى قبل الأخير وهو يدل على وجود القول الآخر .

وسأله عن رجل يبدوله بعد ما يصبح ويرتفع النهار (١) أن يصوم ذلك اليوم و يقضيه من رمضان) و ن لم يكن نوى ذلك من الليل؟ قال: نعم و يصومه و يعتد به اذا لم يحدث شيئاً (٢).

وهذه و ان كانت مضرة إلا أن الطاهر انه عن الامام عليه السلام، لما مر، ولقرينة التصريح في غيرها.

مثل ما رواه ابن الحجاج - المذكور - قال: سألت ابا الحسن موسى عليه السلام، عن الرجل يصبح، ولم يطعم ولم يشرب ولم ينو صوماً وكان عليه يوم من شهر رمضان، أنه أن يصوم ذلك اليوم وقد ذهب عاقبة النهار؟ فقال: نعم له ان يصوم و يعتد به من شهر رمضان (٣).

ولعل مجهولية علي بن السندی (٤) لا تنصّر، و يريد بعاقبة النهار البعض المعتد به لي قبل الزوال، لما مر، وهذه بعينها رواها ابن الحجاج في الصحيح، عن ابي الحسن موسى عليه السلام.

وما رواه صالح بن عبدالله، عن ابي ابراهيم عليه السلام قال: قلت له: رجل حبل لله عليه الصيام شهراً فيصبح و هو ينوى الصوم، ثم يبدوله فيفطر و يصبح وهو لا ينوى لصوم فيبدوله فيصوم؟ فقال: هذا كله جائز (٥).  
و صحيحة ابن سنان، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: من أصبح وهو

(١) في صوم ذلك اليوم يقضيه من شهر رمضان - الكافي

(٢) ورد صدره في الوسائل في باب ٤ حديث ٦ وديله في باب ٢ حديث ٢ من ابواب وجوب الصوم

(٣) الوسائل باب ٢ حديث ٦ من ابواب وجوب الصوم

(٤) وسنده كما في التهذيب هكذا: محمد بن علي بن محبوب، عن علي بن السندی، عن صفوان، عن

عبد الرحمن بن الحجاج

(٥) الوسائل باب ٢ حديث ٤ من ابواب وجوب الصوم



(١) المقاتل باب ٢ حدثني عن ابواب وجوب الصوم

يكون عليه القضاء من شهر رمضان و يصبح فلا يأكل (شيئاً - خ ل) الى العصر  
أيجوز له ان يجعله قضاءً من شهر رمضان؟ قال نعم (١).

فلا يعارض ما تقدم، لارساله وان قيل بقبول مرسله البزنطى، لما  
فهمت (٢)، ما فى المرسل، وأن المصنف قد رده مرسل ابن ابى عمير- فى بحث  
تطهير النار ما حالته..

وقال المصنف فى المختلف - بعد ردها بالارسال -: ليس فيها انه مانوى  
من الليل، و يحتمل ان نوى صوماً مطلقاً ونسى القضاء فجاز له صرفه الى  
القضاء.

وهو بعيد، لكن ظاهرها عدم الاعتداد بالنية حيث ما ذكر النية حينئذ  
ايضاً، فكانها متروكة الظاهر بالاجماع الذى نقله فى المختلف.  
والظاهر عدم وجود خلاف صريح فى عدم الاجزاء بالنية بعد الزوال  
سوى ما يفهم من ظاهر كلام ابن الجنيد (٣).

وحمل الشيخ ما يدل على قبل الزوال، على الافضل والأولى، وايضاً  
الذمة مشغولة يقيناً فلا بد من المسقط الشرعى، وليس بحاصل، والاحتياط ايضاً  
يقتضى ذلك كما قاله ابن الجنيد ايضاً انه الأحوط (٤).

(١) الوسائل باب ٢ حديثه ٩ من أبواب وجوب الصوم ونفيه

(٢) و عدم الاحتياج الى الوضوء و الاغتسال - كذا فى هامش بعض النسخ المحظوظة

(٣) قد وى المختلف مسألة. ظاهر كلام ابن الجنيد يقتضى تسوية الاتيان بالنية بعد الزوال فى المرمى  
مع اذكر أو النسيء، لانه قال و يسحب للصائم قرصاً و غير حرص ان يثبت الصيام من الليل لما يريد به،  
وحدثن أن يبتلى بالنية وقد بقى بعض النهار و يحسب به من واجب اذا لم يكن قد أحدث ما يقتضى الصيام، و هو  
جمعه تطوعاً كان أحوط، ومنع ابن أبى عمير من الإجزاء اذا لم ينو قبل الزوال مع النسياء، وهو اختيار  
الشيخين، وهو الوجه (انتهى)

(٤) تقدم فى عبارته: قوله: ولو جمعه تطوعاً كان أحوط.

و يمكن حمل المرسلة على قضاء صوم قضيق وقته وسيان ذلك.  
فتأمل، فان الظاهر أنَّ مختاره (١) جيد للعمل بمضمون روايتي (٢)  
عبدالرحمان بن الحجاج احديهما صحيحة.

ولا ينافيه الا الخبر المشهور (٣)، وهو غير ثابت من طرقنا.  
وصحيحة هشام غير صريحة في الواجب، ومع ذلك غير صريحة في عدم  
لاجراء بعد الزوال، لاحتمال حمل الاحتساب من حين النية على قلة الثواب  
بالنسبة.

و يؤيده خبر صالح (٤)، وصحيحة ابن هشام (٥)، والسهولة في النية،  
وبعد حمل عامة (٦) النهار على قبل الزوال، مع ان ترك التفصيل دليل العموم.  
نعم الاحتياط فيما قاله الأكثر فتأمل.

و ينبغي أن يكون الاجزاء قبل الزوال ايضاً لمن لم يخطر بباله الصوم  
ولمطر أنسى النية، واما اذا قصد الافطار او قصد الصوم، ولكن ترك النية  
المستمرة عندهم عمداً ففي الصحة حينئذ تأمل، لحصول الفقد في الجملة وتركها

(١) يعنى مختار ابن الجبدي، وهو كفاية النية بعد الزوال لقضاء رمضان

(٢) المصدرين آنفاً، فان في الأولى منها: الرجل يملؤه بعد ما يصبح ويرتفع لهار يصوم ذلك اليوم  
و يقصيه من رمضان وان لم يكن ذلك من الليل؟ قال: نعم الخ، وفي الثانية: الرجل يصبح ولم يطمع، ولم يشرب  
ولم يتوضأ وكان عليه يوم من شهر رمضان أنه أن يصوم ذلك اليوم وقد ذهب عامة الهار؟ فقال نعم الخ

(٣) وهو قوله (ص) لا صيام لمن لم يبيت الخ

(٤) يعنى يؤيد كفاية النية ولو بعد الزوال ولو في قضاء رمضان من جهة اطلاق الخواب بقوله  
عليه السلام: هذا كله جائز

(٥) من جهة اطلاق قوله (ع): (فان بداله أن يصوم بعد ما ارتفع النهار فيصم) الشامل لما بعد الزوال

ايضاً

(٦) اظاهر من المراد (عامة النهار) هو لفظة (الارتفاع الواقع في هذه الروايات)

عمداً، والاخبار كنها ايضاً غير صريحة في المطلق.

وبالجملة بعد اعتبار النية على الوجه الذي يعتبر، فالصحة حينئذ محل التام وان كان الظاهر، الصحة لظاهر الاخبار.

ثم اعدم ان ظاهر بعض هذه الاخبار شاملة لمطلق الصوم، متعيناً كان كرمضان، وغيره، عمداً او غيره، ولكنها غير صريحة في الأول مع العمد، فيحمل على الغير، ويؤيده الشهرة وترك الواجب عمداً كما مر.

واما ما يدل على اجزاء نية الصوم مطلقاً، ولو كان بعد الزوال فينبغي حمده على انافة، مثل صحيحة هشام بن سالم، عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: كان امير المؤمنين عليه السلام يدخل الى أهله فيقول: عندكم شيء؟ والا صمت، فان كان عندهم شيء؟ اتوه به والاصام (١).

لعدم صراحته، بل عدم ظهوره، ايضاً في الواجب، ولما مر مما يدل على عدم الاجزاء بعد الزوال، ولبعد تأخيرها عليه السلام الصوم الواجب وان كان موسعاً، وصومه ذلك لعدم شيء.

وهذه الرواية تدل على حواز الصوم لعدم حصول شيء، ولا يتنافي قصد القرية بعد ذلك وايضاً طاهرها انه يكفي قوله: (والأصمت) في نية الصوم فتصح النية مع الشرط، وبلغت (صمت) وكأن معناه (امسكت قرية الى الله) فيفهم عدم الاحتياج الى القيود الاخرى، مثل كونه ندباً، ومن الشهر الفلاني واليوم الفلاني فتأمل.

وموثقة ابي بصير (٢) قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الصائم المتطوع

(١) الوسائل باب ٢ حديث ٧ من ابواب وجوب الصيام

(٢) عطف على قوله: مثل صحيحة هشام بن سالم

تعرض له الحاجة. قال: هو بالخيار ما بينه وبين العصر، وإن مكث حتى العصر ثم بدّاه (١)، (أن يصوم فإن لم يكن نوى ذلك) فله أن يصوم ذلك اليوم (٢). وما في صحيحة هشام بن سالم المتقدمة: (وإن نواه بعد الزوال الخ) (٣). ويدل عليه رواية محمد بن قيس، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال علي عليه السلام: إذا لم يفرض الرجل على نفسه صياماً، ثم ذكر الصيام قبل أن يطعم طعاماً أو يشرب شراباً ولم يفطر فهو بالخيار إن شاء صام وإن شاء افطر (٤). وتحمل على النافلة ويعمل بعمومها فتجوز النية في النافلة مادام النهار باقياً ويحسب له صوماً تاماً إن كانت قبل الزوال ومن بعد الزوال من حين النية (٥)، كما يجوز افطاره وهو موجود في موثقة أبي بصير المتقدمة في الجملة. وكذا في رواية سماعة، عن أبي عبدالله عليه السلام: فأما النافلة فله أن يفطر أي وقت شاء إلى غروب الشمس (٦).

وأما جواز تقديم نية شهر رمضان كله عليه بيوم أو أيام، والاكتفاء بهما إذ أنسى في يوم كله أو بعد الزوال (فليس له) دليل موجود في الكتب التي رأيناها.

وكذا اجزائها عن الشهر كله في أول ليلته إلا أن هنا نقل الاجماع على ذلك عن السيد والشيخ، قال المصنف في المنتهى: (٧) ولم يثبت عندنا ذلك

(١) في العقبه والفتح: (أن يصوم ولم يكن نوى ذلك)

(٢) الوسائل باب ٣ حديث ١ من أبواب وجوب الصوم

(٣) الوسائل باب ٢ حديث ٨ من أبواب وجوب الصوم

(٤) الوسائل باب ٢ حديث ٥ من أبواب وجوب الصوم

(٥) معنى كونه حينئذ أقل ثوباً من الأول

(٦) الوسائل باب ٤ قطعة من حديث ٨ من أبواب وجوب الصوم

(٧) التامية نقل عبارة المنتهى قال: ويجوز لصحابنا في رمضان أن ينوي من أول شهر صومه جمع (١) إلى

## عن الاكل والشرب المعتاد وغيره

ولحق نه عبادات منفصلة، ولهذا لا يبطل البعض بفساد الآخر، والاولى تجديد النية لكل يوم من ليلته، ويؤيده الخبر المشهور، والاحتياط، وما اعتبر في النية من المقارنة بالمسوى، وقد علم الجواز (١) هنا من اول الليل وعدم المقارنة للمسر، والاحماع، والخبر، وبقي الباقي بلا دليل فتأمل، فان نقلهما الاجماع، مع عدم ظهور المخالف قبله دليل، بناء على كونه دليلاً، وقد يكتفى بأقل منه، ولعن المصنف يؤل قولهما، ولا شك ان التجديد احوط.

و على تقدير جوازه فالظاهر انه مخصوص بشهر رمضان فقط، فلا يقاس عليه الشهور المعينة بالذر وشبهه، لعدم نقل الاجماع فيها، ولا يبعد الإكتفاء في الاثناء (٢) يضاً عن الباقي لثبوته بالطريق الاولى.

وقد يناقش في الاولوية مع اختصاص نقل الاجماع في الاول مع خلاف القوانين فيقتصر على موضع الاجماع، فتأمل.

**قوله : «عن (من - خ ل) الاكل و الشرب الخ» دليل وجوب**

الامساك عنهما، وعن لجماع: هو الكتاب، والتسعة، واجماع المسلمين.  
مثل قوله تعالى : **فَالآنَ بَاشِرُوهُمْ وَأَنْبِئُوهُمْ مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ، وَ كُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى الْيُسْرِ (٣)** والاعخبار الصحيحة الصريحة على ذلك كثيرة، مثل

ان قال (واعلم ان عدى في هذه المسألة لشكاً، ولحق انها عبادات منفصلة، ولهذا لا يبطل البعض بفساد الآخر بخلاف صلاة الجمعة، واليوم الواحد، وما ذكره أصحابنا قياس محض لا يعين به لعدم انقض على الصرع وعلى علته، لكن الشجرحه الله والسيد رضى الله عنه ادعى الاجماع ولم يشك عندنا، والاولى تجديد نية في كل يوم من ليله (انتهى).

(١) اي جواز ايقاع النية في الصوم بقون المقارنة

(٣) الفرق ١٨٧

(٢) اي اثناء شهر رمضان



ما في صحيحة محمد بن مسلم، قال: سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول: لا يضر الصائم ما صنع اذا اجتنب ثلاث خصال، الطعام، والشراب، والنساء، والارتعاس في الماء (١).

وما في صحيحة الحلبي، عن ابي عبد الله عليه السلام (في حديث) (٢) قال: فقال النبي صلى الله عليه وآله: اذا سمعتم صوت بلال فدعوا الطعام والشراب، فقد اصبحتم (٣).

وما في صحيحة ابي بصير (في حديث) (٤) فقال: اذا اعترض الفجر، وكان كالقبطية البيضاء فتم يحرم الطعام ويحل الصيام، ويحل الصلاة، صلاة الفجر (٥).

ونقل في المنتهى عليه اجماع المسلمين.

### «فروع»

(الأول) قال في المنتهى: يقع الافطار بالأكل والشرب للمعتاد بلا خلاف، واما ما ليس بمعتاد فقد ذهب علمائنا الى انه يفطر، وان حكمه حكم المعتاد، سواء تغذى به او لم يتغذى به، وهو قول عامة اهل الإسلام الا ما

(١) الوسائل باب ١ حديث ١ من ابواب ما يحسب منه الصائم

(٢) صدرها هكذا. سألت ابا عبد الله (ع) عن الخيط الابيض من الخيط الاسود فقال: بياض النهار من سواد الليل، قال. وكان بلال يؤذن للنبي (ص) واين ام مكثوم. وكان اعشى. يؤذن بين ويؤذن بلال حين يطلع الفجر فقال النبي (ص) ادا سمعتم الخ

(٣) الوسائل باب ٤٢ حديث ١ من ابواب ما يحسب منه الصائم

(٤) صدرها هكذا: سألت ابا عبد الله (ع) قلت: متى يحرم الطعام والشراب على الصائم ويحل صلاة

الصوم؟ قال اذا الخ

(٥) الوسائل باب ٤٢ حديث ٢ من ابواب ما يحسب منه الصائم

نستثنيه (انتهى).

و ما استثنى الآ الحسن بن صالح، وحكى عن ابى طلحة أنه كان يأكل البرد في الصوم ويقول: ليس بطعام، ولا شراب. ونقل في المختلف خلاف السيد وابن الجنيد في ذلك، وانهما يقولان بعدم الفطر الا بالمعتاد، وظاهر الآية، والاختبار يدل على الفطر مطلقاً للعموم وعدم ظهورهما في العادى لعدم ظهور عرف في استعمال الاكل والشرب في العادى، نعم لا يؤكل ولا يشرب عادة إلا البعض، وذلك غير موجب عرفاً في الاستعمال ولا حمل لفظهما عليه كما ثبت في الأصول، فالمراد ما يصدقان عليه لغة.

ولأن الحكم انما يناسب ذلك لان الصوم بحصول الجوع والمطش، فاذا جوزه غير المعتاد ولم يحصل الحكمة لجواز دفعهما بغير المعتاد. ولأن العادة مختلفة، فيلزم تجويز اكل شىء لبعض وتحرمة لآخر، فاذا اكلاه يكون البعض صائماً، والآخر مفطراً، وارتكاب مثله من غير تصريح مشكل الا أن يحمل على العادى في الجملة، فتأمل.

وكأنه ظن (١) في المنتهى رجوعهما (٢) عنه (أو) ما اعتبرهما (٣) لظنه حصول الاجماع بعدهما (أو) أول قولها (٤) بمجرد الاحتمال لا الفتوى، لانه نقل عن السيد

(١) شارة الى توجيه الاحرج الذى ادعاه في المنتهى بقوله (وهو قول عامة اهل الاسلام) باحد الوجوه

الثلاثة

(٢) يعنى السيد وابن الجنيد

(٣) يعنى ما اعتبر عدلها باعتبار حصول الاجماع بعدهما

(٤) يعنى اول صاحب المنتهى قولها بأنها لم تنبأ بذلك بل ذكرناه بتحرر الاحتمال

أنه قال: (الاشبه) وغير ذلك

(الثاني) انه لا فرق في الابطال بين الأكل المتعارف وبين ما يسمى أكلاً لغة، مثل ابتلاع ما يستخلف تحت الأسنان، وابتلاع السكر ونحوهما، وهذا قابو بعدم بطلان الصلاة بهما.

ودليله عموم الأدلة المتقدمة، والظاهر عدم الخلاف هنا عند، وهذا دليل على السيد وابن الجنيد، ولأن الواقع في الأدلة هو التهي عن الأكل والشرب، وقد سئنا كونه اعم من العرف وغيره، فتأمل.

(الثالث) لا شبهة في جواز ابتلاع الريق الذي و لقم للاصابع، والخرح، والأصل، وعدم صدق الأدلة، والحكمة.

واما اذا خرج من الفم ثم ابتلعه، فقالوا: انه مفطر، كأنه لصدق، لانه يقال: أكل ريقه ويمكن ايجاب كفارة الافطار بالمحرّم، لانه يقولون به اذا خرج من الفم يحرم أكله، وما نعرف دليلهم

وقال في المنتهى: لو ترك في فيه حصاة أو درهماً، فاخرجه وعليه بلة من الريق ثم أعاده في فيه، فالوجه الافطار قلّ أو كثر لا ابتلاعه البلل الذي على ذلك الجسم، وقال بعض الجمهور: لا يفطر ان كان قليلاً (انتهى).

الظاهر عدم الافطار للأصل، وعدم صدق الأدلة، وهذا مع قولهم بالتحريم- (١) حوّروا الأكل بالقاشوقة بادخالها في الفم، وكذا اكل لهماكه بعد المض مع بقاء الرطوبة في موضع المض، وكذا في الشربة.

نعم لو كان عليه الريق باقياً ظاهراً كثيراً بحيث يصدق عليه أكل الريق يمكن ذلك لا بمجرد البلة، فانه لا يقال لليلة: الريق، ولا لوضع ما فيه الريق في الفم:

(١) نسي انهم مع قولهم: بحمّة اكل الريق يحوّرون الأكل بالقاشوقة مع وجود رطوبته الريق في القاشوقة

الأكل والشرب.

و ليس ذلك بأعظم من السواك المبلل بالماء والريق أو الماء للمضمضة، وذوق الطبخ فتأمل، وهو اعلم.

وأما ريق غيره، فقالوا أيضاً: انه حرام، وما اعرف دليلهم، وما رأيت دليل تحريم فضلات الحيوان المشتملة عليه، فيلزم تحريم شعر الحيوانات كلها  
وأما بطلان الصوم به، فقال في المنتهى: لو خرج ريقه من فيه الى طرف ثوبه او بين اصابعه ثم ابتلعه افطر (انتهى).

ولعن دليبه صدق الأدلة، وعلى ذلك التقدير يلزمه كفارة الافطار بالحرم مع شرائط التكفير، ويمكن خروج ما ابتلعه بسبب تقبيل الفم، ومض اللسان، لدليبه، مع أن صدق الأكل والشرب اللذين هما دليلا الافطار عليه، غير ظاهر.  
وهو رواية عايشة: ان النبي صلى الله عليه وآله كان يقبلها، وهو صائم ويمض لسانه (١).

و من طريقنا، ما رواه الشيخ - في زيادات التهذيب في كتاب الصوم - في الصحيح، عن أبي ولاد الحنظلي - الثقة - قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: نسي أقبّل بنتاً لي صغيرة وإنا صائم، فدخل في جوف من ريقها شيء، قال: فقال لي: لا بأس لس عليك شيء (٢).

و روية علي بن جعفر، عن اخيه موسى عليه السلام، قال: سأله عن الرجل الصائم أنه أن يمض لسان المرأة أو تفعل المرأة ذلك؟ قال لا بأس (٣).

(١) سنن أبي داود ج ٢ ص ٣١٩ باب الصائم يلع الريق حديث ٨

(٢) الوسائل باب ٣٤ حديث ١ من ابواب ما يمك عنه الصائم .

(٣) الوسائل باب ٣٤ حديث ٢ من ابواب ما يمك عنه الصائم .

قال في المنتهى: (حسنة علي بن جعفر) وذلك غير واضح لوجود محمد بن احمد العلوي (١) المجهول، ويمكن كونها صحيحة، لأنهم قالوا: طريقه اليه صحيح (٢) فتأمل.

وفي الموثق (لزعة) عن ابي بصير قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: الصائم يقتل؟ قال: نعم ويعطى لسانه تمص (٣) ومعلوم وصول ريق الغير الى فم الصائم بالمص، وظاهر في جواز بلعه. ولأنه سكنت عن التفصيل، وهو دليل العموم، والآ يلزم الاغراء، والاصل ايضاً مؤيد خصوصاً على مذهب من يقتد بأكل المعتاد وشربه. وصحيحة ابي ولاد صريحة في الدحول في الجوف. وترك التفصيل بالاختيار وعدمه، مفيد للعموم مع أنه كان ينبغي الفطر مطلقاً كما في وضع شيء في الفم عبثاً ولعباً فابتلعه من غير اختياره.

(فجواب المصنف) (٤) بأننا قد بينا أن المص لا يستلزم الابتلاع، وحديث ابي ولاد لم يذكر فيه ان الريق وصل الى جوفه بالمص لاستحالة (٥) ذلك في الهنت شرعاً فجاز ان يبلغ شيئاً من ريقها بسبب القبلة من غير شعور وتعمد (حمل التامل).

(١) وطريق الرواية كما في التهذيب هكذا: محمد بن احمد، عن محمد بن احمد العلوي، عن العبركي لبوكي (التوفل-خ) عن علي بن جعفر، عن اخيه موسى عليه السلام

(٢) في رجال المعاني و اواخر ج ٣ ص ١٢ نقلاً عن الميرزا محمد الاردبيل صاحب جامع الروات و مقام ذكر طرق الشيخ به هذا لفظه: والى علي بن جعفر صحيح في المشيخة والفهرست.

(٣) الوسائل باب ٣٤ حديث ٢ من ابواب ما يمسك به الصائم

(٤) يعني في المنتهى ص ٥٦٣

(٥) لعل المراد من الامتناع الشرعية عدم الجواز باعتبار استلزام لمس الكذب في التهنيت للشهوة وهو لا يجوز فكيف اجاب عليه السلام بعدم الهأس والله العالم

(وما ذكره) في شرح الشرايع بقوله: وما ورد من تسويغ الامتناع، لا يستنزم الازدراء (قد عرفت جوابه) مع أنه يكفي صحيحة أبي ولاد، وما ذكر (١) الجواب عنها.

قال (٢) في الدروس: بعد منع الاستلزام: نعم في التهذيب عن أبي ولاد: لا شيء في دخول ريق البست المقتلة في الحوف وتحمل على عدم القصد (انتهى). ولو كان (٣) مبطلاً لكان مع عدم القصد أيضاً كذلك كما مر، مع أنها عامة من غير معارض فتأمل.

(الرابع) قال في المنتهى: لو ابرز (انزل-خ ل) لسانه وعليه ريق (ل-ه-خ) لا يفطر، لأنه لم ينفصل عن محله المعتاد (انتهى). وهو ظاهر مؤيد بالأصل وعدم صدق المبطل.

(الخامس) النخامة المقتلة من صدره أو رأسه لم تفطر، فلا فرق عند المصنف في المنتهى والتذكرة بينها وبين الريق، فلو خرجا ثم ابتلعا افطرا. وفي لشرايع (٤) فرق وحكم بكون الأول مثل الريق، والآخر بالثاني وإن لم يصح أن يفطر ويقتل في شرح الشرايع عن الشهيد التسوية بينهما في جوار ازدراءهما ما لم يصلح إلى فضاء الفم، والمنع بعد وصولها إليه، لرواية غياث الآتية، ولا دلالة

(١) ما يذهب إليه من يدكر في شرح الشرايع الجواب عن صحيحة أبي ولاد هي كافي في إثبات الخواص

(٢) يظهر أن المصنف من نقل عبارة الدروس ذكر أن صاحب الدروس قد أجاب عن صحيحة أبي

ولاد

(٣) هذا اعتراض على حل الدروس

(٤) عبارة لشرايع هكذا: لا بعد الصبح بائلاع النخامة والبصاق ولو كان عبداً ما لم ينفصل عن الفم، وما ينزل من الفم لا بأس به إذا أرسل وبعث الخلق من غير قصد لم بعد الصوم، ولو نعتد ابتلاعه أفسد (انتهى)



فيها، ثم حكم بأن كلامه أعدل، وما رأيت ذلك في الدروس إلا فيما ينزل عن الدماغ (١).

وختار المصنف فيها أولى، للأصل، وعدم ظهور صدق أدلة الإفطار، وعموم موثقة غياث بن إبراهيم، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: لا بأس بأن يزدرى الصائم نخامته (٢).

والظاهر صدق النخامة عليها اعم من الوصول الى الفضاء وعدمه، ومن اختيار ازدراده وعدمه، وهي مؤيدة، فلا يصر عدم صحة سندها، ويبقى الاحتياط، ثم (٣) وجوب كفارة الجمع على تقدير ثبوتها في المحرم، وثبوت (٤) تحريم ماخرج من فيه ومن غيره، سواء كان ريقاً أو نخامة، ظاهر.

وكذا عدمه (٥) في ابتلاع النخامة بعد الوصول الى فضاء الفم الذي قيل: حذره مخرج الحاء المهملة، وقيل: المعجمة - بعد القول بأنه حينئذ مفطر لما مر. وقال في الدروس: وفي وجوب الكفارات الثلاث هنا نظر (انتهى).

ولا ينبغي (٦) ذلك، لأن وجوب كفارة الجمع على تقدير القول به إنما هو فيما ثبت تحريمه من غير جهة الصوم، وهنا غير ثابت، ولو كان ثابتاً لزم من غير نظر، لا مع التردد في التحريم، مع أنه لا ينبغي، لعدم دليله، والأصل، الحل.

(١) عبارة الدروس هكذا. والفصلات المنسلة من الدماغ إذا لم تصل الى صدد الفم لا بأس باتلاعها للرؤية ولو قدر على انحرافها، ولو صارت في الفضاء افطر لو انتطعها، وفي وجوب لكفارة الثلاثة هنا نظر ونجب لو كانت نخامة غيره (انتهى).

(٢) الوسائل باب ٣٩ حديث ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

(٣) هذا منزلة الكبرى

(٤) وهذا منزلة الصغرى، مستحب ان اجتلاع ما خرج من فيه او يبرك من دماغه غير موجب للكفارة

(٥) يعني عدم وجوب الكفارة

(٦) يعني لا يتبعى النظر والتردد في هذا الحكم

## وعن الجماع قبلاً او دبراً حتى تغيب الحشفة

واما الجماع، ففي القل مفسد بلاخلاف على ما قاله في المنتهى، وهما تقدم من الآية (١) والاختبار دلالة عليه.

واما في الدبر، فمع الانزال كذلك، بل الانزال مع العمد والعلم والاحتيار مصدقاً من غير فرق بين المنة والرجل.

واما بدونه فالظاهر أنه كذلك لما مر (٢) من ايجابه الغسل عليها، والظاهر انه مستلزم لبطلان الصوم، لأنه مشروط بالطهارة في الجملة، فتأمل.

واما ما روى - في زيادات التهذيب - عن بعض الكوفيين، يرفعه الى أبي عبد الله عليه السلام قال: في الرجل يأتي المرأة في دبرها وهي صائمة؟ قال: لا ينقض صومها، وليس عليها غسل (٣).

وكذا ما رواه - فيه - عن رجل، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: اذا في الرجل المنة في دبرها وهي صائمة لم ينقض صومها، وليس عليها غسل (٤).  
فكان لشيخ - فيه - هذا الخبر غير معمول عليه، وهو مقطوع الاسناد، ولا يقول عليه على أنه ليس من دأب الشيخ ردة الخبر، بل يؤيّل منها أمكن.

ويمكن التأويل بعدم حصول غيبوبة الحشفة، الموجبة للحنث، فتأمل، فان الأصل (٥) معه، وقد تقدم.

وأما لو طس في دبر العلام، فغير ظاهر الا فساد من غير فرق بين الفاعل والمفعول، وقد تقدم (٦)، مع التأمل للأصل، وعدم بعض صحيح صريح، بل لبعض الظواهر والشهرة

(١) هي قوله تعالى فالآن ما شروه من الحج البقرة ١٨٦

(٢) راجع لمجلد الاول ص ١٣٣

(٣) (٤، ٣) رسائل باب ١٢ حديث ٣ من ابواب الحنث من كتاب الطهارة

(٥) يعني اصالة عدم الوجوب

(٦) راجع ح ١ ص ١٣٣

و يدل على الفساد به، و يوطئ دبر المرأة ما سيجي في خبري الحجاج والحصى  
واما في البهائم فالظاهر العدم للاصل وعدم دليل قوى على كونه مفسداً ولا على كونه موجباً  
للنسل كما تقدم .

و اما دليل كون الانزال مفسداً وموجباً للنسل مع القيود (١) مطلقاً ولو  
بالمساحقة بينها أو بمساحقة المحبوب، فالظاهر، الاجماع المذعى في المنتهى، قال:  
الانزال نهاراً مفسد للصوم مع العمد سواء انزل باستمناء أو بملامسة أو قبلة  
بلاخلاف، ويدل على بعض أفرادها، الخبر، مثل صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج  
قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يبعث بأهله في شهر رمضان حتى  
يموت؟ قال: عليه من الكفارة، مثل ما على الذي يجامع (٢).

وفيه دلالة على وجوب الكفارة على مطلق الجامع، فافهم.  
ورواية سماعة، قال: سألت عن رجل لزوج بأهله فانزل؟ قال: عليه اطعام  
ستين مسكيناً، مائة لكل مسكين (٣).

ورواية ابي بصير قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل وضع يده  
على شيء من جسد امرأته فأدق فقال: كفارته أن يصوم شهرين متتابعين  
أو يطعم ستين مسكيناً أو يعتق رقبة (٤).

ورواية حفص بن سوفة، عن ذكره، عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل  
يلعب أهله أو حاريتته وهو في قضاء شهر رمضان فيسبقه الماء فينزل، قال: عليه

(١) الظاهر أنه (قده) مراد بالقيود، العلام الثلاث المشهورة، الشهوة، والعين، واندق

(٢) الوسائل باب ٤ حديث ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

(٣) الوسائل باب ٤ حديث ٤ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

(٤) الوسائل باب ٤ حديث ٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

وعن تعمد البقاء على الجنابة حتى يطلع الفجر

من الكفارة مثل ما على الذي جامع في شهر رمضان (١).

وايجاب الكفارة مستلزم لإفساد الصوم، ويحتمل عدم الفرق في لزوم الكفارة بين الصيام، مع التعيين.

وأما حصوله عقيب النظر، والملاعبة، واللمس، والتقبيل بشهوة وغيرها، فالظاهر انه ان كان من عادته ذلك، وتعمد فهو مفسد وموجب للكفارة، وحكمه حكم الجماع، ولا يبعد ذلك فيمن قصد به الانزال، اذ ليس بأقل من الاستمنااء باليدالموجب لذلك بالاجماع المدعى في ذلك.

وكذا بدون قصده مع عادته الجارية بذلك وظنه ذلك.

وأما بدونها فاتفق، فالظاهر عدم وجوب شيء لجواز ذلك مع عدم العلم والظن بحصول الموجب، مع احتمال القضاء كما في المضمضة لغير الصلاة، وسيجيء ان شاء الله تعالى.

قوله : «وعن تعمد البقاء على الجنابة الخ» هذه المسألة مشككة، وفيها خلاف لاختلاف الاخبار، والذي ذهب اليه الاكثر خصوصاً من المتأخرين أنّ ذلك مفسد وموجب للقضاء والكفارة.

وقال ابن ابي عقيل بوجوب الأول فقط، والصدوق بعدم وجوب شيء، وأنه لا يجب الإمساك عنه، بل يجوز البقاء على الجنابة عمداً حتى يصبح، ثم يعتسل للصلاة فيصح الصوم والصلاة.

ويدل على ما اختاره، الأصل، وعدم ظهور دليل صحيح في الأولين، والجمع بين الأدلة، والآية (٢) المتقدمة، وظهور كون (حتى) غاية لكل لبعد عدم

(١) الوسائل باب ٤ حديث ٢ من أبواب ما يملك منه الصائم

(٢) هي قوله تعالى: فالآن ناشروهم - واكلوا واشربوا حتى يتبين لكم الخط الابيض من الخط

بيان العناية للمباشرة مع بيائها لأخويها (١)، ولظهور قوله تعالى: (فَالآنَ بَاشِرُوهُنَّ) في الليل كله.

وصحيفة العيص (عيسى - خ ل) بن القاسم - الثقة -، في التهذيب والاستبصار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام، عن رجل احتب في شهر رمضان في (من - خ ل) أول الليل فأخر الغسل حتى طلع (يطلع - خ ل) الفجر؟ قال: يتم صومه ولا قضاء عليه (٢).

وهذه مع ظهورها في العمدة وعمومها، تدل على صحة الصوم، والاخبار في ذلك كثيرة جداً.

ومن أدلتها (٣)، صحيفة حبيب الخثعمي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يصلي صلاة الليل في شهر رمضان، ثم يجنب، ثم يؤخر الغسل متعمداً حتى يطلع الفجر (٤). والظاهر انه لا يمكن تأويلها إلا بنكف بعيد (٥). وهذه مذكورة في الاستبصار بطريق آخر أظن صحته (٦).

وحسنه عبد الله بن المغيرة، عن حبيب الخثعمي - في العقبة - قال: قلت

(١) يعنى باخويها الاكل والشرب باختيار المشاكلة في المطرية

(٢) الوسائل باب ١٣ حديث ٤ من ابواب ما يمك منه الصائم

(٣) يعنى من ادله صحة الصوم مع البقاء على الجسامة عمداً كيوافق قول ابن ابي عمير

(٤) الوسائل باب ١٦ حديث ٥ من ابواب ما يمك منه الصائم

(٥) قال في الوسائل - بعد نقلها -: اقول حملها الشيخ على الضرورة، وعلى تعمد مع العذر المانع من

لغسل، وعلى تعمد النوم دون ترك الغسل متأسفاً، ويحتمل كونه مسوحاً، وكونه من حصائض صبي الله عليه وآله، وكون المراد بالمرح الاول دون الثاني، ويحتمل الحمل على التبعة .

(٦) الذي رأيناه في الاستبصار يستد آخر هو هكذا محمد بن احمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى، عن

احمد بن محمد، عن حماد، عن حبيب الخثعمي ص ٨٨ ج ٢ طبع الاحمدي

لأبي عبد الله عليه السلام: أخبرني عن التطوع وعن (صوم-خ) هذه الثلاثة الأيام  
إذا اجبت من أول الليل فأعلم أنني قد اجبت فانام متعمداً حتى يتفجر  
الفجر اصوم أولاً اصوم؟ قال: صم (١).

وصحيحة ابن أبي نصر البرنطي، عن أبي سعيد القماط -وهو خالده بن  
سعيد الثقة- أنه سأل موعيد الله عليه السلام عن اجنب في شهر رمضان في أول  
ليل فانام حتى أصبح؟ قال: لا شيء عليه، وذلك أن جنابته كانت في وقت  
حلال (٢).

وهذا لتعميل إشارة إلى الفرق بين البقاء على الجنابة في الليل، وبين  
إبقائها في النهار، فاستدلال العلامة في المختلف (٣) بإيجاب ما يجب في (الثاني)،  
على إيجابه في الأول، غير ظاهر (٤).

وصحيحة العيص بن القاسم أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل  
ينام في شهر رمضان فيحتلم، ثم يستيقظ، ثم ينام قبل أن يعتسل قال: لا بأس (٥).  
وأما ما يدل على مذهب ابن أبي عقيل (٦)، فهو أيضاً أخبار كثيرة

(١) الوسائل باب ٢٠ حديث ١ من أبواب ما يمك عنه الصائم

(٢) الوسائل باب ١٣ حديث ١ من أبواب ما يمك عنه الصائم

(٣) قال في المختلف (بعد اختيار قول المشهور من أن تمتد البقاء على الجنابة من غير عذر في ليل شهر  
رمضان إلى صباح موجب للقضاء والكفارة): ما هذا لفظه (لنا) أن الانزال نهاراً موجب للقضاء والكفارة،  
فكدا استصحاب الانزال، بل هنا كذا، لأن الأول قد انعقد الصبح في الابتداء وهنا لم ينعقد (انتهى)

(٤) وجه اندوج استدلال العلامة وعدم ظهوره في ملءه أن قوله عليه السلام: (إن جنابته كانت في  
وقت حلال) يدل على عدم وجوب شيء إذا كانت جنابته في الليل لأنه وقت يحل فيه الجنابة، بخلاف الجنابة  
في النهار فإنه وقت لا يحل فيه الجنابة -فلا ملازمة بينهما- فتصرع العلامة في قوله: فكدا استصحاب الأمر بسهر  
ظاهر والله العالم

(٥) الوسائل باب ١٣ حديث ٢ من أبواب ما يمك عنه الصائم

(٦) وهو وجوب القضاء وعدم وجوب الكفارة بالأصباح حياً عبداً

## وصحيفة

مثل صحيفة احمد بن محمد (١)، عن ابي الحسن عليه السلام قال: سألته عن رجل أصاب من أهله في شهر رمضان او أصابته جنابة، ثم ينام حتى يصبح متعمداً، قال: يتم ذلك اليوم وعليه قضائه (٢).

وصحيفة ابن ابي يعفور - الثقة - في التهذيب، والاستبصار، والفقهاء (٣)، قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: الرجل يجنب في شهر رمضان، ثم يستيقظ ثم ينام (٤) حتى يصبح، قال: يتم صومه (يومه - خ ل فيه) ويقضى يوماً آخر فان (وان - خ) لم يستيقظ حتى يصبح اتم يومه (صومه - فيه) وجاز له (٥).

وصحيفة معوية بن عمار - الثقة - قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: الرجل يجنب من أول الليل، ثم ينام حتى يصبح في شهر رمضان، قال: ليس عليه شيء، قلت فانه استيقظ ثم نام حتى أصبح، قال: فليقض ذلك اليوم عقوبة (٦).

وصحيفة محمد بن مسلم، عن احدهما عليهما السلام، قال: سألته عن الرجل تصيبه الجنابة في (شهر - خ) رمضان، ثم ينام قبل ان يغتسل، قال: يتم صومه، ويقضى ذلك اليوم الا ان يستيقظ قبل ان يطلع الفجر، فان انتظر ماء ليسخن أو يستقي فبطلع (فطلع - خ) الفجر فلا يقضى يومه (٧) (صومه - خ) وفيها اشعار ما بعدم الوجوب مضيئاً، وبعدم وجوب التيمم للصوم،

(١) هامش بعض النسخ المخطوطة: كأنه البرقي الثقة - من خطه رحمه الله (انتهى)

(٢) الوسائل باب ١٥ حديث ٤ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٣) روى ابن ابي عمير، عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: قلت له الخ (فيه)

(٤) ثم يستيقظ ثم ينام، ثم يستيقظ ثم ينام حتى الخ (فيه)

(٥) الوسائل باب ١٥ حديث ٢ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٦) الوسائل باب ١٥ حديث ١ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٧) الوسائل باب ١٥ حديث ٣ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

فأفهم.

و إذا ما يدل على الأول المشهور وعليه الأكثر، وهو لزوم القضاء والكفارة على من ترك العسل عمداً عالماً حتى يطلع الفجر الثاني، فهو ما اشرنا إليه، من استدلال العلامة في المختلف، وهولزوم ذلك من وجوبهما في وقوع الجنابة نهراً مع مصى بعض النهار قبلها متطهراً، ففى عدم حصول الطهارة أصلاً بالطريق الأولى، وقدم جوابه، مع انه لا يتم الا فى بعض الأفراد، وهو ظاهر.

وما رواه بوبصير، عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل اجنب في شهر رمضان بالليل ثم ترك الغسل متعمداً حتى أصبح، قال: يمتق رقبة، أو يصوم شهرين، أو يطعم سنين مسكيناً (١) قال: وقال: انه لحليق (حقيق-خ ل) أن لا يدركه ابداً (٢).

وقال فى المنتهى: انها صحيحة، وفي المختلف: انها موثقة، والثانى أظهر لوجود ابراهيم بن عبد الحميد (٣) الذى قيل: إنه واقفى ثقة.

ورواية سليمان بن جعفر (حفص-خ ل) المروزى، عن الفقيه عليه السلام (٤) قال: اذا اجنب الرجل في شهر رمضان بليل ولا يغتسل حتى يصبح، فعليه صوم شهرين متتابعين مع صوم ذلك اليوم، ولا يدرك فضل يومه (٥)

(١) فى التهذيب مطبوع - بعد قوله - مسكيناً هكذا (وقضى ذلك اليوم ويوم صيامه ولن يدركه بداً ح)

(٢) الوسائل باب ١٦ حديث ٢ من أبواب ما يمك عنه الصائم

(٣) سنده كما فى التهذيب هكذا الحسين بن سعيد، عن محمد بن ابي عمير عن ابراهيم بن عبد الحميد

عن ابي بصير

(٤) يعنى موسى بن جعفر، فان سليمان هذا من اصحابه والرضا عليه السلام كما فى رجال لمعدى

ج ٢ ص ٥٦

(٥) الوسائل باب ١٦ حديث ٣ من أبواب ما يمك عنه الصائم



ومرسلة ابراهيم بن عبد الحميد (الله-خ ل) -مضمرة، عن بعض مواليه، قال: سألته عن احتلام الصائم، فقال: اذا احتلم نهاراً في شهر رمضان فلا ينم حتى يغتسل وان اجنب ليلاً في شهر رمضان، فليس له أن ينام ساعة حتى يغتسل، فمن اجنب في شهر رمضان فنام حتى يصبح، فعليه عتق رقبة او اطعام ستين مسكيناً وقضاء ذلك اليوم و يتم صيامه، ولن يدركه أبداً (١).

وهذه الثلاثة (٢) مع عدم صحتها، لا تعارض ما تقدم، مع قصور متن الأخيرة والتخالف بينهما في ايجاب الكفارة كما ترى.

وحمل الشيخ، التي تدل على عدم شيء، على تعمد النوم بعد العلم بالجباية بقصد العسل قبل الفجر ولم يتبّه اتفاقاً حتى أدركه العجر، لا انه تعمد وترك الغسل.

وقد بعض الاصحاب ذلك وجواز اليوم له، بكون الانتباه عادة له والتي لا يمكن ذلك فيها - مثل صحيحة حبيب (٣) - حملها على التقية او العذر مثل البرد، والانتظار لتسخين الماء أولاًن يستسقى الماء كما مر في صحيحة محمد بن مسلم (٤) ويمكن حل الفجر فيها على الاول.

ولا يخفى بعد ذلك كله، لوجود التعمد في البعض، والعموم في الآخر، و بعد التقية لأنه نقل الخبر من غير سوال أحد، واستند عليه السلام اليه صلى الله عليه وآله (٥)، ومثل ذلك يبعد التقية فيه، لانه لم يظهر ضرورة للانشاء من عنده بعير سوال، ولا يحتاج الاسناد اليه

(١) الوسائل باب ١٦ حديث ٤ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٢) بقى الثلاثة الأخيرة، وهي رواية ابن بصير و ابراهيم بن هيد الحميد وسليمان بن حمير

(٣) الوسائل باب ١٦ حديث ٥ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٤) الوسائل باب ١٤ حديث ١ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٥) اشارة الى روايه حبيب الحمصي المتقدمة المدالة على نفاذه صلى الله عليه وآله عن الجباية متعمداً

صلى الله عليه وآله.

وقوله عليه السلام: يؤخر الغسل متعمداً (١) كالصریح في عدم العذر.  
 والمتبادر من الفجر هو الثاني، للغة والعرف، ولأن الظاهر انه صلى الله  
 عليه وآله كان يصلي صلاة الليل في وقت الفضيلة (٢) سيما في ليالي شهر رمضان.  
 وحمل (٣) - ايضاً ما يدل على القضاء فقط - على من انتبه بعد النوم مرة  
 وحيدة بعد العلم بالجمابة ثم نام بقصد العسل واتفق الفجر قبله بقرينة ما هي صريحة  
 في ذلك من الاخبار مثل صحيحة معوية بن صمار وابن ابي يعفور (٤).  
 وهذا غير بعيد، لحمل المطلق او العام على المقيد والخاص، لكن ما يفهم  
 قبل النوم بقصد الغسل كأنه مأخوذ من الاعتبار فتأمل.  
 ويمكن حمل لمطلق والعام، على العائد العالم، والكل على الاستحباب.  
 وحمل الشيخ ما يدل على وجوب القضاء، والكفارة متأثر من الاخبار  
 على لانتباهتين بعد العلم.

وهذا بعيد جداً، وما رأيت له شاهداً، بل ولا داعياً لعدم ما يدل على  
 وجوبها بعدهما، ولعدم صحة هذه الاخبار المجهولة، والقصور في المتن والدلالة،  
 ولكون ظاهر الأولتين (٥) منها في العائد العالم، وامكان حمل الاخيرة على ذلك كما

(١) في روايه حبيب المتقدمة حتى يطلع الفجر - راجع الوسائل باب ١٦ حديث ٥ من ابواب ما يمكك عنه

الصائم

(٢) لا حظ الوسائل باب ٥٣ من ابواب المواقيت من كتاب الصلاة

(٣) يعني وحمل الشيخ ايضاً الح

(٤) لا حظ الوسائل باب ١٥ حديث ٢١ من ابواب ما يمكك عنه الصائم

(٥) يعني بالروايتين الأولىين روايتي ابي بصير وسليمان بن حصص، وبالاخيرة روايه ابراهيم بن

هو المذهب المشهور كما حلها عليه في الاستبصار.

ثم اعلم أنّ في الكافي أخباراً تدل على وجوب القضاء على من بقى على الجنابة متعمداً، مثل ما مرّ من أدلة ابن أبي عمير.

وهي صحيحة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: في رجل احتلم أول الليل أو أصاب من أهله، ثم نام متعمداً في شهر رمضان حتى أصبح؟ قال: يتم صومه ذلك ثم يقضيه إذا أفطر من شهر رمضان ويستغفر ربّه (١).

وهذه كأنها تدل على وجوب الغسل للصوم، وتحرم الترك والنوم بعد العلم بالجنابة مطلقاً.

ثم نقل (٢) رواية، عن ابن مكي (٣)، دالة على جواز صوم التطوع لمن أصبح جنباً كما مرّ في حسنة عبد الله بن المعيرة، عن حبيب الخثعمي المتقدمة (٤) المنقوبة عن الفقيه وعدم الأس بالاحتلام في نهار رمضان.

وصحيحة ابن سنان قال: كتب أبي، إلى أبي عبد الله عليه السلام وكان يقضى شهر رمضان، وقال: اني اصبحت بالغسل واصابتى جنابة فلم اغتسل حتى طلع انفجر فاجابه عليه السلام: لا تصم هذا اليوم، وصم عدّاً (٥).

ولعل معنى (اصبحت بالغسل) أتى أردت أن اصبح غير جنب.

و رواية سماعة بن مهران في التهذيب قال: سألت عن رجل أصابته جنابة في جوف الليل في رمضان، فنام وقد علم بها ولم يستيقظ حتى يدركه

(١) الوسائل باب ١٦ حديث ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

(٢) يعنى الشيخ رحمه الله

(٣) الوسائل باب ٢٠ حديث ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

(٤) الوسائل باب ٢٠ حديث ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

(٥) الوسائل باب ١٩ حديث ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

(أدركه - خ) الفجر، فقال: عليه أن يتم صومه ويقضى يوماً آخر، فقلت: إذا كان ذلك من الرجل وهو يقضى رمضان؟ قال: فيأكل يومه ذلك وليقض، فإنه لا يشبه رمضان شيئاً من الشهور (١).

فيفهم من ذلك كله، عدم اشتراط الصوم المندوب بالعسل مطلقاً، وعدم صحة قضاء شهر رمضان بدون غسل الجنابة ليلاً على الظاهر، وصحة غيره من صيام غير شهر رمضان، وصوم شهر رمضان من الجنب ليلاً إلى بعد الفجر مع النسيان والعذر.

و أما صحته من الجنب العامد المختار، وسقوط القضاء والكفارة، فحلّ الاشكال، لما عرفت من اختلاف الاخبار والاقوال.

ويمكن أجمع بين ما يعتبر منها بما من من حل المطلق على المقيد، مع عدم تقييد ما يدل على عدم القضاء بالنوم مع قصد الفسل لكثرة الاخبار الدالة على خلافه. فلا يكون على الذي نام أولاً بعد العلم بالجنابة حتى طلع الفجر شيئاً أصلاً.

وعلى الذي نام مرة أخرى بعد النوم الأول وانتهى وقد طلع الفجر، القضاء كما هو مقتضى الأخبار، فيلزم ذلك على العامد الباقي على الجنابة حتى يطلع الفجر بالطريق الأولى.

ولا استبعاد في سقوط القضاء مع النوم عمداً بعد ورود هذه الاخبار وعدمه ومع البقاء كذلك.

و اسقاط (٢) ما يدل على الكفارة بالكلية، لعدم الصحة، والاصل، ولا

(١) الوسائل باب ١٩ حديث ٣ من أبواب ما يمك من الصائم

(٢) يمي ولا استبعاد في اسقاط الحج

يدل على القضاء فقط ممّا مرّ، ولما يدلّ على عدم الشيء أصلاً كما مرّ (أو) حمله على الاستحباب، ويكون حينئذٍ غسل الجنابة واجباً لصوم شهر رمضان. ويؤيد الوحوب، صحيحة الحلبي المتقدمة (١)، قال: (ويستغفر ربّه)، وهذه تدلّ على تحريم الإفطار في شهر رمضان (٢) وجوب القضاء. ولكن بقى (٣) ما يدلّ على عدم شيء، كما هو مذهب الصدوق (بلا تصرف) (٤) ولا بد منه - خ. ويحتمل (٥) حمله على جاهل الحكم وناميه، ولكن لا يتمّ في صحيحة حبيب (٦).

و على غير المختار والمعدور (أو) التقيّة، فيتمّ، لكنه بعيد فيها جداً للبعد عن الأخبار الكثيرة الصحيحة، فيكون صوم شهر رمضان مشروطاً بغسل الجنابة ليلاً من العالم، المختار، العامد لا غير. ويمكن أيضاً حمل ما يوجب القضاء فقط على من نام متعمداً - بعد العلم بالجنابة - على الاستحباب للجمع، فلا يكون البقاء على الجنابة حراماً ولا موجباً لشيء، فلا يكون غسل الجنابة شرطاً له. وهو أيضاً بعيد، لكثرة الأخبار الصحيحة الصريحة في وجوب القضاء،

(١) الوسائل باب ١٦ حديث ١ من أبواب ما يمسك منه الصائم

(٢) معنى من عرض بقائه عمداً أن طلوع الفجر يحرم أيضاً الإفطار

(٣) راجع الوسائل باب ١٣ من أبواب ما يمسك منه الصائم

(٤) قوله رد: بلا تصرف متعلّق بقوله رد: بقى بقى الأخبار المتقدمة الدالة على مذهب الصدوق رد،

بلا تصرف في مصيبتها، مع أنه لا بد من التصرف فيها

(٥) قوله رد: ويحتمل حمله على شروع في التصرف

(٦) فإنها وردت في قول النبي صلى الله عليه وآله ذلك ولا يمكن في حقه (ص) الحمل على الجهل

وبعد وجوب القضاء على من نام بعد العلم بالجنابة مرة أخرى وصادف الفجر و  
عدمه على الباقي.

(وحمل) ما يدل على ذلك أيضاً على الاستحباب، وعدم إيجاب شيء  
أصلاً، وعدم اشتراط صوم بغسل أصلاً كما هو مقتضى ظاهر مذهب الصدوق،  
(بعيد) أيضاً لمخالفة أكثر الأصحاب، والشهرة العظيمة، والأخبار الكثيرة  
الصحيحة خصوصاً صحيحة الخليلي (١).

وبالجملة تحقيق هذه المسألة من المشكلات، ولا ينبغي ترك الاحتياط  
بوجه.

ولا يبعد مذهب ابن أبي عقيل، ومذهب ابن بانويه أيضاً (واما) وجوب  
القضاء والكفارة في الصوم المعين، واشتراط الصوم مطلقاً (٢)، بغسل الجنابة ليلاً  
كما هو مذهب المشهور ويمكن حل كلام البعض عليه، مثل قولهم: يجب غسل  
الجنابة للصوم.

(فا) رأيت دليلاً يصلح لذلك ويقاوم الاصل وظاهر الأخبار المتقدمة، بل  
الآية أيضاً فكان مخالفة المشهور لا بد منها لذلك (٣) خصوصاً في صوم غير شهر  
رمضان، لما تقدم من اختصاص دليل الوجوب بشهر رمضان فتأمل.  
ثم ابعد من ذلك إيجابه (٤) للصوم مع ضيق الوقت إلا بمقدار الفسل،  
وكأنه (٥) قريب من الخرج من غير دليل واضح.

(١) الوسائل باب ١٦ حديث ١ من أبواب ما يملكه الصائم

(٢) يعني ولحياً وتطوعاً، لداه وقضاء

(٣) أي لعدم الدليل

(٤) يعني كون الفسل شرطاً وضعاً لصحة الصوم حينئذ

(٥) يعني الإيجاب الوضعي المذكور

وطاهر الأخبار المتقدمة الدالة على مذهب ابن أبي عقيل والمشهور (١) يدل على كفاية الغسل من الجنابة ليلاً مطلقاً للصوم في شهر رمضان، وكذا كلام أكثر الأصحاب.

فعلى تقدير القول بالوجوب والاشتراط فالظاهر صحة نية الوجوب بصوم (٢) في أي جزء كان من الليل، وقد مر البحث فيه في أول الكتاب.

والاحتياط لمن لم يكن ذمته مشغولة بشروط بالغسل، وكذا الشاك في ذلك، إيجابه بنذر الغسل وشبهه أو المشروط به والمشغول ذمته به قصد فعل ذلك المشروط، بل فعله أيضاً.

وانعدمه (٣) الحاق باقي الصوم بذلك من النذور المعينة ونحوها. وأما المطلقة فيحتمل كونه كالنطوع (٤) للأصل، ويحتمل كونه كقضاء شهر رمضان (٥) كما هو ظاهر بعض عبارات الأصحاب لاشتراكه في الوجوب لغير المعين.

ويدل على اختصاص الحكم المذكور على تقرير ثبوته لصوم شهر رمضان قوله عليه السلام في رواية سماعة: فإنه لا يشبه رمضان. شيء من الشهور (٦). وكذا يبعد الحاق الخائض المنقطع دمها قبل الفجر، بالجس، قال المصنف في المنتهى: لم نجد لأصحابنا نصاً صريحاً في حكم الحيض في ذلك يعني أنها إذا

(١) يعني كلتا الطائفتين من الأخبار الدالة على وجوب الغسل قبل الطلوع يدل على

(٢) يعني نية الوجوب في الغسل لأجل الصوم، فيرجع البحث إلى النية لا إلى ما يجب الإمساك عنه

(٣) يعني من أصل الحكم في شهر رمضان الحاق غير رمضان من أنواع الصيام المعينة كاستدراحوه

(٤) فلا يحتاج إلى الغسل

(٥) فيحتاج إلى الغسل

(٦) الوسائل باب ١٩ حديث ٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

انقطع دمها قبل الفجر هل يجب عليها الاغتسال ويظل الصوم لو أخلت به حتى يطلع الفجر؟ والاقرب ذلك لأن حدث الحيض يمنع الصوم فكان أقوى من الجنابة، وابن أبي عقيل قال: إن الحائض والنفساء إذا طهرتا من دمها ليلاً فتركها الغسل حتى يطلع العجر عامدين وجب عليهما القضاء خاصة (انتهى).

ورأيت في باب زيادات التهذيب - في احكام الحيض والنفاس - ما رواه الشيخ مسنداً، عن ابي بصير، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: ان طهرت بليل من حيضتها ثم توانت أن تغتسل في رمضان حتى أصبحت عليها قضاء ذلك اليوم (١) ويمكن جعلها دليلاً لابن ابي عقيل، ولكن سنده غير صحيح، و ايجاب القضاء بمثله مشكل، بل لا يجوز، والنظر في الاذلة يقتضي عدم شئ عليها اصلاً، وعلى تقديره فهو مخصوص بشهر رمضان، بدليله المخصوص به.

واما الحاق ماس الميت به، فلا وجه له.

واما الحاق المستحاضة التي يجب عليها الغسل به، فهو ايضاً بعيد بالمعنى الذي ارادوا في غسل الجنابة قطعاً، لعدم ثبوت الحكم في الاصل. وما قضائها على تقدير تركها الاعمال كلها في نهار شهر رمضان وجوباً، فليس ببعيد، لمكاتبة صحيحة، عن علي بن مهزيار، قال: كتبت اليه عليه السلام: امرأة طهرت من حيضها او دم نفاسها في أول يوم من شهر رمضان ثم استحاضت فصلت وصامت شهر رمضان كله من غير ان تعمل ما عمله المستحاضة من الغسل لكل صلاتين، فهل يجوز صومها وصلاتها ام لا؟ فكتب عليه السلام: تقضى صومها ولا تقضى صلاتها، لأن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يأمر (فاطمة صلوات الله عليها - كما - يب و) المؤمنات من نسائه بذلك (٢).

(١) الوسائل باب ٢٦ حديث ١ من ابواب ما يسك عنه الصائم

(٢) الوسائل باب ١٨ حديث ١ من ابواب ما يسك عنه الصائم



على انها ليست بصريحة بكون القضاء من جهة ترك أعمال المستحاضة.  
 لاحتمال كونه لترك غسل الحيض والنفاس، اذ الظاهر تركه ايضاً.  
 على أنّ عدم قضاء الصلاة لا معنى له، وقد مرّت في أول الكتاب (١) مع التأويل.

وكذا يبعد على ذلك التقدير (٢) وجوب قضاء باقي الصيام المتعيّنة، وإيجاب الغسل له بالمعنى المشهور بالطريق الأولى.  
 وابتعد من ذلك كلّ إيجاب التيمم مع ضيق الوقت إلا بمقداره، أو التيمم مع وجوب عدم النوم حتى يطلع الفجر في جميع الصيام الواجب، أو شهر رمضان فقط.

وكذا اشتراط صحة الصوم المندوب بالغسل أو التيمم مع التعلل في ذلك الوقت.

واعلم أنّ المصنف قال في المنتهى: اذا اجنب ليلاً ثم نام ناوياً للغسل حتى اصبح صبح صومه، ولو نام غير ناوٍ للغسل فسد صومه وعليه قضائه، وعليه علمائنا (انتهى).

ثم استدل بالانخبار المتقدمة الدالة على وجوب القضاء.  
 وانت تعلم ممّا قد مرّ ان ذلك ليس بمذهب كلّ علمائنا، لما عرفت من خلاف ابن بابويه (٣)، فانه يجوز البقاء على الجنابة عمداً، فكيف النوم بعيريّة الغسل.

(١) راجع المجلد الاول ص ١٦٠

(٢) اي على تقدير تركها الاعمال كلها في هار شهر رمضان

(٣) يعني محمد بن علي بن بابويه في المنع كما نقله عنه في المختار

وأن الانخبار خالية عن النوم بغير نية الغسل، وإن كانت محمولة عليه  
عندهم.

وأنها معارضة بما مر في دليل مذهب الصدوق من الانخبار الذالة على عدم  
القضاء.

وقد مر أيضاً أنَّ البعض اعتبر في جوار النوم وسقوط الاحكام كون  
الانتباه قبل فوت محل الغسل عادة واتفق خلافها ونام حتى طلع الفجر.

وأنه غير ظاهر (١) وإن الطاهر حينئذ وجوب القضاء والكمارة على الطاهر  
من مذهب المتأخرين الذين يجعلون الغسل شرطاً لصحة الصوم غير ابن أبي عقيل  
ومن يقول بمقالته، ولهذا قال المصنف بعد هذا القول: (لو اجنب فتام على عزم  
الترك للغسل فحكمه مع طلوع الفجر حكم تارك الغسل عمداً) الآن يفرق بين النوم  
غيرناو للغسل وعدمه بأن يكون غافلاً أو غيره، وبين من نام ناوياً لترك الغسل  
ويمكن إيجاب القضاء في جميع أفراد الأول بعيداً، وظاهر كلامه أنه إعادة للمسألة  
الأولى كما هو دأبه في المنتهى، ولهذا قال بعده لواجب ثم نام ناوياً للغسل حتى يطلع  
الفجر ولم يستيقظ ففهم ما تقدم من الأحاديث يدل على الفساد، ووجوب  
القضاء، لكن قد روى الشيخ رحمه الله في الصحيح، عن معوية بن عمار ونقل  
روايته المتقدمة (٢).

ثم قال: وهو الصحيح عندي و عمل الأصحاب عليه.

ثم أتته بصحيفة عيص المتقدمة (٣) (انتهى)

(١) يعني قلنا أنه غير ظاهر من الأدلة بل الظاهر منها حينئذ وجوب القضاء الخ

(٢) الوسائل باب ١٥ حديث ١ من أبواب المقدمة

(٣) الوسائل باب ١٣ حديث ٤ من أبواب ما يحسك عنه الصائم

والظاهر أنه يريد بالمفهوم عموم منظوقها، وإطلاقها، وظهورها فيه،  
لا المفهوم المصطلح.

ولا يبعد تقييدها بما ذكر من كونه غير ناو للغسل للجمع ويحمل على ما  
ذكر فيه عدم القضاء على ذلك.

وكان ذلك مراده، مع احتمال وجوب القضاء مطلقاً للعموم، ولا ينحصر  
سبب الجمع في ذلك لما مر من الوجوه.

ولكن ما فهمت دلالة رواية معاوية وعيص، على مطلوبه من تقييد (عدم  
شيء) (١) على من اجنب ونام بغير غسل حتى طلع الفجر (بكونه) ناوياً للغسل  
مع قوله:

يلزوم القضاء والكفارة مع ترك النية.

بل الظاهر من الأولى (٢) القضاء مع النوم في المرتبة الثانية، وعدم شيء في  
المرتبة الأولى مطلقاً نوى أولاً، وإن الثانية (٣) تدل على عدم القضاء مطلقاً.

ولعل مراده ما ذكرناه من دلالتها على عدم القضاء مع دلالة الأول  
عليه (٤) وذلك يقتضى الجمع بالنية وعدمها، ولكن ما ذكر وجه الجمع، فتأمل.

ثم قال: هل يختص هذا الحكم برمضان؟ فيه تردد، يشأ من تنصيص  
الأحاديث على رمضان من غير تعميم، ولا قياس يدل عليه، ومن تعميم الأصحاب  
وأدرجه في المفطرات مطلقاً (انتهى).

(١) المفهوم من قوله عليه السلام في صحيحة معاوية: ليس عليه شيء، ومن قوله عليه السلام في صحيحة

عيص: ولا قضاء عليه

(٢) يعنى صحيحة معاوية المتقدمة

(٣) يعنى صحيحة عيص المتقدمة

(٤) أى على عدم القضاء

و ست تعلم أن هذا يقتضى عدم التردد في عدم العموم لعدم الحجية في كلام الأصحاب حتى يثبت الاجماع او دليل آخر.

ثم قال: لو احتلم نهاراً في رمضان نائماً أو من غير قصد لم يفطر يومه ولم يفسد صومه ويجوز له التأخير، ولا نعلم فيه خلافاً (انتهى).

و كأن إطلاق الاحتلام على حصول المنى - من غير قصد في النهار مع عدم النوم - مجاز.

و أن الطاهر عدم تخصيص الحكم بشهر رمضان، للأصل وعدم الدليل، فتأمل.

وأن ما في مرسله ابراهيم بن عبد الحميد المتقدمة، يدل على عدم جواز التأخير بالكيفية حيث قل: اذا احتلم نهاراً في شهر رمضان فلا ينم حتى يغتسل (١) فتأمل.

ولكنها ضعيفة السند.

وقد اشرنا الى أنها مشتملة على ما لا يقول به أحد، مثل إن اجنب ليلاً في شهر رمضان فليس له ان ينام إلا ساعة واحدة (٢).

وتدل على الحكمين (٣) معاً في الجملة موثقة ابن بكير - في الكافي - قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يجنب ثم ينام حتى يصبح أيصوم ذلك اليوم

(١) الوسائل ج ١٦ ص ١٦٦ حديث ٤ من أبواب ما يحل من الصائم

(٢) ما هنا موثق لما في الاستبصار ولكن في موضع من التهذيب (باب الكماره في اعتماد يوم الحج) هكذا: وإن اجنب ليلاً في شهر رمضان فليس له أن ينام ساعة حتى يغتسل، وفي موضع آخر منه (باب زيادات الصوم) ومن حسب ليلاً في شهر رمضان فلا ينام الى ساعة حتى يغتسل، وليس في جميع هذه المواضع لفظة (واحدة)

(٣) أحدهما حور الصباح عمداً جيباً في صوم التطوع (ثانيها) عدم بطلان الصوم مطلقاً بالاحتلام في

و عن النوم عليها من غير نية الغسل حتى يطلع الفجر،  
و عن معاودة النوم (للجنب - خ) بعد انتباهتين،

تطوعاً؟ فقال: أليس هو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار، قال: وسألته عن الرجل يحتلم بالنهار في شهر رمضان يتم يومه (صومه - خ ل) كما هو؟ فقال: لا بأس (١).  
وفي ترك الأمر بالاستعجال دلالة على جواز التأخير والأصل دليل قوي،  
وأنه قد مر حصة حبيب (٢) في جواز التطوع من المصباح جنباً كما يدل عليه أول هذه الموثقة.

وأنه قد مر صحيحة ابن سنان (٣) أيضاً في عدم جواز القضاء لمن أصبح جنباً.

قوله: «و عن النوم عليها من غير نية الغسل الخ» يعني يجب الإمساك عن النوم جنباً من غير قصد الغسل، سواء نوى عدم الغسل أم لا، مع عدم الفضة والشعور على الطاهر، فيجب أن لا ينام أو ينام مع قصد الانتباه والغسل قبل الفجر.

وقد مر تقييده بالمادة وظن الانتباه، وذلك غير بعيد على تقدير الوحوب، ويحتمل الأول فقط، وقد مر تفصيله، فتأمل.

قوله: «و عن معاودة النوم الخ» يعني لو نام الحنب بعد العلم بالجنبابة بنية الغسل وانتبه ثم نام مرة أخرى كذلك وانتبه، يجب عليه أن يمسك عن النوم مرة أخرى مطلقاً (٤).

(١) أورد صفه في الوسائل باب ٢٠ حديث ٢ وديله باب ٣٥ حديث ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

(٢) الوسائل باب ١٦ حديث ٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

(٣) الوسائل باب ١٩ حديث ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

(٤) مع نية الغسل وطونها - بخطه رحمه الله - كذا في هامش بعض النسخ الخطية.

## و عن ايصال الغبار الغليظ الى الخلق

وكذا بعد المرة الواحدة ايضاً كما سيذكره بقوله: (بعد انتباهة) ويرم (١) منه الأول ايضاً الا انه لما كان الحكم مختلفاً ذكرهما معاً.

وانما قيدنا بالنية لأنه قد علم وجوب الإمساك عن النوم من غير نية مطلقاً. واما دليل الوجوب فليس بظاهر في الكل، بل وليس لها شيء يصلح لذلك الأمر من الاخبار الدالة على وجوب القضاء على من نام جنباً حتى يطلع الفجر مطلقاً، وعلى من نام بعد انتباهة، وعلى وجوب الكفارة ايضاً على من ترك الغسل، وقد مر تفصيلها، والجمع بينها، ودلائلها على ذلك غير ظاهر.

قوله: «و عن ايصال الغبار الغليظ الى الخلق» المراد تعمله ذلك اختياراً كسائر المفطرات، قيل: الحوالة في الخلطة الى العرف، قال في المنتهى: ايصال الغبار الغليظ الى الخلق اختياراً معمد للصوص مثل غبار الفص ولدقيق ونخالف فيه الجمهور (انتهى).

الظاهر أنه ان كان بحيث يصدق عليه عرفاً أولغة أكل الغبار، يكون حكمه حكم الأكل والآ فلا.

وحينئذ لا يبعد الكراهية، كالشم، لما مر في رواية سليمان بن حفص (حفص-خ ل) المروزي قال: سمعته يقول: اذا تمضمض الصائم في شهر رمضان أو استنشق متعمداً أو شم رائحة غليظة أو كنس بيتاً فدخل في انفه وحلقه غبار فعليه صوم شهرين متتابعين فان ذلك له مفطر (فطر-خ ل) مثل الأكل والشرب والنكاح (٢).

(١) اي يلزم من وجوب الإمساك عن النوم بعد انتباهة واحدة (الأول) وهو وجوب الإمساك عنه بعد انتباهتين يعطيه رحمه الله - كذا في هامش بعض النسخ الخطية.

(٢) ابوسائل باب ٢٢ حديث ١ من ابواب ما يحسك عنه الصائم

لقريئة (١) مقارنته بالتمضمض والاستنشاق، والرائحة المكروهة، وعدم صحة السند، مع الاضمار، والاكتفاء بخصلة واحدة من الكفارة.

ولرواية عمرو بن سعيد، عن الرضا عليه السلام قال: سألته عن الصائم يتدخن بعود أو بغير ذلك، فتدخل الدخنة في حلقه قال: حائر لا بأس به، قال: وسألته عن الصائم يدخل القبار في حلقه؟ قال: لا بأس (٢).

وقد حملها المصنف على عدم امكان التحرز منه، وحال الاضطراب.

وقال (٣) ايضاً: على قول السيد المرتضى (٤) ينبغي عدم الافساد بذلك، اما لو كان (معطراً) (٥) ودخل العبار بغير شعور منه او بغير اختياره، فانه لا يفطره اجماعاً (٦).

وبالجملة لا دليل عليه الا العمومات مع نفي البأس مطلقاً في هذه، فيمكن حمل الأولى على الكراهية، ويمكن حمل الثانية على غير الغليظ، والأولى عيه، والاصل دليل قوي..

وعلى تقدير الافساد ووجوب القضاء، فالظاهر عدم وجوب لكفارة ألا مع صدق الأكل والفطر عمداً.

وبالجملة، المدان على الصدق، ولا تفاوت بالغلظ وعدمه، ولهذا ما وقع الغلط في الرواية وشبهه بالاكل فاستغنى عن حوالته الى العرف، وتحقيقه، وكذا

(١) تعليل لقوله قمى سره: لا يبعد الكراهية الخ

(٢) الوسائل باب ٢٢ حديث ٢ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٣) يعنى المصنف في المنهى

(٤) من قوله ره بعدم مفطرة غير المتاد كما تقدم بطله عن السيد (ره) في بحث مفطرة الاكل والشرب

(٥) في النسخة المطبوعة، وسختين من المخطوطة (مضطراً) بدل (معطراً)

(٦) يعنى لو لم نقل ببول السيد رحمه الله، وقلنا انه معطر، لم يفطره في حال الاضطراب جماعاً

وعن الاستمناء،  
وعن تعمد القبيء،

الكلام في الدخان.

قوله: «وعن الاستمناء» الظاهر عدم الفرق بين يديه وغيره، وقد مر دليله.

قوله: «وعن تعمد القبيء» المراد فعله اختياراً، فيجب الإمساك عنه، فلو لم يفعل يجب القضاء خاصة.

يدل عليه صحيحة الحلبي - على الظاهر، اذ ابن مسكان هو عبدالله لنقله عن الحلبي (١) - عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا تقيأ الصائم فعليه قضاء ذلك اليوم، وان ذرعه (٢) من غير ان يتقيأ فليشتم صومه (٣).

وصحيحة الحلبي وحسنه ايضاً، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا تقيأ الصائم فقد افطر وان ذرعه من غير ان يتقيأ فليتم صومه (٤).

ويحسن الافطار على وجوب القضاء فقط للرواية الأولى، وللأصل، ولعدم صراحة الافطار في وجوب الكفارة.

وان كان الوجوب ايضاً محتملاً، وذهب اليه البعض، لصحة هذه الرواية من غير احتمال، واستلزام الافطار لوجوب الكفارة، وعدم نفيه في الأولى مع الشك في الصحة ولعمه أحوط.

ويبعد القول بعدم شيء كما اختاره ابن ادريس، للأصل، لرفعه بالأدلة.

(١) وسندها كما في الكافي هكذا - محمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان، وابوعل الاشعري عن محمد بن عبد الجبار جميعاً، عن صفوان بن يحيى، عن ابن مسكان، عن الحلبي، عن ابي عبدالله عليه السلام

(٢) ذرعه قبيء اي سببه وغلبه (الصحيح)

(٣) الوسائل باب ٢٩ حديث ٣ من ابواب ما يمكث عنه الصائم

(٤) الوسائل باب ٢٩ حديث ١ من ابواب ما يمكث عنه الصائم



## وعن الحقنة

وصحيحة معاوية، عن ابى عبدالله عليه السلام في الذى يذره القبيء وهو صائم؟ قال: يتم صومه ولا يقضى (١)  
لا تدل على عدم شىء اعتباراً وهو ظاهر لأن معنى (ذره) جاء به من غير اختياره كما فهم من الرواية السابقة.

وبدل على عدم شىء - ما لم يصل الى قضاء العم و يخرج عن الحقن - الأصل وعدم تسميته قيناً.

وموثقة عمار بن موسى، عن ابى عبدالله عليه السلام قال: سألته عن لرجل يخرج من جوفه القلس (٢) حتى يبلغ الخلق ثم يرجع الى جوفه وهو صائم قال: ليس بشىء (٣).

وكذا صحيحة محمد بن مسلم قال: سئل (٤) ابو عبدالله عليه السلام عن القلس يفطر الصائم؟ قال: لا فانها محمولة على ما تقدم بقرينة مضمرة سماعة قال: سألته عن القلس - وهي الجشأة - يرتفع الطعام من جوف الرجل من غير ان يكون تقيئاً وهو قائم في الصلاة قال: لا ينقص ذلك وضوئه ولا صلاته، ولا يفطر صيامه (٥).

قوله: «وعن الحقنة» اى يجب الامساك عنه ايضاً في الوقت المتقدم،

(١) الوسائل باب ٢٩ حديث ٤ من ابواب ما يحسب عنه الصائم

(٢) قلس من باب ضرب - خرج من طنه طعام او شراب ايضاً، سواء لقاء او اعاده الى طنه (ويجمع لبحرين) القلس بالتحريك، وقيل بالكول، ما خرج ملاً الفم او دونه

(٣) الوسائل باب ٣٠ حديث ٢ من ابواب ما يحسب عنه الصائم

(٤) الذى رأياه في الكافي هكذا قال (يعنى محمد بن مسلم) مثل ابو جعفر عليه السلام، وفي التهذيب

قال: - قال سئل ما عيده الله عليه السلام الح الوسائل باب ٣٠ حديث ١ من ابواب ما يحسب عنه الصائم.

(٥) الوسائل باب ٣٠ حديث ٣ من ابواب ما يحسب عنه الصائم.

والظاهر أن مراده بها، المايعة، لقوة دليل تحريمها وكراهتها بالجامد عنده اختياره في المنتهى، وتدل على الجواز مطلقاً، صحيحة علي بن جعفر، عن أخيه موسى عليه السلام - قال في المنتهى: (حسة) وليس بواضح لما رأيته في الكافي صحيحاً (١)، وكذا في التهذيب - قال: سألته عن الرجل والمرأة هل يصلح لها أن يستدخلا لدواء وهما صائمان؟ قال: لا بأس (٢).

فإن ظاهرهما عام في الجامد والمائع كما قاله في المنتهى، ويؤيده ترك التفصيل.

وتدل على التحريم مطلقاً، صحيحة أحمد بن محمد بن أبي نصر، عن أبي الحسن عليه السلام أنه سأل عن الرجل يحتقن تكون به العلة في شهر رمضان، فقال: الصائم لا يجوز له أن يحتقن (٣).

وحس لمصنف في المنتهى، الأولى (٤) على الجامد، والثانية (٥) على المائع، فحكم بالتحريم به، ولكراهية بالجامد، مع عدم الفساد والقضاء مطلقاً، للأصل وعدم لدليل وعدم استنزاع التحريم لها واحتار في المختلف القضاء للاستئرام، وهو المختار هنا، ولعدم اضهر.

وهدى على التفصيل في الجملة رواية محمد بن الحسين (الحسن-خ) في

(١) سنده في الكافي هكذا: محمد بن يحيى، عن العمركي بن علي، عن علي بن جعفر، عن أخيه موسى بن جعفر، عن التهذيب - علي بن جعفر، عن أخيه الحج وطريق الشيخ زهري عن علي بن جعفر صحيح كما في «الشيعة»

(٢) الوسائل باب ١ حديث ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

(٣) «الوسائل» باب ٥ حديث ٤ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

(٤) يعني صحيحة علي بن جعفر

(٥) يعني صحيحة أبي بصير

## و عن معاودة النوم (للجنب - خ) بعد انتباهة

الكافي، وفي التهذيب على بن الحسين (الحسن - خ ل) - (١) عن أبيه قال: كتبت إلى أبي الحسن عليه السلام: ما تقول في اللطف (التلطف - غيب) يستدعيه (يستبطنه - خ ل) الانسان وهو صائم، فكتب: لا بأس بالجامد (٢) وفي الكافي (٣) مكاتبة وسندها غير واضح. التلطف استدخال شيء في الفروج، فحمل الثانية على الكراهية اقرب من التخصيص فيها لقلة التصرف، ووجود مثل هذا المجاز كثير (كثيراً - خ ل) وان قلنا ان التخصيص خير من المجاز في الجملة، فتأمل، ويؤيده الأصل وبعض الاخبار.

الظاهر عدم الفرق بين الرجل والمرأة وبين القبل والدبر، والعلاج وعدمه ألا أن يكون مضطراً فلا تحريم، ويحمل ما في الرواية على عدم الضرورة وهو ظاهر.

### «فرع»

لو داوى حرقه فوصل الدواء إلى الجوف قال في المنتهى: انه يفسد صومه، والظاهر، لعدم الآ مع التعمد وعدم الحاجة فتأقلاً، ثم قال: ولو جرح نفسه برمح ونحوه فوصل إلى جوفه أو أمر غيره بذلك قال الشيخ يفسد صومه، ونقل عن الشافعي عدم الفساد، وهو أظهر لعدم الدليل مع الأصل.

وقد مرّ شرح قوله: «و عن معاودة النوم بعد انتباهة»

(١) في النسخة التي عندنا من الكافي سندها هكذا: احمد بن محمد، عن علي بن الحسين، عن محمد بن

حسين (الحسن - ح ل) عن أبيه - ومن التهذيب: احمد بن محمد، عن علي بن الحسن (الحسين - ح د) عن أبيه قال

كتب إلى أبي الحسن (ع) المح

(٢) الوسائل باب ٥ حديث ٢ من ابواب ما يسلك عنه الصائم

(٣) وكذا في التهذيب كما نقلناه

فلو فعل شيئاً من ذلك بطل الصوم.

ثم إن كان الصوم متميماً بالأصالة كرمضان، أو بنذر (بالنذر - خ) وشبهه، وجب القضاء والكفارة إلا بفعل الثلاثة الأخيرة، فإنه يجب بها القضاء خاصة.

قوله : «فلو فعل شيئاً من ذلك الخ» يعني لو فعل شيئاً مما ذكره من قوله : (عن الأكبر) - إلى هنا - يبطل صومه، فيجب القضاء والكفارة في الكل إلا في الثلاثة الأخيرة وهي (تعتمد القيء، والحقنة، ومعاودة الحنب إلى التوم بعد انتباهة) واحدة فإنها توجب القضاء فقط.

فالبحث (إما) في الشرائط أو في المحل أو في الموجب.

أما الشرائط فقال المصنف في المنتهى : وأنها يبطل الصوم بما عُدناه إذا وقع عمداء، وأما إذا وقع نسياناً فلا يجب عندنا (إلى أن قال) وكذلك ما يحصل من غير قصد كالغبار الذي يدخل حلقه من الطريق والذبابة (انتهى).

وفيها (١) موثقة مسعدة بن صدقة، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن آبائه عليهم السلام أن علياً عليه السلام سئل عن الذباب يدخل في حلق الصائم قال : ليس عليه قضاء، لأنه ليس بطعام (٢).

ثم قال : أو يرش الماء عليه، فيدخل مسامعه وحلقه أو يلقى في ماء فيصل إلى جوفه أو يسبق إلى حلقه من ماء المضمضة أو يُقصب في أنفه أو حلقه شيء كرهأ فهذا كله لا يعمد الصوم بخلاف تعلمه بين العلماء كافة، كما لو أكره على الإفطار بأن وجر في حلقه الماء كرهأ لم يفطر، ولو توقعه وخوفه حتى أكل، فكذلك عندنا، وقال الشيخ : أنه يفطر (انتهى).

(١) معنى في خصوص الذبابة خبر موثق يدل على عدم البطالة

(٢) لوسائل باب ٣٩ حديث ٢ من أبواب ما يمك منه الصائم

(والأصل)، ورفع القلم عن الخطاء والنسيان، وما استكروها عليه (١)، وعدم معقولية التكليف مع عدم الاختيار (دليل) عدم الإفطار فلا كفارة، ولا قضاء مع عدم الدليل على الوجوب.

### «فرع»

الظاهر عدم الفرق في ذلك (٢) بين المفطرات مطلقاً.

(ومنها) (٣) وجوب الصوم عليه، بالاتفاق.

وأما العلم (٤) بكون المفطر مفطراً، فلا يبعد كونه شرطاً في وجوب الكفارات، للأصل، وعدم ظهور دليل قوى يشمل صورة الجهل فتأمل.

وأما في القضاء فقط (٥)، فهو أيضاً محتمل - مع عدم علمه بوجوب التعميم وأن ما تعلمه كافٌ وليسَ الآء.

خصوصاً (٦) في الأمور الخفية الدقيقة التي لا تعرف إلا بالجهد وممارسة

(١) إشارة إلى الحديث المرفوع بـ (حديث الرمع) قال النبي صلى الله عليه وآله وضع من أمي تسعة أشياء: السهو، والخطاء والنسيان، وما أكرها عليه، وما لا يعلمونه، وما لا يعيقون، والطيرة، والحسد، والتكبر. في لوسنة في الخلفي ما لم يطق إلا ما كان مشقة - الوسائل باب ٣٧ حديث ٢ من أبواب فتواي من كتاب الصلاة.

(٢) يعني بما ذكره المصنف في الختمة من أنواع الإحذار.

(٣) يعني ومن شرائط وجوب القضاء كون الصوم واجباً عليه، واشتراط هذا الشرط اتفاق من العلماء.

(٤) يعني كون الصائم عالماً بأن الشيء العلفاني مفطر فلا يبعد كونه شرطاً في لزوم الكفارة، فمما حل بهذا الحكم لا تحجب عليه الكفارة.

(٥) يعني بحتمل اعتبار العلم بالمفطرة في وجوب القضاء فقط دون الكفارة لكن بشرطين (أحدهما) أن لا يعلم أن التعلم واجب (ثانيهما) أن لا يعلم بأن ما تعلمه فقط كاف في العلم بأن التعلم واجب أو ما تعلمه غير كاف يجب عليه القضاء بل الكفارة وحاصل كلامه أنه يفتقر عدم كونه حائلاً مركباً والله العالم.

(٦) الظاهر أنه قيد لأصل عدم اعتبار العلم بالمسائل.

العلماء.

لما مرّ مراراً من دليين عذر الجاهل، وإن الناس معذورون عما لا يعلمون.  
ولما رواه زرارة وابو بصير جميعاً قالوا: سألنا أبا جعفر عليه السلام عن الرجل  
أتى أهله في شهر رمضان أو أتى أهله وهو محرم وهو لا يرى إلا أن ذلك حلال له،  
قال: ليس عليه شيء (١).

ويحتمل حمل ما ورد في وجوب الكفارة على العامد على العالم، مثل ما  
سياق.

ومضمرة سماعة قال: سألت عن رجل أتى أهله في رمضان متعمداً،  
فقال: عليه عتق رقبة وإطعام ستين مسكيناً، وصيام شهرين متتابعين، وقضاء ذلك  
ليوم واثني (ابن خـ ن) له مثل ذلك اليوم (٢) وقال الشيخ: (الواو) هنا بمعنى (أو)  
والمراد بالوطى، الوطى المحرم، مثل الوطى في الحيض.

وحمل موثقة عمار الساباطى أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل  
ينسى وهو صائم فجامع أهله، فقال، يغتسل ولا شيء عليه (٣) على الناسى،  
أو على العاهر.

و يظهر من التهذيب (٤) والاستبصار (٥) الفتوى بكون الجاهل معذوراً،

(١) الوسائل باب ٢ حديث ٤ من أبواب كفارات الاستمتاع من كتاب الحج

(٢) الوسائل باب ١٠ حديث ٢ من أبواب ما يملك منه الصائم.

(٣) الوسائل باب ٩ حديث ٢ من أبواب ما يملك منه الصائم

(٤) في تهذيب (بعد نقل موثقة عمار المنقولة هنا) قال: هذا لفظه، فهذا الخبر محمول على أنه جامع  
سياناً دون العمد فلا ينرمه شيء ولا يحرم ما وصعبه، ويحتمل أيضاً أن يكون المراد به من لا يعلم أن ذلك لا يسوغ  
له في الشريعة (انتهى)

(٥) في الاستبصار بعد نقل الموثقة في باب الجامع قال ما هذا لفظه، فهذا الخبر يحتمل شيئين

ونقل في شرح الشرايع عن الشيخ كونه معذوراً مطبقاً.

و يؤيده أدلة كونه معذوراً مع النسيان وعدم لاختيار من الإجماع والخبر بل الكتاب والعقل أيضاً فتأمل.

نعم ما ثبت وجوب الإمساك عنه وشرطيته للصوم عموماً، مثل الإمساك عن أكل المعتاد والشرب كذلك، الثابت بالنص من الكتاب والسنة والإجماع، بل كونه ضرورياً من الدين، فالظاهر وجوب القضاء بمثله مع الجهل أيضاً.

(واما) مثل الغبار، والحفنة، والبقاء على الجنابة، والنوم عليها حتى يصبح، والنوم بعد الانتباهة، والعزم على الإفطار، وترك النية في جزء من النهار (فيمكن) عدم، مع احتمال عدم القضاء مطلقاً كذلك، الله يعلم.

ولا يبعد وجوب القضاء على العالم بعدم جواز العزم على الإفطار بعد نية الصوم بسبب وجوب استدامتها بالعزم عليه وإن لم يفطر وإن عاد بعد ذلك كما اختاره في المختلف (١).

ويمكن عدم الآ مع عدم العود كما اختاره في المنتهى إلا أن يمضي زمان يعتد به من دون نية والعزم على الفطر.

ويمكن عدم لاعتقاده شرعاً، ووجوب الاستدامة بحيث يكون عدمها مبطلاً ومغلاً غير ثابت بدليل شرعي.

(أحدهما) أن يكون صل ذلك ساهياً أو ناسياً، فإنه لا يلزمه شيء، وقد تم صومه، وقد يتنا ذلك في كتب الكبير (والثاني) أن يكون صل ذلك وهو لا يعلم أنه يسوع صله في حال الصيام (انتهى)

(١) راجع المخطف الفصل الثاني فيما يجب الإمساك ثالث المسائل التي عتوب فإنه نقل عن السيد المرتضى كلاماً طويلاً جداً الدال على عدم البطلان بالعزم على الإفطار ثم أجاب عما استدل به السيد به جملة جملة وحار البطلان.

و يدلّ عليه حصر المفسّدت في الاخبار (١)، وأنّ المفسد هو المفطر لا  
القصد الى الافطار.

ويؤيّده صحّة الصوم مع ترك النية الى الزوال في الواجب المعين نسياناً  
وفي غيره عمداً ايضاً، ومع العزم بالافطار الى الزوال بل الى العصر فيه (٢)، والى قبل  
الغروب في النفل.

قال في المنتهى، وبها (٣) قال من منعها في الفرض، لأنّ استدامة النية حكماً  
المشترطة انما هي في الفرض وان كان دليل المختلف (٤) لا يبع عن قوّة ودقّة.  
والقصة وعدم القضاء هو مختار السيد المرتضى بعد أن كان البطلان  
مذهبه ايضاً (٥) فتأمل، فان المسألة من المشكلات.

والظاهر عدم الفرق بين الصوم الواجب وغيره، ويؤيّده ما مرّ من قوله  
صدوات الله عليه وآله: ان كان عندكم شيء والا فصمت (٦) ويدل على عدم  
ضرر فعل المفطر نسياناً بعد الاجماع المتقدم، صحبحة الحلبي، عن ابى عبد الله

(١) راجع لوسائل باب ١ من ابواب ما يمسك عنه الصائم وغيره من الأبواب المتفرقة

(٢) كما تقدم في بحث نية الصوم

(٣) اي بالصحة في النفل قال من منع الصحة في الواجب

(٤) يعنى ديبه على لزوم القضاء على العالم مع عزمه على الافطار كذا في هامش مسحتين مخطوتين

(٥) في ص ٤٦ قال السيد المرتضى رحمه الله: كنت أعلمت قديماً مسألة أنصوب فيها ان من عزم في  
نهار شهر رمضان على أكل وشرب وجاع بعد هذا العزم صومه، ونصرت ذلك بقاية التمكن وقويته، ثم رجعت  
عنه في كتاب الصوم من الصباح وأقنيت فيه مال العازم على شيء مما ذكرناه في نهار شهر رمضان بعد تقدم نيته  
وانقضاء صومه لا يفطر، قال، وهو الصحيح الذي يقتضيه الاصول وهو مذهب جميع الفقهاء (انتهى)

(٦) وسائل باب ٢ حديث ٧ من ابواب وجوب الصوم: والحديث هكذا: هشام بن سالم عن ابى عبد الله  
عليه السلام قال: كان امير المؤمنين عليه السلام يدخل على أهله فيقول: عندكم شيء والا فصمت، فان كان  
صدهم شيء أتوه به والا صام



عليه السلام أنه سئل عن رجل نسي فأكل وشرب ثم ذكر، قال: لا يفطر إنما هو شيء رزقه الله عز وجل فليتم صومه (١).

ورواية داود بن سرحان عن أبي عبد الله عليه السلام في لرجل ينسى ويأكل في شهر رمضان قال: يتم صومه، فأما هوشبيء اطعمه الله تعالى آياه (٢).  
وقريب منها رواية سماعة (٣).

وأما (٤) الموجب، فنه، الأكل والشرب المعتادان ولو طي في قبل المرة.  
ودليله، الإجماع المدعى في المنتهى، والأخبار الصحيحة، مثل صحيحة  
عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أفطر في شهر رمضان متعمداً  
يوماً واحداً من غير عذر؟ قال: يعتق نسمة أو يصوم شهرين متتابعين أو يطعم  
ستين مسكيناً، فإن لم يقدر على (ذلك يب) تصدق بما يطيق (٥).  
وقد مر أنه كالحجاج كفطير.

وصحيحة جميل بن دراج، عن أبي عبد الله عليه السلام به سئل عن رجل  
أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً، فقال: إن رجلاً أتى النبي صلى الله عليه وآله،  
فقال: هنكت يا رسول الله فقال: مالك؟ فقال: أأرياً رسول الله، قال: وما لك؟  
قال: وقعت على أهلي، قال: تصدق واستغفر (ربك يب) فقال الرجل:  
فوالذي عظم حَقُّك ما تركت في البيت شيئاً، لا قليلاً، ولا كثيراً، قال: فدخل

(١) الوسائل باب ٩ حديث ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

(٢) الوسائل باب ٩ حديث ٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

(٣) الوسائل باب ٩ حديث ٥ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

(٤) عطى على قوله فنه فيما تقدم: أما الشرائط، والمراد الموجب للصائم والكفارة معاً

(٥) الوسائل باب ٩ حديث ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

رجل من الناس -عكيال- (١) من تمر فيه عشرون صاعاً، يكون عشرة اصوع بصاعاً (٢)، فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله: خذ هذا التمر فتصدق به، فقال يا رسول الله: على من أتصدق به وقد أخبرتك أنه ليس في بيتي قليل ولا كثير؟ قال: فخذوه وأطعموه عيالكم واستغفروا الله، قال: فلما خرجنا قال اصحابنا: إنه بدء بالعتق فقال: اعتق أو صم أو تصدق (٣).

وقد صرح بهذه الثلاثة في هذه الرواية، على ما رواها العامة حيث قال: وقعت على امرأتى في شهر رمضان، فقال النبي صلى الله عليه وآله: هل تجد رقبة تعتقها؟ قال: لا، قال: فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟ قال: لا، قال: فهل تستطيع اطعام ستين مسكيناً؟ قال: لا -الخبر (٤).

ومثلها (٥) روى في الصحيح، عن عبدالله بن مسان، وقال في آخرها: فكل أنت واهلك فانه كفارة لك، وانه كان في المكيال (المكثل) خمسة عشر صاعاً (٦).

(١) هكذا في نسخ كلها مطبوعة ومخطوطة وهي ثلاث نسخ ولكن في النكاح والتهذيب وكذا في الوسائل (بمكث) وهو الصحيح ظاهراً فان المكث كما في مجمع البحرين كمنى الزبيل الكبير ومنه كاد سيمان عليه السلام يصنع المكاتل

(٢) وقدر الصاع تسعة ارطاب بالعراقي، ومئة بالمدني، واربعة ونصف بالمكي (مجمع البحرين)

(٣) الوسائل باب ٨ حديث ٢ من ابواب ما يمكك عنه الصائم

(٤) سنن النسائي ج ٢ ص ٣١٢ باب كفارة من أتى أهله في رمضان حديث ١، وتمامه: قال: احبس فاني سبي صلى الله عليه وآله) يصدق فيه سر، فقال: تصدق به، فقال: يا رسول الله ما بين لانيها أهل بيت آخر منا، فضحك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حتى بدت ثناياه قال: فاطعمه لياهم، وقال: مسدد في موضع آخر (انبايه)

(٥) يعني مثل رواية العامة

(٦) الوسائل باب ٨ حديث ٥ من ابواب ما يمكك عنه الصائم، لكن الراوى عبدالمؤمن بن الهيثم (لقاسم ج ٥) الانصاري عن ابي جعفر عليه السلام -لا عباده بن مسان عن ابي عبدالله عليه السلام فلاحظ، وفيه: فاني سبي صلى الله عليه وآله يصدق في مكث فيه خمسة عشر صاعاً

ولا تذلل هذه الرواية على الترتيب على هذا الوجه، وفي هذه الرواية احكام:

١ - وجوب الكفارة بالوقاع مع العمد في شهر رمضان مطلقاً، قبلاً أو دبراً، مع احتمال التخصيص بالأول، انزل اولم يزل مع احتمال التخصيص به.  
٢ - وانه كبيرة

٣ - وان الكبيرة يسقط عقابها بالتوبة مع الكفارة ان كانت مما فيه الكفارة.

٤ - وانه لا بد في التوبة من الاستغفار ولا يكفي الندامة.

٥ - وكونه مفطراً.

٦ - وقبول قول مدعى الفقر من غير استحلاف.

٧ - وجواز السكوت عن من سمع انه فعل به ما يفترحيث سكنت عن المرأة.

٨ - وعدم الحكم بالتحمل مطلقاً.

٩ - وجواز التصديق على الفاسق.

١٠ - واتملك بمجرد القول (خذ) على الطاهر، لأن الظاهر ان التكفير يدل الغير لا يصح مع الاحتمال.

١١ - وجواز اعطاء الكفارة العيال.

١٢ - وجواز اكل المكفر مما تصدق.

١٣ - وجواز اعطاء الأقل من مستين، اذ الظاهر عدم كون عياله مستين.

١٤ - والتصدق بما يوجد في الكفارة.

ويذل عليه (١) ايضاً حسنة عبدالله بن سنان، عن ابي عبدالله عليه السلام

في رجل وقع على أهله في شهر رمضان، فلم يجد ما يتصدق به على ستين مسكيناً؟ قال يتصدق بقدر ما يطيق (١).

ولظاهر أنه مقتيد بعدم امكان الصوم والعنق لدليله.

وبظاهرها يدل على عدم وجوب القضاء حيث ما نقل، ولكن يجب بدليل آخر من الاجماع المدعى في المنتهى والاختبار، وقد مر بعضها. ويدل عليه (٢) ايضاً رواية عبدالرحمان بن ابي عبدالله قال: سألته عن رجل افطر يوماً من شهر رمضان متعمداً، قال: يتصدق بعشرين صاعاً ويقضى مكانه (٣).

### «فرعان»

(الاول) الظاهر تعلق الكفارة بوطن الميراث مطلقاً، الحية، والميتة، والنائمة، والمكرهة، والمجنونة، والصغيرة، وغيرها، والمحلة، والمحرمة. لعدم الفرق على الظاهر، وصدق الافطار، والمواقعة، والمجامة الواقعة في بعض الأخبار.

مثل صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج، قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يعيث بأهله في شهر رمضان حتى يني؟ قال: عليه من الكفارة مثل ما على الذي يجامع (٤).

(١) الوسائل باب ٨ حديث ٣ من ابواب ما يحسك عنه الصائم

(٢) اي على لزوم التصديق في الجملة

(٣) الوسائل باب ٨ حديث ٤ من ابواب ما يحسك عنه الصائم

(٤) الوسائل باب ٤ حديث ١ من ابواب ما يحسك عنه الصائم

(الثاني) الظاهر أن دبرها كقبليها، لما مرّ، ولوجوب الغسل به، فيكون مجبياً يجب عليه ما يجب عليه.

ويحتمل كون دبر الغلام كذلك لما مرّ، ولقل دعوى الاجماع من الشيخ في المنتهى على ذلك، وكذا دعوى اجماع الامامية على وجوب الغسل من السيد رحمه الله.

ولكن الاصل دليل قوي، وصدق الجماع عليه غير ظاهر، وما ثبت وجوب الغسل عليه، ومنع الاجماع، ومنع استلزامه وجوب الكفارة.

وقدمر (١) البحث عنه، وعن وطى البيمة ايضاً، وأن الظاهر عدم. ومنه الاتزال، وقد تقدم ما يدل عليه، ونقل في المنتهى الاجماع على ذلك في بعض افراده (٢)، والظاهر وجوبها (٣) مع الشرائط.

واما المحل (٤) فهو الذي يحرم عليه الافطار، والظاهر عدم الفرق بين المرأة والرجل، والتقابل والفاعل، ونقل في الوجوب على المرأة، الاجماع في المنتهى.

ويدل عليه بعض العمومات، مثل ما رواه الشيخ عن المشرق، عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألت عن رجل أفطر من شهر رمضان يوماً متعمداً ما عليه من الكفارة؟ فكتب عليه السلام: من أفطر يوماً من شهر رمضان متعمداً فعليه عتق

(١) في ج ١ ص ١٣٣ حيث قال قلبي سرّه: والظاهر ان الوجوب بالدخول في محلها، عندها بعض الاحيان وكذا الذبير، واما دبر الغلام فلا، الا ان يثبت الاجماع التركيب، والدخول في التام بعيداً، الاحوط لوجوب جميعها فلا يترك (انتهى).

(٢) قال في المنتهى ص ٥٦٤ الاتزال نازلاً مع الصوم مع الصمد سواء ادخل استمعة او ملامسة وقبلة بلا خلاف (انتهى).

(٣) يعنى وجوب القضاء والكفارة معاً في مسألة الإترال مع شرائط وجوبها في غيره من منقطرات

(٤) هذا ايضاً عطف على قوله: واما الشرائط كما تقدم

رقية مؤمنة، و يصوم يوماً مدل يوم (١) .

وهذه تدل على انقضاء ايضاً، ولا يضتر الجهل بحال المشرق، لانه مؤيد، ولا لاحتصار على العتق.

و يدس عليه (٢) ايضاً قوله عليه السلام فيما تقدم (مثل ما على الذي يجامع) (٣) فتأمل.

واما الموجب فهو احد الأمور الثلاثة المتقدمة على التخير، وهو مذهب اكثر الاصحاب، ونقل عن ابن ابي عقيل قول بالترتيب.

ودليل الأول، الأصل، وما مر من الاحبار.

ودليل ابن ابي عقيل حديث المشرق المتقدم حيث ما ذكر الآ لعتق فيكون مقدماً، وهو قاصر عن الدلالة، مع عدم صحة السند، والمعارضة بالأدلة القوية وصحيحة الاعرابي المتقدمة (٤) .

و ما يشعر بغير ذلك (٥) مثل ما يدل على التصديق فقط، مثل حصة عبد الله بن سدن، عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل وقع على أهله في (شهر) رمضان فم يجد ما يتصدق به على ستين مسكيناً، قال يتصدق بقدر ما يطيق (٦).

و كرواية سماعة (٧) قال: سألت عن رجل أتى أهله في (شهر-خ) رمضان

(١) الوسائل باب ٨ حديث ١١ من ابواب ما يملك عنه الصائم

(٢) يعني على وجهها صاعاً

(٣) الوسائل باب ٤ حديث ١ من ابواب ما يملك عنه الصائم

(٤) الوسائل باب ٨ حديث ٢ - ٥ من ابواب ما يملك عنه الصائم

(٥) اي غير احد الامور الثلاثة

(٦) الوسائل باب ٨ حديث ٣ من ابواب ما يملك عنه الصائم

(٧) لدالة بظاهرها على الجمع - كذا في هامش بعض النسخ المطبوعة

متعمداً، فقال: عليه عتق رقبة، وإطعام ستين مسكيناً، وصيام شهرين متتابعين، وقضاء ذلك اليوم و(من-خ) أين له مثل ذلك اليوم (١).

بردة (٢) أو يقول بالاستحباب أو عن العجز عن الكل (٣)، لما مر من كون ذلك مع العجز عن الكل في صحيحة عبدالله بن مسان المقدمة.  
لعدم (٤) صحة السند (٥)، والاضمار (٦).

وأولها (٧) الشيخ باحتمال كون الواو بمعنى (أو) واحتمال كون الاتيان محزماً ككونها في الحيض.

وأيده بما رواه الصدوق، عن عبدالسلام بن صالح الهروي، قال: قلت لرضا عليه السلام: يابن رسول الله روى عن آبائك عليهم السلام فيمن جامع في شهر رمضان أو افطر فيه ثلاث كمارات، وروى عنهم عليهم لسلام أيضاً كفارة واحدة فبأي الحديثين نأخذ؟ قال: بها جميعاً، متى جامع الرجل حراماً أو افطر على حرام في شهر رمضان، فعليه ثلاث كمارات، عتق رقبة، وصيام شهرين متتابعين، وطعام ستين مسكيناً، وقضاء ذلك اليوم، وإن كان نكح حلالاً أو فطر على حلال، فعليه كفارة واحدة وإن كان ناسياً فلا شيء عليه (٨).

وبه أفق أبو جعفر بن بابويه، قال في الفقيه: وأما الخبر الذي روى فيمن

(١) الوسائل باب ٨٠ حديث ١٣ من أبواب ما يجب عنه الصائم

(٢) خبر لقوله فقه: (و ما يشعر بغير ذلك)

(٣) على ترتيب ألف والشر المشوش

(٤) دليل لقوله فقه يردوا يؤل

(٥) في الأولى

(٦) في الثانية

(٧) يعني الأخيرة

(٨) الوسائل باب ١٠ حديث ١ من أبواب ما يجب عنه الصائم

افطر يوماً من شهر رمضان متعمداً أن عليه ثلاث كفارات، فأتى أفتى به فيمن افطر بجماع محرم عليه أو بطعام محرم عليه لوجود ذلك في روايات أبي الحسين الأسدي رضي الله عنه فيما ورد عليه من الشيخ أبي جعفر محمد بن عثمان العمري رضي الله عنه (انتهى).

وهذه الروايات غير معلومة، بل ما نعلم نقلها عن الامام عليه السلام ايضاً (١).

والذي نقلها الشيخ عن الصدوق، عن عبدالواحد بن محمد بن عبدوس النيشابوري، عن علي بن محمد بن قتيبة، عن حماد بن سليمان، عن عبدالسلام بن صالح الطروي، لرواية المتقدمة فليست بمعلومة كوها منها (٢)، بل الظاهر انها غيرها، لعدم وقوع أبي الحسين الاسدي وأبي جعفر فيها.

وسندها غير واضح لعدم العلم بحال عبدالواحد بن محمد بن عبدوس، وبمجرد كونه شيخاً لأبي جعفر الصدوق وروايته عنه بلا واسطة، لا يدل على التوثيق كما قاله الشهيد الثاني في شرح الشرايع (٣) وافتي بذلك.

مع عدم توثيق علي بن محمد، وبمجرد قول النجاشي: انه اعتمد عليه الكشي

(١) لكن قال المجلسي الاول رحمه الله في روضة المتقين ح ٣ ص ٣٢٦: والظاهر انه رواه عن صاحب صلوات الله عليه (انتهى)

(٢) يعني كون رواية عبدالسلام غير معلومة كوها من روايات الاسدي

(٣) قال فيه (أي الثالث) وانما ترك المصنف العمل بها لان في سندها عبدالواحد بن عبدوس النيشابوري وهو مجهول الحال، مع انه شيخ ابن بابويه، وهو قد عمل بها فهو في قوة الشهادة بالثقة ومن ابعد ان يروي الصدوق عن غير ثقة بلا واسطة، واعلم ان العلامة في التحرير في باب الكفارات شهد بصحة الرواية وهو صريح في التزكية بعيد لوجوده وان كان في غيره من الكتب أنه لا يحصره حاله وكيف كان فالعمل بها مشعشع (انتهى)



في كتاب رجاله لا يدل على توثيقه، بل يدل على جهل حاله عنده.

وأما الهروي، فقال في رجال ابن داود: انه عامي، وكذا قال في الخلاصة في باب كنى الضعفاء، وان قال في الباب الأول انه ثقة، فلو اردنا الجمع بينهما فنقول: انه عامي ثقة، فليس قصورها في عبدالواحد فقط حتى يندفع بما قاله: ففي العمل بها كما عمله المتأخرون اشكال.

واشكل منه تعميمه (١) حتى خرج عما قاله ابن بابويه، وعن دليله، وهو كل جماع حرام او طعام حرام فقط، فلا يسفى ادخال الاستثناء والعبارة والنخامة.

ولان ايجاب امثال هذه الأمور الشاقة المخالفة للاصل - واردة اليسر وعدم لعسر، والشرعية السهلة، وعموم الاخبار الصحيحة الكثيرة الدالة على كفاءة واحدة فيما يوجبها، مثل الجماع والاكل، والشرب، والمطر، وترك التفصيل في ذلك حيث ما فضل فيها، مع أن ترك التفصيل دليل العموم - بعيد.

وللزوم التخصيص في ذلك كله.

على انه يمكن الحمل على الاستحباب كأخبار الترتيب (٢) والشيخ ايضاً ذكر، وحياً آخر للجمع، والاستحباب غير بعيد عن الروية.

ثم ان الظاهر أنه على تقدير القول به، فهو مخصوص بجماع محرم او افطار

(١) يعنى تعميم شارح الشرايع حيث قال: ولا فرق بين الاصل كالزبد واكل من المعبر يعبر اذن، و معارضى كالوطي و الخيض، ومن افراد المحرم الاستثناء وايصال العيار لدى لا يسوغ تنويعه في غير لصوم اى الحلق وبتلاع نخامة الرأس اذا صارت في فضاء الفم او مطلقاً مع امكان اخراجها على قول باقى (انتهى)

(٢) يعنى كما ان اخبار الترتيب تحمل على الاستحباب ويعمل باخبار التعبير

على محرّم، مثل أكل أو شرب كذلك (١) في شهر رمضان، فلا تكون (٢) في غير شهر رمضان وإن كان بهما.

ومطلق الانزال كذلك (٣)، مثل الاستمناء باليد والغبار الغليظ حل تقدير القول به، والارتماس وامثالها.

ومتما يؤيد العدم فيها ما يدل على إيجاب الكفارة الواحدة في امثالها فتأمل.

ثم اعلم أنّ الظاهر أن ما يصدق عليه رقة، يكفي عتقها، فيجزي مطلق المملوك المحض. الذي ما عتق منه شيء، ولا يجب عتقه بسبب آخر. ولو كان رضيعاً أو رضيعة.

ولا يكون الإيمان شرطاً، للأصل وامتثال الأوامر الدالة على الاجزاء.

وما ورد في رواية المشرق من قوله عليه السلام (رقة مؤمنة) لا يصح لتخصيصها، مع إمكان الإشتراط خصوصاً الإسلام أو ما يحكمه فتأمل.

وإن الظاهر في الإطعام أنه يكفي ما يصدق عليه إطعام ستين مسكيناً، بأشباعهم الطعام متما يصدق عليه الطعام ويؤكل عادة أو بأعطائه منه لكل واحد مداً

ونقل عن الشيخ وجوب المذتين.

والأصل مع بعض ما تقدم والشهرة تدل على الأول.

(١) يعني إذا كانا محرّمين

(٢) أي كفارة الجمع، يعني لا تلزم كفارة الجمع في غير شهر رمضان وإن كان الانطمان بالجمع المحرّم

أو الأكل بالمحرّم

(٣) يعني إن طليعة الامران المحرّم وقوله فقه مثل الاستمناء الخ مثال الانزال المحرّم

وكذا (١) وجود خمسة عشر صاعاً في بعض الروايات - مثل ما تقدم في رواية، الواقع على أهله - من طرفهم، إنه قال له صلى الله عليه وآله: اجلس فجلس، فدخل بمكث فيه خمسة عشر صاعاً.

وفي صحيحة عبدالرحمان بن ابي عبدالله عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: سألت عن رجل افطر يوماً من شهر رمضان متعمداً، قال: عليه خمسة عشر صاعاً، لكل مسكين مذ بمت النبي صلى الله عليه وآله (٢).

ولا يفتر وجود ابان بن عثمان (٣) لما مر.

وصدق (٤) الاطعام المأمور به في الأخبار الصحيحة الكثيرة المصولة، والأمر للاجزاء.

وعدم ما يدل على المدين، نعم في بعض الأخبار ما يدل على عشرين صاعاً، مثل ما في صحيحة جميل المتقدمة (٥).

ورواية محمد بن النعمان، عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: سئل عن رجل افطر يوماً من شهر رمضان، فقال: كفارته جريان من طعام، وهو عشرون صاعاً (٦).

(١) هو يدل على الاول

(٢) الوسائل باب ٨ حديث ١٠ من ابواب ما يمك حنه الصائم

(٣) وسندها - كما في التهذيب هكذا: سعد بن عبدالله، عن ابي حفص، عن الحسين بن سعيد، عن

فضالة بن أيوب، عن ابان بن عثمان، عن عبدالرحمان بن ابي عبدالله، عن ابي عبدالله عليه السلام

(٤) عطف على قوله فله: وكذا وجود خمسة عشر صاعاً يمي ان المأمور هو الاطعام، والمعرض صدق

الاطعام

(٥) الوسائل باب ٨ حديث ٢ من ابواب ما يمك حنه الصائم

(٦) الوسائل باب ٨ حديث ٦ من ابواب ما يمك حنه الصائم

وهما معاً يدلان على المذنبين، بل على اقل، وهو مذ وثلثه، والظاهر عدم القول به.

على ان الرواية، فيها «عشرة أصبع (اصوع - خ ل) بصاعنا»، فيدل على صغر الصاع، فيحمل عليه (أو) أن الموجود ذلك كان (أو) أنه اعطاه لينفق على عياله فلا يضره الزيادة.

على أن الواقع في الفقيه - في الصحيح - عن عبدالله بن سنان (وهو خمسة عشر صاعاً) (١) مثل رواية العامة.

ويؤيد هذا ما في رواية عبدالرحمان بن الحجاج، المتقدمة.

والثانية (٢) مع عدم صحة السند يمكن حملها على الصغر كما قلناه والاستحباب أيضاً.

### «فرع»

الظاهر أنه على تقدير العجز عن الثلاث يتصدق بما يكون (يطيق - خ ل). وتدل عليه صحيحة عبدالله بن سنان (٣) وحديثه (٤) المتقدمتان.

(١) قد مر اننا لم نجده فيما سبه الى عبدالله بن سنان بل هي رواية عبدالمؤمن بن الهيثم الاتصاري عن ابي جعفر عليه السلام فلا حظ الوسائل باب ٨ من ابواب ما يسك عنه الصائم

(٢) حذف عن قوله: (على ان الاول) فلا تنقل

(٣) الوسائل باب ٨ حديث ١ من ابواب ما يسك عنه الصائم وفيه: فان لم يقدر على ذلك تصدق بما يطيق

(٤) الوسائل باب ٨ حديث ٣ من ابواب ما يسك عنه الصائم وفيه قال (ع) فيمن لم يجد ما يتصدق به

على سبعين مسكيناً يتصدق بقدر ما يطيق

قال عجز بالكلية استغفر الله وتسقط عنه الكفارة كما قاله الأصحاب.  
 وورد في الرواية أنه كفارة، عن كل ذنب وعوص عن كل كفارة (١)،  
 وفي بعض الروايات استيفاء كفارة الظهار (٢)، وسيجيئ تحقيق لبحث في  
 موضعه.

وأما ماهو المشهور بين متأخري الأصحاب من لزوم صوم ثمانية عشر يوماً  
 على تقدير العجز عن الكل، فإ رأيت فيه الآ رواية أبي بصير، وسماعة بن مهران،  
 قالوا: سألنا أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يكون عليه صيام شهرين متتابعين فلم  
 يقدر على الصيام ولم يقدر على العتق، ولم يقدر على الصدقة؟ قال: فليصم ثمانية  
 عشر يوماً، عن كل عشرة مساكين ثلاثة أيام (٣)

وليست بصحيحة، ولا صريحة في نفي ماقتناء من وجوب التصديق بما  
 يطبق، فيمكن كون ذلك بعد العجز عن التصديق بالكلية.  
 وإيضاً، قد يكون ذلك في المرتبة، كما هو الظاهر، والمصنف في انتهى نقل

(١) لعله إشارة إلى قوله عليه السلام - في رواية داود بن مرقد - أن الاستعارة نوبة وكفارة لكل من لم  
 يجد السبيل إلى شيء من الكفارة - الوسائل باب ٦ حديث ٣ من أبواب الكفارات

(٢) الوسائل باب ٦ حديث ٤ من أبواب الكفارات ومن الحديث هكذا: إسحاق بن عمار عن أبي  
 عبد الله عليه السلام قال - الظهار ادلعبر صاحبه عن الكفارة فليستعمر ربه وبنوئ أن لا يعود قبل أن يواقع ثم  
 يواقع، قد أحرأ ذلك عنه من الكفارة فإذا وجد السبيل إلى ما يكفر يوماً من الأيام فليكفر، وإن تصدق واحدم  
 مائة وعينه فانه يخرجه إذا كان محتاجاً، وإلا يجد ذلك فليستعمر ربه وبنوئ أن لا يعود فحسبه ذلك والله كفارة

(٣) لم يجد عليه هذا السند في الوسائل نعم في الوسائل باب ٦ حديث ١ من أبواب بقية الصوم، لكن  
 رواوى أبو بصير هط، لكن في الاستمصار ج ٢ باب كفارة من افطر يوماً من شهر رمضان من كتاب الصوم ورد  
 الحديث كما أورده

الاختلاف في عبارتي لشيخين في الحكم، وسكت (١).  
ثم إن الظاهر أن العجز عن الكفارة بالعتق واضح، وعن الصوم كذلك.  
وأما عن التصديق، فقالوا: بأن لا يكون عنده فاضل قوته وقوت عياله في  
ذلك ليوم وغير ذلك من مستثنيات الدين.

وكذا العجز عن قيمة الرقبة مع وجودها بها.  
فكانهم أخذوه من كون ذلك في الدين ونحوه، فلو خالف حينئذ و  
تصدق (٢) به فلا يبعد الاجزاء لاحتمال كون ذلك للرخصة.

وأما الانتقال الى صوم ثمانية عشر يوماً، فهل يتحقق ببعض عن الاول  
ولو يوم ام لا؟ بل يجب الاتيان على ما يطبق كالتصدق، والاتيان بما يمكن.  
فغير بعيد، لعدم سقوط اليسور بالمعسور، ولا مثقال (ما استطعتم) فينبغي الاتيان  
بالاقل ايضاً لو كان مقدوراً، ولأن وجوب ستين مستلزم لوجوب الاقل، ولاصل  
عدم شرط وجوب البعض بالقدره على الآخر، فإنه يلزم، إما الترجيح بلا مرجح  
او الدور فتأمل فيه.

ولو قدر على البعض من الصوم والإطعام فلا يبعد التحيين، واختيار الأكثر،  
ويحتمل الجميع في صوم شهر وإطعام ثلاثين، وسيجيء لهذا زيادة بحث في  
الكفارات.

ما لموجب فيه فلا شك ان الافطار في شهر رمضان موجب لها وقد مرت  
الأدلة وأما غيره فيمكن كون صوم قضاء شهر رمضان بعد الروال ايضاً كذلك،

(١) لا حظ نسبي من قوله رد الثالث احتملت عبارته الشيخين هنا القح واصبارة صوية

ملاحظتها

(٢) اي تصديق بقوته وقوت صاله

وعليه أكثر الأصحاب.

لرواية بريد العجلي عن أبي جعفر عليه السلام في رجل أتى أهله في يوم يقضيه من شهر رمضان، قال: إن كان أتى أهله قبل زوال الشمس فلا شيء عليه إلا يوم مكان يوم، وإن كان أتى أهله بعد زوال الشمس، فإن عليه أن يتصدق على عشرة مساكين، فإن لم يقدر عليه صام يوماً مكان يوم وصام ثلاثة أيام كفارة لما صنع (١) وصحيفة هشام بن سالم قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل وقع على أهله وهو يقضى شهر رمضان؟ فقال: إن كان وقع عليها قبل صلاة العصر فلا شيء عليه، يصوم يوماً بديل يوم، وإن فعل بعد العصر صام ذلك اليوم واطعم عشرة مساكين فإن لم يمكنه صام ثلاثة أيام كفارة لذلك (٢).

ونقل في المنتهى، عن ابن أبي عقيل عدم الكفارة للأصل، ولما في موثقة عمار الساباطي، عن أبي عبد الله عليه السلام، سئل فإن نوى الصوم ثم أفطر بعد ما زالت الشمس؟ قال: قد أساء وليس عليه شيء الأقضاء ذلك اليوم الذي أراد أن يقضيه (٣).

ولأن الروايات الدالة على الكفارة مختلفة، مثل ما مر، ورواية زرارة (وي الطريق على بن الحسن بن فضال (٤) مع عدم وصوح الطريق إليه) (٥) قال: قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل صام قصداً من شهر رمضان فأق

(١) الوسائل باب ٤ حديث ١ من أبواب وجوب الصوم

(٢) الوسائل باب ٢٩ حديث ٢ من أبواب أحكام شهر رمضان

(٣) الوسائل باب ٢٩ دليل حديث ٤ من أبواب أحكام شهر رمضان

(٤) طريق الحديث كما في التهذيب هكذا: علي بن الحسن بن فضال، عن حماد بن محمد بن سماعة، عن حماد

بن عيسى، عن حريز بن عبد الله، عن زرارة

(٥) طريق الشيخ إلى ابن فضال كما في مشيخة التهذيب هكذا: وما ذكرته في هذا الكتاب، عن علي

النساء، قال: عليه من الكفارة ما على الذي اصاب في شهر رمضان، لأن ذلك اليوم عند الله من أيام رمضان (١) فللحمل على الاستحباب وجه.

على ان لرواية الاولى (٢) غير صحيحة لوجود الحارث بن محمد فيها (٣)، وهو مجهول غير مذكور في الخلاصة، ورجال ابن داود، ورجال المجاشي، وفهرست الشيخ، على ما رأيت، وان قال في المنتهى بالصحة.

والثانية (٤) تدل على عدم الكفارة بعد الزوال ايضاً ان كان قبل صلاة العصر وعلى الكفارة بعدها.

وحمل العصر على الزوال، بعيد، ولا ضرورة.

على أنها في الوقاع فقط، وقياس غيره عليه لا لدليل، غير جيد، وعدم القائل بالواسطة غير ظاهر، مع أن فيه ما فيه.

نعم يمكن جواز الافطار قبل الزوال وعدم حوازه بعده، لما مر.

ولصحيحة عبدالله بن سنان، عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: صوم النافلة لك ان تفطر ما بينك وبين الليل متى ماشئت، وصوم قضاء الفريضة، لك ان تفطر الى زوال الشمس، فاذا زالت الشمس فليس لك أن تفطر (٥).

ورواية سماعة بن مهران، عن ابي عبدالله عليه السلام، في قوله الصائم

من الحسن بن محمّد، فقد احرق به احمد بن عبدون المعروف بابن الحاشي سماعاً منه، وإحارة، عن علي بن محمد بن الزبير، عن علي بن الحسن بن هلال

(١) الوسائل باب ٢٩ حديث ٣ من ابواب احكام شهر رمضان

(٢) يعنى روايه يزيد الصجلي المتقدمة

(٣) مسندها كى فى الكافى هكذا: عتبة من اصحابنا، عن احمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب، عن

الحارث بن محمد، عن يزيد الصجلي

(٤) يعنى صحيحة هشام بن سالم

(٥) الوسائل باب ٤ حديث ٩ من ابواب وجوب الصوم



بالخيار الى زوال الشمس، قال: إنّ ذلك في الفريضة، فاما النافلة فله ان يفطر أي ساعة (وقت-خ) شاء الى غروب الشمس (١) .

وهذه تدل على مطلق الفريضة لا القضاء عن شهر رمضان فقط الا انها غير صحيحة، ولعموم ما في حسنة الحلبي، عن ابي عبدالله عليه السلام: هو بالخيار ما بينه وبين نصف النهار (٢) .

وقد بين في هذه الرواية أنّ المراد، الفريضة.

وصحيحة جميل بن دراج، عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال في الذي يقضى شهر رمضان انه بالخيار الى زوال الشمس، فان كان تظوعاً، فإنه الى الليل بالخيار (٣) .

ومثلها رواية اسحاق بن عمار عنه عليه السلام (٤) .

فيمكن حل مقطوعة عبدالرحمن بن الحجاج، قال: سألت عن الرجل يقضى رمضان أنه أن يفطر بعدما يصبح قبل الزوال اذأبداله؟ فقال: اذا كان نوى ذلك من الليل وكان من قضاء شهر رمضان فلا يفطر ويتم صومه (٥) الحديث.

على الاستحباب، كحمل لفظ (لا ينسى) في رواية ابي بصير في قضاء شهر رمضان: لا ينسى له ان يكرها بعد الزوال (٦) - على التحريم.

(١) الوسائل باب ٤ حديث ٨ من ابواب وجوب الصوم

(٢) الوسائل باب ٤ قطعة من حديث ١٣ من ابواب وجوب الصوم - وصدرها هكذا. سألت عن الرجل

يصبح وهو يريد الصيام ثم يبدو له فيفطر قال: هو بالخيار الخ

(٣) الوسائل باب ٤ حديث ٤ من ابواب وجوب الصوم

(٤) الوسائل باب ٤ حديث ١٠ من ابواب وجوب الصوم

(٥) الوسائل باب ٤ حديث ٦ من ابواب وجوب الصوم

(٦) الوسائل باب ٤ حديث ٢ من ابواب وجوب الصوم

والظاهر أنَّ قضاء غير رمضان ليس فيه شيء من الكفارات، للأصل وعدم الدليل، وبطلان القياس مع التأمل في الأصل.  
وكذا في الواجب المطلق بالطريق الأولى، وهو ظاهر.  
ولكن ينبغي عدم الافطار بعد النية مطلقاً، ولا يبعد التحريم بعد الزوال،  
لما مر، مؤيداً بـ (لا تبطلوا أعمالكم) (١).

وما المعين بالنذر وشبهه، فيمكن وجوب الكفارة فيه من جهة ابطال النذر ونحوه، فتجب كفارة النذر ونحوه، وسيجيء في محله.

وتدل عليه صحيحة علي بن مهزيار قال: كتب بNDAR مولى ادریس: يا سيدي نذرت أن أصوم كل يوم سبت، فان أنا لم اصمه ما يلزمني من الكفارة؟ فكتب اليه وقرأته: لا تتركه الا من حلة، وليس عليك صومه في سفر، ولا مرض الا أن تكون نويت ذلك، وإن كنت أفطرت فيه من غير حلة فتصدق بعدد كل يوم على سبعة مساكين، نسأل الله التوفيق لما يحب ويرضى (٢).

ولا يضر عدم توثيق (بNDAR) في الصحة ولا الكتابة (٣). ويستفاد منها:

- ١ - وجوب الكفارة في الصوم بالنذر المعين.
- ٢ - وكونها بما يصدق عليه التصديق مطلقاً، ويمكن حمله على المدو الإطعام كما في غيره.

٣ - وعدم بطلان النذر بالإبطال عمداً ايضاً كما هو الظاهر، وسيجيء، وكذا العهد واليمين.

(١) سورة محمد (ص) آية ٣٣

(٢) الوسائل باب ٧ حديث ٤ من أبواب هيئة الصوم الواجب

(٣) وذلك لأن الخبر بالكسبة والقرائة اذا كان ثقة كما في المقام فلا يضر جهالة الكاتب وهو هنا كدث

فان علي بن مهزيار ثقة

٤ - وسقوط الصوم المنذور سفراً ومرضاً.

٥ - وعدم سقوطه سفراً مع قصده ذلك في النذر بخصوصه على ما ذكرناه، فكانهم فهموا ذلك من الاستثناء بقوله: (الآن ان تكون الحج) بارجاعه الى السفر مع عدم الصراحة فتأمل.

وكفارة اليمين ظاهرة، واما غيره فغير ظاهر، وسيحيى.

واما المعين لكفارة ونحوها فلا كفارة فيه على الظاهر.

وما نجد دليلاً على ما هو المشهور بينهم من وجوب كفارة افطار شهر رمضان في افطار يوم معين بالنذر، لأن الأذلة كما عرفت ليست الا في شهر رمضان، والقياس باطل.

قال المصنف في المنتهى - في مسألة وجوب الكفارة للصوم على غير نية الغسل - هل يختص هذا الحكم برمضان؟ فيه تردد، ينشأ (من) تنصيص الأحاديث على رمضان من غير تعميم ولا قياس يدل عليه (ومن) تقسيم الاصحاب، وقد مرت الإشارة الى عدم التردد.

وقال بعد ذلك - باوراق - : تجب الكفارة ايضاً في قضائه بعد الزوال، وفي النذر المعين قبل الزوال وبعده، وفي الاعتكاف ذهب اليه علمائنا، ثم نقل خلاف ابن أبي عقيل بعد ذلك - بصحة - في القضاء.

ونقل في المختلف، عن ابن أبي عقيل ما يدل على عدم الكفارة الا في اداء شهر رمضان.

فتأمل، فإن الإيجاب بلا دليل، وجعل مجرد قول ما رأى من الاصحاب دليلاً مشكلاً، والاحتياط يفتضى الترك في الفتوى والفعل.

واما المحل فهو الذي يجب عليه الصوم، والظاهر عدم انفراق بين الرجل

والمرأة، وقد مرّ البحث فيه في الجملة، وما نعيد ذلك.  
واما وجوب كفارة المرأة المكروهة ايضاً على زوجها الذي اكراهها في صوم  
شهر رمضان فهو مشهور بينهم.

وقال في المنتهى: عليه اكثر علمائنا، وعليه رواية المفضل بن عمر، عن ابي  
عبدالله عليه السلام في رجل أتى امرأته وهو صائم وهي صائمة، فقال: ان كان  
استكرهها، فعليه كفارتان وان كانت طاوعته فعليه كفارة وعليها كفارة، وان كان  
اكراهها فعليه ضرب خمسين سوطاً، نصف الحدة، وان كانت طاوعته ضرب خمسة  
وعشرين سوطاً وضربت خمسة وعشرين سوطاً (١).

وفي سند الرواية ضعف (٢).

وليست باجماعية فنحن من المترددين.

ونقل في المختلف، عن ابن ابي عقيل أن ليس على الزوج المكروه ايضاً الا  
كفارة واحدة له.

والاصل - وعدم صحة الدليل، وظهور عموم الأدلة في الواحدة، وترك  
التفصيل في الاخبار المتقدمة في وجوب الكفارة على الذي واقع أهله، واحتمال  
الاستحباب في خبر المفضل - يدل على عدم التردد في العدم، فتأمل واحتط.  
وكذا بعد تحتمل كفارة من ليس عليها كفارة لصحة صومها اتفاقاً.

والحمل على محاز بان المراد ايجاب كفارتين عليه رأساً لا التحمل فتكون  
الكفارتان، نظراً بحاله لا الى حالها بوجه، بعيد غير محتاج، وينبغي ترك التحمل (٣)

(١) الوسائل باب ١٢ حديث ١ من ابواب ما يجب منه الصائم

د (٢) وسدها كما في لكاي هكذا على بن محمد بن بندار عن ابراهيم بن اسحاق الآخر، عن عبدالله

بن حاد، عن المعص بن صريح ٤ ص ١٠٣ ح ٩

(٣) لعل المراد انه معنى له أن يؤدي كفارتها لكن لا بعنوان التحمل عن الزوجة

فانه ليس في الرواية .

والظاهر أنه على تقدير التحمل بخصوص شهر رمضان وكونها زوجته دون الأمة، والمزني بها، واشتراط صومه وصومها، فلا يتعدد في المجنون والمجنونة ونحوهما. والظاهر انه لا تحتمل في المكس.

واما باقي الموجبات فقالوا: (منها) ايصال العبار الغليظ الى الحق.

وقد عرفت أن ليس لهم دليل واضح على ذلك، وأن الرواية المنقولة ضعيفة الاسناد، ومقطوعة، وغير مقيدة بالغليظ، ومشملة على احكام غير ثابتة ايحائها، مثل شتم الريحة الغليظة كما ذكرنا في المنتهى.

وانها معارضة باوضح واكثر منها، وانه لو صدق عليه الأكل والافطار يوجب الكفارة، والآ فلا.

والأصل دليل قوى، والصدق مطلقا غير ظاهر، ولهذا قال المصنف في المنتهى - بعد الاستدلال على وجوب الكفارة، ورد دليل عدمه - : وبالجمله فان السيد المرتضى رحمه الله لم يوجب الكفارة وهو قوى، وقال ابو الصلاح: اذا وقف في الفبار لزمه القضاء (انتهى).

وهذا يشعر بايجاب السيد القضاء.

وقد نقل في المختلف عنه وعن ابن الجنيد أن غير المعتاد لا يبطل الصوم ولا ينقصه وان قال في المنتهى: ذهب علمائنا الى عدم الفرق بينه وبين المعتاد.

وبالجمله، الأصل دليل قوى وان قلنا بوجوب الإحتتاب مطلقا ووجوب القضاء.

فلا بُد للكفارة من دليل آخر، وليس بواضح، فهو بعيد.

وأبعد منه (١) ايجاب كفارات الجمع في الغبار المحرم، والاستمناء مطلقاً،  
والحامة ونزل عن الدماغ قبل ان يصل قضاء الفم لخبر عبد السلام بن صالح (٢)  
كما قاله الشهيد الثاني في شرح الشرايع (٣).

لعدم (٤) صحته كما مر، وعدم صراحته في كل محرم ينزل الى الخلق او  
مفطر كذلك ولهذا قال في العقيه الذي هو صاحب هذا المذهب وراوى الخبر المفتى  
به (٥) : فانا أفتى به فيمن افطر بجماع محرم عليه او بطعام محرم عليه.

ومعلوم عدم دخول الجميع (٦) فيه، على ان الافطار بالغبار والنخامة  
وتحريمها غير ظاهر ويدل على إباحتها ما روى في فضل ابتلاعها في المسجد تعظيماً  
له.

واعتمد (٧) في صحته، على ان عبد الواحد (٨) ممن نقل عنه الصدوق بغير

(١) يعنى بعد من وجوب كفارة واحدة لغير المعتاد

(٢) لوسائل باب ١٠ حديث ١ من ابواب ما يسك عنه الصائم

(٣) قال في الشرايع: وقيل: يجب بالافطار بالمحرم ثلاث كفارات الخ قال في المسالك: هذا قول  
الصدوق استناداً الى رواية رواها باسناده الى الرضا عليه السلام دلت على التصويل وانما ترك المصنف العمل بها  
لان في سند عبد الواحد بن عبدوس النسابورى وهو مجهول الحال، مع انه شيخ ابن بابويه وهو قد عمل بها وهو  
في قوة الشهادة له بالثقة (الى ما قال): ومن افراد المحرم الاستمناء وايصال الغبار الذى لا يسوغ تناوله في غير  
الصوم الى الخلق وابتلاع نخامة الرأس اذا صارت في هواء الفم او مطلقاً مع امكان اخراجها على قول  
يأتى (انتهى)

(٤) تعين لقوله قلته: وأبعد منه

(٥) يعنى الخبر الذى أفتى الصدوق بمصونه

(٦) أى جميع المذكورات من الممار المحرم والاستمناء الخ لا يدخل في عبارة الصدوق

(٧) يعنى الشهيد الذى في المسالك كما نقلنا عبارته آنفاً من قوله: انه شيخ ابن بابويه وهو قد عمل  
بها وهو في قوة الشهادة له بالثقة

(٨) يعنى عبد الواحد لواقع في طريق حديث كفارة الجمع، قال سنده كما في التهذيب هكذا: ابو جعفر

واسطة، وأنه لم ينقل عن غير الثقة، وإن المصنف (١) قال في التحرير: إن الخبر صحيح، وإن ذلك تعديل له، وإن موثقة سماعة مؤيدة.  
على أنه قال في مواضع: كثيراً ما يقع الغلط في أمثاله فلا اعتبار به.  
و بين في أصول الحديث: أنه إذا قال الراوى: أروى عن عدل لا يجوز العمل به.

وقد عرفت أن غير عبدالواحد أيضاً ليس بصحيح، فلا يكفي مجرد تعديله.  
وإن (٢) موثقة سماعة مطلقة ليست مقيدة بالحرام والحلال.

وقال في التهذيب: يحتمل أن يكون الواو بمعنى (أو) أو يكون المراد الوطى المحرم، وأنها مثل الوطى في الحيض في الاتيان بالأهل خاصة، وأنها مضمرة وفيها

محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن عبد الله بن عبدوس السيابري، عن علي بن محمد بن قتيبة، عن حمدان بن سليمان، عن عبدالسلام بن صالح المروى

(١) يعني به العلامة أنه قال في شرح الشرايع: ما هنا لفظه، واعلم أن العلامة في التحرير في باب الكفارات شهد بصحة الرواية وهو صريح في التزكية لعبدالواحد وإن كان قال في غيره من الكتب أنه لا يحصره حله وكيف كان فالعمل بها متعين مع اعتضادها بموثقة سماعة (انتهى)

(٢) وحاصل ما أورده قد علم صاحب المسالك أمور أربعة (أحدها) أن صاحب المسالك كان من مواضع من المسالك أنه كثيراً ما يقع الغلط والاشتباه في أمثال هذه التوثيقات التي ترجع إلى النقل عن إمام (ثانيها) أنه قد قرر في علم الحديث وكيفية نقله أن مجرد قول الراوى: أروى عن عدل لا يكفي في التوثيق لاحتمال أن يكون عدلاً عنده وبتظنه (ثالثها) وجود المناقشة في خصوص المقام فإنه ليس ضعف الحديث لأجل عبدوس فقط، بل لأجل سائر رواة هذا الحديث أيضاً كابن قتيبة وحمدان وعبدالسلام (رابعها) أن موثقة سماعة التي جعلها مؤيدة ليس فيها تهديد بالحرام بل هي مطلقة فتشمل الاضطراب بالحلال أيضاً مع أن الاطلاق غير مفتى به فإن لفظ الموثقة هكذا: قال: سألت عن رجل أتى أهله في رمضان متعمداً فقال: عليه عتق رقبة وإطعام ستين مسكياً، وصيام شهرين متتابعين، ونقض ذلك اليوم وأتى له مثل ذلك؟ الوسائل باب ١٠ حديث ٢ من أبواب ما يسكت عنه الصائم

و يجب القضاء ايضاً بفعل المفطر قبل مراعات الفجر مع القدرة،  
و يكون طالعاً.

(عثمان بن عيسى) (١) وتوثيقه غير ظاهر، والحمل على الاستحباب محتمل.  
وبالجملة الافتاء على العموم الذى قاله بمثل ما ذكره لا يخلو عن تأمل.  
وجعل وجه التردد في الشرايع عدم توثيق عبدالواحد فقط، محل التردد.  
فتأمل.

وانت بعد الإحاطة بما ذكرناه تعرف قوله: فلو فعل (الى قوله) خاصة، وما  
فيه فتأمل.

قوله: «و يجب القضاء ايضاً بفعل المفطر الخ» هذه إشارة الى باق ما  
يوجب القضاء فقط، وهى ثمانية، وقد مرت الثلاثة (٢).

(والرابع) الافطار في نهار الصوم الممتن مع عدم العلم بطلوع الفجر مع  
القدرة على المراجعة، وتركها مع ظن البقاء.  
فلو لم يقدر او يراعى فالظاهر عدم شيء عليه.

دليله (٣) حسنة الحلبي (- لابراهيم- وقال في المنتهى: صحيحة)، من ابى  
عبدالله عليه السلام انه سئل عن رجل تسخر ثم خرج من بيته وقد طلع الفجر وتبين  
فقال: يتم صومه ذلك ثم ليقضيه، قال: فان تسخر في غير شهر رمضان بعد طلوع  
الفجر افطر، ثم قال: إن ابى عليه السلام كان ليلة يصلى وأنا آكل فانصرف وقال:  
أما جعفر فقد أكل وشرب بعد الفجر فأمرني فافطرت ذلك اليوم في غير شهر رمضان (٤).

(١) وسنده كما في الكافي هكذا: الحسين بن سعيد، عن عثمان بن سعيد، عن سماعة

(٢) المتقدمة من تعدد القبيء والحفنة ومعاودة النوم للجنب»

(٣) يعنى دليل وجوب القضاء بفعل المفطر مع القدرة على المراجعة

(٤) اورد صدره في الوسائل باب ٤٤ حديث ١ وذيله باب ٥٥ حديث ١ من ابواب ما يسبك عنه الصائم



والظاهر أن المراد بغير شهر رمضان، الصوم الغير المعين، اذ الصوم المعين ممّا لا يؤمر بأكله.

و يدل على التفصيل رواية سماعة بن مهران، قال: سأته عن رجل أكل أو شرب بعد ما طلع الفجر في شهر رمضان، فقال: ان كان قام فنظر ولم ير الفجر فأكل ثم عاد فرآى الفجر فليتم صومه ولا اعادة عليه، وان كان قام فأكل وشرب ثم نظر الى الفجر فرآى (فراه-خ) انه قد طلع (المجر-خ ثل) فليتم صومه و يقضى يوماً آخر، لأنه بدء بالأكل قبل النظر، فعليه الاعادة (١).

و يفهم من المنتهى كونه اجماعياً فلا يضر عدم صحة الرواية الثانية، والعقل ايضاً مساعد.

اما عدم القضاء على الأول (٢) فللاصل، ولعدم تكليفه بكثرة من وسعه وقد بذل الجهد فهو معذور، وليس باقّل من حال الناس.

واما القضاء في موضعه (٣) فلتقصيره في الجملة ومن ظن بقاء الدين وكان الاكل جائزاً.

### «فروع»

(الأول) (٤) الظاهر جواز الأكل مع الطن ومحتمل مع الشك ايضاً قبل المراعاة، للأصل وعدم العلم بوقت الصوم الممنوع افطاره.

(١) الوسائل باب ١٤ حديث ٣ من ابواب ما يحسب منه الصائم

(٢) اي الأول المذكور في رواية سماعة

(٣) اي في عرض اكله في موضعه بمجرد القيام من دون مراعاة

(٤) وليعلم ان هذه الفروع ضبطت في بعض النسخ بترتيب حروف الهجى ولفظ هذه الصورة

وكذا في فم ما يشترط فعله في الليل، مثل صلاة الليل، ووجوب القضاء لا يستلزم الاثم ولا يتبعه.

(الثاني) الطاهر عدم الفرق بين الصائم مطلقاً في صحته في الثاني (١) وعدم احتسابه صوماً في الأول (٢) فلا بد من بدله في غير المعين وان لم ينل له القضاء فينبئى اكله.

(الثالث) الطاهر انقطاع التتابع في الجملة فيما يشترط فيه التتابع في كل ويستأنف.

(الرابع) الطاهر عدم الفرق بين المكلمين في ذلك، والمفطرات اجماعاً، وغيره.

ويمكن الصحة مع العجز مطلقاً كما يفهم من تقييد الأصحاب. ويمكن ان يقال: بوجوب الاعادة لصدق الإفطار عمداً اختياراً المستلزم لقضاء غالباً بل الكفارة، ايضاً.

لكن هنا تسقط، للجهل والعذر، ولأنه يصدق عليه أنه افطر قبل المراعاة، وهو المستلزم للقضاء، للخبر كما يفهم مما في الحسنة (ثم خرج من بيته وقد طلعت) (٣).

ويمكن سقوطه عنه اذا اعتمد على من يجوز له الأكل بقوله، والقضاء مصدقاً حوط.

للتسهيل.

(١) يعنى ما لو اكل بعد الفراغ منبئ الخلاف

(٢) يعنى ما لو اكل قبل الفراغ منبئ الخلاف

(٣) لوسئل باب ٤٤ حديث ١ من ابواب ما يملك عنه الصائم

وبالافتطار باخبار الغير بعدم الطلوع مع القدرة على المراعاة مع  
طلوعه

(الخامس) (١) الافتطار لإخبار الغير بعدم طلوع الفجر مع القدرة على  
المراعاة بنفسه، وقد طلع.

وهو قريب من الرابع (٢)، فدليله يصلح دليلاً له مع حسنة معاوية بن  
عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أمر الحارثية أن تنظر طلع الفجر أم لا،  
فتقول: لم يطلع بعد، فأكل ثم انظروا، فأجد قد كان طلع حين نظرت، قال:  
(أفقه) (٣) أما أنك لو كنت أنت الذي نظرت (لم يكن) (٤) عليك شيء (٥).

والظاهر أنه تجرى فيه الفروع المتقدمة، ويزيد عليها بعدم الفرق في الخبر بين  
كونه عدلاً وغيره، ولو كان (ناخ) عدلين فيمكن عدم القضاء، لأنها حجة شرعية.

والظاهر القضاء لأن كونها حجة شرعية في الجملة لا يستلزم كونها كذلك  
دائماً، وعلى تقديره (٦) لا يستلزم عدم القضاء، لأن الحجية لا تستلزم عدم القضاء  
عند ظهور الخلاف، ويحتمل القضاء لما مر، فتأمل.

ومع القدرة وكون الخبر عدلاً يمكن سقوط القضاء، والظاهر العدم ولا شك  
أنه أحوط.

(١) يعني الخامس مما يوجب القضاء دون الكفارة

(٢) وهو صل المطر قبل مراعات النحر الح

(٣) (تم يومك ثم تفصيه - خ كا)

(٤) (ما كان عليك قصائه - ح كا)

(٥) الوسائل باب ٤٦ حديث ١ من أبواب ما يمك عنه الصائم

(٦) أي على تقدير استلزام الحجية في الجملة، الحجية دائماً

وبالافطار مع الإخبار بطلوعه لظن كذبه والقدرة على المراعاة مع طلوعه،

(السادس) الافطار مع الاخبار بطلوعه وظن كذبه والقدرة على الاطلاع وقد طلع، وهذه أيضاً مثل سابقتها فروعاً ودليلاً، بل هنا القضاء أوضح لعدم الإطلاع مع القدرة والإخبار به.

وأما عدم الكفارة فلعدم العلم والعمد الموجبين لها، وللأصل وظن عدم الإفطار به لظن كونه في الليل.

وتدل على القضاء فقط أيضاً، صحيحة العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل خرج في شهر رمضان، وأصحابه يستخرون في بيت فنظر إلى الفجر فتأداهم: أنه قد طلع الفجر فكف بعض، وظن بعض أنه يسخر فأكل فقال: يتم صومه ويقضى (١).

وهذه أيضاً مشتركة في بعض الفروع المتقدم (م-خ ل).

وتزید بآته قال في المنتهى ص ٥٧٨: لو أخبره عدلان بطلوع الفجر فلم يكف فالأشبه وجوب القضاء والكفارة لان قولها محكوم به شرعاً فيترتب عليه توابعه (انتهى).

وفيه تأمل، والأصل عدمها وان قلنا بعدم جواز الأكل، ولعدم صدق تعمّد الافطار الموجب لها، وعدم التفصيل في الخبر، يدل على تعميم الحكم سواء كان الخبر عدلين أم لا.

وبأن (٢) الظاهر عدم الفرق بين القدرة على الاطلاع بنفسه أم لا، فو لم يقتيد الجواز بها لكان أولى.

(١) الوسائل باب ٤٧ حديث ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

(٢) الظاهر أنه عطى على قوله قد: بأنه قال في المنتهى

وبالافتطار للإخبار بدخول الليل ثم يظهر الفساد ،  
و للظلمة الموهمة دخول الليل ، ولو ظن لم يفطر

(السابع) الافتطار للإخبار بدخول الليل ولم يدخل ، وهذا بعينه مثل  
ما تقدم.

ويمكن هنا عدم الجواز خصوصاً مع كونه فاسقاً ، وعدم حصول الظن  
فيمكن الكفارة ايضاً حيث لم يكن الافتطار له جائزاً إلا ان يكون جاهلاً بذلك ،  
فالظاهر ، عدم حينئذ فتأمل.

(الثامن) الافتطار للظلمة الموهمة دخول الليل ، ولو ظن لم يفطر ، يعني لو  
توهم بحيث لم يحصل له ظن دخول الليل ، بل الوهم او الشك فافطر ثم علم عدم  
الدخول يجب القضاء فقط دون الكفارة.

ودليله ظاهر ، لأن الأصل عدم الدخول ، وحكم الاستصحاب يقتضي  
عدم الافتطار فيكون أثماً ويجب عليه القضاء ، بل يمكن وجوب الكفارة ايضاً إلا ان  
يقال : انه توهم جواز الأكل بذلك فيكون جاهلاً.

والظاهر أنه معذور في الكفارة ، ولكن غير معذور عند المصنف كما صرح به  
في المنتهى ويمكن ان يحمل (الموهمة) (١) على ما يفيد ظناً وقوله : (ولو ظن) على  
الظن الغالب وهو بعيد.

والذي يظهر ، وجوب القضاء مع الظن مطلقاً كما هو مختار المنتهى ، بل مع  
الجزم ايضاً مع تبين الفساد ، ولصدق الافتطار في نهار الصوم الواجب فيكون باطلاً  
موجباً للقضاء ، وعدم حصول الصوم كما في مناي الصلاة.

(١) يعني : هذه اللمعة الواقعة في عبارة الماتن ره وكذا قوله : (ولو ظن)

وسقوط (١) لكفارة جهله وحصول الشبهة، والأصل مع عدم ثبوت الكلية (٢).

ولصحيحة إبي بصير وسماعة، عن إبي عبدالله عليه السلام في قوم صاموا شهر رمضان فغشيهم سحاب اسود عند غروب الشمس فأروا أنه الليل ففطر بعضهم، ثم إن السحاب انحلى، فإذا الشمس، فقال: على الذى افطر صيام ذلك اليوم إن الله عز وجل يقول: **وَأَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ**، فمن أكل قبل أن يدخل الليل فعليه قضاءه، لأنه أكل متعمداً (٣).

وروى مثلها سماعة بسند آخر.

ولا يضّر وجود محمد بن عيسى، عن يونس (٤)، لأنها لا بأس بها مع التأييد المتقدم.

وذهب جماعة منهم الشيخ - في التهذيب - الى عدم وجوب القضاء ايضاً للظن وحملوا هذه على الشك والوهم، لرواية إبي الصباح الكنائى، قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن رجل صام ثم ظن أن الشمس قد غابت، وفي السماء غيم، ففطر، ثم إن السحاب انحلى فإذا الشمس لم تغب فقال: قد تم صومه ولا يقضيه (٥).

ورواية زيد الشحام، عن إبي عبدالله عليه السلام في رجل صائم ظن أن الليل قد كان، وأن الشمس قد غابت وكان في السماء سحاب فافطر، ثم إن السحاب

(١) عطف على قوله ره: وجوب القضاء

(٢) يعنى لم يثبت أنه كلفا يجب القضاء نجب الكفارة ايضاً

(٣) الوسائل باب ٥٠ حديث ١ من أبواب ما يحك عنه الصائم والآية في سورة البقرة ١٨٧

(٤) وسندها كذا في الكافي هكذا: علي بن ابراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن إبي بصير

وسماعة

(٥) الوسائل باب ٥١ حديث ٣ من أبواب ما يحك عنه الصائم

انجلي، فاذا الشمس لم تغب، فقال: تم صومه ولا يقضيه (١).

وصحبة زرارة، قال: قال أبو جعفر عليه السلام: وقت المغرب اذا غاب القرص، فان رأيت بعد ذلك وقد صليت أعدت الصلاة ومضى صومك وتكف عن الطعام ان كنت قد أصبت منه شيئاً (٢).

واستدلوا (٣) ايضاً بأن التكليف منوط بالظن لعدم العلم وقد حصل. وأجاب (٤) المصنف في المنتهى - بعد اختيار الأول (٥) والاستدلال عليه بما قلناه - بأن الحديث الأول (٦) في طريقه (محمد بن الفضيل) وهو ضعيف، وفي طريق الثاني (٧) (ابو جيلة) وهو ضعيف ايضاً، وبأن الحديث الثالث لادلالة فيه على محل النزاع وهو سقوط القضاء، والتكليف منوط باستمرار لظن ولم يحصل هناك كمن ظن الطهارة وصلى ثم تبين فساد ظنه (انتهى).

و محمد بن الفضيل مشترك بين المصريح بتوثيقه (٨) والضعيفين، وما

(١) الوسائل باب ٥١ حديث ٤ من ابواب ما يجب عنه الصائم

(٢) الوسائل باب ٥١ حديث ١ من ابواب ما يجب عنه الصائم

(٣) يعني الجماعة الذين منهم الشيخ

(٤) يعني اجاب العلامة عن استدلال الشيخ وجماعة

(٥) يعني وجوب القضاء

(٦) يعني حديث أبي الصباح، فإن سنده كما في التهذيب هكذا: الحسين بن سعيد، عن محمد بن

عيسى، عن أبي الصباح الكنائي

(٧) يعني حديث زيد الشحام، فإن سنده هكذا: علي بن الحسن بن فضال، عن محمد بن عبد الحميد،

عن أبي جيلة، عن زيد الشحام

(٨) فالمصريح بتوثيقه هو محمد بن فضيل بن غروان الصبي مولا هم، وثقه الشيخ والعلامة، وابن داود،

ومسحى الترجيرة واللفظة والحاوي، والضعيفان هما محمد بن فضيل بن كثير الازدي لكونه الصوري، صفه

لشيخ، ومحمد بن فضيل الرزقي، وهو مجهول او محمد بن فضيل بن عطاء المدني الكوفي راجع تنقيح لمقال

اعرف (١) كونه ضعيفاً، وهو اعرف.

وان (٢) في الحديث الثاني (على بن الحسن بن فضال) وفيه ما فيه مع ان الطريق اليه غير صحيح (٣).

وصحيحة زرارة مشتملة على كون دخول الوقت بمجرد غيبوبة القرص وقدمر البحث فيه و ان ظاهرها يقتضي عدم القضاء مطلقاً ولو لم يتفحص عن القرص، بل مجرد أن الغيبوبة مسقط، وانه محل التأمل.

على انها غير صريحة في عدم القضاء لأن قوله: (مضى صومك) لا يدل على عدم القضاء بعد الافطار خصوصاً مع الحكم بوجوب اعادة الصلاة، فانها لما كانت واقعة في غير وقتها مع بقاء الوقت أمكنه أن يقول: (اعدت) والاعادة في الصوم ما كان يمكن، فقال: (مضى ولكن لا يأكل شيئاً آخر).

فيمكن ان يجب القضاء للدليل الذي ذكره، فكأنه لذلك قال (٤):  
والحديث الثالث الخ فتأمل.

ويمكن الجمع بينهما بحمل الاول على الاستحباب وجواز ترك القضاء لاشتمال

للمامقاني ص ١٧٢ ج ٣

(١) يعني لا اعرف ان محمد بن فضال الواقع في طريق هذا الخبر هل هو الموثق او الضعيف، ولكن العلامة اعرف بما قال حيث حكم بصورة اليقينة بضخه

(٢) شروع في الجواب عن استدلال الشيخ والجماعة

(٣) طريق الشيخ اليه هكذا وما ذكرته في هذا الكتاب عن علي بن الحسن بن فضال فقد اُخبر به احمد بن عبدون المعروف بابن خاشر سمعاً منه و اجازته عن علي بن محمد بن الزبير، عن علي بن الحسن بن فضال

(٤) يعني كان العلامة في السني لاجل عدم دلالة قوله (ع) (مضى صومك) على عدم القضاء قال:  
والحديث الثالث لا دلالة فيه على محل النزاع



## وحكم الموطوء حكم الواطى . ويحرم وطى الدابة .

الرواية الاولى على (محمد بن عيسى عن يونس)، ولو كانت صحيحة زرارة خالية عن القصور لكان القول به متعيناً.

و ينبغى عدم الافطار بمثله وعدم العمل بالظن، فان التكليف يقينى، والاصل بقاءه حتى يتحقق الليل والخروج عنه نعم، العمل بالظن لا بأس به مع الترغيب في السحور (١) وقد يضطر اليه مع أنّ الاحتياط في الكلّ بن في كلّ شىء لا يترك بوجه.

وقال في الفقيه - بعد فعل هذه الروايات الثلاثة (٢) الدالة على عدم القضاء - : (بهذه الاخبار أفق ولا أفق بالخبر الذى أوجب القضاء، لانه رواية سماعة بن مهران (٣) وكان واقعياً).

فكانه ما اطلع على رواية ابى بصير (٤)، ويدل كلامه ايضاً على عدم توثيق كل من في كتابه فافهم.

قوله : «وحكم الموطوء حكم الواطى» قد مرّ أنه كذلك مع الشرائط والدليل.

قوله : «ويحرم وطى الدابة» الطاهر عدم الخلاف في تحريم وطى ابدانة، في شهر رمضان وغيره، على الصائم وغيره، وانما الكلام في افساده الصوم ووجوب القضاء والكفارة وعدمه، وقد مرّ البحث عنه.

(١) لاحظ الوسائل باب ٤-٥ من ابواب آداب الصائم

(٢) المنقولة في باب ٥١ من ابواب ما يمسك عنه الصائم من الوسائل وقد سبق من الشارح قد نقلها.

(٣) الوسائل باب ٥٠ حديث ١ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٤) المذكور في تلك الرواية مع سماعة والمروى انها معه اما صحيحة او حسنة

## والكذب على الله ورسوله والأئمة عليهم السلام

وقال المصنف في المنتهى: ان عدم قوتى، وهو قول ابن ادریس للأصل وعدم الدليل وبطلان القياس.

قوله: «والكذب على الله الخ» لا شك في تحريم مطلق الكذب مطلقاً، وانه على الله أكد، وعلى رسوله وعلى الائمة عليهم السلام قريب منه، وعلى الصائم أكد واشد خصوصاً في الواجب، وفي شهر رمضان اعظم. والظاهر ان منه بيان المسائل الدينية على خلاف ما هي عليه فيسبى الاحتياط التام.

واما الافساد به الموجب لوجوب القضاء والكفارة ايضاً فقد نقله في المنتهى عن لشيخين واستدلاهما (١) عليه برواية ابى بصير قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: الكذبة تنقض الوضوء وتمطر الصائم، قال: قلت له: هيكنا، قال: ليس حيث تذهب، انما ذلك، الكذب على الله، وعلى رسوله وعلى الائمة عليهم السلام (٢).

ولفطر (٣) مستلزم لها لما مر في الصحيحة الموحية لها و برواية (٤) سبعة قال: سألت عن رجل كذب في شهر رمضان فقال: قد افطر وعليه قضائه وهو صائم يقضى صومه ووضوئه اذا تعبد (٥).

(١) يعنى نقل المنتهى استدلال الشيخين

(٢) الوسائل باب ٢ حديث ٢ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٣) يعنى ان التعبد بالفطر في هذا الخبر مستلزم لوجوب القضاء والكفارة معاً لما في صحيحة عباده بن

مسكان المتقدمة فرجع الوسائل باب ٨ حديث ١ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٤) عطف على قوله هذه برواية ابى بصير، وكذا قوله هذه: وبالإجماع يعنى دعوى الإجماع على القضاء

والكفارة معاً بالكذب على الله الخ

(٥) الوسائل باب ٢ حديث ٣ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

وبالاجماع - ثم نقل احتجاج الآخرين (١) بالأصل.  
والجواب (٢) عن الحديثين بانها مشتملان على ما معتم من العمل به، وهو  
نقض الوضوء بالكذب فيكون الاستدلال ضعيفاً.  
ويرده (٣) بما سيجيء من التهذيب.  
على أن (٤) الحديث الثاني ضعيف السند بعثمان بن عيسى وسماعة (٥)  
وهما واقفيان، وايضاً غير مستندة الى الامام عليه السلام، بل مضرة ولا نسلم (٦)  
أن الافطار يستلزم وجوب الكفارة، اذ قد يحصل ولم تجب الكفارة كما مر.  
والاجماع ممنوع مع وجود الخلاف.  
ثم قال: (والاقرب (٧) الافساد عملاً بالرواية الاولى).  
الذي رأيت في التهذيب هو وجوب القضاء فقط، وانه اشار (٨) الى دفع

(١) في المتن - بعد نقل قول الشيخين - ما هذا لفظه - وخالف فيه السيد المرتضى وبين أبي عقيل  
رحمهما الله وهو قول الجمهور كافة، وهو الاقرب عندي، لنا الاصل براءة النعمة وعدم وجوب الكفارة (انتهى)  
(٢) من هنا شروع في الجواب عن استدلال الشيخين بوجوبها معاً وهكذا رده في المتن عما هو قريب مما  
هنا

(٣) هذا رده لهذا الجواب الذي هو مضمون ما لورده العلامة رده في المتن  
(٤) هذا جواب ثان عن استدلال الشيعين  
(٥) وسند الحديث كما في التهذيب هكذا: الحسين بن سعيد، عن عثمان بن عيسى، عن سماعة  
(٦) هذا جواب عن دعوى الملازمة بين عنوان الافطار الوارد في الخبر وبين وجوب الكفارة  
(٧) هكذا في نسخ شرح الارشاد كلها، لكنه مخالف لما صرح به في المتن كما نقلناه آنفاً بقوله وهو  
الاقرب (اي عدم الافساد الخ) وقد صرح في التذكرة ايضاً بعدم افساد الصوم وهو الموافق لما سيصرح به بعدم  
وجوب القضاء ولم نجد هذه المسألة في المتن ايضاً فلاحظ ص ٥٣٧  
(٨) يعني ان الايراد الذي اوردته في المتن على الحديثين المذكورين من اشتغالها عن انتقاص الوضوء  
بالكذب على الله كما في خبر أبي بصير او مطلقاً كما في خبر سماعة، قد تعطل له الشيخ رحمه الله بنفسه واحاط به  
بعوله رده: قوله عليه السلام في هذا الخبر الى آخره

الجواب عن اشتغالها على ما منعوا عنه بقوله: بعد نقل الحديثين .

قوله عليه السلام في هذا الخبر (١) (يقضى وضوئه) على وجه الاستحباب بدلالة ما ذكرناه في كتاب الطهارة، فليس يلزم (٢) على ذلك قضاء الصوم، لانا لو خَلَيْنَا وظاهر الخبر، كَمَا نقول بوجوب قضاء الطهارة ايضاً، وانما صرفناه الى الاستحباب للدليل الذي قدمناه وليس ذلك موجوداً في قضاء الصوم فبقى على ظاهره في وجوب القضاء على من فعل ذلك، على العمدة دون النسيان (انتهى).

نعم وجوبها مصرح في كلام الشيخ المفيد الذي نقله في التهذيب، فايجابها بعيد لعدم الكفارة فيها.

والثاني كالصريح في القضاء فقط، وهو يدل على عدمه في الأول ايضاً حيث قال: (انه قد افطر) مع أنه ما أوجب الآ القضاء، ومعلوم عدم استلزام الفطر الكفارة، وأن الاحتياط لا يقتضي الوجوب، وهو ظاهر.

ولا يبعد حملها على الاستحباب للأصل، وحصر المفطر في الخبر الصحيح المتقدم (ولا يضر الصائم ما صنع اذا اجنب ثلاث خصال) (٣) والكذب ليس منها.

و يؤيده حمل الثاني في قضاء الوضوء على ذلك (٤)، اذ يبعد حمل لفظة يقضى

(١) يعنى خبر سماعة

(٢) يعنى بعد حمله هذا الحكم على الاستحباب بقرينة ما ذكرناه في كتاب الطهارة فلا يلزم عليها ان نقول بعدم قضاء الصوم لان ظاهر هذا الخبر ثبوت النقص فيها غاية الامر خرجنا عنه في خصوص الوضوء بدليل فتعكم في قضاء الصوم بظاهر الخبر

(٣) انوسائل باب ١ حديث ١ من ابواب ما يسبك عنه الصائم

(٤) اى حمل خبر ثانى يعنى خبر سماعة في قضاء الوضوء على الاستحباب

## و الارتماس ولا قضاء ولا كفارة على رأي.

صومه ووضوئه على الوجوب في الأول والندب في الثاني (١)، مع عدم دلالة على الوجوب.

على ان سبب حل الحذر في الوضوء على الاستحباب، هو مثل ما قلناه من حصر النواقص في امور ليس الكذب منها .

وليس نقص الوضوء بالكذب في خبر صحيح، وهو ظاهر بالنظر الى ما تقدم في أدلة نواقض الطهارة.

و ايضاً الحديث الثاني ليس فيه تقييد الكذب، وظاهر عدم القائل بوجوبها (٢) بالكذب المطلق وأن الحديثين ليسا بصحيحين (اما) لأول، فلوحد منصور بن يونس (٣) .

وقال في الخلاصة: قال الشيخ: انه واقفي، وقال النجاشي: انه ثقة. والوجه عدى التوقف فيما يرويه، والرد لقوله، لوصف لشيخ له بالوقف، وما اعرف وجه ترك المصنف منع صحته.

واما الثاني فلما مر، و يؤيده قول اكثر العلماء.

فاختياري (٤) ايضاً مقيد، لما عرفت من عدم صحة الرواية الاولى، وعدم معارضة الأصل بالاحتياط، وهو ظاهر، والاحتياط يقتضي عدم الترك وعدم لفتوى فتأمل.

قوله: «و الارتماس الخ» اي و يحرم الارتماس عمداً على لصاحبه

(١) يعني حر الي بصير

(٢) يعني وجوب الوضوء و وجوب قضاء الصوم

(٣) سنده كما في التهذيب هكذا: الحسين بن سعيد، عن ابن ابي عمير، عن منصور بن يونس عن ابي بصير

بصير

(٤) الظاهر ان المراد ان اختياري ايضاً مقيد بوجوب القضاء فقط دون لكفارة

وجوباً لجواز الافطار في النعل بالمفطر الاتفاق، فالارتماس بالطريق الأولى.  
ويمكن التحريم مطلقاً على تقدير اعتقاد بقاء الصوم بحاله، وعدم القول  
بأنه مفطر، بل محرم فقط، لعموم الاخبار، وهو بعيد، فيخصص عموم الاخبار  
كسائر الاخبار الدالة على وجوب الاجتناب بالواجب.  
وما اختاره المصنف من التحريم وعدم القضاء والكفارة في الارتماس هو  
احد المذاهب.

(وقيل): بوجوبها ايضاً، وهو مذهب الشيخ المفيد، ومذهب السيد في  
الانتصار والشيخ في اكثر كتبه ومذهب ابن البراج.  
(وقيل): بوجوب القضاء فقط وهو مذهب ابى الصلاح.  
(وقيل): بعدم وجوبه ايضاً، بل الكراهة، ونسب ذلك في المشي الى السيد  
فالمذاهب اربعة، وقال في المختلف: ثلاثة، طرفان وواسطة (١)، وجوبها  
وعدمه أصلاً، ووجوب القضاء فقط.

فكانه ما نظر لي تفصيل احد الطرفين (٢).  
وحمل المذاهب اربعة في المنتهى، ولكن جعل الرابع عدم الكراهة، ونسبه  
الى ابن ابي عقيل والجمهور، فتكون خمسة.  
والظاهر، التحريم لصحيفة الحلبي، عن ابى عبدالله عليه السلام قال:  
الصائم يستتقع في الماء ولا يرمس رأسه (٣).  
وصحيفة حرير عنه عليه السلام قال: لا يرمس الصائم ولا المحرم رأسه في

(١) عبارة المختلف هكذا: وفي الارتماس في الماء اقوال ثلاثة طرفان وواسطة (النتهى)

(٢) وهو التفصيل بين التحريم وعدم وجوب القضاء والكفارة كما اختاره المصنف هنا

(٣) الوسائل باب ٣ حديث ٧ من ابواب ما يحسب من الصائم

الماء (١) ولا شك في التحريم في المحرم.

وصحيحة محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: الصائم يستنقع في الماء ويغُيب على رأسه ويترد بالثوب وينضح بالمروحة وينضح البوريا تحته ولا يغمس رأسه في الماء (٢)

وصحيحة محمد بن مسلم قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: لا يضر الصائم ما صنع إذا اجتنب ثلاث خصال - وفي الفقه أربع خصال - الطعام والشراب، والنساء، والارتماس في الماء (٣) - والظاهر من النهي، هو التحريم. ولا يدل على عدمه رواية عبدالله بن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام قال: يكره (كره - خ) للصائم أن يرتمس في الماء (٤).

لعدم صحة السند، وعدم صراحة (كره) في عدم التحريم وهو معنى التحريم كثير فيحمل عليه لما سبق.

وأما وجوب القضاء والكفارة في الأخبار المقدمة إشارة إليه خصوصاً الأخير حيث يشر بأنه يضر بالصوم، وأنه مثل الأكل والشرب والنساء، فالقول به غير بعيد خصوصاً القضاء، ولتقل الإجماع عليهما عن الشيخ في المختلف.

إلا أن (الأصل) - وعدم الصراحة، واحتمال الضرر بغير الإفساد ووجوب القضاء والكفارة، بل في العقاب فقط، مثل العقاب بما يقارنه، وعدم ثبوت الإجماع، ولهذا قال الشيخ أيضاً في بعض كتبه بعدم وجوبهما - (يدل) على عدم.

(١) الوسائل باب ٣ حديث ٨ من أبواب ما يملك عنه الصائم

(٢) الوسائل باب ٣ حديث ٢ من أبواب ما يملك عنه الصائم

(٣) الوسائل باب ١ حديث ١ من أبواب ما يملك عنه الصائم

(٤) الوسائل باب ٣ حديث ١ من أبواب ما يملك عنه الصائم

و يؤيده موثقة اسحاق بن عمار قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: رجل صائم ارتمس في الماء متعمداً عليه قضاء ذلك اليوم؟ قال: ليس عليه قصته ولا يعودن (١) ونفى القضاء مستلزم لنفي الكفارة.

و يؤيده ايضاً مقارنته بالاحرام في صحيحة عريز (٢).

مع عدم وجوبها (٣) في الاحرام.

قال شيخ في الاستبصار: فالوجه في هذين الخبرين (اي الأخيرين) (٤) وما جرى مجراها ان نحمله على ضرب من التقية، لأن ذلك موافق للعامة، ويجوز ان يكون ذلك مختصاً باسقاط القضاء والكفارة وان كان الفعل محظوراً لانه لا يمتنع ان يكون الفعل محظوراً ولا يجوز ارتكابه، وان لم يوجب القضاء والكفارة. ولست اعرف حديثاً في ايجاب القضاء والكفارة او ايجاب احدهما على من ارتمس في الماء (٥)، انتهى.

يريد التصريح في ذلك، فذهب المصنف غير بعيد، ويسغى الاحتياط فقوله: (على رأى)، اشارة الى مذهب في وطى الدابة، والكذب والارتماس والخلاف فيها.

واعلم ان الأخبار صريحة في تعلق الحكم بغمس الرأس فقط في الماء فلا يبعد التعميم في الانغماس.

والظاهر صحة الغسل مع الانغماس مطلقاً الا ان يعلم كون وصول الماء

(١) لوسائل باب ٦ حديث ١ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٢) لوسائل باب ٣ حديث ٨ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٣) اي نقصاء والكفارة

(٤) هو حبراً عبدالله بن سنان واسحاق بن عمار

(٥) الى هنا كلام الاستبصار



## ويكره تقبيل النساء، ولمسهن، وملاعبتهن،

الى الرأس بالإرتماص المحرم، وهو بعيد، فتأمل فيه، فانه دقيق  
قوله : «ويكره تقبيل النساء الخ» هذا اشارة الى عد المكروهات في  
الصوم، ومنها مباشرة النساء.

و يدل عليها الاخبار، مثل صحيحة محمد بن مسلم وزرارة جميعاً عن ابي  
جعفر عليه السلام انه سأل هل يباشر الصائم او يقبل في شهر رمضان؟ فقال: اتى  
اخاف عليه فليتنزه من ذلك الا ان يثق ان لا يسقه منيته (١).

وصحيحة جميل وزرارة وابي بصير جميعاً عن ابي جعفر عليه السلام (ايضاً)  
قال: لا تنقض القبلة الصوم (٢) - وعبر ذلك من الاخبار.  
و يفهم من الاول كراهة المس والملاعبة ايضاً وحوازهما من غيرها ايضاً  
وما في رواية ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام (في حديث) وقال: لا تبشروهن  
يعني لغشيان في شهر رمضان بالهار (٣).

واخرى له عنه عليه السلام: والمباشرة ليس بها بأس ولا قضاء يومه ولا  
ينبغي له ان يتعرض لرمضان (٤) وقدمت ايضاً في جواز مص النساء ما يدل على  
الحواز.

والظاهر اطلاق الكراهية وتكون بالنسبة الى اشباب وصاحب شهوة

(١) الوسائل باب ٣٣ حديث ١٣ من ابواب ما يحسب عنه الصائم

(٢) الوسائل باب ٣٣ حديث ١٢ من ابواب ما يحسب عنه الصائم

(٣) الوسائل باب ٣٣ حديث ١٦ منها وصدره هكذا: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصح يده

عن حسد امرأته وهو صائم؟ فقال: لا بأس وان أمدى فلا يعطر قال وقال الخ

(٤) الوسائل باب ٣٣ حديث ١٧ من ابواب ما يحسب عنه الصائم

## والاكتحال بما فيه صبر أو مسك

الكثيرة أشد كما يشعر به بعض الاخبار، مثل حسنة الحبي عن أبي عبدالله عليه السلام انه سئل عن رجل يمسن من المرأة شيئاً أفسد ذلك صومه أو ينقصه؟ فقال: ان ذلك ليكره للرجل الشاب مخافة ان يسبقه المي (١) وقال: لا تنقض القبة الصوم (٢).

وصحيحة منصور بن حازم قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام ما تقول في الصائم يقتل الجارية والمرأة؟ فقال: اما الشيخ الكبير مثلي ومثلك فلا بأس، واما الشاب الشبق فلا، لانه لا يؤمن، والقبة احدي الشهوتين، قلت فأتري في مثلي يكون له الجارية فيلاعها؟ فقال لي: انك لشبق يا ابا حازم كيف طعمك؟ قلت: ان شبعْتُ أضرتني، وان جعت اضعفني؟ قال: كذلك انا فكيف انت والنساء؟ قلت: ولا شيء، قال: ولكي يا ابا حازم ما اشاء ان يكون ذلك مني الافعلت (٣)

و يحتمل اختصاص الكراهية بالأخير لحمل المطلق من الاخبار على لمقيد منها كما تقتضيه الاصول، والاحتساب مطلقا احوط.

وايضاً الظاهر انه اعم من ظن حصول المني معه ام لا، ويفهم اجماع الاصحاب على ذلك من المنتهى حيث ما نقل التحريم حيث لا عن بعض الشافعية ويمكن المنع خصوصاً اذا كان العادة والغالب حصوله فتأمل.

واما الإكتحال فقال المصنف في المنتهى: ويكره الإكتحال بما فيه مسك أو طعم يصل الى الحلق وليس بمعطر ولا محظور ذهب اليه علمائنا.

(١) الواسئل باب ٣٣ حديث ١ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٢) الواسئل باب ٣٣ حديث ٢ عن زرارة عن أبي عبدالله (إني سمع)

(٣) الواسئل باب ٣٣ حديث ٣ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

وتدلى عليه رواية محمد بن مسلم عن ابى جعفر عليه السلام في الصائم  
يكتحل فقال: لا بأس به ليس بطعام ولا شراب (١).  
ورواية ابن ابى يعفور قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الكحل  
للصائم؟ فقال: لا بأس به انه ليس بطعام يؤكل (٢).  
وفيها دلالة على عدم الافساد بكل ما ليس بطعام ولا شراب فيشعران  
بمذهب السيد ولكن السند غير صحيح.  
وفي رواية عبد الحميد بن ابى العلاء ايضاً عن ابى عبد الله عليه السلام  
قال: لا بأس بالكحل للصائم (٣).

و انت تعلم ان هذه ليست بحجة في عدم الكراهية، ولا في لجواز بحيث  
يعم دخوله المعدة فيحتمل الكراهية بدون القيد، والتحرير معه فتأمل.  
واما ما يدل على كراهة المقيد بما فيه المسك و الصبر كما هو المشهور  
والمذكور، مثل رواية سماعة قال: سأله عن الكحل للصائم؟ فقال: اذا كان  
كحلاً ليس فيه مسك وليس له طعم في الحلق فليس به بأس (٤).  
وصحيحة محمد بن مسلم عن احدهما عليها السلام نه سئل عن المرأة  
تكتحل وهي صائمة فقال: اذا لم يكن كحلاً تجد له طعماً في حلقها فلا بأس (٥).  
فيحمل على المطلق من الأخبار الدالة على المنع والجواز وعدم الكراهية،  
مثل ما مر.

(١) الوسائل باب ٢٥ حديث ٦ من ابواب ما يحسب عنه الصائم  
(٢) الوسائل باب ٢٥ حديث ٦ من ابواب ما يحسب عنه الصائم  
(٣) الوسائل باب ٢٥ حديث ٧ من ابواب ما يحسب عنه الصائم  
(٤) الوسائل باب ٢٥ حديث ٢ من ابواب ما يحسب عنه الصائم  
(٥) الوسائل باب ٢٥ حديث ٥ من ابواب ما يحسب عنه الصائم

و مثل صحيحة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام انه سئل عن الرجل يكتحل وهو صائم فقال: لا إني أتخوف أن يدخل رأسه (١).

وصحيحة سعد بن سعد الأشعري عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال: سألته (ع لرجل) (عمن خل) يصيبه الرمذ في شهر رمضان هل يُنْزِعُ عينه بالهار وهو صائم؟ قال: يُنْزِعُها اذا أفطر ولا يُنْزِعُها وهو صائم (٢).

وقريب منه - رواية الحسن بن علي قال: سألت ابا الحسن (الرضا خ ل) عليه السلام عن الصائم اذا اشتكى عينه يكتحل بالذرور وما اشبهه ام لا يسوغ له ذلك؟ فقال: لا يكتحل (٣).

و فيها دلالة على جواز الصيام (الصوم خ ل) مع الرمذ و حلت على الكراهية لا لتحريم للاشعار فيها بذلك مثل قوله: (أتخوف) (٤).

و لظهور ان الممنوع هو الأكل و نحوه ممّا يصل الى المعدة على مامت، وهنا غير معوم الوصول، ولخبر الحسين (الحسن خ ل) بن عبدربه (٥) قال: قلت لابي عبدالله عليه لسلام: اكتحل بكحل فيه مسك و انا صائم؟ فقال: لا باس به (٦) ولا يبعد الكراهية مطلقا والشدة فيها فيه المسك ونحوه، ولا شك ان الاحتتاب مطلقا احوط و اولى.

(١) الوسائل باب ٢٥ حديث ٩ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٢) الوسائل باب ٢٥ حديث ٣ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٣) الوسائل باب ٢٥ حديث ٨ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٤) الوسائل باب ٢٥ حديث ٩ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٥) وسائل (ع عمن) بدل (عبدربه) وهو قسم العمى المحمة واسكان انون وفتح بدل

لهمة-اصاح-

(٦) الوسائل باب ٢٥ حديث ١١ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

## و اخراج الدم، و دخول الحمام المضعفان،

و ما رأيت خيراً خاصاً في الصبر على ما هو في المتن واكثر المتون فوجه  
التخصيص غير ظاهر كأنه ذكر هو والمسك على سبيل التثليل.  
قوله: «واخراج الدم الخ» الذي في الرواية هو الحجامة لا مطلق اخراج  
الدم فيمكن التعميم لاستخراج العلة او يكون لهم خبر، ما رأيته.  
و يفهم الأجماع على كراهة القصد ايضاً من المنتهى.  
فاما الذي يدل على كراهتها مع الضعف، وعدمها مع عدمه فهو صحيحة  
سعيد الأعرج قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الصائم يحتجم، فقال: لا  
بأس إلا ان يتخوف على نفسه الضعف (١).  
وصحيحة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الصائم  
أحتجم؟ فقال: اني أخوف عليه، أما يتخوف به على نفسه،؟ قلت: ماذا يتخوف  
عليه؟ قال: العشيان او ثور (٢) به مرة، قلت: رأيت ان قوى على ذلك ولم يخش  
شيئاً؟ قال: نعم ان شاء (٣).  
ورواية الحسين بن ابي العلاء قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن  
الحجامة للصائم؟ قال: نعم اذا لم يخف ضعفاً (٤).  
وفي الحسين قول لا يضر.

(١) الوسائل باب ٢٦ حديث ١٠ من ابواب ما يسك عنه الصائم

(٢) اي يتيج به الصغراء

(٣) الوسائل باب ٢٦ حديث ١ من ابواب ما يسك عنه الصائم

(٤) الوسائل باب ٢٦ حديث ٢ من ابواب ما يسك عنه الصائم

والذى ورد فى النهى مطلقا او الجواز مطلقا يمكن حملها على المقيد مثل صحيحة عبدالله بن ميمون، عن ابي عبدالله عن ابيه عليهما السلام قال: ثلاثة لا يفطرن الصائم، القيء والاحتلام، والحجامة، وقد احتجج النبي صلى الله عليه وآله وهو صائم و كان لا يرى بأساً بالكحل للصائم (١).

او على الجواز مطلقا، فان الكراهية لا تنافى الجواز، وهذه تدل على جواز الاكتحال فيمكن تقييده بما مر فلا يكون مكروهاً ايضاً.

وعلى عدم الافطار بالاحتلام فى النهار فى مطلق الصوم.  
وعلى عدم الافطار بالقيء، ويمكن حل القيء على ما يحصل بغير الاختيار، لا بالعمد ولاختيار الموجب للقضاء أو يحمل الافطار على ايجاب القضاء والكفرة، وهو بعيد.

ومثل صحيحة عبدالله بن سنان عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لا بأس بان يحتجم لصائم الا فى رمضان، فاني اكره ان يقرر بنفسه الا ان لا يخاف على نفسه وإن اردنا الحجامة فى رمضان احتججنا ليلاً. (٢)

يفهم منها تأكيد الكراهية فى شهر رمضان لعله لشدة الأهتمام بصومه أو لكثرة فتوى الضعف فيه اكثر، وحمل المنع المستفاد من هذه الاخبار، على الكراهية لا على التحريم للاشعار فيها بها كما يفهم من التعليل بخوف الضعف، وهو غير مناسب له بل للكراهية، ولنقل الاجماع فى المنتهى قال: ويكره احراج الدم البضع بقصد و حجامة، ولا يفطر بالحجامة، وليست محظورة، ذهب اليه علمائنا. (انتهى).

(١) الواسئل باب ٢٦ حديث ١١ من ابواب ما يملك عنه الصائم

(٢) الواسئل باب ٢٦ حديث ١٢ من ابواب ما يملك عنه الصائم

## و السعوط بما لا يتعدى الخلق

واما (١) ما يدل على كراهة دخول الحمام مع الصنف، فهو صحيحة محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام انه سئل عن الرجل يدخل الحمام وهو صائم؟ فقال: لا بأس، ما لم يخش ضعفاً. (٢)

فانها تدل على البأس معه فيكون مكروهاً، وللعنة كما مر  
و يحمل على المقيد، نفى البأس في خبر ابي بصير، عن ابي عبد الله عليه السلام (٣) او البأس على التحريم.

واما السعوط فقال المصنف في المنتهى: ومنع المفيد عن السعوط وهو الذي يصل الى الدماغ من انفه، و ابو الصلاح ايضاً، وافسدا به الصوم مطلقاً. (انتهى)  
الظاهر انه يريد به، سواء دخل الخلق ام لا.

ونقل في المختلف عن الشيخ المفيد و سلازل القضاء والكفارة، وعن ابي الصلاح و ابن التبراج القضاء خاصة، ونقل عن الشيخ في المبسوط انه مكروه و لا يفسد الصوم سواء بلغ الدماغ ام لم يبلغ الا ما ينزل الى الخلق فانه يفطر ويوجب القضاء، ثم قال: هو الصحيح عندي.

اما دليل عدم التحريم والافساد مع عدم وصول الخلق، فهو الاصل وعدم صدق المفطر، فانه انما يكون مع دخوله المعلقة وهو ظاهر، ومنه يعلم تحريمه مع الوصول عمداً عالماً اختياراً والقضاء وهو ظاهر.

واما عدم الكفارة حينئذ فكأنه لعدم دليل خاص وعدم عموم دال على

(١) قد سبق منه آنفاً

(٢) الوسائل باب ٢٧ حديث ١ من ابواب ما يسك عنه الصائم

(٣) قال: سألت ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يدخل الحمام وهو صائم قال: لا بأس. الوسائل

باب ٢٧ حديث ٢ من ابواب ما يسك عنه الصائم

## وشم الرياحين خصوصاً النرجس

وجوب الكفارة. بمطلق ما يصل الى الخلق عمداً وقدمراً لكنه علّ التامل لان يصل الغذاء من الخلق الى المعدة عمداً عالماً مختاراً، يوجبها، ولهذا اختار وجوبها أيضاً في المختلف، ولا نزاع في الوجوب مع صدق الاكل الا ان يحمل على الجهل او عذر آخر.

واما دليل الكراهية فهو احتمال الوصول، والخلاف، وما في رواية ليث المرادي قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الصائم يحتجم ويصب في اذنه الدهن؟ قال: لا بأس الا السعوط، فانه يكره (١).

وهذه تدل على نفي التحريم ايضاً، وعلى جواز الحجامه، وصب الدهن في الاذن، قال الشيخ: اما السعوط فليس في شيء من الاخبار انه يلزم المتسقط، الكفارة، وانما ورد مورد الكراهية - ولكن قال في العقيده: ولا يجوز للصائم ان يستعط - والظاهر انه من تنمة صحيحة البرنطى (٢).

فالظاهر منه التحريم، ويمكن الحمل على الكراهية، وعلى وصول الخوف، والاحتياط يقتضي عدم مطلقاً.

واما كراهية شم الرياحين، فدليل جوازه الأصل وعدم كون الشم داخلياً في المفطر، والأخبار الكثيرة

مثل صحيحة محمد بن مسلم قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: الصائم

(١) الوسائل باب ٢٤ حديث ٣ من ابواب ما يمتك عنه الصائم

(٢) في العقيده ج ٢ ص ١١١ ح ١٨٦٩ (باب آداب الصائم ائج) هكذا - وسأل احد من محمد بن في

نصر البرنطى انا نحس الرضا عليه السلام عن الرجل يحتقن نكول به العله في شهر رمضان فقال: الصائم لا يجوز به ان يحتنم - ولا يجوز للصائم ان يستعط، ولا بأس ان يصب اللؤلؤ في اذنه الخ.

ولكن لا يخفى انه من هذا الخبر معيه عن هذا الراوى معيه عنه (عليه السلام) في الكافي ان قوله: ان

يحتنم وم يحمله في الوسائل ايضاً من تنمة القم فلا حظ الوسائل باب ٥ حديث ٤ من ابواب ما يمتك عنه الصائم



يَشْمُ الرِّيحَانَ وَالطَّيِّبَ؟ قَالَ: لَا بَأْسَ بِهِ. (١)

وما في صحيحة عبد الرحمن بن الحجاج قال سألت أبا الحسن (الرضا - ع) عليه السلام عن الصائم يشم الرِّيحَانَ أم لا ترى ذلك له؟ فقال: لَا بَأْسَ بِهِ (٢) والاختبار في ذلك كثيرة.

وأما الكراهية فبدل عليها النهي الواقع في الاختبار مثل رواية الحسن بن راشد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الصائم لا يشم الرِّيحَانَ (٣).

ورواية الحسن الصيقل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الصائم يلبس الثوب الملول؟ فقال: لَا وَلَا يَشْمُ الرِّيحَانَ (٤).

وما في رواية الحسن (الحسين - ع) بن راشد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الصائم يشم الرِّيحَانَ؟ قال: لَا، لانه لذة ويكره له أن يتلذذ (٥).

وحملت هذه على الكراهية للفظ (يكره)، وعدم صحة سند الاختبار، ولجميع. وقال في المنتهى: وشم الرياحين مكروه، ويتأكد في الرجس وهو قول عثمان اجمع. على أنه قال في المختلف: قال في النهاية: شم الرائحة الغليظة التي تصل إلى الخوف يوجب القضاء والكفارة، ومه قال ابن البراج.

واستدل (٦) له برواية سليمان بن جعفر (حفص - ع) ل (المروزي) (٧) التي

(١) الوسائل باب ٣٢ حديث ٦ من أبواب ما يحسب عنه الصائم

(٢) الوسائل باب ٣٢ حديث ٨ من أبواب ما يحسب عنه الصائم

(٣) الوسائل باب ٣٢ حديث ١٢ من أبواب ما يحسب عنه الصائم

(٤) الوسائل باب ٣٢ حديث ١٣ من أبواب ما يحسب عنه الصائم

(٥) الوسائل باب ٣٢ حديث ٧ من أبواب ما يحسب عنه الصائم

(٦) يعني استدلال العلامة (ره) في المختلف لابن البراج في المختلف

(٧) الوسائل باب ٢٢ حديث ١ من أبواب ما يحسب عنه الصائم ونقظ أحدث هكذا سليمان بن جعفر

تقدمت في مسألة العيار

واجاب بمنع صحة السند، والاضمار، واحتمال الجواب (١) عن العبر لا الشتم، وبالقول بالموجب (٢)، فإن الغلظة صفة الأجسام، فحاز أن يكون المرد ذا الرائحة.

قلت: فمن هذا يمكن ارتفاع الخلاف، لكون مرادها أيضاً ذلك، فكأنه علم وصول ذي الرائحة الى الخلق.

وبالجملة، القول بالتحريم أو العسادر بمجرد الشتم بهذه الرواية بعيد جداً. والظاهر أن الكراهية في الرياحين، لا الطيب الآ المسك، للأصل وعدم صدق الريحان، ولما مر من عدم البأس بالطيب. ولرواية الحسن بن راشد، قال: كان أبو عبد الله عليه السلام إذا صام تطيب بالطيب، ويقول: الطيب تحفة الصائم (٣).

ولعموم ما يدل على الترغيب بالطيب من الاحبار، ولعدم صحة اخبار الكراهية في شتم الريحان أيضاً، ولعدم ظهور قول الاصحاب بكراهة الطيب، ولهذا قيد بالرياحين.

قال: سمعته يقول، ان تغمض الصائم في شهر رمضان او استشق متعمداً أو شتم رائحة عذبة او كنس بيتاً فاحل في أهله وحلقه عار عليه صوم شهرين متتابعين، فان ذلك له طهر (مطهر) مثل الاكل و شرب ولتكاح

(١) يعنى يحتمل ان يكون جواب الامام عليه السلام بقوله عليه السلام: عليه صوم شهرين متتابعين يح عن دخول العبر في الخلق لا هي الشتم

(٢) انظر انه مبنى للمعمول يعنى ان ما اوجبه في عبارة التهايه من التمساء والكفارة بقول يح أيضاً به

فان لغظة الخ

(٣) انوسائل باب ٣٢ حديث ٣ من ابواب ما يملك عنه الصائم

## وبل الثوب على الجسد

نعم تدل على كراهة المسك رواية غياث بن ابراهيم، عن جعفر، عن ابيه عليهما السلام (قال خ) إن علياً عليه السلام كره المسك أن يطيب به الصائم (١).  
وقال في الفقيه: روى أن من تطيب بطيب أول النهار وهو صائم لم يكـد يفقد عقله (٢).

واما ما يدل على شدة كراهة النرجس فهو رواية محمد بن الفض (العيص خ) قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام ينهى عن النرجس، فقلت: جعلت فداك لم ذاك؟ قال: لانه ريحان الاعاجم (٣).  
قال في الكافي: اخبرني بعض اصحابنا ان الاعاجم كانت تشم اذا صاموا وقالوا: انه يمسك الجوع!

ولعل شدتها من جهة اختصاصه بالنهي مع دخوله في المطلقات، وقال الشيخ: يحتمل ان يراد بها في المطلقات النرجس.  
قوله: «وبل الثوب على الجسد» الظاهر انه يريد لبس الثوب المبلول، ودليل الجواز ظاهر.

وتدل على الكراهية رواية الحسن الصيقل المتقدمة (٤)  
ورواية الحسن بن راشد، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلت: الخائض تقضى الصلوة؟ قال: لا، قلت: تقضى الصوم؟ قال: نعم، قلت: من اين جاء ذا (هـ ذ خ)؟ قال: إن أول من قاس ابليس، قلت: الصائم يستنقع في الماء؟ قال:

(١) الوسائل باب ٣٢ حديث ٦ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٢) الوسائل باب ٣٢ حديث ١٦ من ابواب ما يمسك عنه الصائم، ونقله في الفقيه في باب صوم السنة

بقوله «فده»: وقال الصادق عليه السلام: من تطيب الا ان في آخره لم يفقد عقله باسقاط لفظة (لم يكـد)

(٣) الوسائل باب ٣٢ حديث ٤ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٤) الوسائل باب ٣٢ حديث ١٣ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

## وجلس المرأة في الماء

نعم، قلت: قَبِّلْ ثوباً على جسده؟ قال: لا قلت: من اين جاء ذا (هذاخ)؟ قال: من ذاك، قلت: الصائم يشتم الريحان؟ قال: لا، لانه لذة ويكره ان يتلذذ (١) والطاهر نه عى تقدير عصر الثوب تزول الكراهية فالمراد المبول بالبل الكثير لا مجرد الرطوبة كما يفهم من رواية عبدالله بن مسان قال: سمعت ابا عبدالله عليه لسلام يقول: لا تنزق ثوبك (الى جسدك) وهو رطب وانت صائم حتى تعصره (٢) ويحتمل العموم كما هو ظاهر غير هذه، وتكون هذه لنى شدة الكراهية. واما الاستنقاغ في الماء فالظاهر عدم الكراهية للرجل لما مر في خبر ابن راشد (٣).

وصحيحه الخبي (١)، ومحمد بن مسلم (٥) في الارتماس، ولرواية حنان الآتية.

واما لكراهية للمرأة فتدل عليه رواية حنان بن سدير قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الصائم يستنقع في الماء قال: لا بأس، ولكن لا ينغمس فيه والمرأة لا تستنقع في الماء لانها تحمل الماء بقبلها (بفرجها - كايب) (٦) وهي محمولة على الكراهية لعدم صحة السند، وعموم الاخبار الكثيرة الصحيحة والاصل، ولان الصوم انعقد شرعاً ولا يصدق على ذلك، المفطر، والحمل غير متحقق (٧) فيمكن كون المراد في الرواية بذلك احتمال حمل الماء وخوف ذلك

(١) الوسائل باب ٤١ حديث ٣ من ابواب الخبي من كتاب الطهارة وباب ٣ حديث ٥ وباب ٣٢

حديث ٦ من ابواب ما يمسك عنه الصائم من كتاب الصوم

(٢) الوسائل باب ٣ حديث ٣ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٣-٥) الوسائل باب ٣ حديث ٥-٧-٢ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٦) الوسائل باب ٣ حديث ٦ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٧) اى حمل الماء بانصرج

ولو اجنب و نام ناوياً للغسل فطلع الفجر أو اجنب نهاراً أو نظر إلى امرأة فامني أو استمتع (استمع-خ) فامني لم يفسد صومه.

كما يقال في علة الكراهية امثال ذلك، وعلى تقدير التحقق، كون مثل ذلك حراماً ومفطراً، غير ظاهر وان كان القول بتحريم الحقة بالأيام بشعر به.

ومن هذا علم عدم قوة القول بوجوب القضاء بذلك كما نقل عن أبي الصلاح، والاحوط الترك.

قوله: «ولو اجنب و نام الخ» هذا كله واضح، ودليبه، لاصل، وعدم ثبوت ما يرفعه وقد مر تحقيقه ايضاً.

ولكن ينبغي تقييد النوم بظن الانتباه للعادة ومحوها، وايضاً ما إذا لم يكن بعد انتباهه فيجب القضاء، وبعد انتباهه فيجب القضاء والكفارة بدءاً على ما مر من اقتضاء مذهب المصنف في المتن ذلك.

وتقييد قوله: (او اجنب نهاراً) بعدم كونه عمداً اختياراً وعلماً، بل قد يكون بالاحتلام ونحوه.

وكذا قوله: (أو نظر إلى امرأة فامني او استمتع (-استمع-ح-) (١) بعده قصد ذلك مع العادة بحصول المنى حبساً فتأمل.

وان الطاهر أن مثل الاحتلام بالنهار لا يصح بمطلق الصوم به، واحداً معيناً وغير معين، قال في المستهى: ولا يعلم فيه خلافاً، وقد مر ما يدق عليه.

وما ذكره في النصية: (ومن احتلم بالنهار في شهر رمضان فبطل صومه ولا قضاء عليه) (٢) وكأنه في صحة منصور بن حازم ما يؤيده.

(١) استمع جماع النسخ - كذا في هامش بحر النسخ

(٢) ذكر في الفقه هذه العبارة بعد نقل صحيحه منصور الدالة على عدم نيل في جعل النوى والخام في الصوم وعدم بطلان الصوم بذلك يقول الشارح هذه: كأنه في صحيحه منصور بن حازم طاهر كونه حراماً سهواً.

ولو تمضمض للتبرد، فدخل الماء حلقه، فالقضاء، بخلاف  
مضمضة الصلاة، والتداوى، والعبث على رأى،

قوله : «ولو تمضمض للتبرد الخ» قال في المنتهى : ولو تمضمض لم  
يفطر بلا خلاف بين العلماء، وللرواية.

وكذا لا خلاف في وجوب القضاء والكفارة مع تعمد ابتلاع الماء حينئذ  
وأما ان يتعمد بغير اختياره، فان كانت للصلاة فلا قضاء عليه ولا كفارة، وان  
كنت لتبرد او لعبث وجب عليه القضاء خاصة وهو قول علمائنا.

والذى يقتضيه الاصول عدم القضاء ايضاً حينئذ وعدم التحريم ويدل  
على عدم التحريم لاحتمار مثل تشبيه القبلة بها في الصوم .

ولكن يفهم من المنتهى (١) وغيره وجوب القضاء والتحريم اذا لم يكن لغرض  
صحيح حيث استدرك على القضاء للتبرد والعبث بالتحريم وبعدمه على عدم القضاء  
للوضوء.

وانت تعلم عدم ظهور دليل التحريم واستلزامه القضاء فتأمل.

و من الروايات فهي مثل صحيحة الحلبي (في زيادات التهذيب) عن أبي  
عبد الله عليه السلام في الصائم يتوضأ للصلاة فدخل الماء حلقه؟ قال: ان كان  
وضوئه لصلاة فريضة فليس عليه قضاء (شيء من كذا) وان كان وضوئه لصلاة نافذة  
فعليه القضاء (٢) ، ومثله في الكافي في الحسن عن حماد.

ونرى الطهراني من فتوى الصدوق رحمه الله كذا هو دأبه من حمل الفتوى عقيب نقل الحديث. فلاحظ العقبة ونرى  
لا حاجة الى حمله حره من ورود الاحتمار الاخر الدالة على عدم بطلان الصوم بالاحتلام في النهار فلاحظ الوسائل  
باب ٢٥ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(١) قال في المنتهى ص ٥٧٩ ولو تمضمض لم يفطر بلا خلاف بين العلماء كافة سواء كان في الشهرة او غيره،  
لان النبي صلى الله عليه وآله قال لم ير لانا سألة عن القبلة : ارايت لو تمضمضت من اناء ولئت صائم؟ فقال :  
لا بأس، فان معه نهي (٢) الوسائل باب ٢٣ حديث ١ من ابواب ما يمسك عنه الصائم.

ومثلها رواية يونس، قال: الصائم في شهر رمضان يستاك متى شاء وان تمضمض في وقت فريضة فدخل الماء حلقه فليس عليه شيء وقد تم صومه، وان تمضمض في غير وقت فريضة فدخل الماء حلقه فعليه الاعداء، والافضل للصائم أن لا يتمضمض (١).

وظاهرها عدم القضاء في الوضوء لصلاة الفريضة، والقضاء في غيره مطلقاً، وهو خلاف ما ذكره الأصحاب.

نعم رواية سماعة قال: سألت عن رجل عبث بالماء يتمضمض به من عطش فدخل حلقه قال: عليه قضاءه وان كان في وضوء فلا بأس به (٢) تشعر بما ذكره الأصحاب كما في المتن، ولكنها غير صحيحة مع الاضمار ويدل على عدم شيء مطلقاً الا مع القصد، موثقة عمار الساباطي قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يتمضمض، فيدخل في حلقه الماء وهو صائم قال: ليس عليه شيء اذا لم يعتمد ذلك، قلت: فان تمضمض الثانية فدخل في حلقه الماء؟ قال: ليس عليه شيء، قلت: فان تمضمض الثالثة؟ قال: فقال: قد أساء ليس عليه شيء ولا قضاء (٣).

ويمكن حل الاول على الاستحباب، ولكن هذه غير صحيحة مع صحة فيها وتفصيلها فتحمل هذه على الوضوء للفريضة كما هو مقتضى الاصول وان كان هو خلاف قول الأصحاب فيشكل ذلك.

و لكن القول بما قالوه ايضاً مشكل، لعدم الدليل الواضح، بل الواضح

(١) الوسائل باب ٢٣ حديث ٣ من أبواب ما يملك منه الصائم

(٢) الوسائل باب ٢٣ حديث ٤ من أبواب ما يملك منه الصائم

(٣) الوسائل باب ٢٣ حديث ٥ من أبواب ما يملك منه الصائم

القول بمضمون الأول (١) كما هو مقتضى الأدلة.

و يشكل ايضاً الجمع بين ما في المتن من عدم شيء في المضمضة للعبث وبين الاجماع المفهوم من قول المنتهى : وان كان للتبرّد او العبث الى آخره.

وفي رواية زيد الشحام عن ابي عبدالله عليه السلام في الصائم يتمضمض ؟ قال : لا يبلغ ريقه حتى ييزق ثلاث مرّات قال : وقد روى مرّة واحدة (٢) والعمل بمضمونها ليس ببعيد وان لم تكن صحيحة لموافقتهما القولين.

بل لا يبعد ترك المضمضة ولو كان للوضوء في الفريضة لما مرّ في الخبر (٣) ، وللتجنب عن احتمال الفساد ، واحتمال بقاء الرطوبة مع الريق ، ودخوله الحلق مع عدم ثبوت استحباب المضمضة والاستنشاق بدليل قوى مطلقاً فتأمل.

والظاهر عدم الفرق بين المضمضة والاستنشاق ، واحتمال العمل فيه بالاصل من عدم ايجاب شيء أصلاً لعدم دليل موجب وعدم صحة القياس.

وظاهر كلام الشيخ في التهذيب وجوب الكفارة ايضاً حيث قال : والمضمضة والاستنشاق قد يتناحكما ، انه اذا كان للصلاة فلا شيء عليه بها يدخل منه في حلقه ، وان كان لنير الصلاة فعليه القضاء والكفارة.

ثم استدل (٤) عليه برواية سليمان بن جعفر (حفص خ) المروزي قال : سمعته يقول : اذا تمضمض الصائم في شهر رمضان او استنشق متعمداً او شم رائحة غليظة او كس بيتاً فدخل في انفه وحلقه غبار فعليه صوم شهرين متتابعين

(١) الظاهر ان لمراد من الاول الخبر الاول المتضمن وهو صحيحة الخبي

(٢) الوسائل باب ٣٩ حديث ٢٠١ من اجواب ما يسئلك عنه الصائم

(٣) يعني خبر يونس على الظاهر او خبر عمار

(٤) يعني الشيخ في التهذيب



ولو ابتلع بقايا الغذاء في اسنانه عامداً كفر.  
ولو صبّ في إحليله دواءً فوصل (الى - خ) جوفه فالقضاء على رأى

فان ذلك له فطر (مفطرئل) مثل الاكل والشرب والجماع (١).

وهي غير صحيحة لجهل سليمان، ومقطوعة، وغير صريحة فيها لقوله (غبار)، على ان الظاهر انها محمولة على العمد والاختيار كما يظهر من التشبيه وغيره وما بين فيها سبق الا رواية يونس، وقد عرفت دلالتها.  
وبالجملة هذه المسألة ايضاً من المشكلات حيث ان الروايات خلاف مقتضى الاصل، وخلاف كلام الأصحاب، فان قلنا بها يلزم طرح قولهم، وبالعكس، العكس.

وظاهر المصنف هنا وجوب القضاء للتبرد فقط دون العبث، ولوضوء الصلاة مطلقاً، وللتداوى وهو خلاف ما في المستهى وبعض العبارات والروايات ايضاً.

ولعل الرأى (٢) اشارة الى خلاف وجوب القضاء في العبث، ويمكن جعله اشارة الى خلاف الشيخ وغيره في وجوب الكفارة ايضاً، وانه ألحق التداوى بالصلاة وجعل الصلاة أعم كغيره للأصل، فتأمل.

قوله : «ولو ابتلع بقايا الغذاء الح» دليله واضح وهو صدق الاكل الموجب للقضاء وكفارة الا ان يفرض (يعرض خ ل) الجهل او السيان وغير ذلك

قوله : «ولو صبّ في إحليله دواءً فوصل إلى جوفه، فالقضاء على رأى» لعل سبب وجوب القضاء دخول المفطر الى المعدة الذي هو ممنوع ومفسد، والكفارة

(١) الوسائل باب ٢٢ حديث ٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

(٢) يعنى في قول المصنف والتدوى والعبث على رأى

## ولا يفسد بمصّ الخاتم وغيره،

ساقطة للأصل، وعدم عموم الكفارة في كل ذلك (١)، (أو لكونه للعلاج، فيلزم وجوبها لو كان لغیر الدواء).

والظاهر عدم وجوب شيء خصوصاً إذا كان للدواء والعلاج لعدم صدق الأكل والشرب عرفاً ولغة وشرعاً، وحصر المفطر في الخبر كما مر مع عدم دليل في ذلك وهو مختار المصنف في المنتهى ص ٥٦٧، بل يفهم منه عدم إمكان الوصول إلى الجوف حيث قال: لنا (أي على عدم الإفطار بالصب في الإحليل) أن المثانة ليست محلاً للاغتذاء فلا يفطر بما يصل إليها كالمستنشق (غير البالغ)، ولأنه ليس بين باطن الذكر والجوف منفذ في الجوف الخ.

وما نقل الخلاف إلا عن الشافعي، وأجاب عن دليله (٢) :- أنه كالدماع في أنه من الباطن - (٣) بانه قد بينا أنه ليس بين المثانة والجوف منفذ (٤)، ولعل مراده بالجوف هو (هنا - خ) المثانة ونحوها، ولكن يبعد إيجاب شيء له وكأنه قرص الوصول منها إلى المعدة وإن كان لعلية، (لعله - خ) نادراً.

قوله: «ولا يفسد بمصّ الخاتم وغيره» وجهه ظاهر، وهو عدم صدق المفسد، ويدل عليه جواز المضغضة والسواك، وصحيفة حماد بن عثمان قال: سأل عبدالله بن أبي يعفور أبا عبد الله عليه السلام وأنا أسمع، عن الصائم يصب الدواء في أذنه؟ قال: نعم ويزوق المرق ويزق الفرخ (٥).

(١) وفي نسخة خطية هكذا. ولكونه للعلاج استلزم وجوبها لو كان لغیر الدواء

(٢) دليل الشافعي

(٣) جواب العلامة في المنهى

(٤) توحيه من الشارح قدّمه لكلام العلامة قدّمه

(٥) انوسائل باب ٣٧ حديث ٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

وهذه -وامثالها، مثل ما في الفقيه- في صحيحة البرقي -: ولا بأس أن يصب الدواء في أذنه (١) تدل على جواز صب الدواء في الأذن.

فما يدل على عدمه كما في بعض الروايات، يحمل على لكرهية أو على علم الوصول إلى الجوف وإن كان بعيداً.

و صحيحة الحلبي (٢) أنه سئل عن المرأة يكون لها نصيب وهي صائمة فتضع له الخبز وتطعمه؟ فقال: لا بأس به والطير إن كان لها (٣)

وموثقة محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: لا بأس بأن يذوق الرجل الصائم، القدر (٤)

و أما صحيحة سعيد الأعرج، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الصائم أيدوق الشيء ولا يبلعه؟ فقال: لا (٥).

فيحتمل أن يكون المراد بقوله: (لا) (لا يبلعه) (٦) وهو غير بعيد، فافهم ويمكن حملها على الكراهية أيضاً، لما مر من مقتضى الأصول والاختبار الصحيحة و حملها (٧) الشيخ على الاختيار وعدم الضرورة والأول على حال

(١) أورده في الفقيه في باب آداب الصائم الخ ولم ينقله في الوسائل، ولعله لاحتمال كون هذه الجملة من فتوى الصدوق لا جزءاً من الرواية كما أشرنا إليه سابقاً

(٢) الظاهر أن ذكر هذه الرواية والتين بعدها لبيان الدليل على قول أمان رحمه الله (وعبره) عطفاً على الخاتم وقوله منه مما سيأتي: ويدل على جواز خصوص من الخاتم الخ قرينة وشاهد على هذا

(٣) الوسائل باب ٣٨ حديث ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

(٤) الوسائل باب ٣٧ حديث ٤ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

(٥) الوسائل باب ٣٧ حديث ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

(٦) يعني يذوقه ولكن لا يبلعه

(٧) يعني صحيحة سعيد الأعرج

## ومضغ العلك،

الضرورة و كأنه بعيد، والشهرة (١) مؤتدة الأول، فتأمل.

ويدل على جواز خصوص معنى الخاتم، صحيحة عبدالله بن مسنان، عن  
أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يعطش في شهر رمضان، قال: لا بأس بأن يمتص  
الخاتم (٢).

ورواية يونس بن يعقوب قال: سمعت أبا عبدالله عليه السلام يقول: الخاتم  
في فم الصائم ليس به بأس، فاما النواة فلا (٣).

ومثلها صحيحة منصور بن حازم (٤) في الكافي.

والظاهر أن المراد بالنواة هي التي عليها أثر التمر ومع البلع

والاجتناب أولى خصوصاً في الذوق، للصحيحة (٥)

وعلى تقدير القول بما قاله الشيخ فالظاهر عدم التعدي عن الذوق الى

المضمضة ومثلها

قوله: «ومضغ العلك» (٦) ويمكن جعل ماثر دليلاً على حوازه وعدم

الافساد به كما هو مذهب الأكثر.

(١) يعني انه الشهرة على الجواز مطلقا ولو في حال الاعتناء بزيادة الحمل الاول الذي ذكره وهو ليس من

الابتلاع لا الذوق

(٢) الوسائل باب ٤٠ حديث ١ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٣) الوسائل باب ٤٠ حديث ٢ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٤) الوسائل باب ٤٠ حديث ٣ من ابواب ما يمسك عنه الصائم ولفظ الحديث هكذا. قال: قلت لابي

عبدالله عليه السلام: الرجل يجعل النواة في فيه وهو صائم؟ قال: لا، قلت: فيجعل الخاتم؟ قال: نعم

واعلم ان هذا الخبر من الفقيه يقول الشارح قدس: في الكافي لعل الاشتباه من التسامح لا منه فيه والله

العلم

(٥) يعني صحيحة سعيد الاخرج

(٦) انك كعص كل ما يصنع في الفم من لبله وغيره والجمع علوك وعللاك ومنع الس

و الطعام للصبي، وزق الطائر، والاستنقاع للرجل في الماء،  
والحقنة بالجامد على رأى،

و ابتلاع النخامة والبصاق، اذا لم يتفصل عن الفم، والمسترسل من

و رواية (١) ابى بصير، عن ابى عبدالله عليه السلام، قال: سألته عن  
الصائم يمضغ العلك؟ قال: نعم (٢) ونقل عن الشيخ في بعض كتبه القول بالتحريم  
قال في زيادات التهذيب - بعد نقل رواية ابى بصير المتقدمة - قال محمد بن الحسن:  
هذا الخبر غير معمول عليه (انتهى).

وليس له (٣) دليل واضح الا ان يقال: بانفصال الأجزاء و وصوله الى  
الحلق ولا شك في التحريم والافساد مع ما يوجب (٤)، ولا نزاع في ذلك.  
وينفى عدم النزاع في الجواز مع لقاء الريق.

قوله: «والطعام للصبي الخ» وهو عطف على العلك، ودليه قدمته.  
وكذا دليل زق الطائر وكذا الإستنقاع في الماء، ولعل المراد استنقاع  
الرجل، ويمكن الأعم الا انه يكون للمرأة مكروهاً

قوله: «والحقنة بالجامد على رأى» وقدمت تحريم المايع وعدم تحريم الجامد  
مثل الشيف، وقيل: بالكراهية، ولعل دليلها هو الخروج عن الخلاف وما يشعر  
بعموم المنع فتأمل

قوله: «وابتلاع النخامة الخ» قدمت تفصيله ودليه.

المصنف (مجمع البحرين)

(١) عطف على المتن يبي يمكن جعل رواية ابى بصير دليلاً

(٢) الوسائل باب ٣٦ حديث ٣ من أبواب ما يسك عنه الصائم

(٣) يبي القول بالتحريم

(٤) يعنى يوجب انفصال الاجزاء و وصولها الى الحلق

الفضلات من الدماغ من غير قصد.

ولو قصد ابتلاعه أفسد.

وفعل المفطر سهواً لا يفطر (لا يفسد - خ).

ولو كان عمداً أو جهلاً أفسد.

ودليل قوله : «ولو قصد الخ» ظاهر مما تقدم.

قوله : «وفعل المفطر سهواً» وقدم دليله ايضاً، وأن الناسي في مطلق

الصوم معذور ولا يضر صومه فعل المفطر ويصح صومه للأخبار (١).

قوله : «ولو كان عمداً أو جهلاً أفسد» قدم أن العمد مع الاختيار

والعلم مفسد، وموجب للقضاء والكفارة.

وأما الجاهل فكونه معذوراً مطلقاً محتمل للرواية (٢)، وللأصل، ولكونه

كالناسي وهو مذهب ابن ادريس وظاهر التهذيب كما مر.

كإلحاق المفسد الموجب للقضاء والكفارة لصدق فعل المفطر الموجب لها

واخلاله لها بالواجب، وتقصيره لترك التعلم الممكن.

واجباب القضاء فقط أعدل لعدم ثبوت كلفة إيجاب الكفارة في كل مفطر

على كل حال، وللرواية الدالة على عدم شيء عليه بحملها على الكفارة للجمع بين

الأدلة.

مثل رواية زرارة وأبي بصير قالاً جميعاً: سألتنا أبا جعفر عليه السلام عن رجل

تقى أهله في شهر رمضان، وأتى أهله وهو محرم وهو لا يرى إلا أن ذلك حلال له،

(١) راجع الوسائل باب ٩ حديث ٩ من أبواب ما يفسد الصوم.

(٢) الوسائل باب ٣٠ حديث ١ من أبواب المظن من كتاب الصلاة ولكن دلالة الرواية لم تشار إلى

حكم الجاهل على محوتموم ويحتمل أن يريد به في خصوص الصوم هو الرواية الآتية بعيد هذا مثل رواية زرارة

وأبي بصير الآتية

## والاكراه على الافطار غير مفسد .

قال: ليس عليه شيء (١) والاصل (٢)، وكون العلم شرطاً للتكليف فافطاره ليس بحرام لعدم التكليف، ويمكن عدم وصول وجوب التعمم اليه .  
(ولما) مرّ مراراً من كون الجاهل معذوراً، مثل الناس في سعة ممّا لا يعلمون (٣) .

(ولأنّ) عدم شيء على الناسى لعدم علمه بالحال فهو في الجاهل اعظم .  
(ولعدم) صدق ادلة الكفارة لتقيدها بالافطار متعمداً، والظاهر عدم صدق ذلك على الجاهل، اذ المنبأ من الافطار عمداً كونه على سبيل العلم بانه مفطر مع عدم جوازه، ولا شك إنه احوط، واحوط منه اتيان الكفارة ايضاً فتأمل .

قوله : «والاكراه على الافطار غير مفسد» دليله واضح، وهو عدم التكليف عقلاً و نقلاً مثل (وعما استكرهوا) (١) .  
و يؤيده ما يدل على وجوب الكفارة على المكره زوجته دونها، سواء قلنا : عليه كفارتها ايضاً ام لا .

والظاهر عدم الفرق بين أن يؤجر في حلقه المفطر وعدمه ممّا يسوغ له الافطار به، بمثل الضرب الذي لا يتحمل، وخوف القتل، والمواعدة على ذلك .  
و يدل عليه ما يدل على حواز الاكل للتقية - روى في الفقيه صحيحاً، عن عيسى بن ابي منصور الذي وثقه النجاشي، ومدحه في الخلاصة أنه من أهل الجنة،

(١) الوسائل باب ٩ حديث ٦٢ من أبواب ما يملك عنه الصائم

(٢) عطف على قوله قدّم - وللرواية الدالة الخ وكذا باقي المطبوعات

(٣) مستدرک الوسائل ج ٣ ص ٢١٨

(١) الوسائل باب ٣٠ حديث ٢ من أبواب الخلل من كتاب الصلاة ولهذه الحديث هكذا: محمد بن علي

بن الحسن قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: وصح عن امي تسعة اشياء، السهو والخطأ، والنسيان، وما كرهوا عليه الخ

وناسي غسل الجنابة، الشهر، يقضى الصلاة، والصوم على رأى.

وفي آخر الفقيه أيضاً بانه خيار في الدنيا وخيار في الآخرة. أنه قال: كنت عند أبي عبد الله عليه السلام في اليوم الذي يشك فيه فقال: يا غلام اذهب فانظر (هل صام الأمير) (١) ام لا فذهب ثم عاد فقال: لا، فدعا بالغداء فتغذينا معه (٢).

قال الصادق عليه السلام: لو قلت: إن تارك التقية كتارك الصلاة لكنت صادقاً (٣) وقال عليه السلام: لا دين لمن لا تقية له (٤).

وهذه تدل على مبالغة زائدة في التقية حيث بعث الغلام لينظر

وروى في زيادات التهذيب بالإسناد، عن خلاد بن عمار، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: دخلت على أبي العباس في يوم شك وأنا أعلم أنه من شهر رمضان وهو يتغذى فقال: يا أبا عبد الله عليه السلام ليس هذا من أيامك، قلت: يا أمير المؤمنين ما صومي إلا بصومك، ولا افطاري إلا بإفطارك، قال فقال: ادن فدنوت فأكلت وأنا أعلم أنه والله من شهر رمضان (٥).

قوله: «وناسي غسل الجنابة الشهر يقضى الصلاة والصوم على رأى» هذه المسألة من المشكلات والمذكور هو مذهب الأكثر.

وقال ابن ادریس: بعدم وجوب قضاء الصوم، فالرأى اشارة اليه. والذي يدل على الاول (٦)، اشترط الطهارة في الصوم كالصلاة.

(١) اصام السلطان ام لا ٩٦ غ

(٢) الوسائل باب ٥٧ حديث ١ من ابواب ما يمك منه الصائم

(٣) الوسائل باب ٥٧ حديث ٢ من ابواب ما يمك منه الصائم

(٤) الوسائل باب ٥٧ حديث ٣ من ابواب ما يمك منه الصائم

(٥) الوسائل باب ٥٧ حديث ٦ من ابواب ما يمك منه الصائم

(٦) يعنى عدم وجوب القضاء



وبالنسيان مقل الإثم والكفارة لرفع النسيان (١) ، فبقى الصوم في ذمته  
 فيجب القضاء لثبوته في كل صوم فات الا ما استثنى ، وليس هذا منه .  
 ولا ينتقض بصوم التائم بعد العلم بالجناية ، فإنه لا يترى القضاء للنص (٢)  
 كما قاله الشهيد في الشرح .  
 وصحيفة الحلبي - في الزيادات - (٣) قال : سئل ابو عبد الله (عليه السلام)  
 عن رجل اجنب في شهر رمضان فَنسى ان يغتسل حتى خرج شهر رمضان ؟ قال :  
 عليه أن يقضى الصلاة والصوم (٤) .  
 ورواية ابراهيم بن ميمون قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل  
 يجنب بالليل في شهر رمضان ثم نسي أن يغتسل حتى يمضي لذلك جمعة او يخرج  
 شهر رمضان ؟ قال : عليه قضاء الصلاة والصوم (٥) .  
 ولا يفتر عدم صحة سند هذه (٦) ، لانها مؤيدة ، مع أنها مذكورة في الفقيه  
 المضمون . (٧)

(١) الوسائل باب ٣٠ حديث ٢ من ابواب الحلل من كتاب الصلاة

(٢) تحليل لقوله فَنسى (ولا ينتقض) يعني ان الحكم بعدم وجوب القضاء هناك للنص كما يستفاد من  
 عبارة الشهيد الثاني في شرح الشرايع وشرح اللمعة  
 (٣) يعني زيادات التهذيب

(٤) الوسائل باب ٣٠ حديث ٣ من ابواب من يصح منه الصوم

(٥) الوسائل باب ٣٠ حديث ١ من ابواب من يصح منه الصوم

(٦) يعني رواية ابراهيم بن ميمون

(٧) قال الصدوق ره في دياحة الفقيه : ما هذا لفظه . ولم أقصد فيه قصد المصنفين في ايراد جميع مروياته  
 وقصدت الى ايراد ما اتفق به واحكم بصحته واعتقد فيه انه حجة فيما بيني وبين رتي - تقس ذكره وبما  
 قدرته - وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول واليا المرجع (انتهى)

وقال فيه بعد نقلها: وروى في خبر آخر (١): ان من جامع في أول شهر رمضان ثم نسى الغسل حتى خرج شهر رمضان أن عليه أن يغتسل ويقضى صلاته وصومه إلا أن يكون قد اغتسل للجمعة، فإنه يقضى صلاته وصيامه إلى ذلك اليوم ولا يقضى ما بعد ذلك (٢).

وهذه صريحة في الدلالة على التداخل مع قصد أحد الاغسال فقط وإن كان المنوى هو المندوب

قيل: ويؤيده وجوب القضاء على من انتبه بعد النوم جنباً ونام ثانياً فانتبه وطلع الفجر، والكفارة (٣)، أيضاً على من نام بعد ذلك (أيضاً معتبر) (٤) وإن انتبه وطلع الفجر عليه.

وقد يعذر ذلك في الكفارة لعدم النص، وقول الأصحاب مع عدم دليل واضح على ذلك كما مر.

وقد يفرق بين الانتباهات في الليلة الواحدة مع العلم بالجنبابة والنوم همدأ وإن كان بنية الغسل، وبين ما نحن فيه (٥) بعدم العلم بحال النوم لسيانته، وبعدم الوقوع في الليلة الواحدة.

(١) لظاهر أن غرض الصدوق من نقلها عقيب رواية ابن ميمون بيان أنها معارضة لرواية إبراهيم بن ميمون اندالة على أن مجرد مضي جمعة لا يوجب إعادة الغسل بخلاف هذا الخبر فإنه يدل على ذلك

(٢) الوسائل باب ٣٠ حديث ٢ من أبواب من يضح منه الصوم

(٣) يعنى يؤيده وجوب الكفارة أيضاً

(٤) هكذا في النسخ كلها ولعل الصواب هكذا: (والكفارة أيضاً على من نام أيضاً وانتبه وطلع الفجر

عليه)

(٥) حاصله أن لفارق عدم علم الصائم في مسكتنا حال النوم في الانتباهات المتتدة في الليالي الأخر بخلاف ما هناك فإنه مسبوق بالعلم وإن الانتباهات في هذه المسألة لم تقع في الليلة الواحدة بخلاف ما هناك لوقوعها في الليلة الواحدة

ويمكن أن يقال: إن ذلك مؤيد بما ذكره في المعتبر (١) بناءً على ما قاله الأصحاب في الانتباهات فلا يرد عليه مثل مأمّر وأنه لا يجري في اليوم الأول كما أورده في الشرح (٢).

و دليل ابن ادریس، انعقاد الصوم، الموافق للأمر المستلزم للإجراء والاصل.

و عموم رفع النسيان.

على أنه اجاب في المعتبر عن مثل مأمّر (٣).

(١) وحيث أن هذه العبارة محملة مهملة فالمناسب نقل عبارة المعتبر بعين لوتصح مراعاة قدس سرّه فانه ربه بعد عنوان المسألة ونقل وجوب الصوم والصلاة عن الشيخ به وجعل صحيحة الحلبي المذكورة دليلاً له. قال ما هذا لفظه: وربما خطر التسليم لما تضمنت من قضاء الصلاة لأن الطهارة شرط لا يصح الصلاة مع عدمه، عمداً ومسهواً، أما الصوم فلا يصده إلا ما يشهد لا ما يقع نسياناً ويمكن أن يقال: فتوى الأصحاب على أن يجب إتمام مع القدرة على الفسل ثم انتبه ثم نام وجب عليه القضاء سواء ذكر الاحتلام بعد ذكره الأول ونسيه، وإد كان التعريض السابق مؤثراً في إيجاب القضاء فقد حصل جهل بتكرار النوم مع ذكر الحنابة أول مرة فيكون القضاء لازماً كما كان هناك لازماً خصوصاً وطوردت الرواية الصحيحة الصحيحة المشهورة بدت (فان قيل) فما وجب عليه القضاء في تكرار النوم مع نية الاعتسال فيكون ذاكرة للفصل ويعطيه في كل يوم (قلت) ان الذي ذكرته ليس ببعض تصنيف ولا عبرة بقوله مع وجود النصوص المطلقة، روى ذلك جماعة منهم ابن أبي عمير عن أبي عبد الله في الرجل يجب في شهر رمضان ثم يستيقظ ثم ينام حتى يصبح؟ قال: يتم صومه ويقضى يوماً آخر، ومثله روى محمد بن مسلم وسماعة بن مهران وغيرهما (ولو قيل): إنما يلزم ذلك إذا تكرر النوم في نية واحدة (قلت) كما عملت بنيت الأحبار في الليلة الواحدة فان لم يعتمد البقاء على الحنابة حاز أن يعمل بعد الخبر في تكرار النوم في الليل المتعددة، ولا استبعاد في هذا إلا أن يستبعد ذلك

(٢) فانه قال في المسالك (بعد الإيراد بأنه كيف يتم الحكم بما هما مع حكم عدم وجوب القضاء على من أصبح حياً بعد الوفاة الأولى). ما هذا لفظه قمصى ما هما وجوب قضاء ذلك اليوم وهو ما في بلاول (انتهى).

(٣) يفي عن صحيحة الحلبي فانه اجاب رحمه الله بقوله وربما خطر التسليم لما تضمنت من قضاء الصلاة

ويمكن وجوب قضاء اليوم الأول، للإجماع المركب والخبر.  
مع (١) عدم جريان المؤيد (٢)، الثابت في الخبر (٣) المقبول عند الأئمة  
المستلزم لرفع الأحكام، ومن جعلها القضاء.

وعدم ثبوت هذه الأخبار عنده بالتواتر، مع عدم علمه (٤) بالخبر الواحد.  
وعدم ثبوت شرطية الطهارة في الصوم، ولا يصح قياسه على الصلاة.  
ويمكن أن يستدل له أيضاً بما مر من الأخبار الصحيحة الدالة على صحة  
صوم النائم جنباً مثل صحيحة العيص بن القاسم - في الفقيه وغيره - إنه سأل  
أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ينام في شهر رمضان فيحتمل، ثم يستيقظ، ثم ينام  
قبل أن يغتسل؟ قال: لا بأس (٥) ومثلها صحيحة أبي سعيد القماط - مع زيادة  
قوله: (و ذلك لأن جنابته كانت في وقت حلال) (٦) - وغيرها من الأخبار  
المتقدمة فتذكر.

مع أنها ظاهرة في عدم الغسل عمداً والنوم حتى أصبح وقد كان ذلك  
صريحاً في بعض الأخبار الصحيحة، فمع النسيان يصح ولا يقضى بالطريق الأول.  
و يبعد حملها على التقية، أو على النوم عمداً بنية الغسل فانتبه وقد طلع  
الفهر، وأنه حيث لا قضاء.

لأن الطهارة شرط لا تصح الصلاة مع عدمه عمداً وسهواً لما الصوم فلا يصحده إلا ما يصحده ذلك ما يقفده آنفاً

(١) هذا دليل رابع عن ابن ادريس لعدم وجوب قضاء الصوم في مسافة النسيان

(٢) يعنى المؤيد المذكور بقوله قلنا: وقيل: و يؤيده وجوب القضاء على من انتبه الى آخر ما تقدم آنفاً

(٣) يعنى خبر الرفع

(٤) هكذا في النسخ كلها معطوبة ومطبوعة والصواب (عمله)

(٥) الوسائل باب ١٣ حديث ٢ من أبواب ما يسك عنه الصائم

(٦) الوسائل باب ١٣ حديث ١ من أبواب ما يسك عنه الصائم

وحمل البعض على عدم الاثم لا على عدم القضاء اذا امكن.  
 مع انه يرد على الثاني (١) انه اذا لم يجب القضاء حينئذ ينبغي عدم  
 الوجوب مع النسيان (٢) بالطريق الأولى.  
 ويمكن أن يفرق بأن العامد يقصد الانتباه والفعل قبل الفجر خصوصاً  
 اذا قيدنا بكون عاداته الانتباه على ما قيده كما مر بخلاف الناسي، فانه لم يقصد  
 الفعل قبل الفجر ايضاً وقد يكون لذلك دخل في الحكم، ومثله غير بعيد.  
 وبأنه هنا قد كان جنباً في تمام النهار بخلاف صورة العمد، فانه كان في  
 أول دخول النهار جنباً وهو نائم، ولو فرض تركه في باقي النهار فلا يلزم وجوب  
 القضاء عليه ايضاً.

ويمكن كون ذلك (٣) مذهب الصدوق، فانه يجوز ادخول في الصوم جنباً مع  
 ايجابه الفسل، والظاهر كونه (٤) شرطاً لصحة الصوم عنده كما في غسل الاستحاضة  
 على ما يقوله الأصحاب من اشتراط صومها باغسالها النهارية ايضاً فافترقا.  
 وبالجمله لا منافاة، بين ايجاب القضاء مع الجنابة والنسيان طول الشهر  
 للنظر الصحيح (٥) الصريح في ذلك، وبين علمه على من ترك الفسل ونام ناوياً له  
 قبل الفجر مع تحويز الشارع النوم له حينئذ، فاتفق الفجر للنص (٦) كذلك، بعد

(١) الظاهر انه قد يرد بالتالي، الاستدلال الثاني وهو قوله. ويمكن بـ استدلال الح يعني ان صحيحة  
 بعض يوحى على صورة ترك الفسل عمداً، فع تركه نسياناً لا يجب القضاء بالطريق الاوى

(٢) الذي هو المروى في المسألة

(٣) يعني عدم وجوب القضاء

(٤) يعني الفسل من الجنابة

(٥) وهو صحيح الخطي المتقدم نقله آتفاً

(٦) وهو صحيح النص المتقدم نقله آتفاً وكذا صحيح ابن العباس المتقدم

الجمع بين الاخبار المتقدمة، نعم الجمع بينها مشكل جداً كما مر.  
وكذا بين ما يدل (١) على عدم القضاء على الباقي في الليل جنباً عمداً الى  
طلوع الفجر وبين هذا الحكم (٢)  
واما بالنسبة الى حكمهم هناك بعدم القضاء في النائم عمداً، وبالوجوب هنا  
فلا اشكال اصلاً بعد صحة الحكم.  
فامتشكال الشهيد رحمه الله في الشرح بين حكمهم هناك وحكمهم هنا ليس  
بواضح وكذا دفعه (٣) بامور بعيدة لا تكاد ان تتم.  
وكذا ارتكاب أمور غير معلوم أنه قال به غيره فارجع وتامل.  
واما مذهب ابن ادريس فهو جيد وهو بنائه على اصله (٤) لو تم، مع أن (٥)  
نجدته يذكر اخباراً ما وصل الى التواتر فتأمل.  
على انه يمكن تصحيحه مع قطع النظر عنه بحمل هذه الروايات على  
الاستحباب للجمع بين الأدلة الآ انه بعيد لقارنة الصوم بالصلاة، ولا شك في كون  
الاعادة بالنسبة اليها واجبة، فكذا الصوم على ان ما ذكره لا يصلح لهذا الحمل. فان

(١) راجع الوسائل باب ١٦ من ابواب ما يجب منه الصائم

(٢) اي القضاء في عرض نسيان الجنابة

(٣) قال في المسالك بعد الامتشكال المذكور: ما هذا لفظه: واجيب بحمل ما هنا على الناسي ليلاً  
بعد الانتباه وعلى ما عدى نسوم الأول على تقدير النسيان بعد قرات عن النسيان حملاً بين النسيان. ثم قال:  
ولعل مخالفة المصنف (يعني صاحب الشرايع) في الحكم هنا لاجل ذلك حيث لم يجد قائله بالتصحيح ولم يمكن  
القول بالقضاء مطلقاً لمخالفاته ما مر، والله تعالى اعلم (انتهى)

(٤) وهو عدم عمله بخبر الواحد وعدم حجتيته عنده

(٥) فكانه اعترض على ابن ادريس بانه لا يستقيم على اصله، فانه يذكر كثيراً اخباراً غير متواترة قد

الأصل لا يقاوم الأدلة، وكذا خبر (رفع) (١) في عدم القضاء لعدم التصريح بعدم القضاء فيمكن تخصيصه بغيره بعد تسليمه (٢).

وأما ما ذكرناه دليلاً له فلا بد من الجمع بينه وبين ما تقدم وحينئذ لا يبقى حجة كما تقدم وبالحملة أما الاشكال في الجمع بين الاخبار - الله الموفق.

وأما باق الاغسال، فالظاهر أن غسل المس لا يدخل له في الصوم للأصل وعدم الدليل وقد مر البحث عن الحيض في الجملة (٣) والنفاس مثله.

وقد ادعى الاجماع في المنتهى في كون حكمها واحداً، وعلى ان الطهارة منها شرط في الصوم بمعنى عدم صحته، بل عدم جوازه مع الدم.

فلا يبعد عدم (٤) اللاحاق بالجانب في كون غسلها شرطاً للصوم قبل الدخول فيه كما مر، بل مطلقاً، وقد مر الخبر (٥) الدال عليه في الجملة.

ويصح مع غسل الاستحاضة، فانها بحكم الظاهر مع الاغسال، والظاهر عدم الخلاف وأما اشتراط الصوم بها كما قيل بمعنى عدم شروعها في الصوم الأ مفصلة، فليس بثابت، نعم يمكن توقف صحته على الاغسال النهارية بمعنى أنها لو تركت الكل لم يصح صومها.

و يحتمل البعض ايضاً (٦) لصحيحة علي بن مهزيار في زيادات التهذيب

(١) معنى الحديث المعروف بحديث الرجع المصروفه صلى الله عليه وآله: (رجع عن امرئ سعة)

(٢) معنى تسليمه سنداً

(٣) راجع المجلد الاول من هذا الكتاب ص ١٥٠

(٤) هكذا في السح كلها المخطوطة والمطبوعة ولعل الصواب إسقاط لفظة (عدم)

(٥) الوسائل باب ٢١ حديث ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

(٦) معنى ترك بعض الاغسال بمعنى انها لو ترك بعض الاعمال لم يصح صومها وان صحيحة ابن مهزيار

تدل على أن ترك العمل الأدنى لملائي كالظهرين او المشائين يكفي في وجوب القضاء ولو كانت قد اعتسبت

والكافي- قال: كتبت اليه عليه السلام: امرأة طهرت من حيضها أو دم نفاسها في أول يوم من شهر رمضان كنه ثم استحاضت فصلت وصامت شهر رمضان كله من غير ان تعمل ما تعمل المستحاضة من الغسل لكل صلاتين هل يجوز (يصحح ل) صومها وصلاتها ام لا؟ فكتب عليه السلام: تقضى صومها ولا تقضى صلاتها، لأن رسول الله صلى الله عليه وآله (عليه السلام- كايب) كان يأمر (فاطمة- كايب) والمؤمنات من نسائه بذلك (١).

هذه ما تدل على الالحاق في وجوب الغسل ليلاً بمقدار الفعل، وفي وجوب القضاء والكفارة بالترك كما قيل في الجنبابة.

بل تدل على عدمه حيث يفهم وقوع ذلك عمداً مع أنه ليس بموجب للكمارة ويحتمل كونه باعتبار ترك غسل الحيض أو النفاس أو باعتبار جميع الاغسال، فلا يكون ترك واحد كذلك، ولا تركه في الليل كذلك على انها مضمرة، وأنها تدل على عدم قضاء الصلاة، وهو غير معقول، وانها مشتملة على امر فاطمة عليها السلام (٢) بالقضاء، وذلك لا يقع منها.

ويمكن ان يقال: الطاهر أن المرجع هو الامام عليه السلام، لما مر مراراً، ولوجود لفظة (عليه السلام) في الكافي والتهذيب، وهو كالصريح في ذلك وأن يقال: المراد قضاء كل الشهر وذلك غير وجب في الصلاة لوجود أيام الحيض فيه (او) المراد تقضى صوم أيام حيضها دون صلاتها.

وتدل عليه، الاخبار الكثيرة الدالة على قضاء الحائض صومها دون صلاتها (٣). و يؤيده وقوع أمر فاطمة عليها السلام في تلك الأخبار مثل هذه، وان المراد

(١) الوسائل باب ١٨ حديث ١ من ابواب ما يسك عنه الصائم

(٢) نعم، ولكن يحتمل كون المراد من فاطمة غير بنته صلى الله عليه وآله

(٣) لا حظ الوسائل باب ٤١ من ابواب الحيض عن كتاب الطهارة



وإنما تجب الكفارة في صوم رمضان، وقضائه بعد الزوال، والنذر المعين وشبهه،

والاعتكاف الواجب لا غير.

وهي في رمضان مخيرة بين عتق رقبة أو اطعام ستين مسكيناً أو صيام شهرين متتابعين.

بأمرها أن تأمر النساء بذلك (١).

قال الشيخ في التهذيب: قال محمد بن الحسن: إنما لم يأمرها بقضاء الصلاة إذا لم تعلم أن عليها لكل صلاتين غسلاً (أو) لا تعلم ما يلزم المستحاضة، فأما مع لعلم بذلك والترك له على العمدة، يلزمها القضاء (انتهى).

هذا التأويل يدل على كون الجاهل عنده معذوراً في الطهارة للصلاة دون الصوم، اختار ذلك في الصوم، لما تقدم (٢) من رواية زرارة وأبي بصير، فتذكر. فلا يكون شرطاً للصلاة أيضاً مطلقاً وهو خلاف المشهور والاختبار، وقد تقدمت (٣) في باب الطهارة.

على أنه حينئذ يلزم كونه معذوراً في الصوم أيضاً بالطريق الأولى لأن يحمل على عسرها بوجوب الغسل للصوم دونها، ولكنه بعيد، ولعل ما ذكرناه أقرب، فتأمل. قوله: «وإنما تجب الكفارة الخ» الظاهر أنه يريد حصر كفارة الصوم،

(١) ما في صحيحة زرارة أو حسنة، عن أبي جعفر عليه السلام (في حديث): ليس عليها أن تقضى الصلاة، وعليها أن تقضى صوم شهر رمضان، ثم أقبل على فقال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يأمر بذلك فاطمة عليه السلام وكانت تأمر بذلك المؤمنات. الوسائل باب ٤٩ حديث ٢ من أبواب الحيض

(٢) الوسائل باب ٢٩ حديث ١ من أبواب ما يسلك منه الصائم عن أبي بصير ولم يشر إلى الآن رواية عن زرارة دالة على معفورية الجاهل في الصلاة فتع

(٣) راجع المجلد الأول من هذا المصنف ١٥٠

ولو افطر بالمحرم وجب الجميع .  
ولو اكل عمداً لظنه الافطار بأكله سهواً، أو طلع الفجر فابتلع ما في فيه كفر .  
والمنفرد برؤية هلال رمضان اذا افطر كفر وإن ردت شهادته .

فعدا اعتكاف بالتبع، وإن الوجوب في المذكورات وعدمه في غيرها مجمع عليه على الظاهر كما يفهم من المنتهى .  
ودليل العدم، الاصل ايضاً مع عدم الدليل .  
ودليل الوجوب - في شهر رمضان وقضائه بعد الزوال والنذر المعين - قد تقدم ودليل الاعتكاف سيجىء .  
وكذا النذر وشبهه .

وقد تقدم شرح قوله : «وهى في رمضان عمرة الخ» وسيجىء ايضاً  
قوله : «ولو افطر الخ» قد مر تفصيله وتحقيقه  
قوله : «ولو اكل عمداً لظنه الخ» الظاهر عدم وجوب الكفارة، لما مر من كون الجاهل معذوراً، مع احتمال عدم القضاء ايضاً كما في الناسى .  
والظاهر أن مراد المصنف وجوب القضاء اذا كان عمداً سواء كان عالماً او جاهلاً

قوله : «والمنفرد برؤية هلال رمضان الخ» الحكم فيه ايضاً ظاهر، ويمكن استعداده من صحيحة على بن جعفر، عن اخيه موسى بن جعفر عليهما السلام، قال : سألت عن الرجل يرى الهلال في (من خ ل) شهر رمضان وحده لا يصومه غيره أنه أن يصوم؟ قال : (إذا ١) لم يشك فيه فليصم، والا فليصم مع

(١) والفقير : (إذا لم يشك فليطهر والأولى يصومه مع الناس)

والمجامع مع علم ضيق الوقت عن ايقاعه والغسل يكفر.  
ولو ظن السعة مع المراعاة فلا شيء وبدونها يقضى.

لناس (١).

والظاهر أنه لو كان جاهلاً يكون معذوراً في الكفارة كما تقدم، وأنه يريد به الرد على بعض العامة القائل بعدم وجوب الصوم عليه إذا (انخل) ردت شهادته.

وهذا حكم عجيب مثل حكم بعضهم باباحة المال للغاصب العالم بفساد دعواه على تقدير حكم الحاكم بشهود الزور، وهذا اعجب.  
وامثاله ليس بعجب ممن يترك الص و يعمل بالزاي من القياس واستحسان عقله.

قوله : «والمجامع مع علم الخ» أي علمه بعدم بقاء الليل مقدار الجماع والغسل بعده وتبين الأمر بعده كما علم سواء وقع الجماع في الليل أو النهار بعد عدم سعيه (سنةخل) للغسل يجب عليه عند المصنف القضاء والكفارة، لأن حكمه حكم من ترك الغسل في الليل عامداً أو جامع نهاراً.

وقدم الكلام في الأصل (٢)، ومع ثبوت ذلك، ما أثبتته غير بعيد.

أما لو علم كذبه و وقع كلاهما في الليل أو ظن وسعة الوقت للفعل والغسل، والدخول في الصوم منتهراً، وانفق الجماع أو الغسل في النهار فلا كفارة على الظاهر

لكن لو كان ظن الوسعة لمراعاته بنفسه الوقت أو بالشاهدين، فلا قضاء

(١) الوسائل باب ٤ حديث ١ من أبواب أحكام شهر رمضان، قال في الوسائل بعد نص الخبر ولا يخفى

أن المروى في رواية الصدوق الرؤية في آخر الشهر، وفي رواية الشيخ الرؤية في أوله والظاهر تعدد الرويتين

(٢) وهو ترك الغسل بالليل والمجامعة في النهار كذا في هامش بعض النسخ

ايضاً، والا فمع القدرة على المراعاة، الظاهر القضاء حينئذٍ.  
وفي ظن الضيق مع ظهوره، والقضاء ايضاً بالطريق الاول، مع احتمال  
الكفارة ايضاً، وكلها يعلم مما سبق، واحتمال عدم القضاء مع ظن الوسعة مطلقاً.  
ويمكن فهمه في الجملة من رواية، قال: سألت ابا جعفر عليه السلام، عن  
وقت افطار الصائم؟ قال: حين يبدو ثلاثة انجم، وقال لرجل ظن أن الشمس  
قد غابت فافطر ثم أبصر الشمس بعد ذلك؟ قال: ليس عليه قضاء (١)، وقد مر  
مثله ايضاً (٢).

الآن ان في الطريق (٣) (ابان) وان اظن انه (ابن عثمان) وأنه ممن اجمعت  
عليه، وأنه لا بأس به لكنه فيه كلام.  
ومضمون الخبر خلاف الأصل المتهد وظاهر بعض الآخر (٤) وكلام  
الاصحاب، مع اشتماله على كون دخول الوقت بثلاثة انجم.  
قال في التهذيب قال محمد بن الحسن: ما تضمنته هذه الرواية من ظهور  
ثلاثة انجم لا يعتبر به، والمراعى ما قد قدمناه من سقوط القرص، وعلامته زوال  
الحمرة من ناحية المشرق، وهذا كأن يعتبره اصحاب ابى الخطاب لعنه الله (انتهى).  
وهذا كله مما يضعف الاعتبار به، فتأمل.

(١) ورد صدره في الوسائل في باب ٥٢ حديث ٣ وذيله في باب ٥١ حديث ٢ من ابواب ما بحث عنه

الصائم

(٢) الوسائل باب ٥١ حديث ٣ من ابواب ما يجب عنه الصائم

(٣) يعنى في طريق رواية درارة فان طريقها كما في التهذيب هكذا: أحمد بن محمد، عن الحسين بن

سعيد، عن صفالة، عن ابيان عن زوارة

(٤) يعنى خلاف ظاهر بعض الاخبار الآخر. وفي بعض النسخ: وظاهر بعض الاخبار بدل (بعض

وتتكرر بتكرر الموجب في يومين مطلقاً أو في يوم واحد مع الاختلاف

قوله : « وتتكرر بتكرر الموجب الخ » لا شك في وجوب تكرار الكفارة بتكرر موجبها في اليومين عند اصحابنا، وقد ادعى عليه اجماعهم في المنتهى ويدل عليه أدلتها.

واما تكررها بتكرر الموجب في يوم واحد ففيه خلاف، فالبعض يوجبها مع توسط الكفارة.

والبعض مع اختلاف الموجب، وهو مذهب المتن. ويحتمل مع التوسط ايضاً ان اتحد وهو مختار المختلف. والبعض يوجبها مطلقاً حتى مع كل ازدراد، وظاهر من مذهبه، التكرار مع تكرار الوطئ.

والبعض لا يوجبها أصلاً، وهو مذهب الشيخ والمصنف في المنتهى، وهو الأظهر للأصل المناسب للشرعية السهلة السمحة وعدم الدليل. و لظهور الأدلة الموجبة في ذلك حيث أوجب فيها أحد الامور الثلاثة من غير تكرار فيها وعدم سؤال التعدد والوحدة مع الاحتمال فهو في قوة العموم. ولأن ورودها فيها بلفظ الافطار وهو غير صادق في الفعل الموجب ثانياً لعدم الصوم فلا افطار.

ولانه يصدق على تقدير التعدد انه كفر عن الافطار وان وقع كثيراً، ولكن هذا انما لا يتم مع التوسط.

واذا بطرت في الرواية عرفت، ما اشرنا اليه. وهي مثل صحيحة عبدالله بن سنان في رجل افطر في شهر رمضان متعمداً يوماً واحداً من غير عذر؟ قال: يعتق نسمة (١).

ورجل افطر في صحيحة جميل (١) ، ايضاً .  
وحسنة عبدالله بن سنان، عن ابي عبدالله عليه السلام في رجل وقع على  
اهله (٢) .

وفي رجل أتى اهله وهو صائم وهي صائمة (٣) .  
وغيرها مما يدل على وقوع الموجب، على الصوم وصدق الافطار.  
وقد تقدمت هذه كلها فارجع اليها وتأملها.  
والاخير (٤) بعيد لعدم العموم الدال عليه.  
ثم ما قبله (٥) لعدم صدق الافطار على الثاني وان كان ما فعل مخالفاً للأول  
فلا يتم دليhle: (٦) أن الأول أوجب الإفطار بالوطني مثلاً لدليل ايجابه ذلك،  
وكذا الثاني اذا كان بالأكل مثلاً لدليhle .  
ومنه يعلم ان دليhle انها يتم اذا كان المراد بالمخالف هو ما يكون له دليل  
بخصوصه، على انه ليس في كل المخالف دليل، وان اراد مجرد الاختلاف في الجنس  
او لنوع، فما نجده له دليلاً .  
ثم ما قبله (٧) لعدم بقاء الافطار ايضاً، سواء كفر ام لا قال المصنف في

(١) الوسائل باب ٨ حديث ٢ من ابواب ما يمك عنه الصائم

(٢) الوسائل باب ٨ حديث ٣ من ابواب ما يمك عنه الصائم

(٣) الوسائل باب ١٢ حديث ١ من ابواب ما يمك عنه الصائم

(٤) وهو التكرار مطلقاً سواء أخيراً مع أنه ما قبل الاخير لكون المراد، الأخير من الاحوال الآخر غير ما

استثناه هو قلده

(٥) وهو التفصيل بين اختلاف الموجب، والتكرار وعدمه فالعدم

(٦) قوله انه الأول الخ بيان لدليل القول بالتفصيل

(٧) وهو التفصيل بين المتوسط في الكفارة وعدمه

المنتهى: قال الشيخ: ليس لأصحابنا فيه (إى في التكرار في اليوم) نصّ. والأذى يقتضيه مذهبنا أنه لا تتكرر الكفارة (إلى قوله): ولا أقوى ما اختاره الشيخ.

ثم قال - في الجواب عن استدلال السيد على التكرار: بما (١) روى عن الرضا عليه السلام أن الكفارة تتكرر بتكرّر الوطئ (٢): ورواية (٣) الرضا عليه السلام لا يحضرني الآن حال روايتها (إلى قوله): وقول الشيخ رحمه الله: (ليس لأصحابنا نصّ فيه) يحتمل أنه قال قبل وقوفه على هذه الرواية المنقولة عن الرضا عليه السلام (انتهى).

ويحتمل أن يكون مراده نصاً صالحاً للاستدلال في مثل هذه المسألة، فإنّ اثبات تكرّر الكفارات بعد ما تقدم يحتاج إلى دليل قوى ولا يمكن اثباته بخبر نادر غير معلوم الزاوة، وقصور عن الدلالة، لعدم المصوم يشمل جميع المفطرات في جميع الأوقات كما هو المذهب.

والاكْتفاء بعدم القائل في مثلها - مع أنه غير ظاهر - مشكوك.

على أنه يحتمل كونها في يومين، والاستحباب أيضاً، إذ ليس فيها ما يفيد الوجوب صريحاً.

على أنّي ما وقفت إلى الآن عليها، وما رأيته في كتابيه، ولا في غيرهما. واعلم أن المصنف في المختلف أشار برواية مثلها، وقال: قال ابن أبي عقيل: ذكر أبو الحسن زكريا بن يحيى صاحب كتاب شمس المذهب عنهم

(١) بيان لا استدلال السيد

(٢) لاحظ الوسائل باب ١١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

(٣) مقول قوله: ثم قال

عليهم السلام: ان الرجل اذا جامع في شهر رمضان عامداً فعليه القضاء والكفارة، فان عاود الى المجامعة في يومه ذلك مرة اخرى فعليه في كل مرة كفارة (١).

ولم يفت (٢) هو في ذلك بشيء، فيدل على ضعفها ايضاً مع أنها ايضاً مخصوصة بالوطى مثلها، وهو الظاهر من مذهب السيد، وأنه ذكر في المنتهى عدم التعمد في الأكل والشرب، وتردد في المختلف (٣)، وقال: لو اختلف السبب كمن جامع وأكل في يوم واحد هل يتكرر الكفارة ام لا؟ فيه تردد ينشأ من تعليق الكفارة بالجماع والاكل مثلاً وقد وجدا الخ.

وهذه تدل على ما فهمنا من معنى الاختلاف، ودليله، وما رأيت للأسباب المختلفة ايضاً دليلاً بخصوصها، بل مثل مامر. ومنه يعلم ايضاً ضعف التكرار مطلقاً، فتأمل.

ولعل دليله -بعد الرواية المتقدمة- مثل صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج، قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يعبث بأهله في شهر رمضان حتى يُمسي؟ قال: عليه من الكفارة مثل ما على الذي يجامع (٤).

فالظاهر أن المراد به الصائم كما يشعر به (شهر رمضان) فاتيان غير الصائم لا يوجب ذلك، وهو ظاهر، ويشعر به غيرها ايضاً مثل (وهو صائم) و (الافطار) فيما تقدم مع عدم فهم العموم المطلوب (٥) فتأمل.

(١) الوسائل باب ١١ حديث ٢ من ابواب ما يسلك منه الصائم

(٢) يعنى العلامة ان المختلف بعد نقلها لم يفت بشيء في هذه المسألة غريباً وثباتاً

(٣) هكذا في النسخ المخطوطة والطبعة والصواب (في المنتهى) لعدم وجود هذا العنوان في المختلف

(٤) الوسائل باب ٤ حديث ١ من ابواب ما يسلك منه الصائم

(٥) في بعض النسخ المخطوطة: مع عدم فهم العموم المقصود المطلوب، وفي النسخة المطبوعة: مع عدم فهم



## ولو افطر ثم سقط الفرض باقي النهار فلا كفارة

**قوله : «ولو افطر النخ»** يعنى لو افطر من يجب عليه صوم شهر رمضان ظاهراً، ثم سقط الفرض بسبب شرعى، مثل أن حاضت المرأة بعد أكلها في نهار شهر رمضان أو سافر شخص بعد الإفطار لم يجب عليه الكفارة، ولكن يأثم.

وجه عدم الكفارة أن سببها إنما هو الإفطار في نهار الشهر وفساد صومه مع وجوب الصوم عليه، ومعلوم أن الصوم إنما هو إلى آخر النهار وقد علم عدم وجوبه عليه فيما بعد، لثبوت ما علم به عدم الوجوب في باقي النهار.

وأما الإثم فالظاهر أنه متحقق (يتحقق) لعدم جواز أكله في تلك الحالة وهو ظاهر أن لم يعلم المسقط فيما بعد.

وإن علم وجوده بعده فالظاهر أنه كذلك أيضاً لعدم جواز الأكل في النهار الواجب إمساكه في الجملة ظاهراً وإن علم عدم وجوب الإمساك في جميع النهار. وهذا يجب عليه النية والصوم ما لم يسافر وإن علم سفره على ما قالوه، وكذا لو علم الحيض والمرض وغير ذلك.

على أن وجوب الإمساك ليس فرع الصوم، إذ قد يجب مع عدم كونه صوماً كما لو أفسد صومه، بمسقطاً.

بل لو لم يكن موجب الكفارة منحصراً في المفطر الذى يتبادر منه وروده على الصوم لقلنا بوجوب الكفارة أيضاً مع احتمال الكفارة حينئذٍ لصدق المفطر أيضاً ظاهراً، وفساد الصوم كذلك وفعله في نهار شهر رمضان مع الشرائط.

والظاهر أنه بعيد في المفسد الاضطرارى، مثل الحيض، وقريب في الاختيارى، مثل انشاء السفر بعد الإفطار.

ويمكن كون الأول أولى للأصل وعدم ثبوت إيجاب فعل المفطر الكفارة مطلقاً بحيث يشمل ما نحن فيه.

ومما ذكرنا يعلم التأمل والنظر في جعل الخلاف في المسألة عند  
الاصحاب - كما اشير اليه في القواعد وغيره - مبنياً على المسألة الأصولية.

وهي (١) أنه هل يجوز التكليف مع علم المكلف بانتفاء شرط صحة  
المكلف به الذي ليس باختياري المكلف وقت الفعل ام لا ؟ فالقائل بالجواز  
يوجب الكفارة، والقائل بالعدم، العدم، لعدم (٢) الشك في وجود التكليف وقت  
الافطار لما يتناه، وكذا في تحريم الافطار والاثم قبل حصول السبب وقد صرحوا  
بذلك في عدم جواز الاكل للمسافر حتى يصل الى موضع الترخص.

ولان الحق في المسألة في الاصول هو عدم الجواز، وأنه لا ينبغي الخلاف  
عند اصحابنا فيها، بناءً على اصولهم - كما هو عند المعتزلة - من عدم جواز التكليف  
بما لا يطاق وعدم التكليف الا بقصد حصول المأمور به وطلبه، لا شيء آخر كما  
حقق في موضعه الا أنه نقل الخلاف عن الشيخ فيها في الايضاح (٣).  
وكأنه بعيد جداً خصوصاً الثاني.

(١) المناسب نقل عبارة الايضاح بعينها وتامها - فانه عند قول المصنف: لو سقط فرض الصوم بعد  
المسألة فالأقرب سقوط الكفارة: ما هذا لفظه، اقول: هذه المسألة مرجع على مسألة اصولية، هي أنه اذ علم  
المكلف انتفاء شرط التكليف عن المكلف وقت الفعل، هل يحس منه تكليفه ام لا ؟ الشيخ والاشاعة عن  
الاول، والمصنف والمعتزلة عن الثاني، وهذه أيضاً متفرقة على مسألة اخرى اصولية، وهي انه هل يحس الأمر  
لمصلحة ناشية من نص الأمر لا من نفس المأمورية في وقت ام لا يحس الا مع مصلحة ناشية منها ؟ الشيخ وابن  
الجبين والاشاعة على الأول لحصول الثواب بعزم المكلف على الفعل، والمصنف والمعتزلة على الثاني، وقد حقق  
ذلك في الاصول وليس هذا موضعه، فانه يذكر في الفقه على سبيل المصادرة، والأقوى عندي سقوط الكفارة لا  
مسبة عن الصوم وانتفاء السبب بغير المسبب (انتهى) ج ١ ص ٢٣٠ طبع المطبعة العلمية بقم

(٢) تعين لقوله قد. يُعَلَّم التأمل الخ

(٣) تقدم آنفاً نقل عبارة الايضاح فلا حظ

ولأنه (١) على تقدير تكليفه، فلا شك في عدم افطاره الصوم الذي هو الموجب، اذا لامسك في بعض النهار ليس بصوم، ولا بموجب لمكفارة، وهو ظاهر. ولأن التكليف على تقدير القول به ليس لطب الصوم وحصوله، اد لا مصلحة فيه، بل المصلحة في الأمر نفسه للامتحان هل يمتنع ويؤقن نفسه على عدم الافطار ليثاب اولاً؟ فيعاقب، كما حققه المصنف رحمه الله وغيره في موضعه. ومعلوم أن التوطين وعدم العزم على افطار صوم لا يكون في نفس الأمر صوماً ولا موجباً للمكفارة وهو ظاهر.

ولأنه يمكن الكفارة مع القول بعدم امكان التكليف لما عرفت. واعلم ان الظاهر أنه ليس ممّا نحن فيه مالو علم كونه عيباً مثلاً، فإنه حينئذ يعلم عدم التكليف في وقت الافطار في نفس الأمر بالكلية، بل بالنسبة الى الظاهر (٢) فقط.

فيمكن حصول الاثم فقط من جهة التكليف الظاهري بالنسبة اليه بخلاف غيره، فإنه مكلف في نفس الامر بالامساك وان تحقق العلم بعدم كونه صوماً لحصول المفسد فيه كما مر.

وته (٣) لا فرق في المسألة بين كون المسقط اختيارياً مع تجويز المكلف اتياء كالسفر الاختياري وعدمه، كالحيض والسفر القسري، وكون الاختيار لسقوطها وعدمه كما مر واختار المصنف عدم سقوطها في الاختياري، فتأمل.

(١) عطف على قوله قد: من عدم جواز التكليف عملاً يطاق، وكذا قوله قد. ولا من التكليف على

تقدير الج

(٢) اي ان التكليف بالامساك بالنسبة الى الظاهر فقط

(٣) عطف على قوله قد: ان الظاهر أنه ائح وكذا قوله قد. وان مبنى المسألة وخلافه

وبالجملة يمكن عدم الكفارة مطلقاً كما قاله المصنف.  
وأن مبنى المسألة والخلاف هو كون الموجب للكفارة هل هو مطلق فعن  
المفطر في نهار رمضان مع التكليف بالإمساك في الجملة والصوم ظاهراً أم لا؟ بل  
إن الموجب هو افطار يوم وجب صومه.

والظاهر أنه الأخير، إذ لا كفارة هنا في غير الصوم، إذ المفروض كفارة  
الصوم لا غير، ومعلوم بالاجماع عدم وجوب صوم هذا اليوم في نفس الأمر، وتحقق  
عدم ذلك (١) بعد حصول المفطر ظاهراً ايضاً، إذ قد اشرنا الى أن الذي يقول  
بوجوب الصوم ويجواز (يجوز) هذا التكليف لا يمكنه القول بطلب الصوم من  
المكلف في نفس الأمر مع علمه بامتناعه وهو ظاهر.

ومعلوم ان ذلك سقّه ولا يقع من عاقل اصلاً، فكيف من الواجب تعالى،  
ومسلم من الخصم حتى من بعض القائلين بعدم امتناع التكليف بما لا يطاق،  
فكيف الأصحاب؟.

بل نقول: الغرض من التكليف قد يكون حصول المكلف به، وقد يكون  
شيئاً آخر مثل الثواب على التوطين والقبول والتهيأ للفعل في وقته، وعدمه مع عدم  
ذلك .

وقد حقق ذلك لمصنف وغيره وأشار اليه ولده في الايضاح حيث قال:  
وهذه ايضاً (١) لمسألة الأصولية) متفرعة على مسألة اخرى اصولية، وهي أنه هل  
يحسن الأمر لمصلحة ناشية من نفس الأمر لا من نفس المأمور به في وقته أم لا يحسن  
الآ مع مصلحة ناشية منها (٢) ؟ (انتهى).

(١) يعنى ان نصائم بعد حصول المفطر يكشف عن عدم تكليفه بالصوم واقعاً وانما هو كان مأموراً به

ظاهراً

(٢) ايضاح العوائد ج ١ ص ٢٣٠ طبع المطبعة العلمية قم

فلاطلب (١) للصوم حقيقة، بل للتوطين فقط، فلا يكون هذا متاً نحن فيه، لأنّ الأمر حقيقة، بالتوطين - بهذا اللفظ - فيكون مجازاً (٢) .  
ولا شك في حصول شرائطه وعدم امتناعه كما هو المفروض .  
وهذا (٣) كلام جيد جداً فافهمه، لا ما قيل من الاصولية المتقدمة، لما مرّ .  
ولهذا أوجب الكفارة من لا يقول بالجواز في المسألة (٤) كالمحقق على الظاهر والمصنف رحمه الله في القواعد في المسافر اختياراً بعد تعمد الإفطار واسقطها في السفر الضروري على رأى (٥) ، بل لامتني للقول به بعد تحقيق المقام .  
والعجب من الشهيد الثاني أنه أوجب الكفارة في شرح الشرايع مستنداً بهتك حرمة الصوم مع قوله: ومبنى المسألة على المسألة الاصولية وذكر هذه المسألة المتقدمة

وقد عرفت عدم الصوم في نفس الأمر، وعدم البناء (٦) ، وأنه لا ينبغي القول في المسألة الاصولية بالجواز (٧) ، اذ الظاهر أنه لا يقول به أحد متاً بعد

(١) الظاهر انه تفرع على قوله قد . وقد يكون شيئاً آخر مثل الثواب الخ ويحتمل كونه تفرعاً على ما مرّ ثانياً في الايضاح - والله العالم

(٢) يعني تعلق الامر بالصوم في هذه الصورة مجازاً لانه حقيقة متعلق بالتوطين لحصول الثواب

(٣) يعني وهذا المبنى الثاني الذي ذكره في الايضاح من ابتناء المسألة على مسألة اخرى اصولية لا

لمسألة الاصولية الاولى للمتقدمة

(٤) اي في المسألة الاصولية المتقدمة - كذا في هامش بعض النسخ الخطية

(٥) قال في الشرايع: مخرج، من فعل ما يجب معه الكفارة ثم سقط فرض الصوم بسرا او حبس وشبه

قيل : سقط الكفارة، وقيل : لا وهو الاشبه (انتهى) وقال في القواعد: (الرابع) كوجامع ثم انشأ مسيراً اختياراً لم

تسقط الكفارة ولو كان اضطراراً سقطت على رأى (انتهى) الايضاح ج ١ ص ٢٣٨ طبع قم

(٦) يعني عدم بناء وجوب الكفارة على المسألة الاصولية الاولى

(٧) يعني لا ينبغي القول بجواز الامر مع علم الامر بانتفاء شرطه

ويعزّر المتعمّد للافطار، فإن عاد ثانياً عزّره، فإن عاد ثالثاً قتل.

التحقيق كما اشرنا اليه فتأمل.

قوله : «ويعزّر المتعمّد للافطار الخ» الظاهر أنّ مراده من افطر عمداً اختياراً عالمياً بكون ما افطر به ممّا لا يجوز في الصوم فعله والفساد به مع اعتقاده تحريمه فيجب على الحاكم تعزيره بما يراه كما في سائر المحرّمات. ودليبه امتناع المكلفين عن المحرّمات خوفاً من ذلك ليحفظ أحكام الشرع وحرمة الاسلام ويمكن الإجماع او الخبر (١).

واما مع اظهار اباحتها لذلك فهو مرتدّ يقتل اذا كان مسلماً فطرباً إلا ان يمكن في حقه الجهل بتحريم مثله، فيعلم ويعترف أحكام الشرع، ومنها تحريم ما افطر به، فلو أنكر بعد علمه فيعمل به ما يعمل بالعالم. والظاهر أنّه هكذا حكم من لم يكن مسلماً فطرباً، ودليل قتله وسائر احكامه المذكور في محله.

ومما يدل عليها (٢) بخصوصه في هذا المحلّ صحيحة بريد المجلّى، قال: سئل ابو جعفر عليه السلام عن رجل شهد عليه شهود أنه أفطر من شهر رمضان ثلاثة ايام؟ قال: يستل هل عليك في افطارك اثم؟ فان قال: لا، فان على الامام ان يقتله، وان قال: نعم، فان على الامام ان ينيكه (٣) ضرباً (٤).

لعل المراد بالمفطر فيها من علم بكون الافطار حراماً، وفيها دلالة على

(١) راجع الوسائل باب ٢ من ابواب احكام شهر رمضان

(٢) نص على التعرير والقتل

(٣) اي يشتد عليه العقوبة يقال: نهكه السلطان كسبه ينيكه نهكاً ونهكة اي بالغ في عقوبته

والتهلكه المبالغة في كل شيء (مجمع البحرين)

(٤) الوسائل باب ٢ حديث ١ من ابواب احكام شهر رمضان

والمكروه لزوجته بالجماع يتحمل عنها الكفارة، وصومها صحيح، ولو طأوعته فسد صومها ايضاً وكفرت، و يعزّر الواطى بخمسة وعشرين سوطاً.

وجوب القتل و التعزير على الامام، وكون التعزير بالصر. واما ما يدك على القتل في المرتبة الثالثة - كما هو مذهب البعض - فلعله يدك عليه بعض الاخبار، مثل رواية سماعة قال: سألته عن رجل أجد في شهر رمضان وقد افطر ثلاث مرات وقد رفع الى الامام ثلاث مرات؟ قال: يقتل في الثالثة (١).

ولكنها مضمرة وغير صحيحة مع الاحتياط في الدم، والاصل يقتضى عدم القتل فيها، بل في الرابعة كما هو مذهب البعض في قتل فاعل الكبيرة، ولا شك انه أحوط وسيجىء تحقيقه ان شاء الله تعالى.

واعلم أنه حذف في المتن (غير المستحل) للظهور

قوله : «والمكروه الخ» قد مر دليل تحمله كفارتها مع الشرائط، وان المراد وجوب الكفارتين عليه، وان التحمل مجاز، وكذا تعزيره بمقدار التعزيرين مع الاكراه عليها، ودليله، وتعزير كل واحد بخمسة وعشرين سوطاً مع مطاوعتها، وهو خبر مفصل بن عمر (٢)، ومرآته غير صحيح، وان ليس لها اجماع لوجود القائل بعدمه وان نقل دعوى اجماعهم في المنتهى على مضمونه، فيمكن حمله على الاستحباب، ولا شك أن التحمل أحوط.

ولا شك في صحة صومها مع الاكراه، لما تقدم من عدم بطلان الصوم

(١) الوسائل باب ٢ حديث ٢ من ابواب أحكام شهر رمضان

(٢) الوسائل باب ١٢ حديث ١ من ابواب ما يسك عنه الصائم

### وفي التحتمل عن الاجنبية المكروهة قولان.

بالاكراه وفساده مع المطاوعة، وكفارتها ايضاً لوقوع الموجب وهو الافطار مع الشرائط

و اما التحتمل عن الاجنبية المكروهة هي القولان، التحتمل، وعدمه.  
و دليل الأول مفهوم الموافقة، فان التحتمل في الزنا أولى لكثرة قبح الموجب هنا.

وهو ممنوع، اذ لا يثبت مفهوم الموافقة الا مع العلم بالعلة في المنطوق ووجودها في المفهوم، وهو هنا غير معلوم، والاصل يقتضي العدم وهو مع عدم الدليل - دليل الثاني وان كان المصنف هنا متوقفاً مع اختياره في القواعد التحتمل.  
و في المنتهى العدم، كانه الاول، للأصل وعدم ثبوت كون العلة غلظ الذنب، وهو على تقدير التسليم قد لا يسقط به بحلاف الأصل ذكره في المنتهى، وهو يدل على سقوط الذنب بالتكفير والاحتمالان يجريان في اكراهها آياه (١)، وهما الاول (٢) اضعف لعدم ظهور الأقبحية وفي وطى النائمة وهما (هناخ) أبعد.  
ونقل عن الشيخ هنا ايضاً التحتمل، فيمكن لو فعلت وهونائم.

واعلم انه ما يفهم من المتن وجوب التعزير على المرأة على تقدير المطاوعة، ولا وجوب التحتمل (٣) عنها على تقدير الاكراه مع وجودهما في المستند وكلام الأصحاب، وصرح ايضاً في المنتهى بذلك ولم يذكر تحتمل التعزير في القواعد ايضاً.  
ويمكن ان يرد بالواطى أعم من الفاعل والمفعول، ولكن مع المطاوعة في الأخير فيلزم حسنة تحتمل المكروه التعزير عنها ايضاً كالكفارة، وهو بعيد.

(١) معنى اكراه الزوجة زوجها

(٢) معنى عدم التحتمل

(٣) معنى وجوب محتمل التعزير



وتبرع الحَيِّ بالتكفير، يُسَرَّى ذَمُّ المَيِّتِ.

وايضاً استقرب في القواعد التحمل في الامة المكروهة.  
وهو محلّ التأمل لعدم شمول النص لها، وعدم مفهوم الموافقة هنا، وهو  
أظهر من عدم التحمل في الاجنبية.  
واما المتعة، فيمكن التحمل عنها لوقوع (امرأته) (١) في المستند مع ترك  
التفصيل وهو ظاهر في العموم وعدم الفرق.  
وكذا اوجبها (٢) على المسافر المكروه امرأته، مع احتمال العدم.  
كانه لصدق النص وعلة الإكراه.  
وفيه تأمل، اذا طاهر من النص كونه من (في-ح ل) الصائم، ولهذا اوجب  
عليه ايضاً الكفارة فيه، وقد تكون العلة صومه مع اكراه الصائمة (٣)  
قوله : «وتبرع الحَيِّ بالتكفير بربه ذمّة المَيِّت» المصدر مبتداء، وفعل  
المضارع خبره وفي الحكم خلاف  
وظاهر اكثر العبارات يفيد الإبراء في الميت خصوصاً اذا كفر الوارث  
و يؤيده وجوب الصوم على الولي، وما مرّ في بحث الزكاة من حوز إعطاء  
الزكاة لديّاته ومقاصته لبراءة ذمّته من الذين لأن الكفارة ايضاً دين لعدم لفرق  
المعقول بين الذين والكفارة خصوصاً اذا كان زكاة، لأن الطاهر أنّ المراد وصول  
النفع الى الفقراء بسبب فعله.

(١) والأول نقل الرواية. الفصل بين عمر عن ابن عباد عليه السلام في رجل اتى امرأته وهو صائم  
وهي صائغة فقال: ان كان استكرهها عليه كفارتان وإن كان طأوعته عليه كفارة وعليها كفارة وإن كان  
كرهها فعليه ضرب خمسين سوطاً نصف الحقة، وإن كان طأوعته ضرب خمسة وعشرين سوطاً وضربت خمسة  
وعشرين سوطاً الوسائل باب ١٢ حديث ١ من أبواب ما يحلّ عنه الصائم

(٢) أي الكفارة تحملاً عن المنة الصائمة

(٣) وفيها عن فيه الاول مفقود - كذا في هامش بعض النسخ المخطوطة

ليسقط ذنب (١) كما قاله في شرح الشرايع (٢) ، وهو يحصل بفعل الغير.  
وهذا (٣) في الاطعام والعتيق ظاهر في الحَيِّ والمَيِّت الا أنه في المَيِّت اظهر.  
وينبغي الجواز في الصوم ايضاً في المَيِّت، لما مر، مع عدم امكان فعله  
(منه خ ل)، وكون ابراء ذمته امراً مطلوباً للشارع.  
ويرشدك اليه جواز الصلاة والصوم وسائر العبادات عنه، وله، وما يدل  
على انتفاعه بفعل الخير (الغير-خ ل) مع انتفاع الفاعل (٤).  
وفي الحَيِّ يمكن المنع مطلقاً لانها (٥) عبادة متعلقة بنفسه فيكون المطلوب  
حصولها منه بخصوصه فإدام امكن حصولها منه لا تصح من الغير كسائر  
العبادات.

ويدل على الجواز مأمراً (٦)  
و يؤيده جواز الوكالة فيها (٧) على الظاهر بخلاف العبادات.  
فليست (٨) بعبادة محضة مطلوب فيها فعلها منه بخصوصه، بل الغرض

(١) هكذا في النسخ كلها ولعل الصواب (الذنب)

(٢) قال في المسالك: ويحق بها (أي الزوجة) الأجنبية من باب مفهوم المواضة، فإن تحصل لكفارة  
عن الزوجة تعليقاً في الحكم والعموية وهما في المحرم أولاً، ويشتبه بأن الكفارة مسقطه للذنب أو عمدة له  
هائلاً (انتهى موضع الحاجة).

(٣) يعني تبرع الحَيِّ عن المَيِّت في الاطعام والعتيق حوازه ظاهر عن الحَيِّ والمَيِّت وفي المَيِّت اظهر

(٤) راجع الوسائل باب ٢٨ من ابواب الاحتصار من كتاب الطهارة وباب ١٢ من ابواب قضاء الصلاة  
من كتاب الصلاة وباب ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ من ابواب النيابة في الحج، من كتاب الحج

(٥) أي لكفارة

(٦) أي مأمراً بالأدلة

(٧) يعني في الكفارات

(٨) يعني خصائص الكفارات الثلاث

## «خاتمة»

يكفى في المتعين نية الصوم غداً متقرباً الى الله تعالى لوجوبه أو نذبه، ولا بد في غيره من التعيين.  
ويجب ايقاعها ليلاً في أوله أو آخره، والناسى يجدد الى الزوال،

حصول الفعل متى يكون والآن لم يصح التوكيل.  
وايضاً يؤيده مأمّر من حواري اخراج الزكاة عن الحق باذنه الا انه يعتبر هنا  
يضاً الاذن مع ما عرفت في اشتراط الاذن، فتذكر.  
و يعلم مما ذكر كون ذلك في غير الصوم كما هو مختار الشرايع (١).  
وانه لو علم عجز الحق عنها يلحق باليت كما قيل في الحج، فتأمل،  
والاحتياط منها ممكن لا يترك.

## «خاتمة في النية»

قوله : «يكفى في المتعين نية الصوم» قد عرفت أنّ قصد الصوم والقربة  
يكفى في المتعين من رمضان وغيره.  
وفي قوله : (اونذبه) حيث جعل من المتعين، تسامح، ولا شك أنّ التعيين  
والاداء، وتعيين الشهر وسبب الوجوب مع ما ذكر أحوط وأولى.  
وكذا عرفت ما يجب في غير المتعين، والاحتياط لا يترك.  
قوله : «ويجب ايقاعه ليلاً الخ» قد عرفت دليله ايضاً.

(١) قال في الشرايع لو تبرع بالتكفير عن وجبت عليه الكفارة حتى نكس برأى في الصوم

الوعدة (نهي)

فان زالت فات وقتها وقضى .  
 ولا بد في كل يوم من رمضان من نية على رأي .  
 ولا يكفي المتقدمة عليه للناسي على رأي .  
 ولا يقع في رمضان غيره، فلو نوى غيره لم يجز عن احدهما على رأي .

قوله : «فان زالت الخ» هذا في غير شهر رمضان ممكن كما مر، ويحتمل فيه الى العصر كما مر وفي النافلة يكفي بقاء شيء من النهار بعد النية كما (لما خ) مر  
 قوله : «ولا بد في كل يوم الخ» قد مر دليله، والخلاف فيه مع ما فيه،  
 وان الأول أولى

قوله : «ولا يكفي المتقدمة الخ» اشارة الى رد من جدد تقديم النية على الشهر كله يوماً او اليومين وثلاثة، ولم يقل يسقط الوجوب في الشهر، بل مع ذلك يوجبها فيه على العالم المتذكر، وفائدته (١) اجزائها للناسي ولو لم يذكر الى الليل، فلا يقضى ذلك اليوم وقد مر أنه لا دليل عليه - كما لا دليل بعته به - على الجواز في أول الليلة أو بعدها الى آخر الشهر، والاكتفاء بها عن كل ليلة كما قال به بعض الاصحاب - ألا تحتمل كونه عبادة واحدة.

وهو مؤيد لعدم اعتبار مقارنة النية على الوجه المذكور، لكنه بعيد، فتأمل  
 قوله : «ولا يقع في رمضان غيره الخ» لا شك في ذلك اذا كان عمداً  
 عالماً لانه زمان متعين شرعاً - بنص من الكتاب والسنة والاجماع - لفعل فيه لا يزيد عليه ولا ينقص، فلا يقع فيه غيره، فلو نوى فيه صوماً غير صوم الشهر عمداً عالماً لا يقع ذلك الصوم صحيحاً شرعياً (شرعاً - خ) لما مر، وللهي الاستفادة من الامر بايقاع صوم الشهر فيه فقط و يبطل.

(١) يعني فائدة تقديم النية، وفي بعض النسخ (وفائدتها) يعني فائدة هذه النية

والظاهر عدم النزاع فيه إلا أن يكون وقتاً لا يجوز فيه صومه مثل السفر،  
فهنا يحتمل وقوع الغير فيه كما نقل عن الشيخ، وسيجيء .  
وأما إجزائه من صومه ففيه خلاف، واختار المصنف عدمه لفساد هذه  
النية، لكونها منبهة، ولعدم نية صوم الشهر، لأن الفرض أنه إما نوى غيره  
ونقل عن الشيخ في الخلاف والمبسوط، وعن المعتمد (١) ، الإجزاء عنه،  
لتعين الزمان لصوم الشهر فقط فلا يمكن له صرفه إلى غيره، فلا ينصرف إلى الغير  
بقصده، ويمكن لاعتقاده مجرد قصد الصوم والقربة لتعين زمانه له وعدم صلاحيته  
للغير، ويكون الزائد لغواً.

وفيه تأمل، لأن أدلتهم المقتضية لوجوب النية تقتضي عدم حصول صوم  
لشهر إلا بنيته مثل (لكل امرئ ما نوى) (٢) و (إنما الأعمال بالنيات) (٣) ،  
والمفروض أنه مأنواه، بل نوى ما لا يجتمع معه، لأنه قصد صوماً غيره فهو كما يقصد  
لوجوب في مقام التدب، وبالعكس

والظاهر عدم جواز مثله وإجزائه عمداً عالماً . وإن قضا بالاكتماء بالقربة  
وعدم الاحتياج إلى الرائد للفرق بين عدم اعتبار شيء واعتبار ما ينافيه عمداً عالماً،  
فلا يزم من الأول جواز اعتبار الثاني، وهو ظاهر مكشوف.

ولأن هذه النية من العالم العائد منهى عنها، والهي يدل على الفساد، ومع

(١) قال في المنتقى الرابع إذا نوى الحاضر في شهر رمضان غيره من الصيام مع جهالة ما شهر وقع من  
رمضان لا عبرة وكعب نية القربة وسقطت نية التبعين وكذا إن كان عالماً ما شهر ونوى غيره وقيل لا يجري مع  
علم (إلى أن قال): والاول لولي لأن النية المشترطة حاصلة وهي نية القربة وما زاد نحو لا عبرة به فكان لصوم  
حاصلاً بشرطه فيجزي عنه (انتهى)

(٣٢٢) راجع الوسائل مادة من أبواب مقدمات العبادات ح ١ وباب ٢ حديث ١٢ ١٣ من أبواب

فسادها يفسد الصوم، فلا يجزى عن شيء كما مر.  
ويُستعد الحكم (١)، بأن نية الصوم متقرباً غير منتهى فلم تبطل، وإنما  
المنتهى كونه عن غير الشهر فهو يبطل.

لأنه قصد واحد إلى جعل فعل لأمر ما فليس المقصود والمعقول إلا أمراً  
واحداً عند العمل بقصده، فجعله متعدداً وجعل بعضه صحيحاً مع اعتقاد عدم فعله  
ذلك مع اشتراطه، بعيد، فتأمل.

وأما الجاهل (٢) والناسي (٣) مطلقاً، فيمكن الصحة، لما قر من دليل  
الصحة مع عدم الهى المذكور وأصل الصحة، وكونها معذورين، وحصول الغرض،  
وهو الامساك في ذلك اليوم وعلى وجه القرية مع عدم تعلق نهي به.  
ولعدم النزاع في ذلك، ولهذا قبل ابن ادريس كلام من يقول بالاجزاء  
حال النسيان والجهل.

ولصحة صوم يوم الشك بنية شعبان ندباً عن شهر رمضان، والظاهر انه  
لاخلاف فيه على ما تعلم (٤).

و يدل عليه ايضاً الاخبار الكثيرة الدالة على اجزاء صوم يوم الشك من  
صوم شهر رمضان فلا يجب القضاء بعد العلم.

مثل صحيحة سعيد الاعرج، قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: اني  
صمت اليوم الذي يشك فيه فكان من شهر رمضان أفأقضيه؟ فقال: لا، هو يوم

(١) معنى بمحكم يكون الحكم بعدم الاجزاء مستنداً الى النهى عن هذه النية - بعيداً ووجه البعد ان نية  
لصوم متقرباً الى الح ويحتمل ان يكون المراد انه كونه نية الصوم غير منتهى عنها بعيد وإنما المنتهى نية صوم غير الشهر،  
ووجه انبعاد انه قصد واحد الى الح ولعل هذا للمعنى اظهر من الاول

(٢-٣) يعنى لا يعلم انه شهر رمضان او علم ونسبه فتوى صح غيره فيه

(٤) يعنى لاخلاف في اجزاء الصوم في المسألة المعروضة بالنسبة الى الجاهل والناسي

وفقت له (١)

و حسنة معوية بن وهب قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان، فيكون كذلك، فقال: هو شيء وفق له (٢).

و موثقة سماعة قال: سألته عن اليوم الذي يشك فيه من شهر رمضان لا يدري أهو من شعبان أو من شهر رمضان؟ فصامه فكان (فصامه-يب) من شهر رمضان، قال: هو يوم وفق له ولا قضاء عليه (٣).  
والظاهر أنه من الإمام عليه السلام.

ورواية بشير النبال، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألته عن صوم يوم الشك، فقال: صمه، فان يك من شعبان كان تطوعاً، وان يك من شهر رمضان، فيوم وفقت له (٤).

وغيرها من الاخبار الكثيرة.

فهذه الاخبار كلها تدل على اجزاء الصوم في شهر رمضان عنه مع جهل كونه مه، وانه كذلك يجري عنه وان صام بقصد شعبان لعمومها، بل ظهورها في ذلك.

لأن الظاهر أنه ما ينوي حيثئذ الا عن شعبان وتنبأ.

وللتصريح بذلك في خبر سماعة، عن ابي عبدالله عليه السلام حيث قال

(١) الوسائل باب ٥ حديث ٢ من ابواب وجوب الصوم وبه

(٢) الوسائل باب ٥ حديث ٥ من ابواب وجوب الصوم وبه

(٣) الوسائل باب ٥ حديث ٦ من ابواب وجوب الصوم وبه

(٤) الوسائل باب ٥ حديث ٣ من ابواب وجوب الصوم وبه

فيه - بعد قوله عليه السلام: (فاعتدبه) (١) -: فانما هو شيء وفقك (الله - له خ) انما يصام يوم الشك من شعبان ولا يصومه من شهر رمضان، لانه قد نهي أن يتفرد الانسان بالصيام في يوم الشك، وانما ينوي من الليلة أنه يصوم من شعبان، فان كان من شهر رمضان أجزء عنه بتفضل الله عز وجل وما قد وسع الله على عباده، ولولا ذلك هلك الناس (٢) .

ولما (٣) في رواية محمد بن شهاب الزهري، قال: سمعت علي بن الحسين عليهما السلام يقول: يوم الشك أمرنا بصيامه ونهينا عنه، امرنا ان يصومه الانسان على انه من شعبان ونهينا عن أن يصومه الانسان على انه من شهر رمضان وهو لم يراهلال (٤) .

وحمل الشيخ - على الصوم بية شهر رمضان - ما ورد في النهي عن صوم يوم الشك وقضائه على تقدير صومه .

مثل صحيحة محمد بن مسلم، عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يصوم اليوم الذي يشك فيه من رمضان، فقال عليه السلام: عليه قضائه وان كان كذلك (٥) ويمكن (٦) القول بالجواز والاجزاء عن شهر رمضان وان قصده ايضاً مع

(١) يعني اعتد بصوم يوم الشك في احتسابه من رمضان

(٢) الوسائل باب ٥ حديث ٤ من ابواب وجوب الصوم وبيته

(٣) مضاف عن قوله فده في خبر سماعة يعني قد فسر في هذا الخبر ايضاً بأنه يوى يوم الشك عن

شعبان لا على قوله فده: (وللتصريح بذلك)

(٤) الوسائل باب ٦ حديث ٤ من ابواب وجوب الصوم وبيته

(٥) الوسائل باب ٦ حديث ١ من ابواب وجوب الصوم وبيته

(٦) وعدم انه قد تعرض حكم العمد فحكم بعدم الاجزاء، ثم تعرض لحكم الجهل بالموضوع وسياتنه

حكم بالإجزاء في التعرض لحكم الجهل بالحكم، ففوله فده ويمكن القول بالجواز الخ بيان للأخير فلا تحل





هذا ونحن نجد الأمر بالمعكس وهو أعلم.

و يؤيده ما في حسنة معوية (١) المتقدمة، فإن الظاهر أن قوله: (من شهر رمضان) صفة (يصوم) إذ لو كان صفة (يشك) لاحتاج إلى تقدير مثل (لا يدري هل هو من شهر رمضان أو من شعبان) أو بحذف مضاف فيه أي كونه (٢).  
و يؤيده قوله: (فيكون كذلك) لأن التشبيه إنما هو للنية وبهذا (٣) بعينه استدل في المنتهى على كون النية وقع عن شهر رمضان في صحيحة محمد بن مسلم (٤) ألا أنه قال: (رواه هشام بن سالم) ورأيت في الطريق (٥).  
وَحَتَمَ (٦) عدم الجواز وعدم الاجزاء والقضاء على العالم.

مصنف هذا الكتاب يريد لشارح فقه أن هذا القول كان عقيب الحديث الأول لا الثاني وأما وجه العربة التي ذكرها الصدوق رحمه الله فقام المجلس الأول في شرح من لا يحضره الفقيه المسمى بـ (روضة المتقين) ج ٣ ص ٣٥٦ ما هذا لفظه: "وعربة باعتبار الطريق، قال الطرقي الكثيرة الواردة في ذلك الباب لم يكن في خبر منها هذه العبارة. ولكن ذلك عربة غريبة انتهى كلامه رفع مقامه وقال المحدث الخبير المولى حسن الفرض الكاشاني في الواق: اقرب: كأنه (يعني لصدوق) طالب ثراه أراد بالفرامة ما ذكره بقوله: لا أمره إلا من طريق عبد العظيم (انتهى) فقول شارح فقه: (و نحن نجد الأمر بالمعكس) كأنه اعترض على الصدوق زحماً منه أن الصدوق راد العربة من حيث الحكم لا من حيث الطريق، والا فلو كان المراد كما فهمه المحدثان الخيران المذكوران لم يرد عليه اعتراض أصلاً. والله العالم

(١) الوسائل باب ٥ حديث ٥ من أبواب وجوب الصوم

(٢) يعني لفظة (كونه)

(٣) أي بالبيان الذي ذكرناه

(٤) الوسائل باب ٦ حديث ١ من أبواب وجوب الصوم ونية

(٥) طريق الحديث كما في التهذيب هكذا: الحسين بن سعيد، عن محمد بن أبي عمير، عن هشام بن

سالم و أبي أيوب عن محمد بن سالم (مسلم-خ-صا) وكذا في روضة المتقين ج ٣ ص ٣٥١

(٦) يعني حل الشك عدم الجواز المستبعد من صحيحة محمد بن مسلم على من كان قد صام بنية رمضان

عمداً بأنه من شعبان قال في التهذيب بعد نقل هذا الخبر: فليس يختلف للخبر الأول (يعني خبر سعيد الأعرح) لأن

ويمكن الحمل على التيقن أيضاً كما حمل على ذلك في الاستبصار (١) صحيحة محمد بن مسلم المتقدمة ونحوها مما يدل على عدم الجواز والقضاء يوم الشك، فتأمل.

ويعهم تجويز الشيخ ذلك من المنتهى حيث قال: لو نوى أنه من رمضان فقد يتأني أنه لا يجزى، وتردد الشيخ في الخلاف، (انتهى).  
فليس بخلاف الاجماع.

واعلم أن في هذه المسألة والاخبار دلالة على اجزاء نية الندب عن الوجوب مع عدم العلم به، وكان في الواقع واجباً.  
وقد ذكرنا في أوائل الكتاب (٢) جواز العكس في نية الوضوء والغسل، وذكره في الذكرى أيضاً و ان كان دليلها (٣) ليس بحيد.  
و على (٤) امكان القول المتقدم (٥) يكون فيها دلالة على اجزاء نية الوجوب عنه مع عدم علمه به و وجوبه في نفس الأمر، وعلى اجزائها أيضاً عن الندب، فتأمل.

مراد هذا الخبر من صام يوم الشك ولا ينوي أنه من شعبان بل ينوي أنه من شهر رمضان فإنه متى كان الامر على ما ذكره يكون قد صام ما لا يحل له صومه فعليه ان يجب عليه القضاء (انتهى)

(١) في الاستبصار بعد نقل الصحيحة: فالوجه في هذا الخبر احدثين احدهما ان يحمله على صواب من

التقية لانه موافق لمذهب بعض العامة الخ

(٢) راجع المجلد الاول ص ٩٨ من هذا الكتاب

(٣) راجع الذكرى من قوله رحمه الله الفصل الرابع في الاستعمال (الى قوله فانه) الشرط الثاني ان يكون

من اناء الخ ص ٧٩-٨٠ فانه قلنس سره قناني في بحث النية بما هو المراد

(٤) عطف على قوله فانه: على احراء نية الوجوب

(٥) وهو القول بالجواز والاجزاء عن شهر رمضان - كذا في هامش بعض النسخ المخطوطة

## ولا يجوز صوم يوم الشك بنية رمضان.

ولايتوهم (١) فهم عدم حواز نية الوجوب واجزائها عن التدب مطلقاً حتى مع الجهل والسيان ايضاً، من النهى عن صومه وعن رمضان. لاحتمال كون ذلك باعتبار القصد عن الشهر مع عدم العلم أو العلم كما هو الظاهر، لا من جهة لوجوب بدل التدب.

ويفهم ايضاً منها كون النية في الليل، والاعتداد في الصوم بالنية في الجملة كما تقدم في اوائل كتاب الصوم من الإشعار بها.

فلملّ كونه تركاً واقعاً لا يتمخص كونه عبادة الآ بها، ولأنّ الظاهر أنه لا بد في العبادات والتكليف من فعل، وليس هنا فعل ظاهراً فيجب النية حتى يظهر جواز التكليف وقد اشرنا الى تحقيق الحال فيما تقدم، فتذكر.

ويضاً ان قول المصنف: (فلونوى الخ) لم يتفرع على مجرد قوله: (ولا يقع الخ) والّا لم يقع فيه خلاف، لعدم الخلاف في عدم وقوع الغير فيه مع العمد والعلم، وهو المراد على الظاهر كما يتناه، بل تضم مقدمة أخرى ظاهرة، عنده وهي عدم اجزاء عبادة مع نية غيرها، فتأمل.

قوله : «ولا يجوز صوم يوم الشك بنية رمضان» دليله عدم جواز التشريع والاخبار المتقدمة، و رواية قتيبة الاعشى، قال: قال ابو عبد الله عليه السلام: نهى رسول الله صلى الله عليه وآله عن صوم ستة ايام، العيدين، وايم التشريق، واليوم الذى يشك فيه من رمضان (٢).

(١) حاصل التوهم ان النهى عن صوم يوم الشك وعن جعله من رمضان يدل على عدم حواز نية الوجوب بدلاً عن نية التدب وعدم حرمانها عنه، وحاصل الجواب ان النهى المذكور محمول على الوجه في النهى عدم علم المأمور بان المأمور به هو شهر رمضان لا أنّ الوجه عدم اجزاء نية الوجوب عن التدب فان الاحكام تابعة للحيثيات

(٢) الوسائل باب ٦ حديث ٢ من ابواب وجوب الصوم ونيته

ولا بنية الوجوب على تقديره، والندب ان لم يكن (واجباً - خ).

وما روى في الصحيح، عن عبد الكريم بن عمرو - الوقي الثقة - قال: قلت لابن عبد الله عليه السلام: إِنِّي حَعَلْتُ عَلَى نَفْسِي أَنْ أَصُومَ حَتَّى يَقُومَ الْقَائِمُ، فَقَالَ: (صم وخ) لا تصم في السفر، ولا العيدين، ولا أيام التشريق، ولا اليوم الذي يشك فيه (١).

وقد حملها الشيخ على قصد شهر رمضان وهذا الحمل بعيد هنا مع بعد وقوع هذا النذر وتجويزه عليه السلام آياه في زمانه إلا ان يريد بـ «القائم» غير (الحجة عليه السلام).

وفيها دلالة على تحريم صوم أيام التشريق مطلقاً، وتحريم صوم النذر في السفر قوله: «ولا بنية الوجوب الخ» الطاهر أن مراده أنه لو نوى الوجوب (على تقدير كون الغد من شهر رمضان، والندب على تقدير كونه من شعبان، بأن ينوى اصوم غداً لوجوبه ان كان غداً من شهر رمضان، وندباً ان كان من شعبان) لم يصح صومه، لا عن شهر رمضان على تقديره، ولا عن شعبان على تقديره.

لعدم الجزم بالنية و وجود التردد والتردد، وهو مذهب البعض (٢)، وعند البعض أنه يصح ولا يجب القضاء لو ظهر كونه من شهر رمضان. ولعله الاظهر، لعدم التردد والترديد، وحصول الجزم في الحمة، ونقل الاجماع في الاكتفاء بالقربة في شهر رمضان، فتأمل.

والاصل عدم وجوب ما يزيد عليه، والظاهر أنه قصد شيئاً لو لم يقصده

(١) الوسائل باب ٦ حديث ٣ من أبواب وجوب الصوم وبنيته

(٢) في المختلف - بعد عنوان المسألة كما هنا قاله - للشيخ قولان أحدهما الاجزاء ذكره في المبسوط والخلاف، والثاني أنه لعدم ذكره في باقي كتبه واختاره ابن ادریس، وابن حمزة الاول، وهو الاخرى وهو مذهب ابن أبي عمير (انتهى)

ولو نواه مندوباً أجزء عن رمضان اذا ظهر أنه منه.

ايضاً لكان كذلك، اذ معلوم أن الوجوب على ذلك التقدير، فلا يضرب فتاقل فيه. و يفهم من المنتهى التوقف، حيث نقل فتوى الشيخ بالإجزاء وعدمه من الشافعي، ودخل في دليل الشيخ (١) الذي اشرنا اليه، وهو الاكتفاء بالقربة. والظاهر أنه لو نوى (أصوم غداً إتماً واجباً أو ندباً) من غير قصد البناء المذكور لم يصح لعدم الجزم بوجه، وهو ظاهر على تقدير اشتراط الوجه، ولكن قد مر عدمه في شهر رمضان.

ويمكن أن يقال: القربة تكفي ولا يعتبر الوجه والتعيين اذا علم أنه من شهر رمضان و(أما-خ) اذا لم يعلم فلا نسلم ذلك، ذكره المصنف نقلاً عن الشافعي في دليبه رداً على دليل الشيخ على الاجزاء.

وقد مر أيضاً الفرق بين عدم اعتبار شيء واعتبار ماينا فيه فيضرب في المتعين ايضاً عمداً حالماً لتجويزه أن يفعل غير ما عليه، فأنوى ما عليه مع القدرة عمداً. ويمكن ان يقال: أنه بالحقيقة يرجع الى التقدير (الترديد-خ) الاول (٢) فيصح الآن يقصد غيره، مثل ان يقصد كونه من شهر رمضان وجوباً أو ندباً (٣) فتاقل

قوله: «ولو نواه مندوباً الخ» قد مر تحقيقه عن قريب، والظاهر أنه لو صامه عن غير رمضان وجوباً كان أو ندباً أجزء عنه اذا ظهر أنه منه، ولعل المراد

(١) من منتهى من ٥٦١ بعد الاستدلال للشيخ بان نية القربة كافية. قال: والثاني لا يجره وبه قال الشافعي لان نيته مترددة والجزم شرطها، والتعيين ليس بشرط اذا علم انه من شهر رمضان إتماً فيما لا يعلم فلا يسلم ذلك (انتهى)

(٢) التقدير الأول هو ان يوى الصوم الواجب ان كان الفد رمضان والمندوب ان كان شعبان وهو في مقابل لتقدير الثاني وهو انه يصوم غداً إتماً واجباً أو مندوباً  
(٣) فحينئذ لا يصح لعدم اتصاف صوم شهر رمضان بالتدب

ولو ظهر في اثناء النهار (انه منه - خ) جدد نية الوجوب ولو كان قبل الغروب.

ولو اصبح بنية الإفطار فظهر أنه من الشهر ولم يكن تناول جدد نية الصوم وأجزء.

ولو زالت الشمس امسك واجباً وقضى.

من قولهم (مندوباً) مثلاً (١)

قوله : «ولو ظهر في اثناء النهار الخ» وجهه ظاهر مما تقدم (٢) ، ولكن اذا لم نقل بالاكتفاء في المتعين، اظهر، فتأمل.

ولا فرق في الوجوب - على تقديره - بين الظهور قبل الزوال وبعده حتى قبل الغروب بقليل

قوله : «ولو اصبح الخ» قد مر تحقيقه في أول بحث النية، ووجوب الامساك بعد العلم بكونه من الشهر بعد الزوال، ليس من جهة كونه صوماً، بل لتحريم الاكل والشرب في الشهر من غير عذر.

والظاهر أن ذلك غير مقيد بعدم التناول، وإنما يقتد الاجزاء (٣) وعدم القضاء وأن الاجزاء مقيد بالظهور قبل الزوال بقربة قوله : (ولو زالت الشمس) وهو عطف (٤) على قوله : (ولم يكن تناول)

(١) يعني ذكر لفظة (الندوب) من باب المثال، والا فلا خصوصية في مدية للاجزاء بل يجري من شهر رمضان مطلقاً

(٢) من الفرق بين عدم اعتبار شيء واعتبار ما ينا فيه

(٣) يعني اجرائه عن الصوم الواجب عليه وعدم القضاء مقيد بعدم التناول لا وجوب الامساك

(٤) لم نجد لهذا العطف معنى محصلاً وقائله اعرف والله العالم

ولا بد من استمرار النية حكماً، فلو جدد في أثناء النهار نية الافساد (الافطارخ ل) بطل صومه على رأى .

قوله : «ولا بد من استمرار النية حكماً الخ» كأنه يريد بقوله : (ولا بد) الاشتراط، والآ فلا يتفرع عليه قوله : (فلو جدد في أثناء النهار نية الافساد بطل صومه على رأى) يريد أنه لو نوى في وقتها المعتبر يجب أن يستديم حكمها الى الفراغ من الصوم، وأن ذلك شرط لصحته بمعنى أنه لما كان لابد لصحته من النية مقارنة لامساك كل جزء جزء من النهار، ولما سقط ذلك لتعذره تعين بقائه على حكمها الخ.

اي عدم الخروج بالنية عما نوى، بان لا يحدث ضد ما نوى أولاً، بأن ينوى عدم الامساك (أو) عدم القربة (أو) عدم شهر رمضان (أو) عدم الوجوب (أو) عدم الاداء لو كانت، واجبة كما ذكروه في سائر العبادات.

فالحكم حينئذ واضح بعد تسليم الشرطية، والآ يلزم صحة الشروط بدون شرطه، ومرجعه الى حصول جزء من الصوم في النهار بلا نية وبلا حكمها، وذلك لا يصح، فلا يصح الصوم لانتفاء الكل بانتفاء الجزء.

ولكن الإشتراط ما نعرف له دليلاً سوى مامر، وليس بتام، لان امتناع وقوع جزء عبادة بدونها (١) - بعد وجود النية لأصل العبادة الشاملة للأجزاء مع حصول جميع شرائطها وعدم حصول ما يفسدها - غير ظاهر عقلاً (٢) لتجويزه التكليف بعبادة بمجرد ما قلناه من النية بدون حصول حكمه من غير لزوم محال، بل بدون النية مطلقاً، ولا نقل (٣) يدل عليه فيتنى.

و كأنه لذلك اختار في المنتهى الصحة، وقال: لو نوى الصوم في رمضان ثم

(١) اي بلا نية فعلية ولا حكمية

(٢-٣) وحاصل مقصوده أنه لا مانع من صحة الصوم لا عقلاً ولا نقلاً



نوى الخروج منه بعد انعقاده لم يبطل صومه قاله الشيخ رحمه الله، والشافعي في أحد قوليه، وفي الآخر يبطل، لأنَّ النية شرط في صحته، ولم يحصل لنا؛ أنه صام بشرطه، وهو النية فكان مجزياً ولا يبطل بعد انعقاده، ونمنع كون استدانة النية شرطاً.

ونقل عن المعتبر (١) منع اشتراطها بعد تسليم وجوبها.

وكأنه لذلك رجع السيد (٢) أيضاً بعد الفتوى بعدم الصحة.

ويؤيد الصحة وعدم صحة دليل عدم الصحة ما قال في المنتهى ص ٦٠٢: الثاني

لوارتد بعد عقد الصوم صحيحاً، ثم عاد لم يفسد صومه، وقال الشافعي يفسد (انتهى)

وكأنه لا خلاف عنده لغيره حيث ما نقل - الخلاف - الا عنه، فتأمل.

وبالجملة المسألة لا تحلو عن اشكال، ولهذا ترى اضطراب أقوال العلماء

لعدم النص واختلاف الانظار ولو من شخص واحد في الوقتين.

واختار المصنف في المختلف أيضاً عدم الصحة وطول البحث فيه مع نقل

كلام السيد والصحة ليست ببعيدة، لما مر، ولأصل الصحة (٣)، وعدم النية وحكمها (٤)

(١) قال في المعتبر: لو نوى الخروج لم يبطل صومه، وقال الشافعي في أحد قوليه: يبطل، لأن النية شرط

في صحته ولم يحصل (لنا) أن النية شرط انعقاده وقد حصل فلا يبطل بعد انعقاده ولا مسلم أن دوام نية شرط (انتهى)

(٢) قال في المختلف ص ٤٦. مسألة قال السيد المرتضى رحمه الله: كنت املت قديماً مسألة أفتى بها

أن من حرم في نهار شهر رمضان كل أكل وشرب وجماع، بعد هذا الحرم صومه ويصرب ذلك رعاية التمسك وقوته ثم رجعت عنه في كتاب الصوم من المصاح وانبت فيه بأن الحارم على شيء متى ذكره في نهار شهر رمضان بعد تقدم بته وانقضاء صومه لا يبطل به وهو الصحيح يقتضيه الأصول، وهو مذهب جميع العلماء. ونحن قد قدمنا الخلاف عن أبي الصلاح وأنه لو يجب به القضاء والكفارة واخترنا نحن إيجاب القضاء خاصة وبوجه ذلك وصنف احتجاج الشيخ هناك على ما ذهب إليه السيد المرتضى (انتهى موضع الحاجة)

(٣) في نسختين مخطوتين، (والأصل الصحة)

(٤) لعل للرد أن الأصل عدم لزوم اثبة وحكمها بمعنى أن النية شرط كافية من غير حاجة إلى الاستمرار

وعدم نصّ فيما نحن فيه لا عموماً ولا خصوصاً مع عدم الاجماع.  
ولصدق فعل الصوم عرفاً، بل شرعاً ايضاً لانه الامساك مع النية على ما  
قلو فتأمل، فخرج عن عهدة الأمر به.

ولعدم عدم قصد المعطر في المفطرات في كلام الاصحاب، والاخبار مع  
ذكر المكروهات، وما فيه الخلاف ومندوبات الصوم، ولو كان مفسداً لزم التأخير،  
بل الاغراء بالجهل، وليس بظاهر حتى يقال: إنه ترك للظهور، ولا شك انه يبعد  
اهمال مثله في الشرع مع ذكر المندوبات والامور الغير الضرورية، وكذا عدم نقله  
ونقل ما سواه.

ولقوله عليه السلام، في الصحيح: (لا يضر الصائم ما صنع اذا اجتنب  
ثلاث خصال) (١).

ولان ذلك لا يضر قبل النية في الصوم واجباً كان أو مندوباً لجواز النية  
بعد قصد المفطر، ما لم يفطر الى الروال في الأول، والى الغروب في الثاني، بل في  
الاول ايضاً الى العصر على الاحتمال كما مر على ما هو الطاهر من كلامهم،  
والاخبار.

وقد مر ما يدن عليه من عموم الاخبار وترك التفصيل، فيكون بعدها يضاً  
كذلك لعدم الفرق، بل بعدها أولى بعدم البطلان لوجود النية مع حكمها في الجملة.  
وإذا لم يكن في الأول له تأثير وحكم الاقطار (٢)، ففي الثاني بالطريق

الحكي

(١) الوسائل باب ١ حديث ١ من ابواب ما يمسك عنه الصائم

(٢) انطهر ان قوله قد: (وحكم الاقطار) عطف على قوله: (تأثير) يعني اذا لم يكن في الاول تأثير ولم  
يكن له حكم الاقطار في الثاني بالطريق الاول والمراد بالاول عدم نية الصوم من طلوع الشمس وبالثاني نية المفطر  
بعد كونه تارياً للصوم

## الأولى.

ولما ثبت في شرعنا من عدم ثبوت حكم القبيح بقصده وإن كان ذلك  
ايضاً قبيحاً (١)

ولصحة قول القائل: (نويت افساد الصوم وافتطاره وما فعلت بحمد الله)  
ولو فرض اشتراطهما في الصوم لما صح

ولأن اشتراطها في سائر العبادات، مثل الصلاة، والوضوء، والغسل،  
لكونها أفعالاً، ولو فعل بعض اجرائها كالركوع مثلاً مع قصده به عدم العبادة، فهو  
كفص عبادة ابتداءً مع قصد كونها غير عبادة فتبطل تلك ويبطلانه - إذا لم يكن ممّا  
يمكن استدراكه أو صار فعلاً كثيراً خارج الصلاة مثلاً، أو كان كلاماً ثبت كونه  
مبطلاً - يبطل الكل كما اشربا اليه فيما سبق، ومثله في الوضوء والغسل في البعض،  
ولا يوجد امثالها ويؤيد قول السيد أن عدم الافساد قول جميع الفقهاء في الصوم،  
فانه مجرد الترك فتأمل

ولأنه مثل الاحرام فكما لم يجعل قصد المحلل محلاً، فكذا قصد المفطر، (٢)  
ثم ان الظاهر أنه لو قصد الرياء في بعض النهار يضر بصومه لعدم

(١) يعني ان حكم القبيح لا يترتب على قصد القبيح وإن كان نفس هذا القصد ايضاً قبيحاً، والظاهر  
انه مأخوذ من علم المولى رحمه الله في دهايه الى عدم فساد الصوم بنية الافطار على ما نقله عن العلامة في  
المختلف ص ٤٧ فانه قال في المحكي: ما هذا لفظه: وكيف يكون العزم مفسداً للصوم كما يفسده الفعل المعلوم  
عليه، وقد علمنا انه ليس في الشريعة حرم، له مثل حكم المعلوم عليه الشرعي، فليس من عزم على الصلاة له  
خط فعلها، وانما شرطنا الحكم الشرعي لأنّ العزم في الثواب واستحقاق الملاحح حكم المعلوم عليه، وكذا انعم في  
لقبح يستحق عليه اللثم كما يستحق على فعل القبيح وإن وقع اختلاف في تساويه أو قصوره عنه (النتي موضح  
للمحة)

(٢) لا يخفى ان مجموع الأدلة التي اتقناها للشارح للقول بصحة صوم من قصد لفطر ولم يأت به اثني عشر

ولو نوى الإفساد ثم جدد نية الصوم قبل الزوال لم يجزه على رأي.

الإخلاص في الجرد، وهو بعينه عدم الكل فيبطل، مثل أن حضر طعاماً وكف بالاكل وأظهر أنه صائم وقصد بذلك الامساك في ذلك الزمان، الرياء.

وكذا باقى اجزاء النية، فانه لو قصد في اثناء النهار صوم شهر رمضان او انذر او القضاء بعد أن لم يكن في الاول كذلك ينقلب في الجميع قبل الزوال، وفي البعض بعده ايضاً لانه قد علم ما تعينه (يعتبه-خ) لقصده، فلو قصد في الاثناء عدم شهر رمضان ينهض القلب.

وكذا الاداء او القضاء او بدل الامساك بعدمه، وذلك علامة وجوب حكم النية واشتراطه وسيجىء الفرق بينها.

فاستفهم الله، فان المسألة من المشكلات، والله المفهم لدفع الشكوك

والشبهات

قوله : «ولو نوى الإفساد الخ» الظاهر أن مراده هنا أنه أصبح بنية الإفطار او قصده قبل النية، ثم نوى الصوم بخلاف الاولى، فانه اراد هناك قصد الإفطار والإفساد بعد النية المعتبرة كما أشرنا اليه.

وان المراد بالتجديد فيها (١) مجرد احداث نية الإفساد والصوم، لا حصولها مرة أخرى، لا في الاولى، ولا في الثانية.

فقول الشهيد: «أما الأولى فنية الإفساد مسبقة بنية الصوم، وأشار اليه

بقوله: (جدد)- محل التامل.

والبحث فيها كالبحث في الاولى ايضاً، وقد علم ما يدل على صحته على

(١) لصير في لفظه (مها) راجع الى ما عتونه المصنف رحمه الله من قوله أولاً: فلو جدد في اثناء انهار

بنية الإفطار الخ وقوله: ولو نوى الإفساد ثم جدد نية الصوم

تقدير القول بالبطلان في الاولى ايضاً، لعموم الروايات (١) الدالة على صحة صوم النافذة الى قبل الغروب من غير تفصيل.

وكذا الواجب الغير المعين مثل قضاء شهر رمضان الى الزوال، بل الى العصر، فإنّ كلامهم (٢) ايضاً هناك خال عن التقييد، ونحن اشرنا اليه هناك فتذكر والظاهر انه هذه (٣) ليست بمفترعة على الاولى.

نعم، انما الخلاف فيها بعد القول بالفساد في الاولى، ولا يلزم من لقول بالفساد فيها، القول بالفساد هنا، بل يمكن القول بالصحة هنا لعموم الادلة. وإن قلنا بالفساد في الاولى.

وكأنّ الشهيد يريد بالتفريع مجرد توقف الخلاف فيها على القول بالفساد في

لاولى

ودليل الفساد قد علم مما سبق فلا يحتاج الى الاعادة فتذكر، وأنّ الصحة هنا أولى فاستفهم الله يفهمك.

ثم ان الظاهر تحقق الفرق بين قصد اضداد مايعتبر في نية، فان قصد الرياء الذي هو ضد القرية بمنزلة الأكل.

وكذا يمكن ذلك في الوجوب والندب، والاداء وغيرها.

ولا كذلك قصد الامساك عن المفطرات مثل الاكل والجماع وغيرها،

(١) راجع الوسائل باب ٣ من ابواب وجوب الصوم وقد عني صاحب الوسائل هكذا باب تحديد نية في الصوم المنسوب الى قرب الغروب

(٢) يعنى قولهم باجراء نية الصاء ونية النافذة قبل الغروب وصحة الصوم حيث لا غير مقيد بعدم مسبقيتها بنية الافساد(منهزه)

(٣) يعنى ان الحكم بعدم احراء نية الصوم في فرض مسوقبة نية الافساد ليس متصراً على بطلان الصوم بنية الافساد في لثناء النهار لعدم الملازمة، وللفرق

فإن قصد المطر ليس هو بمنزلة المفطر وفعله، فلا يلزم من البطلان بالاول، البطلان بالثاني

و لعل الألم في ذلك أن الوجوب مثلاً على تقدير اعتباره في النية لتعين المكلف به، الواجب لم يتحقق إلا بالتعقل والقصد وهو عين المقصود، فيحصل بتعلق القصد به فيتحقق، وكذا ضده ،

فكما كان اشتمال النية على ضده في الابتداء مبطلاً، فكذلك في الأثناء لعدم الفرق واحتياج كل الاجزاء اليه كالكل وآتة بمنزلة الأكل المضراً ابتداءً وانتهاءً.

بخلاف المفطر (١) ، فإن له وجوداً في الخارج غير محض القصد، فقضه (٢) لا يضّر لعدم تحقق المقصود (٣) هنا بمجرد القصد.

ولهذا صوروا المسألة في نية الافساد وترك الصوم أو العزم على المفطر لا في غيرها من ضد أجزاء النية، مثل الرياء وغيره، فتأمل، فإن هذا جيد دقيق. وكلامهم - حيث جعلوا مبي المسألة على اشتراط بقاء حكم النية وعدمه - يدل على عدم الفرق بينها (٤) .

وكذا جهلهم ذلك فتأمل (٥)، فجعل مدار النزاع على اشتراط الاستدامة

(١) الاولى التمييز بقوله قلده: (مخلاف الامساك الح) فان له تحققاً ونقضاً من دون التحلل ولقصد فهو لم يكن عين المقصود ولم يكن رصه وعضه (سمع منه رة)

(٢) أى قصده المطرق الاثناء

(٣) وهو المطر لذى هو ضد الامساك ، بل تحقق المفطر بالاكل ، وبالجملة ضد الامساك هو نفس

الاكل لا قصده

(٤) وقد بينا الفرق بينهما فتذكر (منه رة)

(٥) فان الفرق في الأجزاء فجهلهم ذلك مطلقاً غير جيد (منه رة)

وعدمه غير جيد.

وكذا على كون التضاد بين ارادة الضدين وعدمه (١).

والجواب - بان ذلك لو سلم في الحقيقات كما فعله الشهيد - محل التامس لما فهمته (٢).

ولانه لا نزاع في عدم بقاء نية الصوم بعد نية الافطار فلا اجتماع للارادتين، بل لا معنى لتجويز اجتماع الارادتين. ولعدم الفرق بين العقلي والشرعي.

وايضاً، الظاهر عدم الفرق بين ان ينوى الصوم بعد نية الافساد في المسألة الأولى، وبين أن يتم على ذلك الترك، كما هو مقتضى الدليل. نعم يمكن ان يقال: اذا عاد الى نية الصوم في الحال بحيث لا يتخلل زمان يعتد به، لا يضر وكذا في الثانية (٣) ما مضى منه ما يعتد به.

كما يمكن القول بالبطلان مع الاصرار (٤) الى آخر النهار من غير اشكال كما فهمته من بعض المواضع

والظاهر ان الثانية (٥) في غير الصوم المتعين وجوب نيته ليلاً عمداً. وكأنه ترك في المتن للطهور، والاوّل (٦) في مطلق الصوم.

(١) انه ايضاً عبر جيد

(٢) من التفرقة بين اجراء النية

(٣) يعني كذا يمكن ان يقال. بعدم الضرر في المسألة الثانية اذا اتي بالنية قبل ان يمضي زمان يعتد به

معتد الافطار و(ما) في قوله قلده: (ما مضى الخ) نافية

(٤) في النسخة المطبوعة وبعض النسخ المنطوقة (الاجزاء) بدل (الاصرار)

(٥) يعني بها قول المصنف قلده: ولو نوى الافساد الخ

(٦) يعني بها قول المصنف قلده: فلو جلد في اثناء النهار الخ

ولو ارتد في أثناء النهار بعد عقد النية بطل وان عاد فيه.

وتخصيص الاشكال فيها (١) بما اذا جدد نية الافطار بعد نية الصوم لاعتقاده جواز العدول عن الصوم لظنه أنه غير رمضان ثم جدد نية الصوم، غير ظاهر.

كالحكم (٢) بعدمه (٣) ، وظهور البطلان مع العلم بكونه من شهر رمضان كما يوجد في المنسوبة (٤) الى المحقق الشيخ على.

لعدم (٥) الفرق في الدليل على ما عرفت مع لزوم حذف القيود في هذا المتن وغيره، والتخصيص (٦) بما قبل الزوال ايضاً، وما عرفت له وجهاً وهو اعراف. قوله : «ولو ارتد الخ» يعني لو فعل الصائم ما يوجب الحكم بكفره حال الصوم يبطل صومه وان اسلم بعد ذلك بلا فصل، سواء كان ممن يقبل اسلامه ام لا والظاهر وجوب القضاء فقط، دليله يفهم مما قال في المنتهى : لو ارتد عن الاسلام فطر بلا خلاف بين اهل العلم، وعليه قضائه، ولكن مشروط باسلامه كالاداء، وظاهر الاصحاب انه (٧) لا يسقط هنا، بل الكفر الاصل فقط.

(١) يعني في المسألة الاولى

(٢) يعني ان هذا الحكم ايضاً غير ظاهر

(٣) يعني بعدم الاشكال

(٤) يعني في الرسالة المنسوبة اليه رحمه الله

(٥) تعليين لقوله قدس: غير ظاهر

(٦) يعني مع لزوم التخصيص الخ

(٧) يعني الاسلام بعد الارتداد لا يكون مشمولاً لقوله صلى الله عليه وآله: ان الاسلام يجب ما قبله،

بل هو للسقط هو الاسلام عن الكفر الاصل



## «النظر الثاني في اقسامه» «وفيه مطالب»

الاول، الصوم اربعة، واجب وهو (صوم - خ) رمضان،  
والكفارات، وبدل الهدى، والنذر وشبهه، والاعتكاف الواجب،

---

## «النظر الثاني في اقسامه»

قوله : «الصوم اربعة الخ» هذا هو المشهور لعدم جواز كون العبادة  
متساوية الطرفين.

ولو نظر الى محض الصوم وقطع النظر عن النية يمكن وجود القسم الخامس  
وهو المباح ولكن ما وجد بالاستقراء.

وليس الاباحة التي في رواية الزهري (١) - الطويلة - بالمعنى المتعارف

---

(١) هي: يا زهري الصوم على اربعين وحياً (الى ان قال). وصح الاباحة (الى ان قال) واما صوم  
لاباحة لمن اكل أو شرب ناسياً لوقاه من غير قصد فقد ابلح الله له ذلك واحزه عنه صومه. الوسائل باب ١

## وقضاء الواجب. ومندوب، وهو أيام السنة الآمايستثنى.

الذى كلامنا فيه واما الاربعة الباقية فهى موجودة فيها وفي غيرها.  
ودليل وجوبه الكتاب في البعض، مثل شهر رمضان (١)، والكفارات في  
الجملة، وبدل الهدى، والسنة ايضاً دليله.  
ودليل الباقي من الموجبات كالاجماع، وهما دليل المندوب والمكروه في  
الجملة، والكل دليل التحريم في الجملة، مثل التحريم في السفر (٢).  
قوله: «ومندوب وهو ايام السنة» لعل دليل استحباب الصوم في جميع  
الايام، العمومات الدالة على فضيلة الصوم والترغيب فيه، مثل قوله صلى الله عليه  
 وآله، على ما روى في المنتهى وغيره: الصوم جنة من النار (٣).  
وقال تعالى: الصوم لى وانا اجازى به (٤).

حديث ١ من ابواب بقية الصوم الواجب

(١) ان شهر رمضان قال تعالى: شهر رمضان الذى انزل فيه القرآن هدى للناس ويبات من الهدى  
وللفرقان فمن شهد منكم الشهر فليصمه. البقرة-١٨٥ واما بدل الهدى فقال عروجل: فمن كان منكم مريضاً او  
به اذى من رأسه فدية من صيام (الى قوله تعالى) فمن لم يجد فصيام ثلاثة. البقرة-١٩٦ وقال عمر من قاتل في  
كفارة قتل الخطأ فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين. النساء-٩٢ وقال تعالى في كفارة حث اليمين: فمن لم يجد  
صيام ثلاثة ايام ذلك كفارة ايمانكم. المائدة-٨٩ وقال حل وعلا في كفارة الظهار: فمن لم يجد فصيام شهرين  
متتابعين من قبل ان يتماس. المائدة-٤ وقال حل حلاله في كفارة قتل الصيد في الحرم: ومن قتله منكم متعمداً  
فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة او كفارة طعام مساكين او عدل ذلك  
صياماً. المائدة-٩٥ وقال في مطلق الصوم: ان المسلمين والمسلمات (الى قوله) والصائمين والصائمات نج  
الاحزاب-٣٥ وقال تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون

(٢) قال الله عروجل: فمن كان مريضاً او على سفر فعدة من ايام احرام. البقرة-١٨٥

(٣) الوسائل باب ١ ذيل حديث ١ من ابواب الصوم المندوب

(٤) الوسائل باب ١ حديث ٧ من ابواب الصوم المندوب وفيه وانا احزى عليه

## ولا يجب بالشروع،

وقال صلى الله عليه وآله: الصائم في عبادة وإن كان نائماً على فراشه ما لم يغتصب مسلماً (١).

وفيه دلالة على تحريم غيبة المسلم مطلقاً كغيرها، مثل الآية (٢)، وأنه مانع عن العبادة فافهم.

وفي الفقيه، قال عليّ عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من صام يوماً تطوعاً أدخله الله عز وجل الجنة (٣).

وروى عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: من ختم له بصيام يوم دخل الجنة (٤).

ولكن قال في الفقيه: سأل زرارة أبا عبد الله عليه السلام عن صوم الدهر فقال: لم يزل مكروهاً (٥).

والطريق إليه صحيح، وكأنه لذلك، قال في القواعد: مكروه.

وفي رواية الزهري أنه حرام (٦).

لعله يريد به ما يدخل فيه العبدان وغيرهما من المهرم لو كان، وستعلم جميع الواجبات والمهرمات والمكروهات التي استثنائها بقوله: (الأمّا يستثنى).

قوله: «ولا يجب بالشروع» دليله، الأصل والاستصحاب، وما تقدم من

(١) الوسائل باب ١ حديث ١٢ من أبواب الصوم المندوب

(٢) قال الله عز وجل: يا أيها الذين آمنوا احتبوا كثيراً من الظن إن بعض الظن أثم ولا تحسوا ولا

يغضب بعضكم بعضاً الآية - المحرمات ٧

(٣) الوسائل باب ١ حديث ١٨ من أبواب الصوم المندوب

(٤) الوسائل باب ١ حديث ٢٠ من أبواب الصوم المندوب

(٥) الوسائل باب ٧ حديث ١ من أبواب الصوم المهرم والمكروه

(٦) الوسائل باب ٧ حديث ٢ من أبواب الصوم المهرم والمكروه

وأكده أول خميس من كل شهر وآخر خميس منه، وأول اربعاء في

الأحبار الدالة على الخيار في الصوم المندوب الى العصر او الغروب فتذكر (١)  
 قوله : «وأكده أول خميس الخ» معناه أن جميع هذه المذكورات أكد  
 مما سواه بمعنى كون الثواب فيه أكثر والشارع الى فعله أرغب، وحث على فعلها  
 بخصوصها وإن كان بينها أيضاً تفاوت يعلم من أدلتها.  
 فمما تأكيد الثلاث، فيدل عليه أخبار كثيرة جداً.

وكذا على تعيينها، مثل حسنة محمد بن مسلم - لابراهيم - عن ابي عبدالله  
 عليه السلام، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله أول ما بعث يصوم حتى  
 يقال: ما يفطر، ويفطر حتى يقال: ما يصوم، ثم ترك ذلك وصام يوماً وافطر يوماً  
 وهو صوم داود (على نبينا وآله وعليه السلام) ثم ترك ذلك وصام الثلاثة الأيام الغر  
 ثم ترك ذلك وفرقها في كل عشرة، يوماً، خمسين بينها اربعاء، فقبض صلى الله  
 عليه وآله وهو يعمل ذلك (٢) .

وما في رواية حماد بن عثمان، عن ابي عبدالله عليه السلام - بعد ما مر - (٣)  
 : ثم قبض صلى الله عليه وآله على صيام ثلاثة أيام في الشهر، وقال: (انهم - خ كا)  
 يعدلن صوم الدهر (الشهر - خ كا) ويذهبن بوجهر الصدر: الوجه الموسومة، قال  
 حماد: فقلت: واتي الأيام هي؟ فقال: هي أول خميس في الشهر، وأول اربعاء بعد  
 العشر منه وآخر خميس الحديث (٤) .

(١) راجع الوسائل باب ٣ من ابواب وجوب الصوم وبته

(٢) الوسائل باب ٧ حديث ١٦ من ابواب الصوم المندوب

(٣) يعني ذكر بغير ما مر في حسنة محمد بن مسلم للتعلمة من بيان كفاية صوم رسول الله صلى الله عليه وآله

وآله في اول الامر

(٤) الوسائل باب ٧ حديث ١ من ابواب الصوم المندوب

## العشر الثاني .

وحسنة الحلبي، عن ابي عبد الله عليه السلام، انه سئل عن الصوم في الحضر؟ فقال: ثلاثة أيام في كل شهر، الخميس من جمعة، والأربعاء من جمعة، والخميس من جمعة اخرى، وقال: قال: امير المؤمنين عليه السلام: صيام شهر الصبر وثلاثة أيام من كل شهر، يذكّر ببلابل الصدق وصيام ثلاثة من كل شهر، صيام الدهر، إن الله عز وجل يقول: مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ آمَالِهَا (١) .

وفي رواية البرزطي، قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن الصيام في الشهر كيف هو؟ قال: ثلاث في الشهر في كل عشر يوم، إن الله تبارك وتعالى يقول: مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ آمَالِهَا (٢) وموثقة زرارة، قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن افضل ما حرت به السنة في التطوع؟ فقال: ثلاثة أيام في كل شهر، الخميس في أول الشهر، والأربعاء في وسط الشهر، والخميس في آخر الشهر، قل: قلت له: هذا جميع ما حرت به السنة في الصوم؟ فقال: نعم (٣) .

الظاهر أن المراد الافضل كما يشعر به أول الخبر

ومتما يؤكد تأكيد صوم هذه الثلاثة، صحيحة العيص بن القاسم، قال: سألته عن من لم يصم الثلاثة الأيام من كل شهر وهو يشتد عليه الصيام، هل فيه فداء؟ قال: مذ من طعام في كل يوم (٤) .

والظاهر ان المسؤول عنه هو الامام عليه السلام.

ورواية عقبة، قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: جعلت فداك اني قد

(١) الوسائل باب ٧ حديث ١٨-١٩ من ابواب الصوم المندوب والآية في سورة الانعام- ١٦٠

(٢) الوسائل باب ٧ حديث ٢١ من ابواب الصوم المندوب

(٣) الوسائل باب ٧ حديث ٦ من ابواب الصوم المندوب لكنه نقله من النسخة مع اختلاف في الفاظ

الحديث، والشارح قد نقله من الكافي، فلاحظ

(٤) الوسائل باب ١١ حديث ١ من ابواب الصوم المندوب

كبرت وضمعت عن الصيام فكيف أصنع بهذه الثلاثة الايام في كل شهر؟ فقال: يا عقبة تصدق بدرهم عن كل يوم، قال: قلت: درهم واحد؟ قال: لعلها كثرت عندك وانت تستقل الدرهم؟ قال: قلت: إن نعم الله على لسابقة، فقال: يا عقبة لا طعام مسلم خير من صيام شهر (١) .

وكذا ما يدل على قضائه في الشتاء لو لم يصمه في الصيف، مثل رواية ابى حمزة - كانه الثمالى - قال: قلت لابي جعفر عليه السلام: صوم ثلاثة ايام من كل شهر تؤخره الى الشتاء، ثم اصومها؟ قال: لا بأس بذلك (٢)

وينبغى اختياره في هذه الثلاثة بعينها كما قالوا.

واعلم أن أكثر الاخبار تفيد كون الخميس من أول الشهر، والاربعاء من الوسط، والخميس من الآخر، وفي البعض تصريح - كما مر - بكون الخميس الأول، والاربعاء الأول من العشر الثاني، والخميس الأخير.

ويدل عليه ايضاً رواية محمد بن مروان، عن ابى عبد الله عليه السلام (في حديث): الخميس في أول الشهر، والاربعاء في وسط الشهر، والخميس في آخر الشهر (٣)، فتأمل.

وفي رواية عبد الله بن سنان قال: قال لى ابو عبد الله عليه السلام: اذا كان في أول الشهر خميسان فصم أولها فانه افضل، واذا كان في آخر الشهر خميسان فصم آخرها فانه افضل (٤) فما في المجمل و منها: الاربعاء بين الخميسين (٥) ينبغى

(١) الوسائل باب ١١ حديث ٤ من ابواب الصوم المنتوب

(٢) الوسائل باب ٩ حديث ٣ من ابواب الصوم المنتوب

(٣) الوسائل باب ٧ قطعة من حديث ٥ من ابواب الصوم المنتوب

(٤) الوسائل باب ٧ حديث ٣ من ابواب الصوم المنتوب

(٥) الوسائل باب ٧ حديث ٢ من ابواب الصوم المنتوب، والحديث هنا مقول بالمعنى فلاحظ الوسائل

حمله على هذا المفصل، مع احتمال التخيير.

وكذا فيما يدل على الاربعاء مطلقا، مثل حسنة حرير، قال: قيل لأبي عبدالله عليه السلام: ما جاء في الصوم يوم الاربعاء؟ فقال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: إن الله عز وجل خلق النار يوم الأربعاء فأوجب صومه ليتعوذ به من النار (١).

ويدل على حمله على المذكور عدم ذكر الاصحاب استحبابه مطلقا. ويؤيده رواية ابن سنان، عن أبي عبدالله عليه السلام: ان رسول الله صلى الله عليه وآله سئل عن صوم خمسين بينها اربعاء، فقال: اما الخميس فيوم تُعْرَضُ فيه الأعمال، واما الأربعاء فيوم خلقت فيه النار، واما الصوم فجئة (٢) وما في الصحيح، عن اسحاق بن عمار عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: قال: انما يصام يوم الاربعاء، لأنه لم يعذب أمة فيها مضي الا يوم الاربعاء وسط الشهر فيستحب أن يصام ذلك اليوم (٣).

ولا يضر كون محمد بن عيسى، عن اسحاق (٤)، لما مر غير مرة. وكذا يمكن التخيير بين ما تقدم وبين الاربعاتين، بينها خميس خصوصا في الشهر الثاني، لما دل عليه رواية أبي بصير، قال: سألت عن صوم ثلاثة أيام في الشهر، فقال: في كل عشرة أيام يوم خميس، واربعاء، وخميس، والشهر الذي يليه

(١) الوسائل باب ٧ حديث ٢٠ من ابواب الصوم المنتدوب

(٢) الوسائل باب ٧ حديث ٢ من ابواب الصوم المنتدوب

(٣) الوسائل باب ٧ حديث ٧ من ابواب الصوم المنتدوب

(٤) هكذا في النسخ كلها مطبوعة ومخطوطة، والصواب: (محمد بن عيسى عن يوسف) فان سند الخبر

كما في الكافي هكذا: علي بن ابراهيم، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يوسف، عن اسحاق بن محمد

## وايام البيض.

اربعاء وخميس واربعاء (١) ، مع اضماره وضعف منده.  
 كرواية اسماعيل بن داود قال: سألت الرضا عليه السلام عن الصيام،  
 فقال: ثلاثة ايام في الشهر، الاربعاء، والخميس، والجمعة، فقلت: ان اصحابنا  
 يصومون اربعاء بين خميسين، فقال: لا بأس بذلك ولا بأس بخميس بين  
 اربعائين (٢) فيكون الانسان مختيراً بين الثلاثة (٣) ، وعليه حلها (٤) الشيخ، وقال:  
 الاصل في هذا الصوم النفل والتطوع، فكيف في تربيته.  
 والظاهر ان الأولى (٥) أولى، لكثرة الاخبار ووضحها (٦) والشهرة بين  
 الاصحاب، ولكن قال في المنتهى: روى ابن بابويه، عن العالم عليه السلام انه  
 سئل عن خمسين يتفقان في آخر الشهر (العشر-خ) فقال: صم الاول فلعلك لا  
 تلحق الثاني (٧) .

و يؤيده المسارعة الى المغفرة، والجمع أحوط.  
 واما تأكيد صوم ايام البيض وهي ثالث عشر، ورابع عشر، وخامس  
 عشر، فالترغيب موجود في روايات العاكة (٨) .

(١) الوسائل باب ٨ حديث ٢ من ابواب الصوم المندوب

(٢) انوسائل باب ٨ حديث ١ من ابواب الصوم المندوب

(٣) وهي المذكورة في الخبر الاخير (اسماعيل بن داود)

(٤) يعني حل خبر أبي بصير واسماعيل بن داود

(٥) اي الطائفة الاولى الداكة على الاربعاء بين خميسين

(٦) هكذا في النسخ كلها، ولعل الاصحوب (واوضحيتها) بدل (اوضحها)

(٧) الوسائل باب ٧ حديث ٤ من ابواب الصوم المندوب

(٨) من أبي داود السجستاني (باب صوم الثلاثة من كل شهر) مستنداً عن ابن ملجم الفيسى، من

ابيه، قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يأمرنا ان نصوم البيض، ثلاث عشرة، واربع عشرة،

وخمس عشرة، قال: وقال: هي كهنة الدهر



ويوم الغدير.

والمباهلة.

ومولد النبي صلى الله عليه وآله، ومبعثه صلى الله عليه وآله،  
ودحو الارض

وفي رواية الزهري الطويلة: مذكور ومعدود من الصوم الذي صاحبه  
بالخير مثل صوم الخميس والجمعة (١).

واما ثواب صوم يوم الغدير، فهو مذكور في بحث صلاته في التهذيب (٢)،  
ولشهرته غنى عن الذكر، وقد مرّ أيضاً في محله ذكر صلاته، وسيجيء ما يدل عليه  
ايضاً.

واما يوم المباهلة فهو على المشهور يوم الرابع والعشرين من ذي الحجة،  
وقيل: الخامس والعشرين منه، واستحباب صومه مذكور في المصباح وغيره من  
الكتب (٣).

واما مولد النبي صلى الله عليه وآله فهو يوم السابع عشر من ربيع الاول  
على المشهور بين الاصحاب، وفي الكافي هو الثاني عشر منه ذكره في بحث التواريخ (٤).

(١) الوسائل باب ٥ حديث ١ من ابواب الصوم المنسوب، عن الزهري، عن عن بن الحسين  
صحهما لسلام قال: ولما الصوم الذي يكون صاحبه فيه بالخيار، صوم يوم الجمعة والخميس، والاثنين وصوم يوم  
البيس

(٢) الوسائل باب ١٤ حديث ١ من ابواب الصوم المنسوب

(٣) لم نثر على نقله في الوسائل ولم نثر على ذكر صوم يوم المباهلة في المصباح في النسخة التي عنده من  
المصباح ربيع من ٧١٢-٧٠٣

(٤) قال ره: ولد النبي صلى الله عليه وآله لائق عشرة ليلة مضت من شهر ربيع الاول في عام الفيل  
يوم جمعة مع الزوال وروى ايضاً عند طلوع الفجر قبل ان يبعث بآريمن وحيث به امه في ايام التشريق  
عند الحمرة الوسطى وكانت في منزل عبدالله بن عبدالمطلب وولده في شعب ابى طالب في درهمد بن يوسف

يدل على المشهور واستحباب صومه، ودحو الارض، والعدير، مارواه الشيخ في كتاب صوم التهذيب، عن ابي اسحاق قال: وحك (وجدخ) في صدرى ما الأيام التي تصام؟ فقصدت مولينا ابا الحسن على بن محمد عليهما السلام، وهو بصرياً (١) ولم أبت ذلك لأحد من خلق الله، فدخلت عليه، فلما ابصرني (بصري-خ ل) قال عليه السلام: يا ابا اسحاق جئت تسألني عن الأيام التي يصام فين؟ وهي الاربعة أولهن يوم السابع والعشرين من رجب، يوم بعث الله تعالى محمداً صلى الله عليه وآله الى خلقه رحمة للعالمين ويوم مولده (صلى الله عليه وآله) وهو السابع عشر من شهر ربيع الأول، ويوم الخامس والعشرين من ذى القعدة فيه دحيت الكعبة، ويوم الغدير فيه اقام رسول الله صلى الله عليه وآله أخاه علياً عليه السلام علماً للناس واماماً من بعده، قلت: صدقت، لذلك قصدت، اشهد انك حجة الله على خلقه (٢).

وفي رواية سهل بن زياد، عن بعض اصحابنا، عن ابي الحسن الرضا عليه السلام، قال: بعث الله محمداً صلى الله عليه وآله رحمة للعالمين في سبعة وعشرين من رجب، فنصام ذلك اليوم كتب الله عز وجل له صيام ستين شهراً، وفي خمس وعشرين من ذى القعدة وضع البيت، وهو أول رحمة (بيت-خ ل) وضعت على وجه الأرض فجعله الله عز وجل مثابة للناس وأمناً، فنصام ذلك اليوم كتب الله له صيام ستين شهراً (٣).

في الزوية القصوى، من يسارك وانت داخل الدار، وقد اخرجت الخيران ذلك البيت مصيره مسجداً يصل الناس فيه - اصول لكافي ج ١ ص ٤٣٦ باب مولد النبي صلى الله عليه وآله ووفاته

(١) صرياً موضع بقرب المدينة

(٢) لمسائل باب ١٥ حديث ٦ وباب ١٤ حديث ٣ وباب ١٥ حديث ٣ من ابواب اقسام الصوم

(٣) الوسائل باب ١٥ حديث ٥ وباب ١٦ حديث ٤ من ابواب اقسام الصوم

وعرفة لمن لا يضعفه (لا يضعف - خ ل) عن الدعاء مع تحقق  
الهلal،

وروى محمد بن عبدالله الصيقل قال: خرج علينا ابوالحسن يعني الرضا  
عليه السلام بمرو في يوم خمسة وعشرين من ذي القعدة، فقال: صوموا، فاني اصبحت  
صائماً، قلت: جعلنا فداك اى يوم هو؟ قال: يوم نشرت فيه الرحمة، ودحيت فيه  
الارض، ونصبت فيه الكعبة، وهبط فيه آدم عليه السلام (١).  
و روى ايضاً، عن الحسن بن راشد، عن ابي عبدالله عليه السلام قال:  
قلت له: جعلت فداك للمسلمين عيد غير العيدين؟ قال: نعم يا حسن اعظمها  
واشرفها، قال: قلت: و اى يوم هو؟ قال: يوم نصب امير المؤمنين عليه السلام فيه  
علماً للناس، قلت: جعلت فداك و اى يوم هو؟ قال: ان الأيام تدور، وهو يوم  
ثمانية عشر من ذي الحجة، قلت: جعلت فداك وما ينبى لنا ان نصنع فيه؟ قال:  
تصومه يا حسن وتكثر الصلاة على محمد وآله وتبره الى الله عزوجل ممن ظلمهم  
حقهم، فان الانبياء عليهم السلام كانت تأمر الأوصياء عليهم السلام اليوم الذى  
يقام فيه الوصى أن يتخذ عيداً، قال: قلت: فما لمن صامه منا؟ قال: صيام ستين  
شهرأ، ولا تدع صيام يوم سبعة وعشرين من رجب، فانه هو اليوم نزلت  
(انزلت-خ) فيه السورة (النبوة-خ) على محمد صلى الله عليه وآله، وثوابه مثل ستين  
شهرأ لكم (٢).

و اما تأكيد صوم عرفة - مع القيد (٣) والكراهة بدونها - فهو مستفاد من  
الاخبار والجمع بينهما

(١) الوسائل باب ١٦ حديث ٥ من ابواب الصوم المنسوب

(٢) الوسائل باب ١٤ حديث ٢ وباب ١٥ حديث ١ من ابواب الصوم المنسوب

(٣) وهو قول المصنف قله: وعرفة لمن لا يضعف عن الدعاء

و كذا لا يبعد الكراهة مع الشك واحتمال كونه يوم عيد.

تدل على الأول صحيحة سليمان بن جعفر الجعفري قال: سمعت ابا الحسن عليه السلام يقول: كان ابي عليه السلام يصوم يوم عرفة في اليوم الحار في الموقف و يأمر بطل مرتفع، فيضرب له فيغتسل مما يبلغ منه (من-خ ل) الحر (١) وفيها، الاغتسال للتبرّد، وتحصيل الطل لذلك.

ويمكن كون صومه عليه السلام في السفر فيدل على رجحان الصوم في السفر.

وعلى الثاني (٢) ، مثل رواية محمد بن قيس، قال: سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول: إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لم يصم يوم عرفة منذ نزل صيام شهر رمضان (٣) .

و يبعد الحمل هنا مع عدم الصحة والصرامة.

ويدل على الجمع (٤) رواية حنان بن سدير، عن ابيه، عن ابي جعفر عليه السلام، قال: سألت عن صوم يوم عرفة، فقلت: جعلت فداك إنهم يزعمون أنه يعدل صوم سنة، فقال: كان ابي لا يصومه، قلت: ولم ذاك؟ قال: إنّ يوم عرفة يوم دعاء ومسألة واتخوف أن يضعفني عن الدعاء، واكره أن اصومه، واتخوف ان يكون يوم عرفة يوم اضحى ، وليس بيوم صوم (٥) .

(١) الوسائل باب ٢٣ حديث ٣ من ابواب الصوم المنعوبة

(٢) يعني كراهة الصوم مع احتمال كونه يوم عيد

(٣) الوسائل باب ٢٣ حديث ٧ من ابواب الصوم المنعوبة

(٤) يعنى الجمع بين الخبرين المتضمين

(٥) الوسائل باب ٢٣ حديث ٦ من ابواب الصوم المنعوبة

## وعاشورا حزناً

وأولى منها صحيحة محمد بن مسلم (ولايضر وجود ابن عثمان) (١)  
عن ابن جعفر عليه السلام، قال: سألته عن صوم عرفة، قال: من قوى عليه فحسن  
أن لم يمنعك من الدعاء، فإنه يوم دعاء ومساءلة فصمه، وإن خشيت أن تضعف عن  
ذلك فلا تصمه (٢).

وفيه دلالة على افضلية الدعاء من الصوم في الجملة، فافهم.  
وقد ظهر فائدة القيد (٣) في استحباب صوم عرفة، لعدم حسن صومه في  
يوم احتمال العيد، والضعف، وعليه يحمل بعض الأخبار العاقة كما مر  
قوله: «وعاشورا حزناً» الأخبار في صومه مختلفة، بعضها يدل على  
استحبابه وإن صومه كفارة سنة (٤) |  
وإن صومه وصوم التاسع يكفر ذنوب سنة (٥) وأنه صلى الله عليه وآله  
صامه (٦).

وإن نوحاً على نبينا وآله وعليه السلام أمر بصومه الحن والإنس لما لزقت  
سفينة في هذا اليوم على الجودي (٧).

وروى، عن ابن جعفر عليه السلام: أنه اليوم الذي تاب الله عز وجل على  
آدم وحواء، وهذا اليوم الذي غلب فيه موسى عليه السلام على فرعون، وهذا اليوم  
ولد فيه إبراهيم عليه السلام (وسيجيء أنه ولد في أول ذي الحجة)، وهذا اليوم  
الذي تاب الله فيه على قوم يونس، وهذا اليوم الذي ولد فيه عيسى بن مريم، و

(١) قال سند الخبر كما في التهذيب هكذا الحسين بن سعيد، عن صفالة، عن ابن عثمان، عن

محمد بن مسلم

(٢) الوسائل باب ٢٣ حديث ٤ من أبواب الصوم المنذور

(٣) هما عدم حصول الضعف عن الدعاء، وعدم احتمال كونه يوم العيد

(٤-٥-٦-٧) الوسائل باب ٢٠ حديث ٣-٢-١-٥ من أبواب الصوم المنذور

هذا اليوم الذي يقوم فيه القائم (١).

وبعضها على كراهته، بل تحرمة، مثل انه ستة آل زياد (٢).

وانه صوم متروك .

وانه لا يصام ولا عرفة بمكة ولا بمصر من الامصار.

وانه صوم ابن مرجانة عليه المذاب واللعنة.

ونه صيام الاعياء الى قتل الحسين عليه السلام.

وانه يوم شوم يتشأم به اهل الاسلام ولا يصام في مثله ولا يتبرك به وان

يوم الاثنين يوم نحس قبض فيه النبي صلى الله عليه وآله، فن صامها وتبرك بها  
لقى الله عز وجل ممسوخ القلب، وكان محشره مع الذين ستوا صومها والتبرك بها.

وان من صامه كان حظه من صومه حظ ابن مرجانة وحظه الناس

ويمكن نسخ الاول (٣)، وحمل الآخر (٤) على صوم التبرك والشكر بوقوع

قتله عليه السلام فيه، وهو حرام، بل هو كفر مع العلم (نعوذ بالله منه) لانه بغض  
ذوى لقربى الذين تحب مودتهم بالقرآن والاحبار، بل من ضروريات الدين،  
وبغضهم كفر.

ويمكن الكراهية مع عدم ذلك القصد لكونه ستة لهم واتصافاً بصفاتهم.

وللاشعار بزيتهم، مثل ما ورد في كراهة الاتصاف باوصاف اليهود

(١) الوسائل باب ٢٠ حديث ٥ من ابواب الصوم المندوب

(٢) لا حظ الوسائل لقوله قد: مثل انه ستة (الى قوله قد): وحظه النار باب ٢١ من ابواب الصوم

الندوب

(٣) يعنى بالاول ما دل على استحباب صوم يوم عاشورا

(٤) يعنى ما دل على الكراهة

## و كل خميس و جمعة و أول ذى الحجة

والنصارى (١) ، والاستحباب أيضاً مع الاتصاف بالحزن بحيث يضمنحل ذلك الاشعار بالكلية.

ولا يبعد استحباب محض الامتناع عن الاكل والشرب كسائر المشتبهات لا صومه سواء افطر بعد العصر ليخرج عن الصوم ظاهراً كما هو المشهور المعمول ام لا ويمكن حل مثل المتن (٢) على ما قلناه من الاستحباب كما هو الظاهر، وعلى ما بعده أيضاً فتأمل.

واما صوم الخميس والجمعة مطلقاً، فإ رأيت فيه شيئاً بخصوصه إلا ما في رواية الزهري عدهما من الصوم الذى صاحبه بالخيار (٣) .

نعم قال فى المنتهى: روى المفيد رحمه الله: قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من صام من شهر حرام، الخميس، والجمعة، والتبت كتب الله له عبادة تسعمائة سنة (٤) ، ونقله فى الدروس أيضاً.

والظاهر جميع هذه الأيام الثلاثة فى أى شهر كان من اشهر الحرم الاربعة، ذى القعدة، و ذى الحجة، ومحرم، ورجب.

وما يدل على تأكيد صوم أول ذى الحجة، وقيل: التسعة ذكر فى المصباح

(١) ويدل على هذا الذى ذكره قدم من قوله: ولا يبعد الاستحباب (ان قوله): ام لاء ما رواه فى لوسائل نقلاً من المصباح للشيخ الطوسى ره فراجع الوسائل باب ٢٨ حديث ٧ من ابواب الصوم المتدوب

(٢) وهو قوله قدس سره وصوم عاشوراً حزناً، فان التفتيد بالحزن قرينة عدم ارادة الصوم المجهود، بل هو صرف امساك للحزن على ما اصاب سيد الشهداء عليه السلام

(٣) الوسائل باب ٥ حديث ١ من ابواب الصوم المتدوب

(٤) الوسائل باب ٢٥ حديث ٤ من ابواب الصوم المتدوب

## ورجب، وشعبان

وغيره (١) .

قال في الفقيه: روى عن موسى بن جعفر عليهما السلام: من صام أول يوم من عشر ذي الحجة كتب الله له صوم ثمانين شهراً وإن صام التسع كتب الله له صيام الدهر (٢) .

وروى ن في أول يوم ذي الحجة ولد إبراهيم خليل الرحمن عليه السلام، فمن صام ذلك اليوم كان كفارة ستين سنة، وفي تسع من ذي الحجة انزلت توبة داود عليه السلام، فمن صام ذلك اليوم كان كفارة تسعين سنة (٣) .

وأما تأكيد صوم رجب وشعبان فهو ظاهر غني عن البيان، والروايات الدالة على ثوابها كثيرة.

مثل ما روى، عن أبي حمزة محمد بن علي الباقر عليهما السلام قال: من صام من رجب يوماً واحداً من أوله أو وسطه أو آخره أوجب الله له الجنة وجعله معنا في درجتنا يوم القيمة، ومن صام يومين من رجب قيل له: استأنف العمل فقد غفر لك ما مضى، ومن صام ثلاثة أيام من رجب قيل له: قد غفر الله لك ما مضى وما بقى، فاشفع لمن شئت من مذنبى اخوانك واهل معرفتك، ومن صام سبعة أيام من رجب اعلمت عنه ابواب النيران السبعة، ومن صام ثمانية أيام من رجب فتحت له أبواب الجنة الثمانية فيدخلها من اتها شاء (٤) .

(١) عبارة الصباح للشيخ الطوسي رحمه الله هكذا: نحو الحجة يستحب صوم هذا العشر إلى التاسع فإن لم يقدر صام يوم من رجب، وهو يوم مولود (وليس) إبراهيم خليل عليه السلام وفيه زوج رسول الله صلى الله عليه وآله فاطمة عليها السلام من أمير المؤمنين عليه السلام وروى أنه كان يوم السادس (انتهى)

(٢) الوسائل باب ١٨ حديث ٣ من أبواب الصوم المندوب

(٣) الوسائل باب ١٨ حديث ٥ من أبواب الصوم المندوب

(٤) الوسائل باب ٢٦ حديث ٥ من أبواب الصوم المندوب



وما في الرواية الطويلة - بحذف الإسناد - عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

ألا إن رجباً شهر الله الأصم، وهو شهر عظيم (إلى قوله صلى الله عليه وآله): ألا فمن صام من رجب يوماً إيماناً واحتساباً استوجب رضوان الله الأكبر وأعطى صومه في ذلك اليوم غضب الله، وأعلق عنه باباً من أبواب النار ولو أعطى ملاء الأرض ذهباً ما كان بأفضل من صومه ولا يستكمل له أجره بشيء من الدنيا دون الحسنات إذا أخلصه الله عز وجل، وله إذا أمسى عشر دعوات مستجابات إن دعا بشيء من (في-خ) عاجل الدنيا فأعطاه الله عز وجل، وإلا أؤخر له من الخير أفضل مما (ما-خ) دعى به داع من أوليائه وأحبائه وأصفيائه (وعدة ثواب كل يوم إلى أن قال صلى الله عليه وآله في آخره).

قيل: يا رسول الله (نبي-خ) الله فمن عجز عن صيام (شهر-خ) رجب لضعف أو لعلته كانت به أو امرأة غير طاهرة يصنع ماذا لينال ما وصفت؟ قال: يتصدق في كل يوم برغيف على المسكين، والذي نفسى بيده أنه إذا تصدق بهذه الصدقة كل يوم نال ما وصفت وأكثر وأنه لو اجتمع أهل (جميع-خ ل) الخلائق كثرة وأهل السموات والأرض على أن يعدوا (يقدر-وا-خ) قدر ثوابه ما بلغوا عشر ما يصيب في الحنان من الفضائل والدرجات.

قيل: يا رسول الله: فمن لم يقدر على هذه الصدقة يصنع ما ذا لينال ما وصفت؟ قال: يستبج الله عز وجل من أول رجب إلى تمام ثلاثين يوماً بهذا التسبيح: **سُبْحَانَ اللَّهِ إِلَهِ الْجَلِيلِ، سُبْحَانَ مَنْ لَا يَنْبَغِي التَّشْبِيحُ إِلَّا لَهُ، سُبْحَانَ الْأَعَزِّ الْأَكْرَمِ، سُبْحَانَ مَنْ لَيْسَ الْبَرُّ وَهُوَ أَهْلُ (١).**

(١) الوسائل باب ٢٦ حديث ٩ من أبواب الصوم المندوب مع لسقاط جملات من وله فراجع ثواب

ونقل انه شهر امير المؤمنين عليه السلام. (١)

واما شعبان فهو شهر رسول الله صلى الله عليه وآله، ونقل انه صلى الله عليه وآله قال: رحم الله من اعانني على شهرى ونادى بذلك المنادى (٢).

و روى عن امير المؤمنين عليه السلام انه قال: ما فاتنى صوم شعبان منذ سمعت منادى رسول الله صلى الله عليه وآله ينادى شعبان، ولن يفوتنى فى ايام حياتى صوم شعبان ان شاء الله تعالى (٣).

ولعله فيه اشعار بصومه فى السفر، فتأمل فيه.

وروى عن امير المؤمنين عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: شعبان شهرى و شهر رمضان شهر الله عز وجل، فمن صام يوماً عن شهرى كنت شفيعه يوم القيامة، ومن صام يومين من شهرى غفر الله له ما تقدم من ذنبه ومات آخر، ومن صام ثلاثة ايام من شهرى قيل له: استأنف العمل (٤).

والاخبار فى ذلك كثيرة فى التهذيب ايضا، وفى عدة اخبار فيه أن صوم شهرين متتابعين توبة من الله، وكذا الوصل بينها (٥).

الاعمال: ثواب صوم رجب، وكتاب الامالى، المجلس الثانى

(١) الوسائل باب ٢٦ حديث ١٦ من ابواب الصوم المتدوب، قال: وفى كتاب مسار الشبهة قال روى عن امير المؤمنين عليه السلام انه كان يصوم رجباً و قول: رجب شهرى وشعبان شهر رسول الله صلى الله عليه وآله وشهر رمضان شهر الله عز وجل

(٢) الوسائل باب ٢٩ قطعة من حديث ٣٣ من ابواب الصوم المتدوب والظاهر ان ما نقله الشارح قد

هنا منقول بالمدنى فراجع الوسائل

(٣) الوسائل باب ٢٩ قطعة من حديث ٣٣ من ابواب الصوم المتدوب

(٤) الوسائل باب ٢٩ حديث ٢٥ من ابواب الصوم المتدوب

(٥) راجع الوسائل باب ٢٩ حديث ٤ من ابواب الصوم المتدوب

## ومكروه :

وفي صوم شعبان اخبار كثيرة مما ورد (١) في النهي عن ذلك فهو متروك ومحمول على صيام الوصال كما حمله عليه في التهذيب.

قوله : «ومكروه الخ» قيل : المراد بالكراهة في العبادات مطلقاً قلّة الثواب، لا المعنى المشهور الاصول الذي هو احد الاقسام الخمسة، لان العبادة على تقدير وقوعها موجبة للثواب قطعاً فلا يكون تركها أولى.

ويمكن ان يقال : بجواز كون تركها أولى، مثل كون فعلها موجباً للعقاب، ولا بعد في قول الشارع : لو فعلت هذه العبادة في وقت كذا او مكان كذا على هذا الوجه فلا ثواب ولا عقاب ولو لم تعمل لكان أحب اليّ، لحصول مثله في الحرام.

نعم لو قبل الشارع تلك من المكلف وأسقط التكليف به لم تكن مكروهة بهذا المعنى، بل المعنى الذي قيل (٢)، لان قبول العبادة وإحزائها عن الموظفة لا بدّ له من ثواب جزماً، وهو ظاهر كما في الصلاة الواجبة في الامكنة المكروهة والازمنة كذلك.

ويدل على ما قلناه (٣) عدم ورود النهي بهذا المعنى (٤) في الأصول والفروع الا نادراً.

بل لا يحسن النهي مثلاً عن صوم اول يوم من رجب في السفر بمعنى أن ثوابه قليل بالنسبة الى الحاضر كما قيل، نعم يمكن ذلك بالنسبة الى عدمه، وما يقولون به،

(١) الوسائل باب ٢٩ دليل حديث ٤ من ابواب الصوم المتدبّر، وفيه كان صلى الله عليه وآله يهيئ الناس ان يصلوها (شعبان ومضان) وحله الصدوق على الإنكار لا الاحار كما نقله عنه في الوسائل

(٢) يعني من قلّة الثواب بالنسبة

(٣) من ارادة الكراهة الاصطلاحية بمعنى عدم حسن العمل لا بمعنى قلّة الثواب

(٤) يعنى كون المراد في الكراهة قلّة الثواب

ومعلوم أيضاً أن عدمه ليس بعبادة. فتأمل، اذ لا يناسب منع شخص عن عبادة في وقت لقلة ثوابها بالنسبة الى ثوابها في وقت آخر مع عدم إمكان فعله إلا في الوقت الثاني خصوصاً مع عدم القرينة.

(فان قيل) ان نوى الصوم فصار تشريعاً حراماً، لأنه ليس بمشروع كما هو المفروض، وان لم ينو فلا يكون صوماً مكروهاً.

(قيل له) يمكن اختيار الأخير، وان المراد بالصوم المكروه ليس كونه صوماً شرعياً ومكروهاً، بل ما يشبهه كالحرام، فان الحرام ليس بصوم مشروع وحرام.

او المراد بقصد الصوم والعبادة في الجملة، لامع تحقق جميع شرائطها. او يكون النهي، عن مجرد التشبيه بالصائمين، والعابدين، وان لم يكن مع النية والشرائط المعتبرة في الصحة.

ويمكن اختيار الأول أيضاً وعدم تسليم التشريع، لجواز ان يكون حمل بعض الاشياء - مما يتقرب به الى الله - مكروها بالمعنى الذي قلناه (١) بنص من الشارع ولا محذور ولا يلزمه اعتقاد أنه صوم ورد الشرع به، بل يكفي - لنفعل مع النية - احتمال كونه مما يتقرب، وتجويز الشارع له، واحتمال ارادته من نيه الترخص فقط وقلة الثواب مثلاً.

وعلى تقدير لزوم الاعتقاد والجزم في نية هذه العبادة مثلاً للكراهة فنقول: يلزم كون الاعتقاد حراماً وتشريعاً.

واما الفعل على هذا الوجه الذي لم يظهر شرطيته فما ثبت كونه حراماً، ونما البحث فيه لا في النية والاعتقاد كما اشير اليه في الذكرى (٢) في تقديم الاستثاق

(١) وهو كونه بحيث يكون تركه أولى من فعله

(٢) قال في الذكرى ص ٩٥. تقديم المصحة على الاستثاق مستحب، وفي الموسط. لا يجوز العكس،

## وهو النافلة سقراً

على المضمضة بقصد الاستحباب من جواز كون القصد والجزم حراماً دون الاستنشاق وهو ظاهر.

وبالجملة بعد ورود النص (١) في نهي الصوم مثلاً وثبوت نص آخر دان على عدم تحريم الصوم فيه (٢) بقول: بعدم هذا التشريع (٣) ، لئلا مَرَّ. وامثاله كثيرة، مثل منع المتحلّي والجنب عن قراءة القرآن لمكروهة لهما، فانه لا معنى للمنع عن ذلك لقلة الثواب، وهو ظاهر. والحاصل أنه ينبغي القول بالاقسام الاربعة (٤) .

واما كراهة صوم النافلة سقراً، فهو مذهب البعض، وقيل بالتحريم لعدم الفرق بين الفريضة والنافلة في ذلك، ولأن صلاة النافلة معللاً بأنه لو صحت النافلة لما منع من الفريضة (٥).

ولعموم أدلة منع الصوم في السفر، مثل رواية محمد بن حكيم، قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: لو أن رجلاً مات صائماً في السفر ما صليت عليه (٦) .

والمأخذ أن تغيير هيئة المستحب هل توصف بالحزمة ؟ لما فيه من تغيير الشرح أو يترك المستحب تبعاً لاصحابها هذا مع قطع النظر عن اعتقاد شرعية التغيير اما معه فلا شك في تحريم الاعتماد لا من شبهة اما فعل فلا وتظهر العائنه في التأثيم ونقص الثواب وإيماح النية (انتهى كلامه رفع مقامه)

(١) كما يأتي عن قريب نقل روايات انتهى عن الصوم في السفر

(٢) يعني في السفر

(٣) يعني عدم لزوم التشريع في الصوم في السفر

(٤) وهي الصوم الواجب والمستحب والمحرم والمكروه

(٥) الوسائل باب ٢٦ حديث ٤ من أبواب اعداد العرائض ومنها هكذا عن أبي يحيى الخنط قال:

سألت ابا عبد الله عليه السلام عن صلاة النافلة بالنهار فقال: يا بني لو صلحت النافلة في السفر تمت الفريضة

(٦) الوسائل باب ١ حديث ٩ من أبواب من يصح منه الصوم

فكانها محمولة على المبالغة او الذي يعتقد مشروعيته مع ثبوت خلافه فيكفر فلا يصلى عليه و ان كان منده ضعيفاً في التهذيب، فلا يضر لانه صحيح في الفقيه،

وصحيفة صفوان بن يحيى، عن ابي الحسن عليه السلام سئل عن الرجل يسافر في شهر رمضان فيصوم فقال: ليس من ابي الصيام (الصوم-خ) في السفر (١) ظاهره عام، لأن ذكر السبب ليس بمخصص، ولكن في دلالة على التحريم تأملاً وان كان الظاهر ذلك حيث ورد في منع شهر رمضان.

ولصحيفة احمد بن محمد، قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن الصيام بمكة والمدينة ونحن في سفر قال: أفريضة؟ قلت: لا ولكنه تطوع كما يتطوع بالصلاة، قال: فقال: تقول: اليوم وغداً؟ قلت: نعم، قال: لا نصم (٢) وفيها دلالة على التحريم في الامكنة الاربعة، فافهم.

ولصحيفة زرارة، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لم يكن رسول الله صلى الله عليه وآله يصوم في السفر في شهر رمضان ولا غيره (٣).

ولا يضر وجود امان بن عثمان في السند (٤)، الا ان في الدلالة على التحريم تأملاً

وما روى في الفقيه، عن ابيان بن تغلب، عن ابي جعفر عليه السلام قال:

(١) الوسائل باب ١ حديث ١٠ من ابواب من يصح منه الصوم

(٢) الوسائل باب ١٢ حديث ٢ من ابواب من يصح منه الصوم

(٣) الوسائل باب ١١ حديث ٤ من ابواب من يصح منه الصوم، وتامه: وكان يوم بدر في شهر رمضان

وكان لفتح في شهر رمضان

(٤) ومنه الحديث كما في التهذيب هكذا: سعد بن عبد الله عن احمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد،

عن فضالة بن ايوب، عن امان بن عثمان، عن زرارة

قال رسول الله صلى الله عليه وآله: خيار امتي الذين اذا سافروا افطروا وقصروا،  
واذا احسنوا استبشروا، واذا اساءوا استغفروا الحديث (١) .

و روى ايضاً فيه - اظنه في الصحيح - عن عمار (محمّد - خ ل) بن مروان  
- الثقة - عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سمعته يقول: من سافر قصر وافطر الا ان  
يكون رجلاً سفره الى صيد (في صيد - يب) أو في معصية الله او رسولاً (رسول - فيه)  
لمن يعصى الله عز وجل أو في طلب عدو أو شحنة أو سعاية (أو سعاية ضرر - كايب)  
أو ضرر على قوم من المسلمين (٢) . وهي مروية في التهذيب والكافي ايضاً، لكن  
غير صحيح.

وقال عليه السلام: لا يفطر الرجل في شهر رمضان الا بسبيل حق (٣) .  
وحسنه الحلبي، قال: قلت لابي عبدالله عليه السلام: رجل صام في السفر  
فقال: ان كان بلعه أن رسول الله صلى الله عليه وآله نهى عن ذلك فعليه القضاء،  
وان لم يكن بلغه فلا شيء عليه (٤) وفي الدلالة خفاء، فافهم.  
وما في مضمرة سماعة: فقال: لا صيام في السفر (٥) .  
(وما) في رواية عبدالله بن سنان، عن ابي عبدالله عليه السلام فقال: لا  
يصوم في السفر (٦).

(و) في وثيقة زرارة، عن ابي جعفر عليه السلام - في صوم ام زرارة سقراً -

(١) الوسائل باب ١ حديث ٦ من ابواب من يصح منه الصوم

(٢) الوسائل باب ٨ حديث ٣ من ابواب صلاة المسافر

(٣) أورده في الفقيه باب وجوب التقصير في الصوم في السفر، مرسل

(٤) الوسائل باب ٢ حديث ٣ من ابواب من يصح منه الصوم

(٥) الوسائل باب ١١ قطعة من حديث ١ من ابواب من يصح منه الصوم

(٦) الوسائل باب ١٠ قطعة من حديث ٦ من ابواب من يصح منه الصوم

فقال عليه السلام: لا تصوم قد وضع الله عنها حقه وتصوم هي ما جعلت على نفسها (١)  
(دلالة) على سقوط النافلة بالطريق الأولى، فافهم.

وموثقة عمار الساماطي - في الزيادات - قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام  
عن الرجل يقول: لله عني أن أصوم شهراً أو أكثر من ذلك أو أقل فيعرض له أمر  
لا بُدَّ له أن يسافر يصوم وهو مسافر؟ قال: اذا سافر فليفطر، لانه لا يحل له الصوم في  
السفر فريضة كان او غيره، والصوم في السفر معصية (٢).  
ولا يخفى ما فيها من المبالغة من وجوه.

وبالجملة، الظاهر من الأدلة، التحريم كما هو مذهب البعض، مثل  
الشيخ المفيد لما نقل عنه في التهذيب: ولا يجوز أن يصوم في السفر تطوعاً ولا فرضاً.  
وقال فيه بعد نقل بعض ما تقدم من الاخبار: ولو خَلينا نَظَاهِرَ  
(وظاهر-خ) هذه الأخبار لقلنا: أنَّ صوم التطوع في السفر محظور كما ان صوم  
الفريضة محظور غير أنه ورد فيه من الرحمة ما نقلنا عن الحظير الى الكراهه (انتهى).  
وذكر على ذلك رواية اسماعيل ابن سهل، عن رجل، عن ابي عبد الله  
عليه السلام قال: خرج ابو عبد الله عليه السلام من المدينة في أيام بقين من شهر  
شعبان فكان يصوم ثم دخل عليه شهر رمضان وهو في السفر، فافطر فقليل له: أتصوم  
شعبان فتفطر شهر رمضان؟ فقال: نعم، شعبان الى ان شئت صمته وان شئت لا،  
وشهر رمضان عزم من الله عز وجل على الافطار (٣).

ورواية الحسن بن بسام الجمال، عن رجل قال: كنت مع ابي عبد الله

(١) الوسائل باب ١٠ قلعة من حديث ٣ من ابواب من يصح منه الصوم

(٢) الوسائل باب ١٠ حديث ٨ من ابواب من يصح منه الصوم

(٣) الوسائل باب ١٢ حديث ٤ من ابواب من يصح منه الصوم



عليه السلام فيما بين مكة والمدينة في شعبان وهو صائم ثم رأينا هلال شهر رمضان فافطر، فقلت له: جعلت فداك أمس كان من شعبان وانت صائم واليوم شهر رمضان وانت مفطر؟ فقال: ان ذلك تطوع، ولنا أن نفعل ما شئنا، وهذا فرض، فليس لنا ان نفعل الا ما أمرنا (١).

قلت: كأن هذا دليل القائلين بالكراهية.

لكن سندها ضعيف جداً، وليس فيه رجل معلوم التوثيق الا محمد بن يعقوب، و واحد من العدة (٢).

روى الأول، عن عدة من اصحابنا، عن سهل بن زياد، عن منصور بن العباس، عن محمد بن عبيد الله (عبد خ ل) بن رافع (واسع خ ل) عن اسماعيل بن سهل عن رجل.

و (عدة) (٣) معلومة (٤)، و (سهل بن زياد) ضعيف - قال في المنتهى: ضعيف جداً. والباقي معلوم ومع ذلك فيه الارسال بـ (رجل).

وكذا الثاني، الا أن بعد سهل بن زياد، علي بن بلال، عن الحسن بن بسام الجمال، عن رجل وكأنها واحدة، يمكن حملها على الذر لمقيد بالسفر، وكونه

(١) الوسائل باب ١٢ حديث ٥ من ابواب من يصح منه الصوم

(٢) انظر ان المراد من الواحد من العدة هو محمد بن ابي عبد الله المسمى بـ (محمد بن حمر الاسدي

ثقة)

(٣) في خلاصة الرجال للعلامة الحلي قدم في الفائدة الثالثة من الخاتمة ما هذ نطه قال الشيخ

نصردق محمد بن يعقوب الكليني في كتابه الكافي (ان ان قال): وكلما ذكرته في كتابي المشار اليه: عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد، فهم علي بن محمد بن علقان، ومحمد بن ابي عبد الله، ومحمد بن الحسن، ومحمد بن عقيل الكليني (انتهى)

(٤) يعني مطلوبة اهم لم يوثقوا في كتب الرجال الا واحداً منهم كما تقدم

تطوعاً (وأمره الينا) باعتبار الأصل وما كان عليه، وإن يكون له ذلك بسبب خاص ما نعرفه فلا يتأسى (يلتبساً-خ).

وبالجملة هذه (١) ما تصلح للعدول عن تلك الاخبار، مع الاعتراف بأنه لولا هذه لكان الحكم تحريماً وهو ظاهر وإن أيد بالأخبار العامة الدالة على الترخيص والتحريرص على الصوم لوجوب تقديم الخاص (٢)، وحملها عليه كما فعل بالنسبة الى صوم شهر رمضان وسائر الواجبات.

ولهذا قال في المنتهى ص ٥٨٦: قال الشيخ (إي في المبسوط) (٣) هذان خبران مرسلان فالعمل بما تقدم أولى، وقول الشيخ جيد.

ولعل احتجاج القائلين بالجواز هذان الحديثان، وقد ضعفهما الشيخ على ما ترى، والتمسك بالأصل وهو الإباحة ضعيف، لانا قد بينا وجود انتهى عنهم عليهم السلام عن ذلك، فلا أقل من الكراهة (انتهى).

قلت: الذي يستفاد من كلام الشيخ في المبسوط وكلامه (٤)، هو التحريم كما هو مقتضى الدليل كما تقدم، وما نعرف وجه الكراهة.

ولا ينبغي الجمع بحمل الخاص على الكراهة، لما ثبت من تقديم التخصيص على المجاز ووجوب حمل العام على غير محل الخاص.

على أن الكراهة بالمعنى الذي ورد النهي به لا يمكن هنا، إذ لا معنى لفعله عليه السلام الصوم مع المشقة في السفر مع عدم الثواب.

(١) يعني هذه الرواية على الجواز لا يصنع شيئاً للعدول عن الاخبار الدالة على النع

(٢) أي الاخبار الدالة على عدم الصوم في السفر وحمل الاخبار العامة المرعية عليه

(٣) وبهذا لفصيح صريح في الاستيعار في مقام الجمع لفظه (المبسوط) لأنه مهور من السام وكذا في

قوله فله فيما يأتي: (من كلام الشيخ في المبسوط)

(٤) يعني كلام المصنف به في المنهى

ولهذا قال الاصحاب: ليس الكراهية بالمعنى الاصولي، بل بمعنى أقل ثواباً من الحضر

و أن هذا التأويل يخرج الاخبار العامة ايضاً عن ظاهرها بالنسبة الى السفر، لعدم بقاء الثواب الموعود فيها في السفر، فإن الظاهر ان ذلك في الحضر فيكون في السفر أنقص منه، ولو كان المراد بها السفر والحضر لاحتاج الى التأويل. وأنه يخرج الاخبار الخاصة المشتملة على النهي ايضاً عن ظاهرها من وجوه.

### (الأول) خروجها عن التحريم،

(والثاني) خروجه عن الكراهة، وكونه بالمعنى الذي غير معلوم البرود.  
(والثالث) لزوم النهي عن العبادة التي تفوت عن الانسان ولا يدركها في زمان اصلاً باعتبار قلّة ثوابها بالنسبة الى الوقت الآخر الذي محال كونه فيه وارتكاب امثال هذه الاشياء لهذين الخبرين مشكل.  
نعم يمكن حل ما دلّ على النهي على الواجب (١) والرد فيها أمكن، ولكن لا يمكن في الكل لصحيفة احمد بن محمد، المتقدمة (٢) وعدم القول بالكراهة رأساً، لا بمعنى أقل ثواباً كما قالوا، ولا بالمعنى المتعارف، كما قاله الشيخ ابراهيم بن سليمان في صوميته (٣).

(١) يعني حل ما دلّ على النهي عن الصوم على الصوم الواجب يعني ان الصوم الواجب مهيئ في السفر

(٢) الوسائل باب ١٢ حديث ٢ من ابواب من يصنع منه الصوم

(٣) هو الشيخ ابراهيم بن سليمان البخراني المماور حياً وميتاً بالعرفى الشرى كان عبداً فاضلاً ورعاً

صالحاً من كبار المجتهدين واعلام الفقهاء والمحدثين كان في غابة الفصل معاصراً للشيخ نورالدين المحقق الكركي (لن ان قال): له مصنوعات منها السراج الوهاج والهادي الى سبيل الرشاد (الى ان قال) ورسالة في الصوم الخ

المكتبي والالتفات للمحدث القمي ج ٣ ص ٦٦

نعم يمكن الاخير لو كان العدول عن التحريم الى الكراهة دليل آخر غير الخبرين (١) ، واما لاجلها فلا كما مر  
والحاصل الذى يظهر من الأدلة التى رأيناها غير ما يقول به اكثر الاصحاب لأنه اما التحريم ان عمل بالدالة على التحريم ولم تأول أصلاً، وان أولت بالكراهة فهى المعنى المشهور والآ فعدم الكراهة أصلاً سواء رذت او حملت على الواجب.

ولعل الأول أولى، وترك الصوم فى السفر احوط، والمسئلة من المشكلات كغيرها بناء على النظر فى الدليل، وغتار الاكث فتاقل.  
و يؤيد التحريم صحيحة العيص بن القاسم، عن ابى عبد الله عليه السلام قال: من صام فى السفر بجهالة لم يقضه (٢).

ورواية عذافر، قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: أصوم هذه الثلاثة الأيام فى الشهر، فرما سافرت، وربما اصابتنى علة فيجب على قضاءها؟ قال: فقال لي: انما يجب الفرض فاما (واما-خ) غير الفرض فانت فيه بالخيار، قلت: بالخيار فى السفر والمرضى؟ قال فقال: المرضى قد وضعه الله عزوجل عنك، والسفر ان شئت فاقضه وان لم تقضه فلا جناح عليك (٣).

وصحيحة سعد بن سعد الاشعري، عن ابى الحسن الرضا عليه السلام، قال: سألت عن صوم ثلاثة ايام فى الشهر هل فيه قضاء على المسافر؟ قال: لا (٢) وفى الصحيح عن المرزبان بن عمران - الممدوح - قال: قلت للرضا عليه السلام اريد

(١) الوسائل باب ٢ حديث ٥ من ابواب من يصح منه الصوم

(٢) الوسائل باب ٢١ حديث ٥ من ابواب من يصح عنه الصوم

(٣) الوسائل باب ٢١ حديث ٣ من ابواب من يصح منه الصوم

## والمُدْعَوُ إِلَى طَعَامٍ،

السفر فأصوم لشهري الذي أسافر فيه؟ قال: لا، قلت: فإذا قدمت أقضيه؟ قال: لا كما لا تصوم، كذلك لا تقضى (١).  
والدلالة مفهومة، فافهم.

قوله: «والمُدْعَوُ إِلَى طَعَامٍ» لعل المراد هنا قلة الثوب بالنسبة إلى ترك الصوم، ويدل عليه الأخبار مثل رواية نجم بن حطيم، عن أبي جعفر عليه السلام قال: من نوى الصوم ثم دخل على أخيه فسأله أن يعطر عنده فيفطر وليدخل عليه لسرو، فإنه يحتسب له بذلك اليوم عشرة أيام، وهو قول الله عز وجل: مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا (٢).

ولا يبعد حصول ثواب ادخال السرور على المؤمن، وقضاء حاجته أيضاً، ويكون هذا غير محذور، فلتأمل.

وما في رواية جميل بن دراج قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: من دخل على أخيه وهو صائم فافطر عنده ولم يعلمه بصومه فَيَمُنْ عليه كتب الله له صوم سنة (٣) هذه صحيحة في الفقيه.

ورواية أخرى له قريبة من الأولى عنه عليه السلام، قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: أتيا رجل مؤمناً دخل على أخيه وهو صائم فسأله الأكل فسم بخمره بصيامه فَيَمُنْ عليه بافطاره كتب الله جل ثنائه له بذلك اليوم صيام سنة (٤).

(١) الوسائل باب ٢١ حديث ٤ من أبواب من يسخ منه الصوم

(٢) الوسائل باب ٨ حديث ١ من أبواب آداب الصائم والآية في سورة الانعام ١٦٠

(٣) الوسائل باب ٨ حديث ٤ من أبواب آداب الصائم

(٤) الوسائل باب ٨ حديث ٥ من أبواب آداب الصائم

والظاهر أنه لو احبره، ولكن لا يمين عليه، يحصل له هذا الثواب. ويمكن كون الترك (١) أولى لثلاثي شره، ولحسن كتم العبادة خصوصاً الصوم لرواية (٢) ورواية علي بن حديد (٣) قال: قلت لأبي الحسن الماضي عليه السلام: دخل على القوم وهم يأكلون وقد صليت العصر وأنا صائم فيقولون: افطر، فقال عليه السلام افطر فانه افضل (٤).

ورواية داود الرقي قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: لإفطارك في منزل أخيك المسلم أفضل من صيامك سبعين ضعفاً وتسعين ضعفاً (٥). الظاهر منها، الإفطار نهاراً، ويحتمل العموم في الأكثر. وانه لا يضر عدم صحة السند في امثالها.

وأنه يتحقق الاستحباب بمجرد الطلب الى الإفطار في المنزل والاكل عنده اى وقت كان، سواء كان طعاماً أو فاكهة أو غيرهما، وسواء كان مقصوداً بالضيافة أم لا ويحصل لصاحبه انزجار بعدمه والسرور بفعله أم لا، وسواء كان لداعى قريباً أم بعيداً والظاهر اشتراط الايمان، ولعله المراد بالمسلم لقرينة (اخي) مع احتمال العموم لغرضي ما.

(١) يمي ترك الاعلام بانه صائم

(٢) راجع الوسائل باب ١ من ابواب آداب الصائم في خبر السكوني المروي في الكافي، من ابي عبد الله عليه السلام قال: من كتم صوماً قال الله عز وجل: عبيد استجار من عداي فأجبروه ووكلي الله عز وجل ملائكتي بالدماء الصائمين ومن يأمرهم بالعداء لأحد الآ استحاب لهم فيه عسى التهذيب نقلاً عن الكافي (من كثر صوماً) يدل (من كتم صوماً)

(٣) هكذا في الكافي ولكن في الوسائل نقلاً عن علي بن حديد، عن عبد الله بن حنبل

(٤) الوسائل باب ٨ حديث ٧ من ابواب آداب الصائم

(٥) الوسائل باب ٨ حديث ٦ من ابواب آداب الصائم

مع أن هذا الخبر ليس بصريح في الافطار نهاراً.

وينبغي قصد القرية للداعي بالطلب، فيكون له ايضاً ثواب اطعام المسلم الذي بمنزلة صوم شهر كامل لما مر (١) وعبره.

ولا شك في توقف ثوابه على مثل ذلك القصد، وأنه يكفي للمدعو طلبه ما لم يعم غرضاً فاسداً وقالوا: يكره ايضاً صوم الضيف بدون اذن المضيف وبالعكس.

لعله لما رواه - في الفقيه والكافي - عن الفضيل بن يسار عن ابي عبدالله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: اذا دخل رجل بلدة فهو ضيف على من بها من أهل دينه حتى يرحل عنهم، ولا ينبغي للضيف أن يصوم إلا بأذنهم لئلا يعملوا له الشيء فيفسد عليهم، ولا ينبغي لهم ان يصوموا الا باذن الضيف لئلا يحشيهم فيشبهى الطعام فيتركه لهم (لكانهم - خ) (٢).

ويؤيده ما في رواية الزهري - الطويلة - والصيف لا يصوم تطوعاً الا باذن صاحبه (٣).

والظاهر أن الاذن ليس بشرط للصحة، فيصح بدونه، بل الذي يفهم من الاولى أنه يستحب الاذن (٤) ثم الصوم، فلا يفهم كراهية الصوم وقلة الثواب بالنسبة الى تركه.

(١) لا يخفى ان ما مر من الاخبار قد اشتمل على ذكر ثواب الافطار على قدر عشرة ايام، وسنة او سبعين

ضماً او تسعين ضماً ولم يكن في واحد منها ذكر ثواب (شهر) والشارح قد عرف به فان

(٢) الوسائل باب ٩ حديث ١ من ابواب الصوم المحرم والمكروه

(٣) الوسائل باب ١٠ قطعة من حديث ١ من ابواب الصوم المحرم والمكروه

(٤) فان عوفه عليه السلام ولا ينبغي الخ ظاهره ولا يستحب للضيف ان يصوم الا باذنهم يعنى

يستحب الاستئذان منهم

وفى بيان حدّ زمان الضيافة والمضيف والمضيف (١) .  
والظاهر أن المراد من ينزل عليه من اهل البلد من المسلمين لا كل من في  
البلد (٢) ، ولا يشترط الايمان مع الاحتمال، لظاهر الخبر (٣) .  
ويكون ذلك (٤) شرطاً للمضيف هنا بمعنى استحباب الإدراك لا في مطلق  
المضيف حتى في الفطرة والترغيب في اكرامه (٥) .  
ولظاهر ايضاً أنه لا يشترط وجود العلة المذكورة في الرواية (٦) ، بل ينفي  
الاذن ون علم انتفاء العلة المذكورة لعلة اخرى فيكون (و يكون - خ) الذكر للمثال  
ولغالب، مع احتمال الاختصاص فتأمل .  
واعلم أنّ ظاهر الروايات في المسئتين في مطلق الصيام واحباً كان أو  
نذياً، لكن بشرط سعة اوقت وحواز الافطار، فالتخصيص بالمندوب كما هو في اكثر  
العبارات محل التأمّل .

ويحتمل تخصيصها بالتطوع كما قيد في صوم المضيف به في الخبر الآتي .  
وفيه اشعار ما ايضاً بعدم صحة صوم المضيف بدون اذن المضيف تطوعاً ،

(١) اما الضيافة معادها ارتحال المضيف واما حد المضيف صحته اهل البلد واما حد المضيف فهو كل  
رجل مسلماً كان ام غيره

(٢) حيث قال: صيف على من بها من اهل دينه

(٣) يعنى خبر العصيل بن يسار المتقدم

(٤) يعنى الايمان

(٥) لعل المراد بل لظاهر أن للمضيف احكاماً (مها) ككون صومه باذن المضيف، و(مها) لزوم طهرته  
على المضيف ان يبقى الى ان يرى الهلال و(مها) استحباب اكرامه، واشتراط الاستعداد مقصور في احكام الاول  
دون الآخرين

(٦) وهما قوله عليه السلام: لتلا يعملوا له الشيء الح وحاصلها الافساد والاحتشام



فتأمل.

وحكم المصنف وغيره بعدم صحة صوم الضيف - وبالعكس - (١) الا مع الاذن، لعل لهم دليلاً آخر غير هذه.

نعم تدل على توقف صوم المثة، والعبد، والولد، على إذن الزوج والسيد والوالدين،

رواية هشام بن الحكم، عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: من فقه الضيف أن لا يصوم تطوعاً الا باذن صاحبه، ومن طاعة المرأة لزوجها أن لا تصوم تطوعاً الا باذنه وأمره، ومن صلاح العبد وطاعته ونصيحته (نصحه - خ ل كا) لمولاه ان لا يصوم تطوعاً الا باذن مولاه وأمره، ومن بر الولد (بابوبه - خ) ان لا يصوم تطوعاً الا باذن ابيه وأمرهما، والا كان الضيف جاهلاً، وكانت المرأة عاصية، وكان العبد فاسقاً (فاسداً - خ ل) عاصياً، وكان الولد عاقاً (٢).

والدلالة على عدم الجواز الا في الاذن في هذه (٣) غير بعيدة في غير الضيف كعدمها (٤) فيه.

ولكن السند غير صحيح في الكافي باحد بن هلال وغيره (٥)، وغير واضح في الفقيه كأنه لا يضر للتأييد بالشهرة.

(١) في غير هذا الكتاب والآظم يذكر انصاف هنا مرض العكس

(٢) الوسائل باب ١٠ حديث ٢ من ابواب الصوم المحرم والمكروه

(٣) اي في هذه المذكورات في رواية هشام من الحكم المذكورة وقوله قد، (في الاذن) (يعني مع الاذن)

(٤) يعني كعدم الدلالة في الضيف

(٥) فان السند كما في الكافي هكذا: محمد بن يحيى، عن محمد بن أحمد، عن احمد بن هلال، عن مروق

بن عبيد، عن شبيب بن صالح، عن هشام بن الحكم، عن ابي عبد الله عليه السلام

ومثل (١) صحيحة محمد بن مسلم، عن ابي جعفر عليه السلام، قال: قال النبي صلى الله عليه وآله: ليس للمرأة ان تصوم تطوعاً الا باذن زوجها (٢).  
وحرى عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: جاءت امرأة الى النبي صلى الله عليه وآله فقالت: يا رسول الله ما حق الزوج على المرأة؟ فقال: هو اكثر من ذلك فقالت: أخبرني بشيء من ذلك فقال: ليس لها أن تصوم الا باذنه (٣).  
ولا يضر عدم صحة سند هذه أيضاً،

وكانه لا قائل بالفصل (٤)، ويؤيده (٥) وحوب اطاعة الولد لهما وجوب اطاعة العبد لمولى، وذلك من جملة، فتأمل، والمرأة للزوج.  
وايضاً رواية الزهري (٦) الطويلة.

والظاهر عدم الصحة والانعقاد بدون الاذن لا الابطال بالنهي فقط، مع احتمال الصحة قريباً في الولد والعبد اذا لم يمنعه عن العمل للمولى ما لم ينهوا عنه، لعدم صحة الدليل،

وعوم أدلة الصوم، والاصل وعدم المنع من سائر العبادات، مثل الزيارات ولصوات المندوبات.

ويفهم من المنتهى عدم الخلاف في عدم جواز صوم التطوع للعبد بدون اذن المولى وعدم اشتراطه في الواجب، وما ذكر في صوم الولد كذلك، بل قال:

(١) عطى على قوله فقه: بالثبوت

(٢) الوسائل باب ١٠ حديث ١ من ابواب الصوم المحرم والمكروه

(٣) الوسائل باب ١٠ حديث ٢ من ابواب الصوم المحرم والمكروه

(٤) يعنى لا قائل بالفصل من حيث الصحة وعدمها بين الزوجة وغيرها من الذكوات

(٥) يعنى عدم الفصل

(٦) الوسائل باب ١٠ حديث ١ من ابواب الصوم المحرم والمكروه

لا ينبغي للولد أن يتطوع بالصوم إلا باذن والده وان كان المفهوم من دليله عدم العرق بين الوالد والوالدة والولد والعبد.

قال في الدروس: وأما الولد والزوجة والعبد فالاقرب اشتراط لاذن في صحته، وفي المعتبر لا يلزم استيدان الوالد، بل يستحب (انتهى).  
فينبغي الاستحباب في الولد، والعبد ايضاً لولا دعوى الاجماع (١)، فتأمل.

ولظاهر عدم العرق بين الامة والعبد، وكون المولى ذكراً وانثى، وكذا في الولد (٢)، وانه موقوف على اذن الوالدين معاً لا الوالد فقط كما هو في بعض العبارات مثل المتن (٣).

ويمكن التعميم في ولد الولد ايضاً وان كان من الانثى.  
مع احتمال (٤) الكراهة في غير المرأة، لعدم صحة الدليل، وعدم ثبوت الطاعة الى هذه المرتبة، نعم يمكن عدم الجواز وعدم الصحة مع المنع.  
وعموم الترغيب في الصحة دليل (٥) مع الأصل حتى يثبت الناقل.  
لكن الخروج عن كلامهم من غير قائل (٦) مشكل كسائرهما وان كان

(١) يعني دعوى الاجماع على حوازم التطوع للعبد بدون اذن المولى كما تقدم من المتن

(٢) يعني لا فرق فيه بين الذكر والانثى وفي الوالد بين كونه اباً أو أمّاً

(٣) فانه رحمه الله قال: - كما مات - والولد بدون اذن والده، فلا يشمل والدة

(٤) رجوع الى اصل المسألة يعني يحتمل عدم الحكم بالبطال بمجرد عدم اذن في المذكورات الا للمرأة

مع زوجها

(٥) يعني دليل على الاحتمال الذي ذكرناه بقولنا: مع احتمال الكراهة في غير المرأة

(٦) يعني من غير قائل بالتخصيل بين عدم اذن وبين المنع بالصحة في شأني والاطلاق في الاول وان

كان مقتضى القاعدة عدم توقف الصحة على الاذن في المذكورات غير المرأة

وعرفة مع ضعفه عن الدعاء أو شك.  
ومحرم: وهو العيدان،

مقتضى الدليل عدم التوقف.

ويؤيده عدم توقف سائر الطاعات مثل الصلاة المندوبة وغيرها على ذلك،

ويمكن الحمل على الاستحباب.

قوله: «وعرفة الخ» قدمريانه ودليله

قوله: «ومحرم وهو العيدان الخ» قال في المنتهى: وهو مذهب الصماء كافة ودلت عليه الاخبار.

وكان تحريم صوم يومى العيدين في الجملة معلوم لا يحتاج الى الدليل، وما مر  
يكفى الا انه نقل عن الشيخ في المنتهى انه ذهب الى جواز صوم العيدين لكفارة  
القتل في الشهر الحرام.

لرواية زرارة، عن ابي جعفر عليه السلام قال: سألت عن رجل قتل رجلاً  
خطأ في الشهر الحرام، قال: تغتظ عليه الدية (العقوبة-ح-يب) وعليه عتق رقبة أو  
صيام شهرين متتابعين من أشهر الحرم، قلت: فانه يدخل في هذا شيء، قال: ما  
هو؟ قلت يوم العيد وأيام التشريق، قال: يصومه، فانه حق يلزمه (لزمه-يب)(١).

ثم قال: والصواب عندي خلاف ذلك، فان الإنفاق بين فقهاء الإسلام  
قد وقع على تحريم صوم العيدين، وإخراج هذه الصورة من حكم مجمع عليه بهذا  
الحديث - مع أن في طريقه سهل بن زياد(٢) وهو ضعيف - لا يجوز، فالأولى البقاء

(١) الوسائل باب ٨ حديث ١ من أبواب يقية الصوم الواجب، وأورد نحوه في باب ٣ حديث ٤ من أبواب

ديات النفس من كتاب الفديات

(٢) وطريق حديث كما في الكافي هكذا: عتق من أصحابه، عن سهل بن زياد، عن الحسن بن

## و ايام التشريق لمن كان بمنى ناسكاً

على التحريم (انتهى).

على أنّ الرواية ليست ألا في العيد الأضحى (١) ، ولا يناسب تعريض الدية ايضاً لكون القتل خطأً، وأنه ترك فيها الاطعام إلا انه روى عنه زرارة - في الحسن لاراهيم - قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل قتل رجلاً في الحرم، قال: عليه دية وثلاث و يصوم شهرين متتابعين من شهر الحرام، ويعتق رقبة و يطعم ستين مسكيناً، قال: قلت: يدخل في هذا شيء قال: وما يدخل؟ قلت: لعيدان وأيام التشريق، قال: يصومه، فإنه حق لزمه (٢).

فلا يعد العمل بضمونها، وتخصيص الاجماع والاحبار العاقين بها، فتاقل. واما تحريم صوم ايام التشريق، فقال المصنف في المنتهى: وصوم ايام التشريق لمن كان بمنى، حرام، ذهب اليه علمائنا اجمع (انتهى). ونقل الجواز في كفارة القتل عن الشيخ، لما روى العيدين، وأشار الى الجواب المتقدم.

واعلم أنه قد يطلق ايام التشريق على العيد، واليومين بعده، وهو موجود في الأخبار وسيجيء.

وأنّ المشهور أنّها الثلاثة بعد الاضحى، وأنّ الأخبار الدالة على تحريم صومها، بعضها مطلقة، مثل صحيحة أبي ايوب، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل كان عليه صوم شهرين متتابعين في ظهار، فصام ذا القعدة ودخل ذوالحجة كيف يصنع؟ قال: يصوم ذا الحجة كله إلا ايام التشريق في منى، ثم يقضيها في

محبوب، عن علي بن رثاب عن زرارة

(١) بقرينة عطف ايام التشريق عليه

(٢) الوسائل باب ٨ من ابواب بقية الصوم الواجب

أول يوم من المحرم حتى يتم ثلاثة أيام فيكون قد صام شهرين متتابعين (١)  
ولكنها غير صريحة في التحريم لجواز كون النهي عن صومها عن الكفارة لغير  
التحريم وإن كان بعيداً.

ويضاً أطلق على العيد يوم التشريق (٢) وجعل الحرام يومين فقط لا أن

تأول

و يدل على وجوب صوم تنمة الشهرين في أول المحرم مع حصول التتابع  
بالشهر واليوم، وعلى جواز اختيار صوم التتابع في زمان لا يتم فيه ذلك، فتأمل.

وصحیحة زیاد بن ابی حلال - الثقة - قال: قال لنا ابو عبد الله عليه السلام:

لا صیام بعد الاضحی ثلاثة ايام، ولا بعد الفطر ثلاثة ايام، انها ايام اكل  
وشرب (٣) .

وهذه ايضاً غير صريحة في التحريم، لعدم صريح النهي وذكر الأيام بعد

الفطر مع عدم القول بتحريم صومها على الطاهر.

وما في رواية الزهري - في عد المحرم من الصيام - ثلاثة ايام من ايام

لتشريق (٤) ومضمرة سماعة، قال: سألت عن صيام الفطر، فقال: لا ينبغي

صيامه ولا صيام ايام التشريق (٥) .

(١) الوسائل باب ٣ حديث ٨ من ابواب بقية الصوم الواجب

(٢) بقرينة قوله عليه السلام: (حتى يتم ثلاثة ايام) فإنه ظاهر في أن مجموع ما افطره مع يوم الاضحى

سواء ما صامه بسلام ايام التشريق

(٣) اورد صدره في الوسائل في باب ٢ حديث ٩ وديله في باب ٣ حديث ١ من ابواب الصوم المحرم

والمكروه

(٤) الوسائل باب ١ حديث ١ من ابواب الصوم المحرم والمكروه

(٥) الوسائل باب ١ حديث ٥ من ابواب الصوم المحرم والمكروه

وما في رواية كرام: ولا تصم في السفر، ولا العيدين، ولا أيام التشريق (١) وبعضها (٢) مقيدة بمن كان بمي، مثل صحيحة معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن صيام أيام التشريق فقال: أمّا بالامصار فلا بأس به وأمّا بمي فلا (٣) فيجب حمل المجهل على المفصل.

ويمكن الكراهة في الامصار فتخلّى على عمومها، ويؤيده (لابأس) وعدم صراحة الأول في التحريم، وما يدل على كراهة الأيام بعد الفطر (٤). ولا يدل على عدم الكراهة ما في رواية الزهري - بالنسبة الى الأيام بعد الفطر - من عدا الصيام الذي صاحبه بالخيار.

لعدم الصحة والصرحة وان كانت ظاهرة، وقال في الدروس: وهو يشعر بعدم التأكيد وقد استدل به (٥) المصنف في المنتهى على استحباب المذكورات فيه (من الصوم الذي صاحبه فيه بالخيار، وهو صوم الجمعة، والخميس، والاثنين، وصوم البيض، وعرفة، وعاشوراء، والستة بعد الفطر).

و يدل عليها (٦) ايضاً صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج، قال: سألت ابا الحسن (عبد الله - خ نل) عليه السلام عن اليومين اللذين بعد الفطر أيسامان ام لا؟ فقال: اكره لك ان تصومها (٧).

(١) الوسائل باب ١ حديث ٨ من ابواب الصوم المحرم والمكروه

(٢) عطف على قوله قد: بعضها مطلقة

(٣) الوسائل باب ٢ حديث ١ من ابواب الصوم المحرم والمكروه

(٤) تقدم آتياً قوله عليه السلام في صحيحة زياد بن ابي حلال قوله عليه سلام ولا بعد الفطر ثلاثة يوم

(٥) اي بخير الزهري عن علي بن الحسين عليهما السلام

(٦) اي على كراهة الأيام بعد الفطر

(٧) الوسائل باب ٣ حديث ٢ من ابواب الصوم المحرم والمكروه

فلا يبعد القول بکراهة هذه الثلاثة الايام للروایتين الصحیحتين،  
 الأول (١) فی الثلاث، والاخيرة فی الاثنین.  
 وقال فی الدروس: وروی - صحیحاً (٢) کراهة صیام ثلاثة ايام بعد الفطر  
 بطریقین، وما رأیت الا طریقاً واحداً (٣).  
 نعم رواية أخرى - فی الثلاثة غیر الصحیحة - وهی رواية حریر عنهم  
 علیهم السلام، قال: اذا افطرت من رمضان فلا تصوم من بعد الفطر تطوعاً الا بعد  
 ثلاثة یضین (٤) لوجود علی بن الحسن (٥) وهو معلوم، مع عدم صحة الطريق  
 الیه (٦)، وهو اعلم.  
 ولا یبعد عدم کراهة صوم القضاء ونحوه من الواجبات فیها، ویؤیده  
 المسارعة الی الخیرات، مع الاحتمال (الاخبار ل) القوی، للعموم الممل (٧).  
 واما تقييد تحریمه علی (بمن خ) کان بمنی، لکونه ناسکاً كما فی المتن - مع خدو  
 بعض کتب المصنف عنه - فما رأیت له دليلاً.

(١) یس بالاولی صحیحة زیاد وبالآخری صحیحة عبدالرحمن

(٢) فی النسخة التي عندنا من الدروس لیس فیہ لفظه (صحیحاً) فراجع

(٣) الظاهر ان المراد طریقاً الکلی، والشیخ فانها مختلفان وكلاهما صحیحان فلاحظ الوسائل باب ٢

وباب ٣ من ابواب الصوم المحرم والمکروه

(٤) الوسائل باب ٣ حديث ٣ من ابواب الصوم المحرم والمکروه

(٥) وسد الحديث كما فی التهذیب هكذا: علی بن الحسن بن فضال، عن محمد بن اسماعیل، عن حماد

بن عیسی، عن حریر، عنهم علیهم السلام

(٦) طریق الشیخ لیه كما فی مشیحة التهذیب هكذا: وما ذکرته فی هذا الكتاب، عن علی بن حسن

بن فضال فقد احبرنی به احمد بن صیدون المعروف بابن الحاشر سماعاً منه واحاطة، عن علی بن محمد بن لریز،

عن علی بن الحسن بن فضال

(٧) وهو قوله علیه السلام: وانما ايام اکل وشرب كما تقدم



ويوم الشك من رمضان،  
ونذر المعصية،  
والصمت والوصال وهو تأخير العشاء إلى السحر

وقال في الدروس: والمحظور صوم العبدین و (ایام-خ) التشريق. واطلق،  
فكانه نظر الى العمومات وقد عرفت انه ليس بجيد الا ان يريد التقييد بمنى، نعم لا  
شك انه احوط لما سمعت من عموم بعض الأخبار والعبارات.  
وكذا ترك صوم الثلاثة بعد الفطر، لما مر.

وقد مرّ تحريم صوم يوم الشك بنقطة شهر رمضان، ويدل عليه رواية  
الزهري (١) حيث عده في (من خل) المحرم ولا يبعد كون ذلك مع العمد، والعلم،  
وكذا جميع الأيام، فتأمل.

فمضى قوله: (ويوم الشك من رمضان) تحريم صوم يوم الشك بقصد انه من  
رمضان

وكذا صوم نذر المعصية مذكور في رواية الزهري، ومعناه نذره شكراً  
لحصول معصيته ولا يبعد تحريم النذر ايضاً مع العمد والعلم، وكذا الصوم ليحصل  
له معصية

وكذا صوم الصمت يفهم تحريمه من رواية الزهري، ويؤيد الكلّ التشريع  
المحرّم على ما يظهر منهم.

وكذا صوم الوصال المذكور تحريمه في رواية الزهري وادعى الاجماع في  
المنتهى عليه.

واما حقيقته فهي المفهومة من صحيحة الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام

(١) اوردته والقطعات الثلاث التي يبعد في الوسائل باب ٤ حديث ٧ من ابواب الصوم المحرم والمكروه

قال: الوصال في الصيام ان يجعل عشاءه سحوره (١) (فذلك محرم خ).

وفي رواية محمد بن سليمان، عن ابيه، عن ابي عبدالله عليه السلام انه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا وصال في صيام، يعني لا يصوم الرجل يومين متواليين من غير افطار (٢).

قال في المنتهى: هذه مذهب ابن ادریس والجمهور فيمكن حملها على التقيّة، وارادتها ايضاً، اذ لا مفاة، بل الثانية مشتملة على الاولى في الجملة، ففهم.

والظاهر عدم النزاع في التحريم مع النية عندهم في الكل، بل مع ادخال جزء من الليل معها ايضاً.

وانما تظهر فائدة الخلاف لوقيل بالتحريم من غير نية الافطار قال في المنتهى: لو امسك عن الطعام يومين لا بنية الصيام، بل بنية الافطار فالاقوى فيه عدم التحريم (انتهى).

يمكن ان يقال: ظاهر آية وَأَتَمَمُوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ (٣) يدل على وجوب الافطار وتحريم الصوم في الليل مطلقاً بمجرد دخول الليل نوى القطع ام لا فهو مؤيد للمعنى الأول، فان الظاهر من اتمامه نقضه بحيث يتحقق، وقدمر انه لم يتحقق بالنية، فان نية المفطر ليست بمفطرة على مامر.

ولا يعد حصول القطع والابطال هنا بنيته، بل مع عدمها ايضاً، لعدم

(١) لو سئل باب ٤ خبر ٧ من ابواب الصوم المحرم والمكروه، وقوله: (فذلك محرم) ليس حرمه من الحديث

في الكافي والتهذيب

(٢) الوسائل باب ٤ قطعة من حديث ١٠ من ابواب الصوم المحرم والمكروه

(٣) البقرة- ١٨٧

سبق النية وحصول شيء حتى لا يرتفع بخلاف نية قطعه في النهار، فإن ابطال عبادة منعقدة شرعاً لم يكن إلا بدليل وقد مر البحث فيه.

ويؤيده أيضاً أن الصوم لا بد له من نية، والجزء الذي في الدليل لا نية به أصلاً، لاحقيقة، ولا حكماً، فيكفيه أدنى شيء يخرج به عن دخوله في الصوم.

وايضاً الظاهر انه ما اوجب أحد الافطار باؤل الليل الذي هو نهاية الصوم، بل يستحب تأخيره عن الصلاة كما قالوه، ويدل عليه الخبر (١)، ويؤيده استجابة دعاء الصائم (٢)، فتأخيره عن جميع التعقبات والادعية لا يبعد.

فلو كانت الآية (٣) دالة على وجوب الافطار لزم ذلك، وخروجه بالاجماع ونحوه بعيد وان كان محتملاً، فعنى الآية وجوب الصوم في تمام النهار وعدم جوازه في الليل لا وجوب الافطار وعدم الامساك فيه فتأمل.

وبالجملة الطاهر عدم تحقق التحريم بعدم الافطار ما لم يتحقق وقت السحور سواء نوى الافطار ام لا، للاصل، وعدم ما يدل على التحريم إلا الآية وقد عرفت معناها وعدم دلالتها.

واما عدم الافطار الى وقت السحور فالظاهر التحريم مع النية، وعدمه مع نية الافطار أو عدم الصوم.

واما مع عدم نية شيء فيمكن التحريم مع ترك الابطال عمداً لظاهر الخبر

(١) لاحظ الوسائل باب ٧ من ابواب آداب الصائم

(٢) الوسائل باب ١٤ حديث ٢ من ابواب الدعاء من كتاب الصلاة، عن عبدالله بن طلحة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: اربع لا ترد لهم دعوة حتى تمنع لها ابواب السماء وتصير الى العرش، الوالد لولده، والمظلوم على من ظلمه، والمتمسرحين برجع، والصائم حين يفطر

(٣) يعني قوله تعالى: ثم أتموا الصيام الى الليل - البقرة ١٨٥

## و الواجب في السفر

الصحيح (١) لانه لا شك في انه يصدق على المؤخر افطاره عمداً الى السحر انه جعل  
هشاهه سحوره وهو مضمون الخبر من غير قيد نية وعدمها وقد حكم فيه بالتحريم،  
وقاله بعض الاصحاب ايضاً وان قال البعض بعدم التحريم.

بل ظاهره التحريم مع نية الافطار ايضاً الا انه قد يمكن اخراجه بعدم القول  
بوجوب الاكل والشرب على الظاهر مع كون الاعمال عندهم بالنيات، فكما يحصل  
الصوم بها وسائر العبادات فكذا وجوب الافطار وعدم الوصال.

فتأمل فان الظاهر هو العموم ولا شك انه أحوط مع عدم ما يصلح معارضاً  
الا انه مستبعد ولا استبعاد بعد ورود النص الصحيح الظاهر بل الصريح.

والظاهر ان المراد بالسحر ما هو المشهور في المرف، اذ الظاهر عدم نقله،  
ويمكن تحقيقه في الثلث الأخير من الليل، بل النصف الأخير لتحقق الاستغفار في  
السحر المدوح في القرآن عن الشرع بقوله تعالى: وَالْمُسْتَغْفِرِينَ بِالْأَسْحَارِ (٢) في  
الوتر (٣) وفيه ان وقع في اول وقته على ما يظهر فتأمل.

قوله: «و الواجب في السفر الخ» الظاهر انه لا خلاف عندما في تحريم  
الصوم الواجب على المسافر مع تحقق شرائط القصر المتقدمة في الصلاة فلو صام لم  
يجز، قال في المنتهى: ذهب اليه علمائنا اجمع.

والادلة عليه الكتاب (٤) في الجملة، والسنة، والاجماع، وقد تقدم بعض

(١) يبنى صحيح الخليلي المتقدم مراجع الوسائل باب ٤ حديث ٧ من اجواب الصوم المحرم والمكروه

(٢) آل عمران - ١٧ وكذا قوله تعالى: وبالاسحارهم يستغفرون - الذاريات - ١٨

(٣) عطف على قوله ره، في السحر، والضمير في قوله: (فيه) راجع الى السحر

(٤) وهو قوله تعالى: ومن كان مريضاً او على سفر فغلة من ايام أخر يريد الله بكم اليسر ولا يريد

السنة، وهي كثيرة مثل صحيحة عيص بن القاسم، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا خرج الرجل في شهر رمضان مسافراً أفطر، قال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله خرج من المدينة إلى مكة في شهر رمضان ومعه الناس وفيهم المشاة، فلما انتهى إلى كراع (١) العميم دعا بقدر من ماء فبأ بين الظهر والعصر فشربه وأفطر ثم أفطر الناس معه و تم ناس على صومهم فسقاهم العصاة، وإنما يؤخذ بآخر أمر رسول الله صلى الله عليه وآله (٢) .

وحسنة زرارة - لابراهيم - عن أبي جعفر عليه السلام قال: سمي رسول الله صلى الله عليه وآله قوماً صاموا حين أفطر وقصر عصاة، فقال: هم العصاة في يوم القيامة، وأنا لنعرف ابنائهم وابناء ابنائهم إلى يومنا هذا (٣)

ومرفوعة (٤) محمد بن أحمد بن يحيى، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من صلى في سفر أربع ركعات فأنا إلى الله منه بري (٥) وغيرها من الأخبار فلا شك في عدم الاجزاء للنهي الدال على الفساد فيجب القضاء والتبديل، للاجتماع على وجوب قضاء الصوم الواجب، على تقدير عدم الأداء.

(١) الكراع كمراب (إلى أن قال) وكراع العميم بالعين المعجمة وراك كرم واديينه وبين المدينة نحو من مائة وسبعين ميلاً، وبين مكة ثلاثين، ومن عسفان إليه ثلاثة أميال (معجم البحري)

(٢) الوسائل باب ١ حديث ٧ من أبواب من يصح منه الصوم

(٣) الوسائل باب ١ حديث ٣ من أبواب من يصح منه الصوم وباب ٢٢ حديث ٤ من أبواب الصلاة في

السفر

(٤) والسند هكذا محمد بن أحمد بن يحيى، من بعض اصحابنا رحمه عن أبي عبد الله عليه السلام

(٥) الوسائل باب ٢٢ حديث ٨ من أبواب الصلاة في السفر ونقله في هذا الباب حديث مرسل من

انصبه وزاد بعد قوله عليه السلام: بري في قوله: يعني متعبداً

## فروع<sup>١</sup>

الأول يشترط في وجوب الافطار والسفر العلم به وبالشهر، للاجماع - على الظاهر - ولكون التكليف مشروطاً بالعلم، فلو صام جاهلاً صبح صومه، ولا قضاء عليه لكونه مأموراً به، والأمر يدل على الاجزاء وعدم القضاء.

ولصحيحة عيسى بن القاسم، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: من صام في السفر بجهالة لم يقضه (١).

وصحيحة ليث المرادي، عن أبي عبد الله عليه السلام: إذا سافر الرجل في شهر رمضان افطر وإن صام بجهالة لم يقضه (٢).

وحسنة الحبي - لابراهيم - عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: قلت له: رجل صام في السفر، فقال: إن كان بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وآله نهي عن ذلك فعليه القضاء وإن لم يكن بلغه فلا شيء عليه (٣).

الثاني الظاهر عدم الفرق بين صوم شهر رمضان وغيره، فلو صام صوماً غير صوم شهر رمضان حصل له ثواب ذلك ولا يقضى ذلك، وأجبا كان - مثل النذر المطلق وشبهه على تقدير عدم صحته في السفر وقضاء (٤) واجب أو كفارة أو غيرها - أو ندباً لكون الجهل عذراً، لما مر، ولعدم الفرق.

بل تحريم صوم الشهر (٥) كان أكيداً للتصريح به سفرأ في الآية والانخبار

(١) الوسائل باب ٢ حديث ٥ من أبواب من يصح منه الصوم

(٢) الوسائل باب ٢ حديث ٦ من أبواب من يصح منه الصوم

(٣) الوسائل باب ٢ حديث ٣ من أبواب من يصح منه الصوم

(٤) عطف على قوله قد مر: النذر المطلق يعني مثل قضاء واجب

(٥) يعني شهر رمضان

والاجماع بخلاف غيره ومع ذلك كان الجاهل فيه (١) معذوراً، ففي غيره بالطريق الأولى، ولعموم بعض الأخبار مثل صحيحة العيص (٢) المتقدمة.

الثالث عدم اختصاص التحريم بصوم الشهر، بل بالواجب ايضاً، فان الدليل عام، فلو خص، فإما بشهر رمضان للتقييد به في بعض الأخبار (٣) والآية (٤)، وذلك غير موجب، وإما بالواجب فقط فإرى له وجهاً ظاهراً، فتأمل. نعم قد استثنى بعض الصيام لدليل وسيجيء.

الرابع عدم الفرق في الصوم سفراً بين كونه بنية ما كان (٥) او بنية غيره (٦) - ندباً او واجباً، بنذر وشبهه - لما مر من عموم الأدلة. ولأن الطاهر من النهي عن صوم الشهر - مثلاً - في الآية والأخبار مطلق وعام من غير تقييد بنية الوجوب ولا نية الشهر. ولأنه لو صلح هذه الأيام للصوم لكان صومه عن نفس الشهر أولى ولم يجب قضائه وقد دلت الأدلة على خلافه.

فلو صام فيه بنية الغير عالماً لم يقع عن الشهر، ولا عن الغير، ندباً كان او واجباً، ونقل في المنتهى ذلك عن اصحابنا، وعن الشافعي واكثر الفقهاء. وعن ابى حنيفة أنه يصح عما نواه وان كان واجباً، ونقل التردد عن الشيخ

(١) يعنى الجاهل بحرمه صوم شهر رمضان

(٢) الوسائل باب ٢ حديث ٥ من ابواب من يصح منه الصوم

(٣) الوسائل باب ٣ حديث ٨ من ابواب من يصح منه الصوم، عن الحسين بن المختار عن ابى

عبدالله (ع) قال: لا تخرج في رمضان آلا للحج او العمرة او مال تخاف عليه الموت او لزوم يحبس حصاده

(٤) البقرة ١٨٧

(٥) يعنى أى صوم كان

(٦) يعنى غير شهر رمضان

في المبسوط بين قول اصحابنا وبين جواز إيقاع صوم الواجب غير الشهر والندب فيه (١) ، وهو بعيد، لما مر.

الخامس معلوم اشتراط القصر فيه بالشرائط التي تقدمت في الصلاة حتى انه لم يفطر الا بعد الوصول الى محل الترخص، فلو افطر أثم وعليه القضاء.

ويحتمل عدم الكفارة لما مر وان قال المصنف في القواعد بوجوبها، ومنها (٢) كون السفر سائغاً، قال في المنتهى: وعليه علمائنا اجمع.

و يدل عليه ايضاً ما تقدم خصوصاً رواية عمار (محمد- كا) بن مروان (٣) وقد تقدمت في تحريم صوم النافلة سفرًا.

ورواية أبي سعيد الخراساني، قال: دخل رجلنا علي بن الحسن الرضا عليه السلام بخراسان فستلاه عن التقصير، فقال لاحدهما: وجب عليك التقصير لانك قصدتني، وقال للآخر: وجب عليك التمام، لانك قصدت السلطان (٤).

واعلم ان المانع هو مطلق المعصية كما مر، وهاتان الروايتان خصوصاً الاولى كالصريح فيه حيث قال عليه السلام: (اوفى معصية الله او رسولاً لمن يعصى الله) (٥).

(١) الاولى نقل مباركة المنتهى جينها الصحيح الحال قال في ص ٥٥٧: ليس للمسافر ان يصوم رمضان بنية انه منه اذا كان سفر التقصير لأن الصوم عندما في السفر محرم على ما أتى، وان نواه عن غير رمضان فرضاً كان او حلاً لم يصح، وبه قال الشافعي واكثر الفقهاء، وقال ابو حنيفة يقع ما يوله وان كان واحداً، وقال محمد وابو يوسف: يقع عن رمضان، وتردد الشيخ في المبسوط بين قولنا وبين جواز إيقاع الصوم فيه (انتهى).

(٢) يعنى من الشرائط

(٣) الوسائل باب ٨ حديث ٣ من ابواب صلاة المسافر

(٤) الوسائل باب ٨ حديث ٦ من ابواب صلاة المسافر

(٥) الوسائل باب ٨ حديث ٣ من ابواب صلاة المسافر، وتماهه: لو في طلب عفو او شعاع او سعاية او



## ألا النذر المقيّد به

فإنها تدلّان على المنع من الترخّص بمجرد كونه عاصياً بذلك السفر مطلقاً وإن لم يكن القصد هو المعصية، إذ الغالب أن الرسول لم يعصى الله إنما يقصد نفعه بما لا ونحوه لا تلك المعصية، التي أرسلت فيها، وكذا الذي يقصد لسلطان. وبالجملة هذا واضح، وكلام الأصحاب مصرّح به، وقد مرّ تحقيقه. فالتقييد (١) الذي نخذه في كلام الشهيد الثاني، و من تأبعه (٢) في ذلك. يكون قصده المعصية، فالتأشّرة إذا سافرت وقصدت به التثبوت لا تترخّص، وإن لم تقصد ذلك تترخّص وإن كان سفرها معصية وهي عاصية، وكذا الآتي، لعدم وجود نص في ذلك، مع تسليمهم التصريح بالعموم في كلام الأصحاب، وللزوم عدم الترخّص إلا نادراً بعيد، وقد مرّ تصحيحه، فتذكر.

وأما الصوم الواجب الذي استثنى عن الصوم المحرّم سفره فهو أربعة

**الأول** صوم النذر المقيّد بالسفر، قال في المنهاج: وهو مذهب الشيخين

صريحاً على قوم من المسلمين

(١) قال في بحث صلاة المسافر من روض الجنان الذي هو شرح الإرشاد عند قول المصنف: (فلا يترخّص العاصي): ما هذا لفظه ومنه (يعني من العاصي) العبد المسافر لا حين لا باق، والزوجة الخارجة لأجل النشر (انتهى موضع الحاجة)

(٢) في حاشية نسخة مخطوطة هو السيد علي الصائغ (انتهى) وهو السيد علي بن الحسين الصائغ حبيبي العدلي الحلي كان فاضلاً عابداً حقياً عمداً عتقاً، من تلامذة الشهيد الثاني ومنه به خصوصاً تأمّن، يحكى أن الشهيد الثاني كان له اعتقاد تام فيه وكان يرحم من فعل الله تعالى أن رزقه الله تعالى وبدأ أن يكون مربيّه ومعلّمه السيد علي بن الصائغ فحقّق الله رحائه وبوّلّى السيد المذكور والسيد علي بن أبي الحسن رحمهما الله تربية به الشيخ حسن آل أبي كس وقرأ عليها خصوصاً على أبي الصائغ هو وأبناؤه محمد صاحب المدرك أكثر العلوم التي استعادها من والده الشهيد من معقول ومعقول ومروي وأصول وعبدك وبالسيد أبي الصائغ كتاب شرح الشرايع وشرح الإرشاد وغير ذلك (الكنز ج ١ ص ٢٢٤)

واتباعها، ولا تعلم لها فيه مخالفاً من علمائنا فوجب المصير اليه (١) .

لعل فيه اشارة الى ضعف دليله وعدم تحقق الاجماع كيف وقد ذهب البعض الى تحريم الصوم سفراً ندباً فيلزم عدم انعقاد نذره، سواء كان منفرداً او منضمّاً الى الحضر، وقد دلت الاخبار المتقدمة (٢) على النهي عن الصوم في السفر مطلقاً.

و يدل على خصوص النهي عن النذر، ما في رواية كرام - المجهول -: ولا تصم في السفر (٣) ، وقد تقدمت، وهي عامة تشمل المقيّد بالسفر. ورواية علي بن ابي حمزة، عن ابي ابراهيم عليه السلام، قال: سألته عن رجل جعل على نفسه صوم شهر بالكوفة، وشهر بالمدينة، وشهر بمكة من بلاء ابتلى به فقصى له أنه صام بالكوفة شهراً، ودخل المدينة فصام بها ثمانية عشر يوماً ولم يقم عليه الجحّال؟ فقال: يصوم ما بقي عليه اذا انتهى الى بلده ولا يصومه في سفر (٤)، وهذه تدل على انعقاد النذر في المكان لو قيد به.

والظاهر عدم الاحتياج الى الفضيلة لتقريره عليه السلام القيد (المقيّد-خ) بالكوفة. وتدل على جواز تركه في البلد الذي نذره فيه وصومه في غيره لعدم اقامة

(١) عبارة المنهى ص ٥٨٩ هكذا: من نذر صوم يوم معين وشرط في نذر صومه سفراً وحسراً فإنه يجب عليه صومه وإن كان مسافراً اختاره الشيخان واتباعها للمصنف قوله تعالى: يؤهند بالنذر وقوله تعالى: والمؤمنون بعدهم اذا عاهدوا ، ولان الأصل صحة النذر واذا صح لزم (الى ان قال): ولا تعلم مخالفاً لها من غير علمائنا فوجب المصير اليه (نهي)

(٢) راجع الوسائل باب ١ و ٢ من ابواب من يصح منه الصوم

(٣) الوسائل باب ١٠ حديث ٩ من ابواب من يصح منه الصوم، عن كرام قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام، اني حطبت على نفسي ان اصوم حتى يقوم القائم فقال: صم ولا تصم في السفر

(٤) الوسائل باب ١٠ حديث ٤ من ابواب من يصح منه الصوم

الجمال.

ولكن غير صحيح لاحتمال كون علي بن ابي حمزة هو البطائي الضعيف،  
وكون القاسم بن محمد الجوهري الواقفي في الطريق (١) - وفي دلالته ايضاً ناقلاً.  
وما في رواية زرارة في نذراته الصوم، وسئل عليه السلام عن صومها سفرأ،  
قال: لا تصوم قد وضع الله عنها حقه (٢) - وقد تقدمت.

ومكاتبة القاسم بن ابي القاسم الصيقل قال: كتبت (كتب-يب): يا  
سيدي رجل نذر أن يصوم كل جمعة (٣) دائماً مابق فوافق ذلك اليوم يوم عيد  
فطر أو أضحى أو أيام التشريق أو سفر أو مرض، هل عليه صوم ذلك أو قضائه أو  
كيف يصنع يا سيدي؟ فكتب عليه السلام اليه: قد وضع (الله-يب) عبث الصيام  
في هذه الأيام كلها وتصوم يوماً بدل يوم ان شاء الله. (٤)

ولكن هذه مكاتبة مع عدم صحة الأسناد، ومشملة على تحريم أيام  
التشريق، وهو مطلقاً غير ظاهر ووجوب قضاء يوم العيد وهو خلاف الأصول  
والأكثر.

نعم نقله في باب النذر من التهذيب (٥) عن علي بن مهزيار مكاتبة (٦)،  
فاذن صحيحة.

(١) وطريقه كما في الكافي هكذا عنه من اصحابنا، عن احمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن  
القاسم بن محمد، عن علي بن ابي حمزة

(٢) الوسائل باب ١٠ حديث ٣ من ابواب من يصح منه الصوم، واخذت طريق فلا حظ

(٣) كل يوم جمعة - ح ل تل - يوم فطر أو يوم جمعة، الاستبصار

(٤) الوسائل باب ١٠ حديث ٢ من ابواب من يصح منه الصوم

(٥) وظلها في باب النذر من الكافي حديث ١١ فلا حظ

(٦) لا حظ الوسائل باب ١٠ حديث ١ من كتاب النذر والمهد

وفي بعض النسخ (أو يوم جمعة) (١) فيدل على تحريمه أيضاً، ولعل الأصح عدمه، وكأنه يريد كل اسبوع (٢)

ولعل دليل الشيخين (٣) عموم الوفاء بالنذر وخرج صوم غير المنوي سفرًا بالأخبار وبقي هذا

ولا يخفى أن الأخبار تخرجه أيضاً إلا أن يقال: انه لم يخرج، بالاجماع. وصحيفة ابراهيم بن عبد الحميد، عن ابي الحسن الرضا عليه السلام قال: سألت عن الرجل يجعل لله عز وجل عليه صوم يوم مستى، قال: يصومه ابداً في السفر والحضر (٤).

وسند هذه في الكافي الى ابراهيم (٥) جيد وإن لم يكن في التهذيب كذلك الا ان في ابراهيم خلافاً، قيل: انه واقفي ثقة.

ودالتها على اعم من مدعى الشيخين (٦)، وكأنه دليل من قال بصحة مطلق صوم النذر سفرًا كما نقل عن السيد.

(١) يعني في بعض نسخ التهذيب (يوم جمعة) بدل (يوماً من كل جمعة)

(٢) يعني يريد اسبوعاً من قوله في السؤال في مكتبة القاسم بن ابي القاسم. (من كل جمعة) كل اسبوع

(٣) خصوص يوم الجمعة وحاصله يوماً من أيام الاسبوع متى يوم كان

(٤) القانين باستثناء الصوم المنذور سفرًا من عموم المنع في السفر

(٥) الوسائل باب ١٠ حديث ٧ من أبواب من صح منه الصوم

(٦) وسنده كما في الكافي هكذا محمد بن اسماعيل، عن الفضل بن شاذان، عن ابن ابي عمير، عن

ابراهيم بن عبد الحميد، وفي التهذيب هكذا علي بن الحسن بن فضال، عن جعفر بن محمد بن ابي الصباح، عن

ابراهيم بن عبد الحميد

(٦) فان مدعاه صحة الصوم في السفر اذا قيد في بلده سفرًا وحضرًا، وهذا يدل على صحة الصوم

النذر في السفر مطلقاً اهم من ان يقيد بالسفر ام لا

و عن الشيخ المفيد جواز مطلق الصوم الواجب، ويضيقه صحيحة عمار المتقدمة (١).

ولا يمكن القول بها (٢) لعدم ثبوت عدالة ابراهيم، مع المعارضة بما تقدم، و خلاف الشهرة والعجب من السيد العمل به مع قوله: بعدم قبول خبر الواحد، لعلّه عمل بعموم أوامر ايفاء النذر والعقود وماتواتر عنده، المنع من ذلك، ولأنّه ليس فيها الا منع صوم الشهر لو تم.

وحلها الشيخ على قصده في نذر الصوم سفرًا ايضاً لما مرّ، ولرواية عبي بن مهزيار قال: كتب بُنْدَار (٣) مولى ادريس: يا سيدي نذرت ان اصوم كل يوم سبت، فان انا لم اصله ما يلزمي من الكفارة؟ فكتب عليه السلام وقرأته: لا تتركه لأ من علة وليس عليك صومه في سفر ولا مرض الا ان تكون نويت ذلك، وان كنت افطرت منه من غير علة فتصدق بقدر كل يوم على سبعة مساكين نسئ لله التوفيق لما يحب ويرضى (٤).

ولظاهر أنها صحيحة، ولا يضر مجهولية بNDAR، وان المكاتب هو الامام عليه السلام لقوله: (فكتب عليه السلام)

(١) الوسائل باب ١٠ حديث ٧ من ابواب من يصح منه الصوم

(٢) يعنى لا يمكن القول بجواز مطلق الصوم في السفر على ما اختاره المفيد لعدم ثبوت عدالة ابراهيم بن عبد الحميد، سمعت من كونه رميةً بالوقف مصداقاً الى معارضتها بالاحبار متقدمة بداهة على النهي عن الصوم في السفر وكون هذا القول خلاف المشهور

(٣) بضم الياء الموحدة وسكون الراء وفتح الدال المهملة بعدها نون واداء مهملة لقب جمع من محدثي العامة وغيرهم، وقيل: ان معناه الحافظ، ولعله استعاره، فان بNDAR في الاصل من يخرج انبصاعاً بعلاء وكان يذهب حاراً للمطالب المحفوظة لوقت الحاجة والاضطرار (تفصيل المقال في علم الرجال لعمادى ج ١ ص ٢٨٤)

(٤) الوسائل باب ١٠ حديث ١ من ابواب من يصح منه الصوم ونا ٧ حديث ٤ من ابواب نفي الصوم

و(ياميدى) اذ لا يتعارف ذلك في غيره عليه السلام.

وكذا كونه مكاتبة، لأنها بعد الصحة مثل المشافهة.

ولكن فيها دلالة على جواز الصوم المنذور في المرض اذا قيد به وكون كفارة النذر، التصديق على سبعة مساكين، وهما خلاف المشهور، بل لا يعلم القائل بهما. ويمكن جعل الاستثناء عن سفر فقط وان بعد للضرورة وحملها (١) على عدم القدرة على أكثر من ذلك كما حملها الشيخ، وذلك غير منطبق بما ذكره في كفارة النذر فتأمل.

ويمكن حملها على نية الصوم والخروج الى السفر، ولكنه بعيد.

وبالجملة لخروج عن المشهور بما تقدم مع عدم القائل مشكل، وكذا القول به بمجرد هذه الأدلة، وقول بعضهم كما قال في المنتهى.

واعلم ان فيها دلالة على عدم بطلان النذر بتعمد الخلف (٢) كما هو المشهور بين المتفقهة وينقلون عن الفقهاء (٣) وأشار اليه الشهيد في القواعد.

وذلك لا يحو عن بعد، لعدم ابطال عبادة منذورة بواسطة ابطال اخرى، لان صوم كل يوم عبادة على حده كما مضى اليه الاشارة في أول كتاب الصوم، وهو طهر، فانه يجب بواسطة النذر صوم كل يوم، فيصير الأمر بصوم كل يوم كصوم شهر رمضان

وكما لا يبطل ذلك بابطال يوم فكذلك غيره، وهو مصرح في المتن وفي

(١) أى تصدقة على سبعة مساكين

(٢) حيث قال عليه السلام يتصدق بقدر كل يوم، فلو بطل بالخلف لمال. يتصدق من يوم واحد،

كد بخطه

(٣) كالشيخ على المحقق الثاني والشيخ زين الدين الشهيد الثاني رحمهما الله - كذا في حاشية بعض النسخ

مواضع ولا بد من التنبيه فتنبيه.

نعم ان كان المنذور بحيث يصدق عليه ان يكون عبادة واحدة، ولا يقدر كل جزء منه عبادة على حدة، يبطل بتعمد ابطاله، فلا يلزمه العود، وانما يكون ذلك حراماً فلا بد من التوبة ولا ينبغي امر شخص (١) بذلك كما نقل عن البعض وسيجيء له زيادة.

ويدل عليه ايضاً مكاتبة ابراهيم بن محمد، قال: كتب (٢) رجل الى الفقيه عليه السلام: يا مولاي نذرت ان اكون متى فاتتني صلاة الليل اصوم (صمتخ) في صبيحتها ففاته ذلك كيف يصنع؟ وهل له من ذلك من مخرج وكم تجب عليه من الكفارة في صوم كل يوم تركه ان كفر ان اراد ذلك؟ فكتب عليه السلام: يفرق عن كل يوم عتد (مدأخ) من طعام كفارة (٣).

ومكاتبة الحسين بن عبيدة، قال: كتبت اليه (يعني ابا الحسن الثالث عليه السلام): يا سيدي رجل نذر ان يصوم يوماً لله فوقع في ذلك اليوم عن أهله ما عليه من الكفارة؟ فاجابه عليه السلام يصوم يوماً مكان (بدل-خ) يوم وتحرير رقبة (٤) فتأمل.

ونقل في باب النذر من التهذيب، عن علي بن مهزيار مكاتبة (٥) ايضاً،

(١) يعني لو كان الراد العموم المحصور بحيث كان المحصور عبادة واحدة لما ينبغي أن يأمر عبادة السلام هــ. الشخص بوجوب التصديق عن كل يوم، بل يأمر للمجموع بتصديق واحد فقوله عليه السلام تصديق عن كل يوم قرينة ارادة الصوم الافرادى وعدم الإحلال بمجرد مخالفة يوم واحد

(٢) في الوسائل قال: كتبت الى الفقيه عليه السلام

(٣) الوسائل باب ٢٣ حديث ٨ من ابواب الكفارات

(٤) الوسائل باب ٧ حديث ٢ من ابواب بقية الصوم الواجب

(٥) الوسائل باب ٢٢ حديث ١ من ابواب الكفارات، وباب ٧ حديث ١ من ابواب بقية الصوم الواجب

وبدل الهدى

والبدنة للمفوض عمداً قبل غروب شمس عرفة

ومن هو بحكم الحاضر

و الواجب في المرض مع التضرره

فذل الخبر صحيح وسيجيء تحقيق هذه المسألة ان شاء الله.

الثاني صوم ثلاثة ايام بدل دم المتعة، لقوله تعالى: قَمَنَ لَمْ يَجِدْ فَعِيَامُ

ثلاثة ايام في الحج (١)، وعليه بعض الاخبار (٢) ايضاً وسيجيء تحقيقه.

الثالث وهو صوم ثمانية عشر يوماً لمن افاض من عرفات عمداً وعالمًا

وعجز عن الفداء وهو البدنة.

الرابع صوم من هو بحكم الحاضر، وهو الذي لم يجز له التقصير، وهو كثير

السفر الذي يجب عليه الانتماء وهو المكاري ونحوه وقدمر تحقيقه والمسافر مع

المعصية بالسفر، وبالجملة من يتم الصلاة في السفر، وقد مر امراده وتفصيله ودليبه.

ومن المحرم ايضاً الصوم الواجب للمريض المتضرر به والمرجع في التضرر

وهو ظنه الحاصل من التحربة او غيرها.

وقدمر أن المراد بالضرر في هذا، العرفي الذي لا يتحمل مثله عادة.

وأما الدليل عليه فهو العقل والنقل من الاجماع المفهوم من طاهر المنتهى من

حيث ما نقل بخلاف في عدم الاجزاء والنهي الآ عن بعض المخالفين، وظاهر

الآية (٣).

(١) البقرة ١٩٦

(٢) راجع الوسائل باب ٤٦ من أبواب الفديح من كتاب الحج

(٣) وهي قوله تعالى من كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من ايام اخر البقرة ١٨٤



و حبر سماعة، قال: سألت ما حذ المرض الذي يجب على صاحبه فيه لافطار كما يجب عليه في السفر من كان مريضاً أو على سفر؟ قال: هو مؤتمن عليه مفوض اليه، فإن وجد ضعفاً فليفطر، وإن وجد قوة فليصمه، كان لمرض ما كان (١).

وحسنة حريز عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: الصائم إذا خاف على عينيه من الرمء افطر (٢).

وفي الصحيح، عن بكار بن أبي بكر - كآله عبدالله الحضرمي - عن (٣) أبي عبدالله عليه السلام، قال: سأله أبي وأنا اسمع ما حذ لمرض الذي يترك منه الصوم؟ قال: إذا لم يستطع أن يتسحر (٤).

وفي موثقة عمار بن موسى، عن أبي عبدالله عليه السلام، في الرجل يجد في رأسه وجعاً من صداع شديد هل يجوز له الافطار؟ فقال: إذا صدع صداعاً شديداً وإذا حتم حتمى شديداً، وإذا رمدت عيناه رمداً شديداً، فقد حل له الافطار (٥).

وفي حديث سليمان ابن عمر عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: اشتكت أم سمية رحمة الله عليها عيها في شهر رمضان، فأمرها رسول الله صلى الله عليه وآله أن تفطر، وقال: عشاء الليل لعينك ردي (٦).

وصحيفة محمد بن مسلم، قال: قلت لأبي عبدالله عليه السلام: ما حذ

(١) الوسائل باب ٢٠ حديث ٤ من أبواب من يصح منه الصوم

(٢) الوسائل باب ١٩ حديث ١ من أبواب من يصح منه الصوم

(٣) في الكافي: سأله أبي يعقوب عليه السلام

(٤) الوسائل باب ٢٠ حديث ٨ من أبواب من يصح منه الصوم

(٥) الوسائل باب ٢٠ حديث ٦ من أبواب من يصح منه الصوم

(٦) الوسائل باب ١٩ حديث ٢ من أبواب من يصح منه الصوم

المرض اذا نفعه (١) في الصيام؟ قال: ذلك اليه، هو أعلم بنفسه، اذا قوى فليصم (٢).  
وحسنة عمر بن اذينة، قال: كتبت الى ابي عبدالله عليه السلام أسأله ما  
حدّ لمرض الذي يفطر فيه صاحبه؟ والمرض الذي يدع صاحبه الصلاة (٣)؟ قال:  
نيل الانسان على نفسه بصيرة، فقال: ذاك اليه هو أعلم بنفسه (٤).  
ولعله يريد بقوله (يدع صاحبه الصلاة) اي يدع كيفيتها المعتبرة في حال  
الصحة، مثل القيام ونحوه وهو ظاهر.

و يؤيده حسنة وليد بن صبيح -الثقة- قال: حمت بالمدينة يوماً في شهر  
رمضان فبعثت إلى ابو عبدالله عليه السلام بقصعة فيها خلّ وزيت وقال: افطروا من  
وانت قاعد (٥).

و عمن ن ظاهر الآية (٦) تدل على كون مطلق المرض موجباً للافطار،  
وقيد -بمرض المصر بالاجماع المفهوم من المنتهى، والاخبار التي تقدمت فافهم-  
كتقييد لسفر بقيوده وتقييد المرض الذي يوجب التيمم.

ويدل عليه صحيحة ابن ابي عمير، عن بعض اصحابه، عن ابي عبدالله  
عليه السلام قال: سمعته يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ان الله عرّج  
تصدق على مرضى امتي ومساغريها بالتقصير والافطار أيسر احذكم اذا تصدق

(١) اي مسح بطل عنه

(٢) الوسائل باب ٢٠ حديث ٣ من ابواب من يصح منه الصوم

(٣) هكذا في النسخ معطوطة ومطبوعة، ولكن في النسخ زبارة (من قيام) وفي بعض نسخ الكافي (فائدت)

يدل (من قيام) يعني هذا للاحالة الى التوجيه المذكور في الشرح

(٤) الوسائل باب ٢٠ حديث ٥ من ابواب من يصح منه الصوم

(٥) الوسائل باب ١٨ حديث ٢ من ابواب من يصح منه الصوم

(٦) لقرة ١٨٤

ولا ينعقد صوم العبد (مطلقاً - خ) تطوعاً بدون اذن مولاه، والولد

بصدقة أن تُرك عليه (١) .

ولا يضّر ارسالها للمتر، وهذه تدل على ذم رد الصدقة كالحديّة، والآية ظاهرة في تحريم الصوم فافهم

ويدل عليه ايضاً ظاهر بعض الاخبار (٢)، وكونه مثل صوم المسافر، فلو صام لم يجز و يجب القضاء لعدم الامثال، ولقوله تعالى: (فعدة من أيام (٣) آخر) وللهي المفهوم، الدال على الفساد فافهم.

ولكن في بعض الاخبار ما يدل على عدم وجوب القضاء، وكون الإفطار رخصة.

مثل خبر عقبة بن خالد قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل صام وهو مريض؟ قال: تمّ صومه ولا يعيد يجزيه (٤) ولكن الخبر غير صحيح الأسناد، (ومع (٥) ذلك مخالف لظاهر ما تقدم)، وعدم وجود القائل به وان كان همه على مرض لا يتصرّره او التقية او غير ذلك .

وايضاً، الظاهر عدم الفرق بين الصيام كلّ، رمضاناً وغيره لعدم الفرق ظاهراً وعدم القائل بالفرق على الظاهر وعموم بعض الاخبار فتأمل.

قوله : «ولا ينعقد صوم العبد تطوعاً (الى قوله): والنافلة في السفر الا أيام الحاجة بالمدينة».

(١) الوسائل باب ١ حديث ٤ من ابواب من يصح منه الصوم

(٢) راجع الوسائل باب ٢٢ حديث ١ من ابواب من يصح منه الصوم

(٣) البقرة ١٨٤

(٤) الوسائل باب ٢٢ حديث ٢ من ابواب من يصح عنه الصوم

(٥) في نسختين مخطوطين. (مع مخالفته لظاهر ما تقدم)

بدون اذن والده، والزوجة بدون اذن الزوج، والضيف بدون اذن المضيف، والتأفة في السفر  
الا ايام الحاجة بالمدينة

قد مرّ تحقيق لقول فيه الا أنّ ظاهر العبارة يفيد عدم انعقاد التأفة سفرًا  
فهو مشعر الى ما قلناه من كون المكروه في صوم التأفة سفرًا بمعناه الحقيقي، لا ما  
ذكره بعض الاصحاب من قلّة الثواب.  
او يكون حراماً و رجوعاً عن الكراهة، وهو بعيد خصوصاً في الضيف  
والضيف.

وابعد منه تأويله الى عدم انعقاده انعقاداً تاماً، فتأمل.

و(الآ) (١) في الاستثناء هو استحباب الثلاثة الايام للحاجة في لمدينة  
المشرفة مع كونه مسافراً.

ولعلّ دليله اجماع الفرقة بعد ما تقدّم من عموم النهي خصوصاً في صحيحة  
البنزطي قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن الصيام في المدينة ونحن في سفر،  
قال: فريضة؟ قلت: لا، ولكنه تطوع كما يتطوع في الصلاة، فقال: يقول: اليوم  
وغدا؟ قلت: نعم، فقال: لا تصم (٢).

وصحيحة معاوية بن عمار، عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: ان كان لك  
مقام بالمدينة ثلاثة ايام صمت أول يوم الاربعاء وتصلّي ليلة الاربعاء عند اسطوانة  
ابي لابة (٣) - وهي اسطوانة التوبة التي كان ربط اليها نفسه حتى نزل عذره من

(١) يعنى الآ في قول المصنف: (الا ايام الحاجة بالمدينة)

(٢) الوسائل باب ١٢ حديث ٢ من ابواب مريض مع الصوم

(٣) بشير بن عبد المدين وقيل: رعاة بن عبد المدين كان من الانصار شهد بدرًا والعفة الأخيرة وهو  
الذي جرى منه في بني قريظة ما جرى عندهم فربط نفسه بالأسطوانة فلم يزل كذلك حتى مرت توبته من نسماء،

السياء - وتقعدها يوم الاربعاء، ثم تأتي ليلة الخميس التي يليها ممّا يلي مقام النبي صلى الله عليه وآله ليلتك و يومك، وتصوم يوم الخميس، ثم تأتي الاسطوانة التي -تلي مقام النبي صلى الله عليه وآله ومصلّاه- يوم الجمعة، فتصلي عندها ليلتك و يومك وتصوم يوم الجمعة، وإن استطعت أن لا تتكف - بشيء في هذه الأيام إلا ما لا بد لك منه ولا تخرج من المسجد الحاجة، ولا تنام في ليل ونهار - ففعل فإن ذلك نقل فيه الفضل ثم اهد الله يوم الجمعة وأثن عليه وصل على النبي صلى الله عليه وآله وسل حاجتك ولتكن فيما تقول: اللهم ما كانت لي اليك من حاجة شرعت انا في طلبها والتماسها أو لم اشرع، سألتكها أو لم أسئلكها، فإني اتوجه اليك بنبيك محمد نبي الرحمة صلى الله عليه وآله في قضاء حوائجي صغيرها وكبيرها فإنك حري أن تقضى حاجتك إن شاء الله (١)

وقال في الكافي في حسنة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام: إذا دخلت المسجد، فإن استطعت أن تقيم ثلاثة أيام الاربعاء، والخميس، والجمعة، فتصلي بين الفجر والمغرب يوم الاربعاء عند الاسطوانة التي عند القبر فتدعو الله عندها ونسأله كل حاجة تريدها في آخرة أو دينا، واليوم الثاني عند اسطوانة التوبة، و يوم الجمعة عند مقام النبي صلى الله عليه وآله مقابل الاسطوانة الكثيرة الخنوق فتدعو الله عندها لكن حاجة وتصوم تلك الثلاثة الأيام (٢) .

وهذه الاسطوانة في مسجد النبي صلى الله عليه وآله يسمى باسمطوانة التوبة ويستحب عنده الصلاة، والدعاء والاعتكاف (الكافي والانتخاب للمحدث القمي ج ١ ص ١٤٢) ثم هن حديثا طويلا من تفسير علي بن ابراهيم في قصة بني قريظة وتوبته ونزول الآية فلا حظ

(١) اورد قطعه منه في الوسائل في باب ١٢ حديث ١ من ابواب من يصح منه لصوم ونعامة في باب ١١ حديث ١ من ابواب الزوار من كتاب الحج

(٢) الوسائل باب ١١ حديث ٣ من ابواب الزوار من كتاب الحج

ويستحب الإمساك تأديباً للمسافر إذا قدم بعد افطاره ،  
أو بعد الزوال

وفي رواية معاوية، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: صم الأربعاء،  
والخميس، والجمعة الحديث (١) .

فيمكن حمل ما ورد من النهي فيما تقدم على غير هذه الأيام الثلاثة ولا غير  
الحاجة أو مع عدم علم بقامة الثلاثة كما يشعره قوله: يقول: (اليوم وغداً) (٢)  
للجمع فتأمل، فإن الظاهر عدم كراهة صوم هذه الأيام فيها أصلاً.

قوله: «ويستحب الإمساك الخ» إشارة إلى استحباب مجرد الإمساك  
تأديباً وتعظيماً للصوم بحيث لا يصدر منه ظاهراً ما يفسده في مواضع

الأول المسافر إذا حصل له ما يوجب الإتمام بعد أن فعل ما يفسد الصوم  
حين عدم تحريره عليه أو حصل ذلك (٣) بعد الزوال ولم يفسد (٤) .

دليل عدم وجوب الإمساك عليه حينئذ واستحبابه، ما قال في المنتهى: أنه  
ذهب إليه عمائنا

وهو إجماع، ويؤيده أنه إنما يجب الصوم أو الإمساك إذا كان الإفساد  
حراماً وليس بتحقيق فيما نحن فيه، لأن الإفساد في السفر مباح، بل واجب فلا  
يمكن الصوم

وكذا بعد الزوال مع عدم الإفساد لعدم إمكان الصوم لفوات محل الثبة  
على وجه شرعي والتشبه بالصائم في الحصر، الظاهر أنه مطلوب.

(١) الوسائل باب ١١ حديث ٤ من أبواب الزلزال من كتاب الحج

(٢) الوسائل باب ١٢ حديث ٢ من أبواب من يعق منه الصوم

(٣) أي حصل له ما يوجب الإتمام

(٤) أي ولو لم يأت ما يفسد الصوم

ويدل على الجواز أيضاً في الجملة رواية محمد بن مسلم، قال: سألت  
اباعبدالله عليه السلام عن الرجل يقدم من سفره بعد العصر في شهر رمضان فيصيب  
مرأته حين ظهرت من الحيض أيقعها؟ قال: لا بأس به (١).

كأنه يريد بالعصر أول وقته وهو قريب من الزوال، وإن غيره يثبت، لعدم  
الفاش بالفرق، وترك التفصيل يدل على العموم سواء افطام لا.  
ولا يضر وجود عثمان بن عيسى في الطريق (٢).

وعلى الاستحباب في الجملة يدل عليه صحيحة يونس، قال: قال في  
المسافر الذي يدخل أهله في شهر رمضان وقد أكل قبل دخوله؟ قال: يكف عن  
الأكل بقية يومه وعليه القضاء الحديث (٣).

ولا يضر وجود محمد بن عيسى، عن يونس بن عبدالرحمان (٤).  
ورواية سماعة، قال: سألت، عن مسافر دخل أهله قبل زوال الشمس،  
وقد أكل، قال: لا يسنى له أن يأكل يومه ذلك شيئاً، ولا يواقع في شهر رمضان إن  
كان له أهل (٥) ولا يضر ضعف السند (٦).

وكأن فيه إشارة إلى أن الاجتناب عن المواقعة أكد، ولهذا قيل: بمنعها في  
لسمر المسيح للافطار، وقيل بالجوار مع الكراهة مع وجوب الافطار، ويسنّى

(١) الوسائل باب ٧ حديث ٤ من أبواب من يصح منه الصوم

(٢) وطريقها كما في التهذيب هكذا: سعد بن عبد الله، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن عثمان بن

عيسى، عن حريز، عن محمد بن مسلم

(٣) الوسائل باب ٧ حديث ٢ من أبواب من يصح منه الصوم

(٤) وطريقها كما في الكافي هكذا: علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن يونس

(٥) الوسائل باب ٧ حديث ١ من أبواب من يصح منه الصوم

(٦) والسند كما في الكافي هكذا: محمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد عن عثمان بن عيسى، عن سماعة

لا فطر (١) في السفر بالاكل والشرب، لا بعدم النية فقط، بل ولا بنية الافطار  
 يظهر الامتثال (٢) ويأمن عن التهمة، ولا يكون مشتبه بالصائمين سفراً.  
 و ينبغي تعجيله ايضاً لذلك للمسارعة والنية ايضاً ليحصل الثواب مع عدم  
 الشبع والري وملاً لبطن من الاكل والشرب تعظيماً للشهر.  
 وكذا ترك المواقعة مطلقاً لما مر ايضاً، ولما سيحىء.  
 واما اذا قدم قبل الزوال وعدم الافساد، فالظاهر وجوب الصوم عليه  
 لامكانه لعدم تحقق المفسد وعدم فوت محل البتة.  
 ويدل عليه آية الصوم وأخباره (٣)، و يؤيده عموم منع الحاضر عن الاكل  
 ونحوه في شهر رمضان، لاما استثنى مع عدم كونه منه.  
 و يؤيده رواية ابي بصير، قال: سألت عن الرجل يقدم من سفره في شهر  
 رمضان فقال: ان قدم قبل زوال الشمس فعليه صيام ذلك اليوم ويعتد به (٤)،  
 ولا يضر ضعف السند والاضمار (٥)  
 ورواية احمد بن محمد، قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن رجل قدم  
 من سفره في شهر رمضان ولم يطعم شيئاً قبل الزوال، قال: يصوم (٦).

(١) وليس في النسخة المصبوعة المحررة قوله (٢) (و ينبغي الافطار)

(٢) ومن الرد بالامتثال امتثال قوله تعالى صفة من فقام آخر الدال على وجوب الافطار بالاسلام

(٣) يعني الاحبار انه على وجوب الصوم في الحمله فاما ندل كالأية على وجوبه مطلقاً م يأت

بالمفسد

(٤) الوسائل باب ٦ حديث ٦ من ابواب من يصح منه الصوم

(٥) سنده كذا في تهذيب هكذا الحسين بن سعيد، عن حماد بن ايوب، عن الحسن بن عثمان عن

سماعة عن ابي بصير

(٦) الوسائل باب ٦ حديث ٤ من ابواب من يصح منه الصوم



## و كذا المريض اذا برء،

ولا يفتركون (عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد) في سندها.

وما في صحيحة يونس بن عبد الرحمن، عن موسى بن جعفر عليهما السلام في حديث، قال في المسافر يدخل أهله وهو جنب قبل الروا ولم يكن أكل فعليه ان يتم صومه ولا قضاء عليه، يعنى اذا كان جنبته من احتلام (١) - لعله من كلام يونس، ويحتمل الأمام عليه السلام.

الثاني المريض حكمه حكم المسافر لبعض ما تقدم.

واعلم ان كلام الشيخ المفيد يدل على وجوب الإمساك على المسافر والمريض مطلقا بعد زوال الموجب، فالاحتياط فيه وان كان هو كثيراً ما يفتى عن المستحب بالوجوب، وعن المكروه - (لا يجوز) كالصدوق، وانما ظاهر كلامه وجوب الإمساك اذا علم الدخول في البلد قبل الزوال، فكأنه محمول على الاستحباب ايضاً لما مر.

ولصحيحة رفاعه بن موسى، قال سألت ابا عبد الله عليه السلام، عن الرجل يقدم (يُقبل) في شهر رمضان من سفر حتى يرى انه سيدخل أهله صحوة او ارتفاع النهار، قال: اذا طلع الفجر وهو خارج لم يدخل فهو بالخيار ان شاء صام وان شاء افطر (٢).

ومثلها ما في صحيحة محمد بن مسلم، عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: اذا سافر الرجل في شهر رمضان فخرج بعد نصف النهار فعليه صيام ذلك اليوم ويعتد به من شهر رمضان، فاذا دخل الى بلد قبل طلوع الفجر وهو يريد الإقامة (بها - ح) فعليه صوم ذلك اليوم، فان دخل بعد طلوع الفجر فلا صيام عليه وان شاء

(١) الوسائل باب ٦ حديث ٥ من أبواب من يصح منه الصوم

(٢) الوسائل باب ٦ حديث ٢ من أبواب من يصح منه الصوم

صام (١).

ولظاهر ان معاً هما انه مختير في الخارج بين ان يفطر ويوجد ما يفسد الصيام فلا يكون صائماً بعد الدخول، وبين الامسك فيكون صائماً بعده. ون ذلك يكون قبل الوصول الى محل الترخص لما ثبت من عدم جواز الافطار بعد لتجاوز عنه قبل زوال الشمس، والاحوط عدم ايجاد الناقض مع العلم بالدخول قبله.

وانه يستفاد من هذه المسألة وادلتها عدم الاعتداد بشأن النية كثيراً ون نية الافطار ليست بمفسدة والجنابة كذلك وانها لا تحتاج الى النية في جميع النهار وأنه لا يشترط في صحة الصوم صوم جميع النهار بل يصح اذا وجد في اكثره وان كن لصوم في بعض أجزائه مما لا يحوز، بل يجب الافطار في الجملة، لانه كان مسافراً في بعضه مع وجوب الإفطار فيه.

والرواية والفتوى اعم من ان قصد الافطار ام لا وهذه (٢) مؤيدة لوقوع الصيم - واجباً موسعاً كالقضاء والنذر - بعد قصد الافطار فتقييد البعض قول المصنف (٣): (ولونوى الافساد ثم جئت نية الصوم الخ بما اذا جئت الخ غير ظاهر لوجه وقد مرّت اليه الإشارة فتذكر وتدر).

وأنه لا فرق بين افراد الصوم في ذلك كعدم الفرق بين المكلفين بل سائر الاعذار الموجبة للافطار كالمذكورة في المتن وغيره.

(١) لمسانلي باب ٦ حديث ١ من ابواب من يصح منه الصوم

(٢) يعني رواية محمد بن مسلم الأخيرة

(٣) يعني فيما تقدم من عبارته في اوامر الخاتمة معنى الشارح فانه ان البعض قد قيد كلام المصنف في قوله بونوى الافساد بكون المراد لو جئت نية الافساد لا أنها كتبت مسبقة بالافساد أولاً، فان هذا التقييد في غير

والحائض و النفساء اذا طهرتا في الاثناء ،

و الكافر اذا اسلم ، والصبي اذا بلغ ، والمجنون اذا افاق ، والمغمى عليه .

الثالث المرأة اذا طهرت في النهار مطلقا و يدل على عدم صحة صومها فقد شرطه وهو الطهارة من الحيض والنفاس تمام النهار والاختار (١) ايضاً .

و يدل على استحباب امساكها بعد الطهر في النهار ما تقدم .

ورواية ابي بصير قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة اصحبت

صائمة في رمضان ، فلما ارتفع النهار حاضت ، قال : تفطر ، قال : وسألته عن امرأة

رأت الطهر اول النهار ؟ قال : تصلي وتتم صومها وتقضي (٢) .

وحملت على الاستحباب ، لعدم صحة السد ، ولا تقدم .

والطهر اعم من النفاس والحيض ، وما رأيت دليلاً فيها بالتفصيل المذكور

في المسافر والمريض ، بل لا قائل به هناك

وكذا ما رأيت التمهيل (٣) في غيرهما من الكافر والصبي والمجنون والمغمى

عليه ، نعم سيجيء عدم وجوب القضاء على بعضهم ، وان لا تفصيل فيهم ، فيمكن

التشبيه في غير المريض ، وفي مطلق الاستحباب وفي الجملة اعتماداً على ما

سيجيء .

و يؤيده تغيير الأسلوب والاكتفاء في قوله : (في الاثناء ليح) فتأمل .

و دليل عدم الوجوب على هؤلاء فقد شرط وجوب الصوم في بعض النهار

من الاسلام والعقل والبلوغ

عنه لا تلاق صحة محمد بن مسلم

(١) راجع الوسائل باب ٥٠ من أبواب الحيض وباب ٢٨ من أبواب من يصح منه الصوم

(٢) الوسائل باب ٢٥ حديث ٥ من أبواب من يصح منه الصوم

(٣) يعني التمهيد المستند من قول المصنف في اسلام الكافر قبل الزوال او بعده وكذا ما بعده من

حكم الصبي الخ

واعلم انه ينبغي للمريض ان يكتفى في الافطار على قدر ما يرتفع عنه الضرر بالصوم ولا مساك عنه، فلا يتعدى الى ما لا يضّر امساكه مثل الجماع لثبوت المنع والاقتصار على موضع اليقين، لان المجوّز هو الضرر ولهذا قيد المرض في الآية بالمضّر (١).

ويحتمل جواز كل شيء لحصول الرخصة بسبب المرض المضّر، ويؤيده أن وحوب الامساك عن المفطرات انما هو بسبب الصوم وأدلته وقد ارتفع وجوبه عنه وهو ظاهر.

ون الاول لمسافر ايضاً الاقتصار على ما يصدق عليه الافطار وما لا يحصل معه لضعف.

وكذا عدم الجماع، لما مرّ، ولصحيحة محمد بن مسلم، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا سافر الرجل في شهر رمضان فلا يقرب النساء بالنهار في شهر رمضان، فان ذلك محرّم عليه (٢).

ولصحيحة ابن سنان - وهو عبدالله لقرائن وقد صرح به في الفقيه - قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يسافر في شهر رمضان ومعه جارية له أفهه أن يصيب منها بالنهار؟ فقال: سبحانه الله اما يعرف هذا حرمة شهر رمضان إن له في الليل سباحاً طويلاً، قلت: أليس له أن ياكل ويشرب ويقصر؟ فقال: إن الله تبارك وتعالى قد رخص للمسافر في الافطار والتقصير رحمة وتخفيفاً لموضع لعب والنصب ووعث (٣) السفر ولم يرتخص له في مجامعة النساء في السفر بالنهار في شهر

(١) يعني قيدت الآية المطلقة في الاخبار بالمضّر

(٢) انوسائل باب ١٣ طبعته من ابواب من يصح منه الصوم

(٣) في الحديث، عودت من وعثاء السفر اي مشقته أحياناً من الوعث، وهو المكان السهل الكثير لرمس

لدى سمب فيه الماشي و سقى عليه بهال رمل وعث ورملة وعثاء (مجمع البحرين)

رمضان وأوجب عليه قضاء الصيام ولم يوجب عليه قضاء تمام الصلاة إذ آت من سفره ثم قال: والسنة لا تقاس وإنى إذا سافرت في شهر رمضان ما آكل إلا القوت وما اشرب كل الرئي (١).

ويدل على الجواز صحة على من الحكم، قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل أتى أهله في شهر رمضان وهو مسافر فقال: لا بأس به (٢) كذا في التهذيب والاستبصار.

وفي الكافي، عن علي بن الحكم، عن عبد الملك بن عتبة الهاشمي والظاهر أن هذا هو الأصح، لعدم نقل علي بن الحكم هذا الثقة عن الإمام عليه السلام كما قال ابن داود، ولهذا ما رأيت في خبر أنه نقل عنه عليه السلام، مع كثرة وقوعه في مثل هذا السند والنقل عنه، ونقله عن الغير وعلى التقديرين، الخبر صحيح، لكون عبد الملك أيضاً ثقة، والظاهر أن (عنى) (علياً ط) هو أيضاً الثقة الواقع في مثل هذا السند كثيراً، ولشبهت نقل أحمد بن محمد بن عيسى عنه (٣) لا عن غيره. ومثلها رواية سهل - كأنه ابن السمع الثقة عنه عليه السلام (٤)، ولا يضتر مجهولة أنه محمد (٥).

(١) الوسائل باب ١٣ حديث ٥ من أبواب من يصح منه الصوم

(٢) الوسائل باب ١٣ حديث ٩ من أبواب من يصح منه الصوم وهكذا في السج ولكن نعطا في

الوسائل في توضيح هكذا سألت أبا الحسن عليه السلام يعني موسى عليه السلام عن الرجل يجمع أهله في سفر وهو في شهر رمضان؟ قال - لا بأس به والمطوون أنه احتلط عليه فله لفظ رواية ليسع الآية هذه والأمور

(٣) وسندها كما في الكافي هكذا: عنه من أصحابنا عن أحمد بن محمد عن علي بن الحكم، عن

عبد الملك بن عتبة الهاشمي

(٤) الوسائل باب ١٣ حديث ٢ من أبواب من يصح منه الصوم

(٥) سندها كما في الكافي هكذا: عنه من أصحابنا، عن أحمد بن محمد، عن محمد بن سهل، عن أبيه

وصحيحة عمر بن يزيد - الطاهر انه الثقة ايضاً - قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يسافر في شهر رمضان أله ان يصيب من النساء؟ قال: نعم (١)

و رواية محمد بن مسلم المتقدمة في جواز الوطى بعد العصر (٢) ، وهذه صريحة في لنهاره والطاهر من الأول (٣) ايضاً ذلك ، اذ لا يسأل أحد عن الوطى في السفر في الليل.

على أن ترك لتفصيل خصوصاً في مثل هذا المقام، دليل العموم، والأ ينزم الاغراء بالجهل والمعصية وعموم ادلة الافطار في السر من الكتاب (٤) والستة والاجماع.

ولأن الظاهر أن وجوب الامساك به اما استميد من وجوب الصوم، ومعلوم عدم وجوبه على المسافر، واستثنائه عن أدلة وجوب الصيام. وتؤيده الشهرة ايضاً بين الاصحاب وعدم التقييد بحال الضرر والتعب في خبرنا، ونقل الاجماع في عدم وجوب الامساك عن غيره في شرح الشرايع. ويفهم خلاف في التملّى من الاكل والشرب ايضاً من الدروس (٥) . والاصل ايضاً مع ادلة اباحة وطى الاهل والجمع بينها بحمل ما يدل على

قال سالت ابا الحسن عليه السلام عن رجل نكح أهله في شهر رمضان وهو مسافر، قال: لا بأس

(١) الوسائل باب ١٣ حديث ١ من ابواب من يصح منه الصوم

(٢) الوسائل باب ١٣ حديث ١٠ من ابواب من يصح منه الصوم

(٣) يعني بالاول الخبر الاول وهو خبر عمر بن يزيد

(٤) وهو قوله تعالى ومن كان منكم مريضاً او على سفر فعدة من ايام اخر - انبكرة ١٨٤

(٥) قال في الدروس ولا يحرم الجماع على المسافر خلافاً للبهية وحرمه الحطبي على كل معطر لا مع

الضرورة، وكذا التملّى من لطيم والشراب، والوجه الكراهية (انتهى)

و الواجب اما مضيق كرمضان، وقضائه ،  
والنذر، والاعتكاف.

واما مخير كجزاء الصيد، وكفارة أذى الحلق، وكفارة رمضان،  
واما مرتب وهو كفارة اليمين،

### التحريم على الكراهة

و يؤيده قوله عليه السلام: (اني ما آكل الا القوت وما اشرب كل  
الرى) (١) فان الاكل فوق القوت ليس بحرام على ما نقل فيه الاجماع.  
فحمل الشيخ في الكتابين اخبار الجواز على حال الضرورة والمشقة الشديدة  
او على غير النهار غير الاخيرة، لا يخلو عن بعد، والاحتياط معه  
و اعلم ان الطاهر عدم الفرق بين الرجل والمرأة، مع الاحتمال لعدم ذكر  
المرأة

و ايضاً عدم الفرق بين الصيام، مع الاحتمال لعدم ذكر غير شهر رمضان،  
وبين الزوجة والأمة

قوله : «والواجب اما مضيق الخ» اشارة الى قسمة الصوم الواجب  
باعتبار تعينه وعدمه، واراد بالمضيق هنا صوماً لا بدل له اختياريّاً ولا يكون بدلاً  
عن غيره بقريضة قوله : (واما مخير الخ)  
ولعله اراد بالنذر ما يعم شبهه أو حذفه.

و اراد بالمخير ما له بدل اختياري، وبالمرتب الذي له بدل من غيره بعد  
العجز عنه..

(١) كما في ديل صحيح ابن سنان المتقدمه ولا حظ للوسائل باب ١٣ حديث ٥ من ابواب من يصح منه

وقتل الخطأ، والظهار، ودم الهدى،  
وقضاء رمضان

وقوله: (وقتل الخطاء) عطف على اليمين ليكون التقدير: (وصوم كفارة قتل  
لخطأ) وكذا التقدير فيما بعده.  
ولو قال: (والقضاء) (١) بغير الضمير لكان أولى ليشمل قضاء النذر و  
شبهه، والظاهر أن الغرض المثال لا الحصر.

(١) أى بى قوته، وقضاء رمضان



## «المطلب الثاني في شرائط الوجوب»

انما يجب على المكلف السليم من الضرر به، الطاهر من الحيض  
والنفاس

---

## المطلب الثاني في شرائط الوجوب

قوله : «انما يجب على المكلف السليم الخ» نقل في المنتهى الاجماع على  
عدم وجوب الصوم على غير البالغ، والمجنون والاصل، والخبر (١) ايضاً دليل.  
والطاهر ان الاغماء كالجنون لعدم العقل الذى هو مدار التكليف،  
فما يفهم الوجوب عليه، مع سبق النية كما نقل عن الشيخ المفيد (٢) .

---

(١) لعل المراد بالخبر هو العام الآتى: (رفع القلم عن الثلاثة) «واحبار» (كل من علب الله عليه والله أولى  
باعتدائه) فلا حظ للمساكين باب ٢٤ من أبواب من صح عنه الصوم ح ٦

(٢) يعنى جههم من كلام المعبدرة في المقتضى وجوب الصوم على المعصى عليه اداسبق منه النية لا مطلقاً

ولظاهر ان المرء سقوط القضاء عنه بذلك لا كونه مكلفاً به حال الاغناء وأدى واجباً عليه، وبالجمله حكمه حكم المجنون كما قاله في المنتهى.

ثم الظاهر أن الحكم في النائم كذلك بمعنى عدم وجوب شيء عليه حين نومه، فليس هو في حال النوم فاعلاً للواجب ومكلفاً به، بل يسقط التكليف عنه بالكليّة كما هو ظاهر من العقل والنقل، مثل رفع القلم عن النائم حتى يشبه (١) نقله في المنتهى، ومصرّح في سقوط الصلاة عنه في الاصول.

وان وجوب القضاء بأمر جديد، لا أنه تابع لوجوب الاداء والّا يلزم سقوط القضاء لسقوط الاداء.

وان الشارع جوّز النوم للصائم رحمة له، وكذا سقوط الصوم عنه وعدم ايجاب القضاء لصدور النية. منه شرع في الصوم ام لا، على (٢) الاحتمال تخفيفاً وتفضيلاً، ورحمة، وليس هنا اسقاط، بل عدم الايجاب رأساً لذلك مؤيداً بقوله صلى الله عليه وآله: (نية المؤمن خير من عمله) (٣)، وان ذلك تعتد.

فما ذكره الشهيد الثاني في شرح الشرايع من كونه مكلفاً دون المفمى عليه والمجنون وبين وطول فيه البحث، غير ظاهر، وما نفهمه، وهو أعلم.

وايضاً الظاهر عدم الخلاف في الوجوب والجزاء مع زوال المانع عن

مراجع ص ٥٦ من المقدمة

(١) الوسائل باب ١ حديث ١٠ من ابواب مقدمات العبادات من قول علي عليه السلام لعمر بن الخطاب معاناً له: (اما علمت ان القلم يرفع عن ثلاثة، عن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعيق، وعن النائم حتى يستيقظ)

(٢) قيد لقوله به: ام لا

(٣) الوسائل باب ٦ حديث ٣ - ١٥ - ١٧ - ٢٢ من ابواب مقدمات العبادات ولكن في حديث ١٧: نية

المؤمن افضل من عمله، وفي حديث ٢٢ نية المؤمن اجمع من عمله

## الكل قبل الفجر

وايضاً، الظاهر الاستحباب بعده في غير المريض والمسافر مع زوال عذرهما وعدم الافساد قبل الزوال، سواء افسدوا ام لا، قبل الزوال وبعده.

(ولعل الفرق بين الصبي والمجنون-خ) (١) وبين ما تقدم في المسافر والمريض -من الوجوب عليها (٢) مع زوال المانع قبل الزوال وعدم الافساد، والاستحباب فيها (٣) مطلقاً هو انها (١) غير صالحين للصوم، وليس لهما صلاحية الصوم الواجب في جزء من النهار لذاتها، بخلاف المسافر والمريض، فان المانع فيها خارجي، وفي المجنون عارض، والاعفاء كذلك، تامل، والظاهر الفرق.

ويؤيده أن العقل شرط التكليف مطلقاً بحيث لا يجوز للمكلف التكليف

بدونه

وان السفر والمرص مانعان لوجوب الصوم رحمة ورخصة منه تعالى.

وان الواجب انما هو الصوم، وهو عبارة عن الامساك في كل النهار ومع فقد جرم منه -والحال انها غير صالحين للتكليف اصلاً بالذات- لا يجب الكل.

والوجوب عليها (٥) لنص، لا يدل على كون غيرها كذلك.

واما الفرق بين الحائض والنفساء، وبين المسافر والمريض فما تقدم من

(١) في سحتين احريين اللتين احليهما محظوة والاخرى مطبوعة هكذا: زول الفرق بينها في الصبي والمجنون (الح) ولا يخفى ان ما ائتينا به في الاصل اظهر واصوب

(٢) اي على المسافر والمريض

(٣) يعني في الصبي والمجنون

(٤) اي الصبي والمجنون

(٥) اي على المريض والمسافر

فلا يجب الصوم على الصبي، و(لا على) المجنون، ولا المغمى عليه وان  
سبقته (سبق - خ) منه النية،  
ولا المريض المتضرره، ولا الحائض، ولا النفساء.

كون الافطار لها رخصة ورحمة، ووجوب الصوم عليها بالشرطين (١)، للتص كما  
تقدم، بخلاف الاولين، فان افطارها لفقدان الشرط ووجود النص، فتأمل  
واحتط

فقوله ره: «فلا يجب الصوم (الى قوله) النية» متفرع على اشتراط  
التكليف نفى للوجوب عليهم مطلقا، سواء وجد الشرط قبل الروال وقبل الافساد  
ام لا.

فقوله ره: (فيما سبق): «والحائض والنفساء الخ» (٢) غير جيد، لانه  
يدل على تساوى حكمهم حكم المسافر والمريض، وقد عرفت أنه ليس كذلك  
على ما صرح به هنا وسيجيء ايضا.  
ففي تلك العبارة (٣) اجمال.

والمراد التشبيه في الاستحباب لا في التفصيل ايضا كما علم من هنا، ومما  
سيجيء وقد اشرنا هناك

وقوله: «ولا المريض (الى قوله) ويشترط» متفرع على اشتراط السلامة

(١) احدهما كون الحضور وصحة قبل الزوال ثانيهما عدم اتيانه بالمفطر حيث

(٢) حيث قال: ويستحب للمسافر الإمساك (الى قوله): والحائض والنفساء اذا طهرتا في الاثناء

ملاحظ الوسائل

(٣) يعنى بها عبارة السابقة من قول المصنف فلهذا وكذا المريض اذا برء، والحائض والنفساء اد برئت،

فقول المصنف وكذا، تشبه في اصل استحباب الإمساك لا في التفصيل بين روال المدرج بالنسبة الى الحائض  
والنفساء، قبل الزول او بعده

ويشترط في رمضان، الإقامة فلا يصح صومه سفرأً يجب فيه القصر.  
ولو صام عالماً بالقصر (التقصير- خ) لم يجزئه، ولو جهل احزأه، ولو  
قدم قبل الزوال ولم يتناول أتم واجباً واجزأه  
وحكم المريض حكمه

### واطهارة

و كان الاولى (١) ان يقول: (المقيم) بدل قوله: (ويشترط) وقد عرفت  
الاستثناء من عدم الوجوب على المسافر، يريد بالإقامة لموجة للاتمام وعدم السفر  
الموجب للقصر كما يشعر به قوله: يجب فيه القصر (التقصير- خ)

قوله: «ولو صام عالماً بالخ» قد مر دليله و تفصيله في كتاب الصلاة،  
وهنا أيضاً في الجملة مع أدلة ما تقدم وما تأخر.

وكون (حكم المريض حكمه) يحتمل أن يكون في قوله: (ولو قدم لخ)  
فقط، وذلك أيضاً قد مر، وفيه (٢) وفي كون الجاهل بوجوب الافطار معذوراً والعالم  
غير معذور، وذلك غير بعيد، لما مر من احتمال كون الجهل عذراً خصوصاً في مثل  
هذه المسألة التي الظاهر أن مقصود الشارع التخفيف عن المكلف والمصلحة له،  
ولهذا قال جمع من العامة: بانه رخصة.

وفي المريض رواية (٣) أيضاً عندنا كما اشرنا اليه، وعدم ظهور الفرق بينهما.  
مع انه يهمهم من التهذيب كون الجهل عذراً في اكثر المسائل كما يفهم من

(١) يعني الاولى ان يقول المصنف به بدل قوله: (ويشترط في رمضان الإقامة): (ويقيم في رمضان)

(٢) يعني ويحتمل ان يكون التشبه في قول المصنف. ولو قدم الخ وفي قوله: لو صام عالماً بالقصر الخ معاً

(٣) لعلة به يريد بالرواية قوله عليه السلام: وكل من اضطر لعلة في يوم النهار ثم قوى بعد ذلك امر

بالامساك بقية يومه نادياً وليس بمرض فانها متروكة منوطاً لاحد شق المسألة معوقاً ولشق الآخر معهوداً

مراجع الوسائل باب ٢٣ حديث ١ من ابواب يصح منه الصم

و شرط لقضاء، التكليف، والاسلام، فلا يجب قضاء ما فات عن  
(من - خ) الصبي والمجنون،

التبع كما شرأليه لشهيد الثاني (١) بحيث يفهم منه كونه معذوراً مطلقاً  
قوله: «و شرط القضاء الخ» اشارة الى شرائط وجوب القضاء ولا شك  
في شرطية التكليف ي كون الشخص بالغاً عاقلاً وقت الفوت، لا كونه مكلفاً  
بالصوم

ودليله الاصل، والنقل، والعقل مؤيد في الجملة.  
وكذا اشتراط الاسلام (لان الاسلام يجب ما قبله) (٢)  
ويدل عليه الخبر ايضاً، بل الاجماع،  
ولمن المراد ان الاسلام عن الكفر الاصل مسقط للقضاء، لا انه لا يجب  
على الكافر حل كفره، فان الظاهر انه مكلف بالفروع كلها الا ان الاسلام  
يسقطها، وليس الاسلام عن الارتداد شرطاً، بل يجب عليه قضاء زمان رذته بعد  
الرجوع ايضاً

ولا فرق بين المطرية والمالية.  
ولمن دليلهم عدم الدليل على السقوط مع عموم ادلة القضاء وعدم ظهور  
شمول، مثل الاسلام يجب ما قبله.

#### (١) في المسائل

(٢) مصباح المسند (ملففة الشيخ قوام القمي الوشوي الامامي دامت مخادته) نقلاً عن مسند احمد بن  
حبل ج ٤ ص ٢٠٥ مسنداً عن ابي شامة (وقط الحديث هكذا) قال: ان عمرو بن العاص قال: لما اتى الله  
عروص في قهي الاسلام قل اتيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم ليا بعي فسقط يده التي، فقت لا  
انامك يا رسول الله حتى تعمر ما تقدم من ذنبي، قال: فقال لي: رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا  
عمرو ما علمت ان المحرة يجب ما قبلها من الذنوب، اما علمت ان الاسلام يجب ما كان فيه من الذنوب وعن  
ص ١٩٩ وفيه قال صلى الله عليه وآله وسلم: بايع فان الاسلام يجب ما كان قبله، وان المحرة يجب ما كان

## والمغنى عليه

ولعله نقل الاجماع ايضاً على ذلك، ولهذا قال: (١) (ولا الكافر الاصل)، ويجب القضاء على المرتد).

قوله : «والمغنى عليه» اى لا يجب عليه القضاء لفقد الشرط وهو العقل.

ويدل عليه ايضاً صحيحة ايوب بن نوح (الثقة) قال: كتبت الى ابى الحسن عليه السلام عن المغنى عليه يوماً او اكثر هل يقضى ما فاتته ام لا؟ فكتب عليه السلام: لا يقضى الصوم ولا يقضى الصلاة (٢).

ومثله مكاتبة على بن محمد القاشاني (٣)، ومثلها صحيحة على بن مهزيار الا انه قال: سألت (٤) بالضمير ومعلوم انه الامام عليه السلام.

ويدل عليه قوله عليه السلام: فكتب عليه السلام: لا يقضى الصوم مع عدم المعارض نعم يدل على قضاء الصلاة بعض الاخبار، وقد مر في بحثها. ويشعر بالفرق بينها وبين الصوم ما في صحيحة رفاعة (الثقة): يقضيها كلها لان امر الصلاة شديد (٥).

قبلها وعن اسد الغابة (ج ٥ ص ٥٤) قال وروى محمد بن جبير بن مطعم، عن يه، عن حذاف قال: كنت حاضراً مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم منصرفه من الجمرانة فاطلع هبار بن الاسود من باب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم (ال ان قال) فقال رسول الله صلى الله عليه وآله قد سموت منك وقد احس الله اليك حيث هدلك الله الى الاسلام، والاسلام يحث ما قبله (انتهى)

(١) يعنى فيما يأتى في عبارة المصنف ر

(٢) الوسائل باب ٢٤ حديث ١ من ابواب من يصح منه الصوم

(٣) الوسائل باب ٢٤ حديث ٢ من ابواب من يصح منه الصوم وفيه فكتب عليه السلام. لا يقضى

الصوم ولم يذكر الصلاة

(٤) الوسائل باب ٢٤ مثل حديث ١ من ابواب من يصح منه الصوم

(٥) الوسائل باب ٤ حديث ٤ من ابواب قضاء الصلاة من كتاب الصلاة

و ان لم تسبق منه النية، ولا الكافر الأصلي  
ويجب القضاء على المرتد والحائض، والنفساء،  
والنائم،

قوله : «وان لم يسبق منه النية» اشارة الى قول من يقول بعدم القضاء  
ان سبق النية كالنائم لوجوبه عليه، والاجزاء عنه حينئذ  
قوله : «ويجب القضاء على المرتد الخ» الظاهر عدم الخلاف في ذلك  
كله عند الاصحاب.

ويؤيده في المرتد وجوبه عليه مثلاً حال ارتداده وتركه اختياراً فبقي في  
المهدة.

وفي الحائض الاخبار (١) خصوصاً الذي بين فيه عدم القياس بالصلاة،  
وقدمت مراراً.

والفرق ايضاً، اذ التكليف بقضاء الصلاة شاق لتكررها وكثرتها مع  
تكرر الحيف في كل شهر كما هو الغالب بخلاف الصوم، فانه في السنة شهر واحد،  
وهذا بين.

والنفساء حائض، والاجماع حكم بالاتحاد على الظاهر

والظاهر ان النائم مع عدم سبق النية يقضى لذلك.

واما مع سبق النية فلا يقضى، للاصل، مع عدم ما يدل على القضاء الذي  
لا بد له من امر جديد، مع انه نوى وقصد الصوم وما تعمد في تركه وما افسده.  
على ان النوم غالباً امر غير اختياري، وقد يكون ضرورياً، مع انه قريب  
من المكلف، ولهذا قيل: انه مكلف.

(١) راجع ابواب ٤١ و ٥٠ من ابواب الحيض من كتاب الظهارة و باب ٢٥ من ابواب من يصح



والساهى.

ولو أسلم الكافر أو أفاق المجنون أو بلغ الصبي قبل الفجر وجب صوم ذلك اليوم، ولو كان بعده لم يجب.

ولأنه حصل الغرض من الصوم وهو الامساك عن المفطرات لله في الجملة، ولهذا قالوا: بوجوب القضاء لو لم ينو لقوته عنه بالكلية، فيبقى في العهدة فيجب القضاء، لعل الكبرى اجماعية (١) فتأمل.

و يؤيده ما ورد أن نوم الصائم عبادة (٢)، فلو كان النوم مطلقاً موجباً للقضاء ومفسداً لم يكن كذلك، ففهم منه عدم منع الصائم عن النوم شرعاً، فمن توهم ذلك ارتكب بعيداً، ويتوهم ذلك من الدروس (٣)، وليس بمفهوم. ولعل المراد بالساهى، الذى يفسد الصوم نسياناً، وقد مرّ عدم الفساد به وصحة صومه فلا قضاء.

ويمكن ان يراد به الغافل عنه في تمام النهار بعد نيتته ليلاً فيكون مثل النائم، واما لو لم ينو اصلاً نسياناً حتى تجاوز محله، فيمكن وجوب القضاء عليه، لما قلناه في النائم من القوت عنه والبقاء في العهدة، مع احتمال العدم، للاحصل وعدم (لعدم-خ) ظهور كون ذلك موجباً، مع كون القضاء بأمر جديد، والاحتياط ظاهر. قوله: «ولو أسلم الكافر الخ» قد مرّ (٤) ذلك كنه.

(١) يحتمل ان يكون مراده فقه بالكبرى أن كل ما فات عنه يجب قصانه، ويجعل ان يكون لمراد كل ما يبق في العهدة يجب قصانه

(٢) الواسط باب ١٨ قطعة من حديث طويل معروف بالخطبة الشعبانية من ابواب احكام شهر رمضان

(٣) عبارة الدروس ص ٧٥ هكذا. والنائم بحكم الصائم مع سبق النية وانتبهه قبل الزول وتحديداه،

ولو دم ايدياً قصى ما لم يبوله، وفي البسوط يصح كلها مع سبق النية بناء على اجراء اسية للاتمام (انتهى)

(٤) عند قوله قلنس سرّه الثاني المرضي الخ وقوله فقه. وما رأيت تمصلاً في غيرها من الكافر الخ

و يدلّ على عدم الوجوب على الكافر اذا أسلم في أثناء النهار- مع ما مرّ من الأصل وفقد شرط صومه الذي هو انما يكون في تمام النهار وغير ذلك- صحيحة العيص بن القاسم، قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قوم اسلموا في شهر رمضان وقد مضى منه أيام هل عليهم أن يصوموا ما مضى منه او يومهم الذي اسلموا فيه؟ فقال: ليس عليهم قضاء، ولا يومهم الذي اسلموا فيه إلا ان يكونوا اسلموا قبل طلوع الفجر (١).

وهذه مؤيدة للفرق بين الكفر وعدم العقل والحيف، وبين السفر والمرض بما مرّ فتأمل  
والاخبار- على عدم وجوب القضاء على الكافر بعد الاسلام الا الايام التي اسلم وترك - كثيرة.

والعقل يساعده، والخبر المشهور (الاسلام يُجِبُّ ما قبله) (٢) يكفي مع الاتفاق على مضمونه من العمارة والخاصة على الظاهر.

ولكن خبر الحلبي، قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اسلم بعدما دخل في شهر رمضان أياماً فقال: يقضى ما فاتة (٣).

يدلّ على وجوب قضاء ما فات منه من صوم الشهر، ولكنه غير صحيح، لوجود القاسم بن محمد - كآته الجوهري الواقفي - وابان بن عثمان (٤) وفيه قول.

وحمله الشيخ على ما فاتة لعارض، مرض ونحوه بعد الاسلام أو كان ممن لا

(١) الوسائل باب ٢٢ حديث ٦ من أبواب احكام شهر رمضان

(٢) تقدم ذكر محله آنفاً عند شرح قول المصنف: وشرط القضاء الخ راجع

(٣) الوسائل باب ٢٢ حديث ٥ من أبواب احكام شهر رمضان

(٤) وسند الحديث كما في التهذيب هكذا الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن ابان بن عثمان

ولوفااته رمضان او بعضه بمرض و مات في مرضه سقط ،  
و استحب لوليه القضاء .

يعلم وجوب صوم الشهر عليه .  
وهذا يدل على عدم كون الجاهل معذوراً في القضاء .  
و يؤيد التأويل (١) بان الفوت انما يقال : اذا كان الشيء فرضاً ، ولا  
فرض على الكافر بالإتفاق .  
و اعترضه العلامة في المنتهى بأن الصوم كان فرضاً على الكافر حال كفره  
ايضاً ، لما ثبت من تكليف الكافر بالفروع عندنا .  
والدخل في تأييد التأويل لا يدفع التأويل ، مع انه يمكن ان يراد : الفوت  
انما يقال على الفرض الذي يكون صحيحاً او مقدوراً للفاعل مع تلك الحالة (٢) التي  
فات فيها ، ولا يقال : فات المرض على الحائض ، ويمكن الفرق (٣) .  
ولكن مثل هذا النزاع في مثله هين .  
ويمكن ان يحمل على الاستحباب ايضاً جمعاً بين الأدلة ، على انك قد  
عرفت عدم الصحة (٤) فلا يصح الاحتجاج بها خصوصاً بعد ما مضى .  
قوله : «ولوفااته رمضان الخ» وجه السقوط ظاهر وهو الاصل وعدم  
الدليل ، مع أن القضاء لا بد له من دليل ، وعدم استقرار الوجوب عليه لعدم القدرة ،  
والمراد به عدم الوجوب ، ويدل عليه الاخبار ايضاً .

واما دليل استحباب القضاء على الولي فكأنه اجماع ، قال في المنتهى : قال

(١) يسي تأويل الشيخ

(٢) والمروى انه لا يصح منه ولا يكون قادراً على الصوم حال كفره فلا يصدق ، لفوت

(٣) يعني يمكن الفرق بين الكافر والحائض

(٤) حتى سنداً بوجود الجوهرى وابان بن عثمان

ولو استمر مرضه (الى رمضان - خ) آخر سقط الأول،  
و كفر عن كل يوم (منه - خ) بمدة.  
ولو برء بينها وترك القضاء تهاوناً قضى الأول وكفر،

اصحابنا: انه يستحب القضاء عنه وهو حسن لانه طاعة فعلت عن الميت فوصل  
اليه ثوابها.

فيه تأمل، لان فعل طاعته عن الميت خصوصاً مع عدم استحبابها ولا  
وجوبها عليه في محن النفوس، بل كانت محرمة تحتاج الى دليل.  
لعل له دليلاً على ذلك، اذ المراد فعل الطاعة وجعل ثوابها له، مثل الصلوات  
والتصدقات والزيارات، لما ثبت عندهم من وصول ثوابها اليه مطلقاً.  
و اما لو استمر المرض حتى اتصل برمضان آخر بحيث ما حصل له زمان  
يمكن صوم جميع ما تقدم فوته، سواء امكن له البعض ام لا، وسواء كان فاته الكل  
او البعض،

فقالوا: لا قضاء لذلك عند الاصحاب لما مر.

ولكن تجب الكفارة ويستحب القضاء، لصحبة عبدالله بن سنان، عن  
ابي عبدالله عليه السلام قال: من افطر شيئاً من رمضان في عذر، ثم ادرك رمضان  
آخر وهو مريض فليصدق، بمدة لكل يوم، فاما أنا فلائي صمت وتصدقت (١)  
ودالاتها عليها (٢) واضحة.

ويدل على وجوب الكفارة حسنة محمد بن مسلم وصحبة زرارة ايضاً و  
ستسمعها وغيرها ايضاً.

و اما اذا برء بمقدار زمان يمكنه الصوم ولم يصم سواء ما صام أصلاً او صام

(١) الوسائل باب ٢٥ حديث ٤ من ابواب احكام شهر رمضان

(٢) يعني عن وجوب الكفارة واستحباب القضاء

## وان لم يتهاون قضى لغير كفارة

بعضها وبقى البعض فالشهور ما ذكره المصنف من وجوب القضاء والكفارة على المتهاون اى غير العازم على القضاء، سواء كان عازماً على عدمه ام لا .  
والقضاء فقط على العازم الا انه كان يؤخر لكونه جائزاً له ذلك ثم حصل له مانع من الصوم حيث ما كان متوقفاً مثل المرض .  
ويمكن كون السفر الصورى والنسيان وما يعد عذراً لا مقصراً فيه كذلك .  
وقيل بوجوب القضاء فقط مطلقاً، وقيل: بالمدينة معه مطلقاً .  
ومنشأ الخلاف اختلاف الأخبار .

ويدل على الأخير صحيحة زرارة وحسنه - لابراهيم - عن ابي جعفر عليه السلام في الرجل يمرض فيدركه شهر رمضان ويخرج عنه وهو مريض ولا يصح حتى يدركه شهر رمضان آخر، قال: يتصدق عن الأول و يصوم الثاني، فان كان صح فيما بينهما ولم يصم حتى ادركه شهر رمضان آخر صامها جميعاً ويتصدق عن الأول (١) وصحيحة ابي الصباح الكنانى قال: سألت باعبدالله عليه السلام عن رجل . عليه من شهر رمضان طائفة، ثم ادركه شهر رمضان قبل، فقال: (ان كان صح فيما بين ذلك ثم لم يقضه حتى ادركه شهر رمضان قابل فإن-يب) عليه ان يصوم وان يطعم كل يوم مسكيناً، فان كان مريضاً فيما بين ذلك حتى يدركه (ادركه-خ) شهر رمضان قابل فليس عليه الا الصيام ان صح، وان تتابع المرض عليه فلم يصح فعليه ان يطعم لكل يوم مسكيناً (٢) .

وهذه عامة في ذوى الاعذار مطلقاً على الطاهر، فتأمل .

ولعل مستند الثانى رواية سعد بن سعد، عن رجل، عن ابي الحسن

(١) الوسائل باب ٢٥ حديث ٢ من أبواب احكام شهر رمضان

(٢) الوسائل باب ٢٥ حديث ٣ من أبواب احكام شهر رمضان

عليه السلام، قال: سألت عن رجل يكون مريضاً في شهر رمضان ثم يصح بعد ذلك فيؤخر القضاء ستة أو أقل من ذلك أو أكثر ما عليه في ذلك؟ قال: أحب له تعجيل الصيام فإن كان آخره فليس عليه شيء (١).

والأصل، ولا يخفى ما فيه، لعدم نقاء الأصل بعد الدليل الآ مع عدم العمل بالخبر الواحد كما هو مذهب ابن ادریس، ولهذا نقل عنه القول بالقضاء فقط.

ولضعف الخبر بالارسال وغيره.

ولا شتماله على عدم القضاء وعدم الاثم بالتأخير عن السنة ايضاً من غير عذر، والظاهر انه لا يقول به القائل.

وام دليل المشهور فهو حسنة محمد بن مسلم - لابراهيم - عن ابي جعفر وابي عبد الله عليهما السلام قال: سئلها عن رجل مرض فلم يصم حتى ادركه رمضان آخر، فقالا: ان كان برء ثم تولى قبل ان يدركه (الشهر - ل) (الرمضان - خ) الآخر صام لذى ادركه (وتصدق عن كل يوم بمدة من طعام على كل مسكين - يب) (٢) وعيه قضائه، و ان كان لم يزل مريضاً حتى ادركه رمضان آخر صام الذى ادركه وتصدق عن الاول لكل يوم مذكاً على مسكين وليس عليه قضاء (٣)

و رواية ابي بصير، عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اذا مرض الرجل من رمضان الى رمضان ثم صح فانما عليه لكل يوم أفطر فدية طعام، وهو مذ لكل

(١) الوسائل باب ٢٥ حديث ٢ من ابواب احكام شهر رمضان

(٢) وتصدق عن الاول لكل يوم مذكاً على مسكين - الكافي

(٣) الوسائل باب ٢٥ حديث ١ من ابواب احكام شهر رمضان

مسكين، قال: وكذلك ايضاً في كفارة اليمين، وكفارة الظهار مذكراً مذكراً، وإن صحَّ فيما بين الرمضانين، فإنما عليه أن يقضى الصيام، فإن تهاون به وقد صحَّ فعليه الصدقة والصيام جميعاً لكل يوم مذ إذا فرغ من ذلك الرمضان (١).

او هما مقيدان، (٢) وبدلان على وجوبها مع التهاون والتواني (٣) فلا يجب بدونها فيجب حمل المطلق المتقدم على المقيّد كما هو مقتضى الاصول.

ولكن سند الأخيرة ضعيف (٤) بالقاسم بن محمد - كأبه الجوهري الواقفي - وبعلي، عن أبي بصير - الظاهر أنه علي بن أبي حمزة البطائني قائد أبي بصير وهو يحيى بن القاسم - وليس هما (٥) بثقة، ومشملة على تأخر الكفارة عن رمضان آخر وليس بجيد.

وفيه تأمل أما (أولاً)، فلمدم صراحة التهاون والتواني (٦) في عدم الغزم على القضاء لاحتمال أن يراد بهما مجرد ترك القضاء للكسل والتأخير كما هو عادة الكثر المكلفين قال في الصحاح: الهَوْنُ، السكينة والوقار.

و يؤيده قوله تعالى: يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْناً (٧) وهو عدم الاستعجال والوقار على الظاهر وإن كان بمعنى الاستحقار ايضاً لكنه غير مناسب هنا أو اطلق على مجرد التأخير الاستحقار

(١) الوسائل باب ٢٥ حديث ٦ من أبواب أحكام شهر رمضان

(٢) هكذا في نسختين أحدهما معطوطة والآخر مطبوعة، ولعل الصواب: (وهما) بإسقاط الألف

(٣) الأول في رواية أبي بصير والثاني في حصة محمد بن مسلم المتعديتين

(٤) وسندها كما في التهذيب هكذا: الحسن بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن علي، عن أبي بصير

(٥) هكذا في النسخ، ولكن الظاهر أن الصواب: وليس هما بثمينة

(٦) الواقفي في روائقي أبي بصير ومحمد بن مسلم المتقدمتين

(٧) المرقاة ٦٣

وقال فيه يهياً: الوقي، الضعف والفتور، والكلال، والاعياء  
وهو ايضاً غير صريح فيما ارادوه، بل ظاهر فيما قلناه.  
(واما ثانياً) فلائنه لو كان المراد ما قالوه لزم ترك قسم آخر، وهو الترك مع  
الصحة وعدم التهاون والتواني، مع انه ضروري.  
(ثالثاً) عدم حسن المقابلة بين التواني واتصال المرض (١) من حصول برة  
(رابعاً) أن غاية ما يستفاد منها حكم التواني والتهاون وليس عدمها  
مذكوراً فيها لا ينفي ولا اثبات، فالحكم بذلك بغير دليل.  
ولو ضم ذلك بالاصل والمفهوم، - فيقال: - ان الاخبار الصحيحة الصريحة  
مقدمة على المفهوم ورافعة للاصل.  
(خامساً) لا منافاة بين الاخبار حتى يحل المطلق على المقيد، وهي شرط  
الأن ان يقال: بحجية المفهوم، وكونه أولى من عموم المنطوق، وهو كما ترى، وقد  
تحقق في محله والاحتياط مع الاخير (٢)، وكذا كثرة الاخبار وصحتها، بل في  
الحقيقة هما ايضاً دليل الاخير فافهم، ولهذا قرّبه الدروس (٣)، ونقله عن  
الصدوقين رحمهما الله.  
ولظاهر كون لمساfer مثل المريض في وجوب الكفارة لا سقوط القضاء  
وان كان السفر واجباً ما لم يكن مسقطاً لاختياره وحينئذ يحتمل سقوطه ايضاً.

(١) كما في حصة محمد بن مسلم المتقدمة

(٢) اي لمذهب الاخير وهو القول بالقضاء والكفارة معاً مطلقاً

(٣) قال في الدروس ص ٨٩: واطلق الصدوقان وجوب الفدية (يعني رائداً على القضاء) على من  
ادركه رمضان وكذا قادراً لم يعص واكتفى ابن الدريس بالقضاء وان نوان وجب محمد بن مسلم يهيه ولكنه  
جعل دوم المرض مقابل النوان وهو بشر يقول الصدوقين ولعله الاقرب (انتهى)



ولومات بعد استقراره وجب على وليه القضاء.

ويمكن فهمه من رواية الكتاني (١)، ومما سيجيء من نحو رواية منصور بن حازم (٢)

قوله: « ولومات بعد استقراره وجب على وليه القضاء » هذه المسألة خلاف الأصول فلا بد له من دليل قوي.

والظاهر عدم الخلاف بين الأصحاب في الجملة، قال في المستهى: ولو برىء من مرضه زماناً يتمكن فيه من القضاء ولم يقض حتى مات قضى عنه وليه ذهب إليه علمائنا (انتهى)

والظاهر أن مراده هنا أيضاً ذلك (٣) بقوله: (ولومات بعد استقراره) فيكون المراد أنه فاته المرض كما يدل عليه سوق الكلام وإن احتمل ظاهر اللفظ العام العموم فيه وفي السفر وغيره.

والذي يدل عليه صحيحة حفص بن البختري - الثقة - وحسته، عن أبي عبدالله عليه السلام في الرجل يموت وعليه صلاة أو صيام؟ قال: يقضى عنه أولى الناس بميراثه، قلت: فإن كان أولى الناس به امرأة؟ فقال: لا إلا الرجال (٤) وهذه تدل على مطلق الفائت عن الرجل ولو كان عمداً اختياراً. وإن الولي مطلق الذكر الذي هو يأخذ الارث، وفيه اجمال. وصحيحة محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام قال: سأله عن

(١) الوسائل باب ٢٥ حديث ٣ من أبواب أحكام شهر رمضان

(٢) الوسائل باب ٢٣ حديث ١٥ من أبواب أحكام شهر رمضان

(٣) قال استقرار الصوم إنما يكون إذا تمكن بعد رمضان من القضاء بأن يكون بمقدار القضاء متمكناً منه ولم يقض ويستقر عليه

(٤) الوسائل باب ٢٣ حديث ٥ من أبواب أحكام شهر رمضان

الرجل ادركه شهر رمضان وهو مريض فتوفي قبل ان يبرء؟ قال: ليس عليه شيء، ولكن يقضى عن لذي يبرء ثم يموت قبل أن يقضى (١)

وظاهرها مخصوص بالمريض الذي كان متمكناً من القضاء.

ولا ذكر فيها للولي (الولي-خ) وغيره فلا يبعد الوجوب من ماله سواء أوصى أم لا فيكون من الأصل.

فإنهم فانه يشكك مع الطفل والنزاع، وانه خلاف ظاهر بعض الأصحاب.

ويمكن كونها (٢) عامة في الرجل والمرأة، فافهم، وهو الاحوط ولاولى فتأمل.

وصحيفة محمد بن الحسن - أظنه محمد بن الحسن الصفار وقد صرح به في المنتهى - قال: كتبت الى الأخير عليه السلام: رجل مات وعليه قضاء من شهر رمضان عشرة أيام، وله وليان هل يجوز لهما ان يقضيا عنه جميعاً خمسة أيام، احد الوليين، وخمسة أيام، الآخر؟ فوقع عليه السلام: يقضى عنه اكبر ولييه عشرة ايام ولأء ان شاء الله (٣)

قال ابن بابويه في الفقيه: هذا التوقيع عندي مع توقيعاته الى محمد بن الحسن الصفار بحطه عليه السلام (انتهى) - بعد نقله هذا الخبر عن محمد بن الحسن الصفار -

وقال ايضاً: فان لم يكن له ولي من الرجال يقضى عنه وليه من النساء،

(١) الوسائل باب ٢٣ حديث ٢ من ابواب احكام شهر رمضان

(٢) فان قوله عليه السلام، ولكن يقضى عن الذي غير متعرض للفاسى وانه من هو؟ يشمل كنيها

(٣) الوسائل باب ٢٣ حديث ٣ من ابواب احكام شهر رمضان

وقد روى عن الصادق عليه السلام، قال: اذا مات الرجل وعليه صوم شهر رمضان فليقتض عنه من شاء من أهله (١).

وهذا الكلام يدل على ايجابه القضاء على الولي من النساء بعد عدم الرجال، والرواية تدل على تسوية الحكم بالقضاء بين الرجال والنساء، فتأمل. ودلالة رواية الحسن (٢) عاقبة مثل الأولى في كنف قضاء الشهر، وكل ولي الا انه يقدم الاكبر وعدم الاجزاء عن غير الولي الاكبر، فلا يصح التبرع عن الولي من الوارث وغيره، ولا الاستيجار وغيره ولا وجوب على غيره. ومشملة على التابع ايضاً، لعله الاستحباب.

ورواية حماد بن عثمان، عمن ذكره، عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: سألت عن الرجل يموت وعليه دين من شهر رمضان من يقضى عنه؟ قال: أولى الناس به، قلت: فان كان أولى الناس به امرأة؟ قال: لا، الا الرجال (٣). وهذه ايضاً عامة في كل ما فات من صوم شهر رمضان، والولي الا أنه نفي كونه امرأة ولكن سندها ضعيف، ومع ذلك مرسل.

ورواية ابي مريم الأنصاري، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا صام (مرض - يسخ ل) الرجل شهر رمضان (كذا في التهذيب والاستبصار) (٤) والظاهر (شيئاً من شهر رمضان) كما في (الكافي والفقهاء) فلم يزل مريضاً حتى يموت فليس

(١) الوسائل باب ٢٣ حديث ١ من ابواب احكام شهر رمضان

(٢) هكذا في النسخ والاصواب محمد بن الحسن يريد هذه: ان مثل رواية حمص المتقدمة عامة مثل عمومها الرواية الاولى في قضاء كل الشهر وكل ولي

(٣) الوسائل باب ٢٣ حديث ٦ من ابواب احكام شهر رمضان

(٤) في النسخة التي رأيتها في الاستبصار هو كما في الكافي والفقهاء رجع الاستبصار باب حكم من

عليه شيء (١) ، وإن صحَّ ثم مرض حتى يموت (ثم مات - خ) وكان له مال تصدَّق عنه مكان كلِّ يومٍ بمَدٍّ، فإن لم يكن له مال تصدَّق عنه وليه (٢) .  
وفي الكافي والفقهاء مثلاً، عن أبي مريم الأنصاري إلا أنه قال: فإن لم يكن له مال صام عنه وليه .

وهذه تدل على تقديم التصدَّق من ما له على صوم الولي وتصدُّقه عنه أيضاً مع الإطلاق في الولي، وتخصيصه بالقضاء والتصدَّق عنه من ماله إذا لم يكن له مال .

مع عدم صحة السند في الكافي، ويحتمل الصحة في التهذيب والاستبصار، لأن الظاهر أنَّ أبا مريم هو عبد الغفار الثقة .

وكذا في الفقيه على تقدير توثيق إمام بن عثمان وأبي مريم الأنصاري (٣) وما في رواية عبد الله بن بكير عن بعض أصحابنا، عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل يموت في شهر رمضان، قال: ليس على وليه أن يقضى عنه ما بقى من الشهر، وإن مرض فلم يصم رمضان ثم لم يزل مريضاً حتى مضى رمضان وهو مريض ثم مات في مرضه ذلك فليس على وليه أن يقضى عنه الصيام، فإن مرض ولم يصم شهر رمضان ثم صحَّ بعد ذلك فلم (ولم - خ) يقضه ثم مرض فمات فعلى وليه أن يقضى عنه، لأنه قد صحَّ فلم يقض ووجب عليه (٤)

فعدم من هذه وغيرها وجوب القضاء عن الميت مع استقراره عليه إذا مات

(١) في الفقيه فليس عليه قضاء

(٢) الوسائل باب ٢٣ حديث ٧ من أبواب أحكام شهر رمضان

(٣) فإن سدد الحديث كما في الفقيه هكذا . روى إمام بن عثمان، عن أبي مريم الأنصاري عن أبي

عبد الله عليه السلام - وصريق الصدوق إلى إمام بن عثمان صحيح كما في المشيخة

(٤) الوسائل باب ٢٣ حديث ١٢ من أبواب أحكام شهر رمضان

في المرض، وكذا في الحيض والتفاس لما سيأتي.

وأما إذا مات في السفر فيقضى عنه مطلقاً (١)

ويدل على ذلك أخبار، مثل رواية منصور بن حازم، عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يسافر في شهر رمضان ويموت، قال: يقضى عنه، وإن امرأة حاضت في شهر رمضان فماتت لم يقض عنها، والمريض في شهر رمضان لم يصح حتى مات لا يقضى عنه (٢).

ورواية محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام في امرأة مرضت في شهر رمضان أو طمشت أو سافرت فماتت قبل أن يخرج رمضان هل يقضى عنها؟ فقال: أما الطمشت والمرض فلا، وأما السفر فتعم (٣)

وهذه سندها جيد وإن كان فيها (فيه ط) على بن اسباط (٤) وفيه قول إلا أنه مقبول مع أنها صحيحة في الفقيه على ما اظن فإنه رواها على بن الحكم - الثقة - واليه صحيح كما يظهر من الفهرست وغيره، عن أبي حمزة، وهو ثابت بن دينار - الثقة - عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألت عن امرأة الحبر (٥).

ورواية الوشاء - كأنه الحسن بن علي وهو حسن مصريح في الكافي والاستبصار - التهذيب - عن أبي الحسن الرضا عليه السلام قال: سمعته يقول: إذا

(١) أي مع الاستمرار وعنده

(٢) الوسائل باب ٢٣ حديث ١٥ من أبواب أحكام شهر رمضان

(٣) الوسائل باب ٢٣ حديث ١٦ من أبواب أحكام شهر رمضان

(٤) سندها كما في التهذيب هكذا: على بن الحسن بن فضال، عن علي بن اسباط، عن علاء، عن محمد

بن مسلم

(٥) الوسائل باب ٢٣ حديث ٤ من أبواب أحكام شهر رمضان ورواه في الكافي أيضاً عن عدة من

صحابتنا عن أحمد بن محمد، عن علي بن الحكم، عن أبي حمزة

مات الرجل وعليه صيام شهرين متتابعين من علة فعلية ان يتصدق عن الشهر الأول ويقضى الشهر الثاني (١) وهذه تدل على قضاء غير صوم شهر رمضان ايضاً وجواز التصديق بل (وعلى-خ) وجوبه بدل الصوم.

ولكن السند ضعيف بعدة عن سهل بن زياد.

ومع عدم ظهور من يجب عليه الصوم والتصدق، كأنه الولي وحذف للظهور.

واعلم ان هنا ابجاثا (الاول) المقضى عنه، والطاهر مما سبق انه المكلف الذي أوجب عليه لقضاء الأ مسافر فانه يجب القضاء عنه (٢) وان لم يجب عليه كما سيأتي ولم يقض ومات سواء كان رجلاً او امرأة، اباً او أمّاً أو غيرهما، لصدق ما في الرواية على الغير ايضاً، لعدم الفرق، وكون عادة الشارع بيان حكم الرجل وإحالة المرأة عليه.

ويشعر بالتغليب لفظة (الذي) في الصحيحة المتقدمة (٣) وان كان السؤال عن الرجل ورواية محمد (٤) الأخيرة ايضاً، وهي صحيحة وصريحة في وجوب القضاء عن المرأة التي ماتت في السفر.

فتخصيص بعض الاصحاب الحكم بالرجل للأصل وذكر (الرجل) في الروايات والاختصار على موضع المتفق محل التامل، وكذا تخصيصهم بالأب، وهذا أبعد.

(١) انوسائل باب ٢٤ حديث ١ من ابواب احكام شهر رمضان

(٢) يعنى محمد ادراك شهر رمضان حراً

(٣) يعنى رواية محمد بن مسلم المتقدمة التي هي صحيحة الوسائل باب ٢٣ حديث ٢ من ابواب احكام

شهر رمضان

(٤) نوسائل باب ٢٣ حديث ٤ من ابواب احكام شهر رمضان

(الثاني) المقضى، الظاهر انه مطلق الصلاة والصوم الذين يجب قضائهما، سواء كانت الصلاة اليومية وغيرها، وصوم شهر رمضان وغيره، فانتا اختياراً ام لا، سفرأ ام حضراً، لعموم صحيحة حفص (١) .

وان مات سفرأ لا يشترط القدرة على قضائه بان رجع واقام ثم فاته الصوم بخلاف المرض والحيض والنفاس لما مر في الخبر الصحيح (٢) .

ويمكن ان يكون السر (٣) أنّ السفر يحصل باختيار المكلف وان كان واجباً بخلافها (٤) وان القدرة فيها مطلوبة دونه (٥)

وان المسافر قادر على الاداء والقضاء سفرأ من غير حصول ضرر بان ينوى الإقامة بخلافها ومنه علم الفرق بين المسافر والمريض لو استمر كل منهما الى رمضان الآخر، فيمكن وجوب القضاء على المكلف نفسه لقطع السفر المتصل ان لم يكن واجباً والّا فبعد الانقطاع بالطريق الاولى حيث وجب على الغير، ويؤيده انه لو لم يكن كذلك لزم تجويز اسقاط الصوم بالكلفة عنه بان يكون مسافراً دائماً بحيث لا يقضى الشهر كله أصلاً.

والكفارة مع تخلل الحضر الذي يمكن القضاء فيه بالطريق الاولى حيث وجبت على المريض، ويشعر به ما في رواية الكنتاني (٦) .

فلا يبعد ايجاب قطع السفر الغير الضروري مع ضيق وقت القضاء، ومع

(١) الوسائل باب ٢٣ حديث ٥ من ابواب احكام شهر رمضان

(٢) الوسائل باب ٢٣ حديث ٤ من ابواب احكام شهر رمضان حيث قال واما سفرهم

(٣) يعنى الفرق بين السر وغيره من المرض والحيض والنفاس

(٤) يعنى بخلاف المرض والحيض والنفاس

(٥) يعنى دون السر

(٦) الوسائل باب ٢٥ حديث ٣ من ابواب احكام شهر رمضان

## وهو اكبر أولاده الذكور.

عدم فعله، لزوم كفارة التأخير ايضاً، فتأمل.

(الثالث) القاضي، فالمشهور بين المتأخرين انه اكبر أولاده الذكور معنى ان لا يكون ذكر اكبر منه في الاولاد.

وطاهرهم انه الولد الاول، لا ولد الولد، وما رأيت ما يدل عليه أصلاً، وهم اعلم، وقد سمعت ما في الأدلة من ذكر الولي.

والظاهر انه الوارث او الذي له التصرف واولى الناس بعيرائه، مع خلو البعض عنهما، بل (يقضى) (١) فع انحصار الوارث في غير الولد ولو كان لمولى وضامن الجريرة ولامام عليه السلام على الاحتمال، ظاهر الاخبار يقتضي الوجوب عليه.

ويمكن اخراج من لا يرث من الاقارب، مثل العبد (٢) والقاتل، مع احتمال العموم، لصدق الوارث عرفاً، سواء حاز ارثاً ام لا، لان الظاهر من (لاولى بالميراث) على تقدير الفرض فلا يحتاج الى الفعلية كما قيل ذلك في احكام الميت مع احتمال التوقف على ذلك.

ومع تعدده يمكن تقديم الاكثر نصيباً، وتقديم من قدم في احكامه، والأسن، والاشتراك فيه فيوزع، وكون الكسر كفاثياً كما قيل في الولدين الكبيرين الولدين وليداً من أمين في زمان واحد.

وطاهر بعض الاخبار هو الاول الا ان صحيحة محمد بن الحسن (٣)

(١) يعنى في بعض الاخبار ذكر الولي وفي بعضها ذكر (الاولى بعيرائه) وفي بعضها لم يذكر واحداً منها

بل صبر لقوله (ع)؛ (بعضى) المفتضى للاطلاع

(٢) يعنى ولد العبد والقاتل

(٣) «بوسائل باب ٢٣ حديث ٣ من ابواب احكام شهر رمضان



تقتضى الأسن، ومع التساوى التوزيع الذى مضى.  
ومع فرض كون الصغير بالغاً دون الكبير (١) يحتمل الوجوب على الاول،  
وظاهر الخبر هو الثانى.

والظاهر اشتراط الذكورة للنفى الصريح فى الخبر الصحيح (٢) مع كونها  
أولى الناس بالميراث ويحتمل سقوطه عن الذكر ايضاً.  
وظاهره مع عدم الذكر ايضاً فيسقط القضاء عنها.  
ويحتمل التصديق واخراج الصوم من اصل ماله لو كان كما سيجىء.  
وايضاً الظاهر عدم اشتراط وجود شرائط التكليف ورفع موانعه ايضاً من  
القاضى،

فيحب على أولى الناس به بعد اتصافه بالشرائط كالبلوغ.  
مع احتمال العدم (٣) للأصل وحمل الاخبار على الفعل بعد الموت بلا  
فصل.

ثم ان الظاهر أنَّ هذا الوجوب ترتيبى بين التصديق من مال الميت ثم  
الصوم ويحتمل التخيير بينهما، وتمييز الصوم كما هو مذهب اكثر المتأخرين،  
واما الصلاة فمتعيّنة

و الاول (٤) مسوب الى المرتضى، قال فى الدروس: وقدل المرتضى:

(١) وهذا يتصور فى البلوغ بالاحتلام والائيات

(٢) وهو صحيح حتى تراجع الوسائل باب ٢٣ حديث ٥ من ابواب احكام شهر رمضان هذه يقتضى

هـ ولى الناس ميراثه، قلت: فان كان اولى الناس به امرأة؟ فقال: لا الا الرجل

(٣) أى عدم لزوم وجود الشرائط ولازمه عدم الوجوب على غير البالغ ولو بعد سنوّه بعدم فعلته بدوّه

حين الموت

(٤) يعنى الترتيب

يتصدق عنه، فإن لم يكن له مال صام وليه (انتهى).  
والظاهر التصديق بمد على مستحق الزكاة عن كل يوم، لما فهم من صورة  
عدم لقضاء من الاخبار وصريح به في الدروس، وهو ظاهر.  
ودليله (١) صحيحة ابى مريم المتقدمة: (فإن لم يكن له مال صام عنه  
وليه).

ويحتمل تأخير الصوم عن التصديق من ماله ايضاً، لما في هذه الرواية في  
طريق التهذيب والاستبصار: (فإن لم يكن له مال تصدق عنه وليه).  
والتخير بينهما فيكون - بعد عدم ماله - غييراً بين التصديق من ماله (٢)  
والصوم للجمع بين ما روى في التهذيب والاستبصار وبين ما في الكافي والفقهاء،  
وما في الاخبار الدالة على القضاء ويحتمل التخير بين القضاء والتصدق مطلقاً إما  
من ماله لو كان، وإلا فمن مال نفسه للجمع بين الاخبار فإن الاخبار الكثيرة  
واردة في القضاء ويبعد تقييد الكل بعدم التصديق أصلاً بخبر واحد (٣) مع  
اختلاف في متنه، وامكان المناقشة في صحة سنده، وامكان حمله على جواز التصديق  
واستحبابه.

وانه على تقدير المحز يتعين الصوم.  
والتخير موافق لمشهور ايضاً في الجملة بان عمل بالقضاء، فانه يخرج عن  
العهد على المشهور ايضاً.

(١) يبنى دليل مذهب المرتضى الذي هو الترتيب

(٢) حاصل كلامه انه يجمع بين خبرى ابى مريم فان ما في الكافي. فان لم يكن له مال صام عنه  
وليه وما في التهذيب: فان لم يكن له مال تصدق عنه وليه فيجمع بينهما بالتخير ويلاحظ هذا الجمع مع خبر  
القضاء لتصير اخبار القضاء مقيدة بعدم وجود المال للميت

(٣) وهو خبر ابى مريم المذكور آنفاً

ولكن القائل غير ظاهر إلا أنه قال (١) : لو تصدق الولي بدلاً عن الصوم من مال الميت أو من ما له لم يجوز ويظهر من كلام الشيخ التخيير (انتهى).  
والترتيب مذهب السيد وهو غير بعيد، ولا قصور في الاختلاف (٢).  
والمناقشة (٣) ضعيفة، وأصل البرائة مؤيد في الجملة، وبعض الاخبار (٤) والآيات، مثل وَأَنْ تَبْسُ لِلْإِنْسَانِ الْآ مَا مَعَى (٥).  
وان دليل التعيين هو الاخبار الأول، ويلزم حذف خبر ابى مريم (٦) ونحوه فتأمل.

والظاهر أن التصديق من أصل ماله لا من الثلث لظاهر الرواية.  
وان ظاهر رواية محمد بن الحسن (٧) هو التعيين على الولي بحيث لا يجوز لغيره قريباً كان أو بعيداً بالأذن وعدمه، باجرة وعدمها.  
وكذا ظاهر أكثر الاخبار حيث أوجب على الولي.  
ومسقوط الواجب عنه يحتاج الى دليل، وليس بواضح، والأصل عدمه.  
فتقريب الدروس (٨) اجزاء الاستيعار مع عجز الولي وقدرته واحتمال

(١) يعنى قال في الدروس

(٢) يعنى في اختلاف من خبر ابى مريم المنقول في التهذيب والاعتبار مع المنقول في الكافي والمقبيه

(٣) يعنى المناقشة المذكورة في السند بقوله فعدم: ولمكان المناقشة في صحة سنده

(٤) وهو خبر ابى مريم الدال على الترتيب ولو باختلاف الكتب الاربعة. بين التصديق ان كان له مال والصوم ان لم يكن له مال

(٥) لنجم- ٣٩

(٦) تقدم ذكره آخراً

(٧) الوسائل باب ٢٣ حديث ٣ من ابواب احكام شهر رمضان

(٨) قال في الدروس: مروج حصة، الاول لو استأجر الولي غيره فالاقرب الاحراء سواء قدر، وعمره، ولو

تبرع الغير بعمله احتمل ذلك (انتهى)

اجزاء التبرع عن التأمل.

نعم ظاهر بعض الاخبار، مثل صحيحة محمد بن مسلم: (يقضى عن الذى يبرء ثم يموت) (١) من دون قيد الولي، والأولي، يشعر بذلك (٢). بل يحتمل جواز القضاء بما له بحيث يستأجر من اصل ما له ولو كان له الولي ولو لم يكن الوارث قابلاً لذلك يفعل ذلك، الحاكم او من بيده ما له او بعض العدول على تقدير تعذره مع التأمل.

والظاهر تقييد هذه الصحيحة (٣) بما قيد به غيرها أو بعدم الولي. مع انه حينئذ يمكن السقوط لعدم الفاعل والقابل. والقضاء (٤) بالاستيجار ونحوه لعدم هذه الصحيحة. والكفارة اى التصديق بمقتضى لوجودها في بعض الاخبار وفي بعض الصور والقضاء مع عدم لولي اصلاً غير بعيد لوجود التكليف به في هذه الصحيحة (٥)، ولاصل عدم تقييدها بوجود الولي. فينبغي جواز القضاء من صلب ماله للحاكم، ولن له تصرف في ماله، بل لكل من يقدر عليه مع الوثوق. مع احتمال عدم حملها على وجوبه على الولي كسائرهما فيسقط بالأصل

(١) لوسائل باب ٢٣ حديث ٢ من ابواب احكام شهر رمضان

(٢) حاصل كلامه فيه: انه استظهر أولاً من صحيحة محمد بن مسلم جواز الاستيجار ثم عدل، وقال: والأولى ان يقال: انها مشعرة بذلك لا ظاهرة

(٣) يعنى صحيحة محمد بن مسلم المشتملة على قوله (ع): (يقضى عن الذى يبرء)

(٤) لظاهر انه عطف على السقوط في قوله: ويمكن السقوط يعنى يمكن القضاء الخ وكذا قوله فيه.

والكفارة

(٥) يعنى صحيحة محمد بن مسلم

## ولو تعددوا قضاوا بالتقسيط وإن اتحد الزمان

وعيره قال في الدروس ص ٨١: ومع عدم الولي يتصدق من أصل ماله عن كل يوم بمدة (انتهى) والعلة غير ظاهرة إلا ما اشربا اليه (١).

ثم قال ص ٨١: وقال الحلبي: ومع عدم الولي يصام عنه من ماله كالحج (انتهى) ودليبه غير ظاهر غير ما ذكر مع عدم بيان من له ذلك، ولا يبعد ما قلنا هذا مع عدم الولي مطلقا

قال في الدروس: ثم الولي عند الشيخ أكبر أولاده الذكور لا غير وعند المفيد: لو فقد أكبر الولد فأكبر أهله من الذكور، فإن فقدوا فالنساء وهو ظاهر القدماء والاختار (انتهى)

وانت قد عرفت خلاصة الاختبار وأنه ليس فيها اسم للولد، بل تقديم أكبر وليه في توقيع محمد بن الحسن (٢) فقد يكون ذلك أباً.

وان النساء تنفي الحكم عنهن بخصوصهن في اختبار مثل صحيحة حمص (٣) مع حصر الأدلة فيهن وهو اعلم بالاختبار وكلام القدماء والاختار. وقال في الفقيه: فإن لم يكن له ولي من الرجال قضى عنه وليه من النساء (٤)

قوله: «ولو تعددوا الخ» قد اشرنا الى تعددهم وحوز صوم الكل في يوم واحد كما هو المشهور في الصوم عن الميت بالاستيجار وغيره.

قيل: بناء على عدم وجوب الترتيب في الصوم فيجوز وقوع ايام كثيرة في

(١) من الاطلاق المعلوم من قوله عليه السلام: (مضى عن الذي يروى) من غير مفيد بلفظي الخاص

(٢) الوسائل باب ٢٣ حديث ٣ من ابواب احكام شهر رمضان

(٣) الوسائل باب ٢٣ حديث ٥ من ابواب احكام شهر رمضان

(٤) نعل عرصه تقم سره من نقل هذا الكلام ان الصدوق كان من القدماء وكان قبل شيخين وقد

افنى بقيام النساء مقام الرجال وكأفته تأييد لا نسيه في الدروس الى القدماء وافقه العالم

ويوم الكسر واجب على الكفاية. ولوتبزع احد سقط

يوم واحد بخلاف الصلاة، فانه يجب في قضائها الترتيب فلا يجوز ايقاع صلاتين منها في زمان واحد كتقديم المتأخرة.

وفيه تامل اذ قد قيل: بوجوب الترتيب في قضاء الصوم وان نفاه في لدروس على انهم ادعوا الاجماع في صوم الكفارة على ذلك.

وانه قد يكون المانع أن الواجب على الميت كان صوم ثلاثين يوماً فكيف يبرء بالصوم في يوم واحد، وقد يكون للزمان دخلاً من جهة الشرافة، والطول، والتقصير كما قيل مثله في كفارة ثلاثين مسكيناً.

ولكن الجواز مقتضى الاصل، والسهولة في الشرع، ومطلوبية المسارعة الى الخبرات خصوصاً في الوصية وعدم ثبوت وجوب الترتيب ولو في الكفارات لعدم ثبوت الاجماع مع لاصل القوى، وعدم ثبوت ثلاثين يوماً، لان الواجب هو ما كان يفعله الميت، وليس الزمان جزء ولا شك انه ليس عليه الا صوم ثلاثين يوماً مثلاً كصلاة يوم او سنة.

ولا شك أنه يجوز فعلها في ساعة واحدة لو كان مقدوراً فيجوز فعله ايضاً في زمان يسعه ويسوغ

وانما كان على الميت ان يقضى في ثلاثين يوماً لعدم امكان غير ذلك، لا لأنه يجب الايقاع فيه كالاداء كالصلوات الخمس فانها يجب ادائها في اوقات مخصوصة كل يوم خمسة فقط، وفي القضاء بحسب القدرة.

ويؤيده عدم تعيين الوقت للقضاء، لان القضاء مأخوذ فيه الخروج عن لوقت وعدم توقيته بعد ان كان موقتاً، مع أن الاحتياط لو امكن حسن

قوله: «ويوم الكسر واجب على الكفاية الخ» لوجود الوجوب، ولا ترجيح فيكون كفاثياً مع احتمال القرعة.

ولو كان الاكبر انثى لم يجب عليها وتتصدق عن كل يوم بما تمن تركته.

ولعل الأول أظهر لصدق الولي والأولى بالارث على كل واحد فيجب عليه، لما دلت عليه الاخبار (١)

فلو فعل أنثى واحد تبرء ذمته وذمة الآخر لحصول الواجب وعدم بقائه حتى يفعله هو وغيره، ولا اثم على الآخر كما في سائر الواجبات الكفائية.

وهذا معنى قوله: (ولو تبرع احد سقط) أي احد الاولياء لا الاجنبى لعدم تكليفه به والاصل عدم سقوط تكليف الولي بفعل غيره. كما لا يسقط سائر واجبات المكلف بفعل الآخر الا في مواضع مخصوصة كقضاء الدين ورثة السلام على ما قيل.

وهو غير طاهر الا ان يكون الراذ عن سلم عليه فيدخل تحت التكليف.

مع الاحتمال (٢) لان الغرض فعل ما في ذمة الغير.

وقد يمنع ذلك (٣)، ويدل عليه توقيع محمد المتقدم (٤) فتأمل

قوله: «ولو كان الاكبر الخ» كون عدم الوجوب على الانثى ظاهراً وقد مر دليله.

واما التصديق بغير ظاهر دليله كما اشرنا اليه الا ان يراد الاستحباب تشبيهاً ببعض صور التصديق مثل ان مات قبل الاستقرار على ما قيل، حروماً عن الخلاف وان تحلل الصحة ووجوده في بعض الروايات (٥) وان لم يكن في صورة عدم

(١) الوسائل باب ٢٣ حديث ٥-٦-٧ ١١-١٢ من ابواب احكام شهر رمضان

(٢) أي احتمال سقوط الواجب بفعل الاحبي من دون لدن الولي

(٣) أي يمنع كون الغرض فعل ما في ذمة الميت

(٤) الوسائل باب ٢٣ حديث ٣ من ابواب احكام شهر رمضان

(٥) وهو خبر ابن مريم على نقل الهذيب وبعض نسخ الاستبصار كما تقدم

ولو كان عليه شهران متتابعان صام الولي شهراً وتصدق من تركته الميت عن آخر.

الولي، وبالجملة ما اعرف وجهه، وهو اعرف  
قوله: «ولو كان عليه شهران الخ» دليله خبر الحسن بن علي الوشاء  
المتقدم (١) مع بيان ضعف السند.  
و ينبغي كون التصديق من الشهر الأول والصوم عن الثاني كما هو ظاهر  
الخبير (٢).  
وأن التصديق هو مد من طعام عن كل يوم، وظاهر الخبر وجوب ذلك،  
ويحتمل التخيير.  
وظاهر الأدلة المتقدمة تعيين الصوم في الصوم المعين مع ضعف هذه  
الرواية.

قال في الدروس ص ٨٢: و اوجب ابن ادريس قضائهما الا ان يكونا من  
كفارة محيرة فيتخير وتابعه الفاضل لضعف الرواية والأول ظاهر المذهب (انتهى).  
وكلام ابن ادريس جيد، ولكن استثنائه غير ظاهر، اذا لتخير في الكل  
لا يستلزم التخيير في الاجزاء وكأنه حمل عليه الرواية (٣).  
وكون الأول ايضاً ظاهر المذهب غير ظاهر فتأمل في مسألة وجوب القضاء  
عن الميت على الولي، فانها من المشكلات، وما فهمناها كما ذكرها الاصحاب، بل  
قد ذكرت الروايات والاحتمالات لعدم القدرة على الخروج عن المشهورات والعجز

(١) لوسائل باب ٢٤ حديث ١ من أبواب احكام شهر رمضان

(٢) يسن خبر الحسن بن علي الوشاء

(٣) يسن من رواية الحسن بن علي الوشاء على مرض كون الشهرين المتتابعين اللتين عليه من لكفارة



## ويستحب تتابع القضاء.

عن اتقليات.

قوله : «ويستحب تتابع القضاء» دليله حسنة عبدالله سنان، عن ابى عبدالله عليه السلام قال: من افطر شيئاً من شهر رمضان في عذر فان قضاءه متتابعاً افضل، وان قضاؤه متفرقاً فحس ولا بأس (١). وهى صحيحة في التهذيب.

وحسنة الحلبي، عن ابى عبدالله عليه السلام قال: اذا كان على الرجل شيء من صوم شهر رمضان فليقضه في اى شهر شاء اياماً متتابعة، فان لم يستطع فليقضه كيف شاء، وليحصي الايام، فان فرق فحسن، وان تابع فحسن (٢).

وهذه صحيحة في الفقيه والتهذيب ايضاً مع زيادة قوله: قال: قلت: ارأيت ان بقى عليه شيء من صوم شهر رمضان أيقضيه في ذى الحجة؟ قال: نعم (٣).

وفي مثلها دلالة مما على اباحة صوم ايام التشريق وعدم فورية القضاء في الحملة فتأمل، وعمولة على العسيلة لما تقدم، ولما في آخرها وغير ذلك.

من مثل ما في رواية سليمان بن جعفر عن ابى الحسن عليه السلام، قال: لا بأس بتعريق قضاء شهر رمضان، وانما الصيام الذى لا يفرق كفارة الظهار، وكفارة الدم، وكفارة اليمين (٤) ورواية عبدالرحمان بن ابى عبدالله، قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن قضاء شهر رمضان في ذى الحجة وأقطعه، قال! اقضه في ذى الحجة، واقطعه ان شئت. (٥) وهذه صحيحة في الفقيه.

(١) الوسائل باب ٢٦ حديث ٤ من ابواب احكام شهر رمضان

(٢) الوسائل باب ٢٦ حديث ٥ من ابواب احكام شهر رمضان

(٣) الوسائل باب ٢٧ حديث ١ من ابواب احكام شهر رمضان

(٤) الوسائل باب ٢٦ حديث ٨ من ابواب احكام شهر رمضان

(٥) الوسائل باب ٢٧ حديث ٢ من ابواب احكام شهر رمضان

و يدل على عدم جوازهِ في السفر مأمراً.

وخبر عقبة بن خالد، عن ابى عبدالله عليه السلام في رجل مرض في شهر رمضان فما برء اراد الحج كيف يصنع بقضاء الصوم، قال: اذارجع فليصمه (فليقضه-خ ل) (١) .

(فما) ورد في التفريق بين يومين وخمسة ايام، وانه ليس له أن يصوم اكثر من ستة ايام في رواية عمار الساباطي (٢)، (حملة) الشيخ على الجواز مع عدم صحة السند ومنافاته للاكثر والاصح ومنع المسارعة (٣) الى الخيرات المرغوبة في الكتاب والسنة. وكذا حمل ما روى في المنع عن قضائه في ذي الحجة على قضائه سراً بقرينة ما تقدم في خبر عقبة

مع عدم صحة السند و المعارضة بما تقدم من التصريح بالجواز فيه في الصحيحة وغيرها.

و هي رواية خياط بن ابراهيم عن ابى جعفر عن ابيه عن على عليهم السلام، قال: قال على عليه السلام -في قضاء شهر رمضان- ان كان لا يقدر على سرده فترقه وقال: لا يقضى شهر رمضان في عشر ذي الحجة (٤) .

ويمكن حملها على الكراهة -لاستلزامه ترك التابع الذي هو افضل كما عرفت- على بعد، وعلى التحريم باعتبار العشر كله، وهذه محمولة ايضاً على الاستحباب والفضل باعتبار قوله: وان كان لا يقدر الخ.

(١) الوسائل باب ٨ حديث ٢ من ابواب من يصح منه الصوم

(٢) الوسائل باب ٢٦ حديث ٦ من ابواب احكام شهر رمضان

(٣) يعني ان التفريق مانع عن المسارعة الى الخيرات الخ

(٤) الوسائل باب ٢٧ حديث ٣ من ابواب احكام شهر رمضان

### «المطلب الثالث في شهر رمضان»

وهو واجب بأصل الشرع على جامع الشرائط.

ويصح من المميّز والنائم مع سبق النية، ولو استمر نومه من الليل قبل النية الى الزوال قضى.

### المطلب الثالث في شهر رمضان

قوله : «ويصح من المميّز الخ» وهذه العبارة صريحة كغيرها من عباراتهم في صحة صوم المميّز على ما قلناه من صحة العبادة التمرينية، فالحكم بعدم صحة وضوء المميّز وصلاته غير ظاهر، وقد مرت الإشارة اليه مراراً. ويدل على صحة صوم النائم مع سبق النية -بعد الاجماع- (لكل امرء ما نوى)(١) وصدق الامساك مع النية فيخرج عن العهدة، واشتراط كونه مكلفاً في

(١) الوسائل باب ٢ حدث ١١ من ابواب وجوب الصوم وتبينه وصدره: انما الاعمال بالنيات

ومن المستحاضة اذا فعلت الاغسال ان وجبت،  
فان اخلت حينئذ قضت

وقت الامساك غير مسلم، ولو سلم فجوانه أن المراد بالصحة عدم وجوب القضاء وحصول الثواب ببيته، لا أنه فعل المأمور به في وقته مكلفاً به.  
و يؤيدها ما روى في الفقيه: قال الصادق عليه السلام: نوم الصائم عبادة وصمته تسبيح (١).

و مما تقدم، من اشتراط الصوم بالنية ووجوب قضاء ما فات - يفهم وجوب القضاء مع عدم النية والاستمرار  
وبالحقيقة سبب القضاء هو ترك النية، ولهذا لو كان حينئذ غير نائم ايضاً  
لكان كذلك وكأنه لا خلاف فيه بناء على اشتراطه.  
وصحته من المستحاضة التي تجب عليها الاغسال مع فعلها ظاهرة، ولا  
يعقد الخلاف وان كان ظاهر كلام المفيد يفيد الاشتراط بجميع ما يجب عليها على  
نقل عنه.

والظاهر أن ترك الوضوء لا يضر وان قلنا بوجوبه معه، للاصل وعدم دليل  
على اشتراطه به، وكذا على اشتراط صحة الغسل.  
وأما إن اخلت بالجميع فوجوب القضاء غير بعيد لما مر في صحيحة على  
بن مهزيار (٢) مع ما فيها  
و اما لو تركت البعض فغير ظاهر الدليل إلا ان يكون اجماعاً، وهو غير  
ظاهر، والرواية (٣) لا تدل عليه.

(١) لوسائل باب ١ حديث ١٧ من أبواب الصوم المنعوب وتمامه: وعمله متقبل ودعائه مستجاب

(٢) لوسائل باب ١٨ حديث ١ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

(٣) يعني صحيحة على بن مهزيار

و كذا البحث في غير رمضان .  
ولو أصبح جنباً فيه أو في المعين تتم صومه .

ولا ينبغي التردد في عدم وجوب قضاء صوم النهار المتقدم بترك الغسل الليلي .

ويمكن أن يؤثر تركه في الصوم الآتي، ولا دليل عليه أيضاً،  
ولا يبعد التيمم على تقدير اشتراط الغسل فتأمل .

قوله : « وكذا البحث في غير شهر رمضان » يحتمل التشبيه في جميع ما تقدم، كما هو الظاهر، وفي حكم المستحاضة فقط كما قيل، وعلى كلا التقديرين دليل الحاقها في غير شهر رمضان به غير واضح، فان صحيحة علي بن مهزيار مخصوصة بشهر رمضان فتأمل وقد مرّ .

قوله : « ولو أصبح جنباً فيه الخ » يعني لو أجنب ليلاً وأصبح كذلك مع عدم العلم بالجنابة أو مع العلم بالنوم بنية الغسل ولم يتبّه حتى يدركه الفجر، ولا يبعد شموله لمن أصبح جنباً مع تعدد الغسل، لكن الأولى حينئذ التيمم - صحّ صومه في شهر رمضان وفي المعين بنذر ونحوه أيضاً وقد مرّ دليله .

والأصل أيضاً دليل مع عدم ظهور المعارض .

والظاهر أنه لا خلاف في شهر رمضان والمعين، وإما في غيره كالنذر المطلق والقضاء فلا ينعقد، فلا يجب الإتمام، بل يمكن عدم الجواز .

والدليل في قضاء شهر رمضان، صحيحة عبدالله بن سنان قال : كتب أبي إلى أبي عبدالله عليه السلام وكان يقضى شهر رمضان، وقال : أتى أصبحت بالغسل وأصابني جنابة فلم اغتسل حتى طلع الفجر فأجابته عليه السلام : لا تصم هذا اليوم وصم غداً (١) .

وفي غيره لا ينعقد.

في دلالتها على الجاهل بالجنابة حتى طلع الفجر، خفاء فافهم.  
ورواية سماعة الآتية (١).

واما غيره (٢) فما اذكر فيه شيئاً الا ما في رواية عثمان بن عيسى، عن سماعة بن مهران، قال: سألت عن رجل اصابته جنابة في جوف الليل في رمضان فنام وقد علم بها ولم يستيقظ حتى يدركه الفجر، فقال: عليه أن يتم صومه و يقضى يوماً آخر، قلت: اذا كان ذلك من الرجل وهو يقضى رمضان، قال: فيأكل يومه ذلك فيقضى، فانه لا يشبه رمضان شيء من الشهور (٣) من قوله عليه السلام (٤): لا يشبه الخ.

مع ما في سندها ودلالتها وعدم ظهور الحكم الأول (٥) فيها الا ان يقيد بعدم نية الغسل وحيثئذ ينبغى القضاء والكفارة ايضاً عندهم.  
وهذه مؤيدة بعدم الكفارة فتأمل فالحكم في الكل (٦) مشكل ولو في القضاء اذا صار مضيقاً لقرب شهر رمضان

(١) تأتي بعد هذا

(٢) يعنى دليل في غير قضاء شهر رمضان

(٣) الوسائل باب ١٩ حديث ٣ من ابواب ما يجب عنه الصائم

(٤) متعلق بقوله فقه. ما في رواية عثمان بن عيسى الخ والمراد ان محل الاستدلال من قوله صومه سلام: لا يشبه رمضان ليع فانه يدل على عدم اعتبار ما يعتبر في غير صوم شهر رمضان الا ما حرج بالدليل، ولكن ضعف السند والدلالة مانع عن الاستدلال

(٥) يعنى بالحكم الاول قوله عليه السلام: عليه أن يتم صومه ويقضى يوماً آخر فانه لو فرض عدم استيقاظه قبل الفجر فاللزام بالحكم بالصحة وعدم القضاء

(٦) ان في القضاء فتشديد بالعلم، وانما في غيره فكذلك مع عدم دلالة (لا يشبه) على كون جميع الصيام الغير المتعين يهطل بالحكمة لئلا وعدم الفصل ودلالتها على عدم كون المعنى كرمضان وهو خلاف المنسوب (عنه رحمه الله)

ومن المريض اذا لم يتضرر به .  
ويعلم رمضان برؤية الهلال،

وكذا النذر المطلق خصوصاً اذا تضيّق، والكفارات خصوصاً مع اشتراط  
التتابع والحكم بقضاء الصوم واتمام ما فيه أو افساده مع عدم قطع التتابع في  
الكفارة ليس له دليل واضح

وتخصيص الكفارة فقط باللاحاق الى شهر رمضان دون غيره، يحتاج الى  
دليل، كأنه الأصل، والخروج عن عهدة الواجب بالامر بها مع التعمين وعدم جواز  
القطع كما في الصوم المعين دون غيرها.

وهذا على تقدير تسليمه، انما يتم مع فورية الكفارة، وليست بواضحة.  
قال في الدروس وهي غير فورية خصوصاً اذا كان حق الله وعدم جواز  
القطع بعد الشروع.

وهو ايضاً غير واضح وان كان غير بعيد للنهي عن بطلان العمل (١) وغيره،  
مع أنها قد تكون غيرها ايضاً بهذه المناسبة كما اشرنا اليه. فتخصيص الكفارة بالانعتاد  
يحتاج الى محض الا ان يقول بغيرها ايضاً حينئذ

قوله : «ومن المريض» عطف على المميز أي يصبح صوم شهر رمضان  
بل مطلقاً من المريض «اذا لم يتضرر» بسبب الصوم وقدمت دليله، وهو الاصل  
وادلة الصوم مع تقييد الاصحاب المريض في الآية بما يحصل معه الضرر كما في  
التيمم، للاخبار والاجماع، والعطف مؤيد لارادة المعنى الحقيقي من الصحة في  
المميز ايضاً فافهم

قوله : «ويعلم رمضان الخ» اشارة الى العلامات التي عيّنها الشارع

(١) لا حظ الوسائل باب ١٨ و ٢٠ من ابواب من يصح منه الصوم

و بشياعه ،

للعلم برمضان، لتوقف الصوم عليه.

وهي اقسام (الاول) الرؤية بنفسه، ولا شك في اعتبارها عندنا لانه يحصل الضرورى بدخول وقت ما يكلف به، ولا شيء فوق ذلك.  
والاخبار (١) الصحيحة الصريحة الدالة على ان الصوم للرؤية والفطر كذلك، دالة عليه.

وبخصوصه صحيحة على بن جعفر، قال في الفقيه: سأل على بن جعفر أخاه موسى بن جعفر عليهما السلام عن الرجل يرى الهلال في شهر رمضان وحده ولا يبصره غيره أنه ان يصوم؟ قال: اذا لم يشك فليصم، والا فليصم (٢)  
(الثاني) الشيع، ولا شك في اتباعه لو كان بحيث يفيد العلم كما قاله في المنتهى ٥٩٠: ولو رأى في البلد رؤية شائعة وذاع (شاع-خ) بين الناس الهلال وجب الصيام بلا خلاف لانه نوع تواتر يفيد العلم (انتهى) اما لو لم يفد، بل يفيد الظن، فاذا غلب بحيث صار احتمال عدم بعيداً جداً ولا يحصل ما يقرر العلم العادى، فلا يبعد الاتباع ايضاً.

وكأن في صحيحة العيص بن القاسم قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن هلال اذا رآه القوم جميعاً فاتفقوا على انه لليلتين أيجوز ذلك؟ قال: نعم (٣)  
اشعاراً به حيث علم الحكم بدخول الشهر حينئذ من غير ان يشترط العدالة في القوم، بل اكتفى بانهم قد اتفقوا على الرؤية حتى حكموا بانه لليلتين، وقال: يجوز ذلك اى جعله من الشهر لا جعله لليلتين، وما شرط علمه، بل اكتفى

(١) راجع الوسائل باب ٣ من ابواب احكام شهر رمضان

(٢) الوسائل باب ٤ حديث ١ من ابواب احكام شهر رمضان

(٣) الوسائل باب ١٢ حديث ٦ من ابواب احكام شهر رمضان



يقوله عليه السلام: (إذا رآه القوم).

ولا شك في جريان العرف في القول بأنه رأى القوم إذا حصل له ما قلناه،  
وأما دون ذلك فالظاهر، العدم لثبوت العمل باليقين والأصل عقلاً ونقلًا في  
الاخبار الآ بدليل شرعي خصوصاً في مسألة الرؤية، فإن في بعض الروايات:  
(إياك أن تخرج عن اليقين) (١).

وفي أخرى عنه عليه السلام: (ومن ادخل يوماً من شهر رمضان فيه فلم  
يؤمن بالله ولا بي) (٢).

ونفي الاعتبار بخمسين في الاخبار مثل ما في آخر صحيحة محمد بن  
مسلم: (وزاد حماد: وليس أن يقول رجل هو ذا هو، لا أعلم الا قال: ولا خمسون) (٣)  
وسيجي مع غيرها.

والخبر في الاخبار الصحيحة بشهود العدل، والرؤية في عدل ثلاثين،  
وايجاب الاكمال في يوم الغيم، وما يدل على النهي عن العمل بالظن مطلقاً في  
الكتاب (٤) والسنة .

(١) لم يشر على هذه الرواية وإن ورد ما هو بهذا المصنف عن خير اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله  
عليه السلام أنه قال: في كتاب علي عليه السلام: سم رؤيته واسطر رؤيته وإياك ولشك وظن دبح لوسائل  
باب ٣ حديث ١١ من ابواب احكام شهر رمضان

(٢) الوسائل باب ١٦ ذيل حديث ١ من ابواب احكام شهر رمضان، ونعظه هكذا: قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله: من الحق في رمضان يوماً من غيره متعمداً طيس يؤمن بالله ولا ي

(٣) الوسائل باب ١١ ذيل حديث ١١ من ابواب احكام شهر رمضان و يأتي تمامها بعد هذا

(٤) اما الكتاب فمكثوله تعالى: ان يسمعون الا الظن وان هم الا يخرصون - الانعام ١١٦ يوسف ٦٦ وقوله  
عروحل: ان تتبعون الا الظن وان اتمم الا تخرصون - الانعام ١٤٨ وقوله عز من قائل وان الظن لا يعي من الحق  
شيئاً - لحم- ٢٨ وميرها من الآيات الدالة للعمل بالظن، ولما السنة فلا حظ الوسائل باب ١٢ من ابواب  
صحات القاضي من كتاب القضاء

## و بمضي ثلاثين من شعبان ، وبشهادة عدلين

ولا يمكن الاستدلال على حجيته مطلقاً بأنه يفيد الظن مثل  
الشاهدين، أو بأنه إذا حصل به الظن الأقوى من الظن الحاصل من الشهود يلزم  
القول به بالطريق الأول - لأن القياس غير معتبر، ومفهوم الموافقة موقوف على العلم  
بعلة ما يدعى علية، وبوجوده في الفرع، وذلك فيما نحن فيه غير ظاهر، ولا يلزم  
دخول الشيعاء في جميع ما يدخل البيئنة.

والظاهر أنه باطل بالاجماع، بل بالكتاب والسنة، والعقل، إذ يلزم قتل  
النفس به وثبوت الزنا والرجم وغير ذلك، و يلزم أيضاً ثبوته، بل سائر الاحكام،  
بشهادة النساء إذا افادت ظناً أقوى مع أنها منفية خصوصاً هنا كما سيأتي.

والقول بخروجها بالاجماع ونحوه مبطل لكونه مفهوماً الموافقة، إذ لا يمكن  
ابطال بعض ما ثبت بالمفهوم مع القول به، وبالأصل وهو ظاهر.

(الثالث) مضي الثلاثين وهذا أيضاً موجود في الأخبار الصحيحة، مثل  
صحيحة محمد بن مسلم، عن أحدهما عليهما السلام يعني أبا جعفر وأبا عبد الله  
عليهما السلام قال: شهر رمضان يصيبه ما يصيب الشهور من النقصان، فإذا حمت  
تسعة وعشرين يوماً ثم تغيمت السماء فآتم العدة ثلاثين (١).

والظاهر عدم الخلاف فيه، إذ لا يمكن الشهر الهلالي أكثر منه كما تشهد به  
التجربة وعلم الهيئة.

(الرابع) شهادة العدلين مطلقاً، ودليله - بعد اعتبارها في الشرع في أعظم  
من هذا مثل قتل نفس، وإثبات جميع حقوق الناس والفروج بها، بالكتاب (٢)

(١) الوسائل باب ٥ حديث ١ من أبواب أحكام شهر رمضان

(٢) البقرة - ٢٨٢ المائدة - ١٠٦

والسنة، والاجماع- روايات، مثل صحيحة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن الأهلة، فقال: هي أهلة الشهور، فإذا رأيت الهلال صم، وإد رأيت فافطر، قلت: أرايت أن كان الشهر تسعة وعشرين يوماً اقضى ذلك اليوم؟ فقال: لا إلا أن يشهد لك بيته عدول، فإن شهدوا أنهم رأوا الهلال قبل ذلك فاقض ذلك اليوم (١).

وفيها دلالة ظاهرة على العمل برؤيته والعمل بالشهود العدل من غير احتياج إلى ثبوتها عند الحاكم كما يشترط في بعض المسائل على ما قالوا، وظاهر أيضاً أن المراد بـ (بيته عدول) هو الاثنان وما فوق لأنها صارت كالحقيقة الشرعية في هذا.

ويؤيده صحيحة منصور بن حازم- الثقة- عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: صم لرؤية الهلال، وافطر لرؤيته، فإن شهد فيكم شاهدان مرضيان بأنها رأياه فاقضه (٢) وهذا اطهر في المطلوب من الأول.

وصحيحة الحلبي، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال علي عليه السلام: لا يقبل شهادة النساء في الهلال إلا شهادة رجلين (٣) والظاهر أن الاستثناء منقطع، وإن المراد بالرجلين (عدلان) (٤) وهو ظاهر ومفهوم مما سبق.

ويؤيده صحيحة الحلبي- في الفقيه وغيره- عن أبي عبد الله عليه السلام أن

(١) أورد صدره في الوسائل باب ٣ حديث ٧ وذيله باب ٥ حديث ٩ من أبواب أحكام شهر رمضان

(٢) الوسائل باب ٣ حديث ٨ من أبواب أحكام شهر رمضان

(٣) الوسائل باب ١١ حديث ٨ من أبواب أحكام شهر رمضان

(٤) ظاهر هذا الكلام من الشارح أنه لا النسخة التي كانت عنده قد من استهيب لم يكن فيها لفظة

(عدلين) والاصح اللفظة موحدة في النسخ التي عنده

## مطلقاً على رأى.

عليّاً عليه السلام كان يقول: لا اجيز في رؤية الهلال إلا شهادة رجلين عدلين (١)  
وقوله: «مطلقاً» أي سواء كان في السماء غيم أم لا، وسواء كانا من  
خارج البلد أم لا.

وقوله: «على رأى» إشارة إلى خلاف الشيخ في كتابي الاخبار  
وغيرهما؛ أنه إذا لم يكن في السماء غيم فلا يقبل أقل من خمسين رجلاً عدد  
القسامة، ومعه لا يقبل إلا رجلين من خارج البلد، وهو مذهب بعض (قول-خ)  
العامة.

ويدل عليه روايات (منها) صحيحة محمد بن مسلم، عن أبي حمزة  
عليه السلام، قال: إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فافطروا، وليس بالرأى ولا  
بالتظنى، ولكن بالرؤية، والرؤية ليس أن يقوم عشرة فنظروا فيقول: واحد منهم:  
هو ذا هو وينظر تسعة فلا يرونها، إذا رآه واحد رآه (عشرة والـف) (٢)، وإذا كانت  
عنة، فاتم شعبان ثلاثين، وزاد حماد فيه: وليس أن يقول رجل: هو ذا هو، لا أعلم  
إلا قال: ولا خمسون (٣).

وصحيحة أبي أيوب الخزاز إبراهيم بن عثمان، عن أبي هبادة  
عليه السلام، قال: قلت له: كم يجزى في رؤية الهلال؟ فقال: إن شهر رمضان  
فريضة من فرائض الله، فلا تؤذوا بالتظنى، وليس رؤية الهلال أن يقوم علة فيقول  
واحد: قد رأيته، ويقول الآخرون لم نره، وإذا رآه واحد رآه مائة، وإذا رآه مائة رآه

(١) الوسائل باب ١١ حديث ١ من أبواب أحكام شهر رمضان

(٢) عشرة آلاف بخ تل (رآه ألف - بخ كا)

(٣) الوسائل باب ١١ حديث ١١ من أبواب أحكام شهر رمضان وأعلم أن من قوله عليه السلام وإذا

كانت علة إلى آخر الحديث ليس متصلاً في الكافي

الف، ولا يجزى في رؤية الهلال اذا لم يكن في السماء عنة أقل من شهادة خمسين،  
واذا كانت في السماء علة قبلت شهادة رجلين يدخلان ويخرجان من مصر (١) و  
قريب منها رواية الحبيب الخزازي (٢) (الختعمي خ) - (الجماعي ح)  
وهذه (٣) صريحة في نفي العمل بما يفيد الظن في الهلال، وقدمه بل في  
مطلق الفريضة

و كأن الشيخ حل ما في صحيحة منصور وغيرها من الأخبار الدالة على  
سماع العدلين مطلقاً على الغيم، وكونها من خارج البلد لهاتين (٤).  
وعكس أن يقال أن ما تقدم من عموم ثبوت سماعها في الأعظم (٥)  
بالثلاثة، بل بالعقل ايضاً والا يلزم تعطيل أكثر الأحكام المنافي للحكمة. يدل على  
تقديم مدلول الأول، و يؤيده الشهرة العظيمة بين الطائفة.  
و يبعد حل هذه الأخبار الصحيحة الكثيرة على امر فادر (٦) لا يكاد ان  
يقع مع عدم صحة الأخيرة وعدم وضوح صحة ما زاد حماد، اذ لم يعلم نقل محمد  
بالطريق المذكور (٧) ذلك، ولا الاسناد الى حماد ونقله عن؟ واشتماله على نفي

(١) الوسائل باب ١١ حديث ١٠ من ابواب احكام شهر رمضان

(٢) الوسائل باب ١١ حديث ١٣ من ابواب احكام شهر رمضان وليعلم ان كونه قريب منها من

قوله (ع): ولا يجزى في رؤية الهلال الخ فلاحظ الوسائل

(٣) يعنى صحيحة ابن ايوب وما هو قريب منها

(٤) يعنى لصحيحة محمد بن مسلم وصحيحة ابن ايوب الخزاز

(٥) يعنى ما هو اعظم من الصوم من مثل القتل وحرق الناس والمروج بالادلة الثلاثة، يكتب

ونسة والاجماع

(٦) وهو فرض وسود الغيم

(٧) وطريق الحديث كما في التهذيب هكذا: علي بن مهزيان عن محمد بن ابي عمير، عن (ابن ح) ايوب

عن محمد بن مسلم، عن الكافي هكذا: علة من اصحابنا، عن احمد بن محمد، عن علي بن الحكم عن ابن ايوب

خمسين مع قوله به

ومنع المصنف في المنتهى صحة خبر أبي أيوب أيضاً كأنه لوجود يونس بن عبد الرحمان (١)، وفيه قول خصوصاً إذا كان منفرداً بالنقل فإنه هو الناقل أيضاً في خبر الحبيب (٢)

ولو سلمت الصحة (٣) كما هو الطاهر، لقبول يونس وتوثيقه، فيقال: هل تلك (٤) مع كثرتها وصحتها من غير كلام والتأييد بما مرّ على هذه، ليس بأقرب من حمل هذه (٥) على التقية، (أو) مع ظن الخطاء لبعد أن يشهد دون الخمسين بالرؤية مع كثرة الناظرين سيمى الخاصة معهم أو في موضع آخر، (أو) على أن لا يقبل بالنسبة إلى الحاضرين والناظرين لا مطلقاً، ويحمل دون الخمسين على عدم العدول.

بل هذا (٦) الحمل أقرب، إذ يلزم اطراح القول بشهادة العدلين بحمل اخباره على الغيم مع كونه من خارج البلد مع أن ظاهر تلك الأخبار، بل صريحها منافي لمضمون الأخيرين، الذي هو مذهب الشيخ فتأمل.

المحرر عن محمد بن مسلم

(١) وسنده كما في تهذيب هكذا: سعد عن القباس بن موسى، عن يونس بن عبد الرحمان عن أبي

أيوب إبراهيم بن عثمان المحرر

(٢) سعد بن الحبيب كما في التهذيب هكذا: سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عن إسماعيل،

عن يونس بن عبد الرحمان، عن حبيب المحرر (٣) (القاسمي خ- الجماعي- ح)

(٣) يعني لو سلمت صحة ما دلّ على عدم سماع شهادة خمسين

(٤) أي الأخبار الأولية الدالة على سماع الشاهدين

(٥) يعني الأخبار الدالة على عدم سماع خمسين

(٦) يعني الحمل على أحد الأمر الثلاثة المذكورة من التقية أو ظن الخطاء أو بالنسبة إلى الحاضرين

## والمقاربة كبغداد والكوفة متحدة بخلاف المتباعدة .

قوله : «والمقاربة كبغداد والكوفة الخ» ينبغي ان يراد بالمقاربة ما لا يختلف في المطالع والمقارب كما قال في المنتهى ٥٩٠: وقال الشيخ: ان كانت ابلاد مقاربة لا يختلف في المطالع كبغداد والبصرة كان حكمها واحداً، وان تباعدت كبغداد ومصر كان لكل بلد حكم نفسه ان كان بينها هذه المسافة (انتهى).

ووجهه ظاهر بعد الفرض، لانه اذا نظروا ما رأى في هذا البلد ورآى في بلد آخر يصدق عليه أنه ما رأى ويفطر، لصدق الأدلة المفيدة أنه ليس من الشهر في هذا البلد فلا تنفع الرؤية في بلد آخر لأهل هذا البلد، ولا يستلزم الصدق. مع أنه علم بالفرض من مخالفته المطالع عدم استلزام امكان الرؤية هنا، بل قد يكون ممتنعاً، فلو لم يكن يلتفت اليه، قد يلزم صوم اقل من تسعة وعشرين يوماً.

وبالجملة ينبغي النظر اليه كما في اوقات الصلاة، فان طلوع الفجر في بلد، لا يستلزم ايجاب صلاة الفجر في بلد لم يطلع وان علم ذلك بالدليل أو بالشهود انه قد طلع الفجر هناك هذا الوقت.

فقول (١) المصنف في المنتهى: بعدم الفرق- بعد الرؤية في سداً، في ايجاب الصوم والافطار- بين المقاربة والتباعدة بدليل ثبوته بالرؤية في بلد، وبالشهود في آخر فيصدق عليه انه شهد الشهر فيجب عليه الصوم أو الافطار بالآية (٢) والاخبار المتقدمة الدالة على وجوبها بها وقد صدق ها.

بعيد، لما مر، ولان الظاهر ان المراد بمن شهد الشهر أنهم رأوا في البلد الذي

(١) مبتداء وخيره قوله قد: بعيد

(٢) مثل قوله تعالى: فمن شهد منكم الشهر فليصمه - البقرة- ١٨٥

فلو سافر قبل (بعد - خ) الرؤية ولم يُر ليلة احدى وثلاثين صام معهم وبالعكس يفطر التاسع والعشرين.  
ولو اشتبه شعبان عد رجب ثلاثين.  
ولو غمت الشهور أجمع فالأولى العمل بالعدد.

هم فيه كما هو المتبادر، ولو لم يكن ظاهراً نعملها عليه، لما مرّ قد يحصل العمى بعدم إمكان الرؤية في هذا البلد ولزوم صوم أقل من تسعة وعشرين يوماً وكأنّ لهذا رجع المصنف في سائر كتبه.

وأما المسألة لمتفرعة (١) على هذا القول فظاهرة.

قوله : «ولو اشتبه شعبان الخ» كون عد رجب ثلاثين، وكذا شعبان ظاهر، لان لاصل ولا استصحاب يقتضى عدم الخروج عن الشهر الأول حتى يعلم، ولا يصح الا بالعد ثلاثين.

وايضاً يدل عليه ما في الاخبار (٢) والآية (٣) من الامر باكمال العدة ثلاثين ولتمام، وهو بالفاظ مختلفة مثل اباك والخروج عن اليقين (٤)

قوله : «ولو غمت الشهور اجمع فالأولى العمل بالعدد» اى العمل بالحساب بعد غيم الشهور كنهها، بان يعد خمسة ايام من السنة الماضية، مثلاً لو كان أول شهر رمضان السنة الماضية، يوم الاثنين، يكون الجمعة أوله في هذه السنة. فدلّله إنّ هذا طريق الى معرفته وقد تعدّر غيره فتعین ذلك، وكونه طريقاً

(١) مثل قول المصنف: طو سافر قبل الرؤية الخ

(٢) راجع الوسائل باب ٣ حديث ٧ من ابواب احكام شهر رمضان

(٣) مثل قوله تعالى، ولتكمّلوا العدة ولتكثرّوا الله على ما هداكم - البقرة ١٨٥

(٤) قد مرّ أنّ عدم العثور على هذا الحديث بهذا اللفظ نعم قد ورد: لباك والشك والظن - الوسائل باب ٣

حديث ١١ من ابواب احكام شهر رمضان



يعلم من حساب الشهور والسنة، فإن التفاوت يكون ذلك المقدار غالباً.  
و يؤيده خبر عمران الزعفراني، قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: تطبق  
السماء علينا بالعراق، اليوم واليومين والثلاثة، فأتى يوم نصوم؟ قال: انظروا اليوم  
الذي صحت من السنة الماضية، وصم يوم الخامس (١)، ولكن كون الغالب ذلك  
غير معلوم، والخبر ضعيف السند.

و يؤيد الترك (٢) أنه لو كان هذا الحكم صحيحاً كان الواجب العمل به  
دائماً، سواء كان مع الفيم أم لا، ورمضان وغيره،  
وكانه لذلك حمله الشيخ على الصوم من شعبان، فكأنه يصير مثل يوم الشك  
فيصومه على أنه من شعبان، فإن كان من الشهر كتب له ويوم وفق له والاحسب  
له نافلة (٣)

ولا ينبغي الخروج من الأمر بما كمال الشهر المستمد من لآية والأخبار الصحيحة  
مؤيداً بالاستصحاب والاصل مع تعيين شغل النعمة بامثال هذه.

مع ان الشيخ والعلامة ادعيا ثبوت اخبار دالة على حصر العلامة بين  
الرؤية ومضى ثلاثين، بل ادعى الشيخ ذلك في ظاهر القرآن ايضاً كما سيجيء.  
وكانه لذلك قال العلامة في غير هذا بعدم اعتبار العدد، فيعد الشهور  
ثلاثين ثلاثين ويكمل العدة من يوم تحقق دخول الشهر ولا اعتبار بالدول، ولا  
الحساب مطلقاً،

ولا اعتبار بغيوبته بعد الشفق فلا يحكم بكونه لليلتين ويعمل بمقتضاه،

(١) الوسائل باب ١٠ حديث ٣ من ابواب احكام شهر رمضان

(٢) يعني ترك العمل بهذا الخبر

(٣) لا حظ الوسائل باب ١٦ من ابواب احكام شهر رمضان

لما قر من دليل العقل والنقل.

وحس الشيخ خبر اسماعيل بن الحر (بخر - خ ل) - المجهول - عن أبي عبدالله عليه السلام قال: اذا غاب الهلال قبل الشفق فهو لليلة، واذا غاب بعد الشفق فهو ليلتين (١). على وجود الغيم والعتة في السماء، مع عدم ظهور الصحة والصراحة ايضاً لجواز كونه ليلتين في نفس الامر، وما نحن نكون مأمورين بالعمل به، بل بالظاهر. وكذا قيل: لا اعتبار بالتطوق المستفاد من صحيحة مرآزم - الثقة - عن أبي عبدالله عليه السلام قال: اذا تطوق الهلال فهو ليلتين، واذا رايت ظل رأسك فيه فهو ثلاث (ليال - خ كا) (٢).

ومنها الشيخ على ماحمل (حيات - خ) عليه رواية اسماعيل (٣)، ولا يخلو عن بعد، وما سبق لا يصلح للتعارض، اذ لا منافاة بينها وبين الاصل لجواز الخروج عنه بالدليل، وكذا الخروج عن اليقين، وكذا الامر باكمال المدة ثلاثين المستفاد من نأية والاخبار الصحيحة، وكذا العمل بالرواية اذا ثبت علامة اخرى بالدليل.

كما لا منافات بين الأول والثاني، وكذا الخروج عن الشهرة، ولهذا عمل بها لشيخ في الجملة

ولكن الخروج عن ذلك كله بناء على هذا الخبر وحده مشكل، لما سبق، ولا عراض اكثر الاصحاب عنه، وانه قد يرى التطوق مع الجزم بكونه من ليلته. وان ما ذكر فيه من الظل ايضاً غير ظاهر، ولا نعلم قول أحد به وان كان

(١) الوسائل باب ٩ حديث ٣ من ابواب احكام شهر رمضان وفيه اسماعيل بن الحسن

(٢) الوسائل باب ٩ حديث ٢ من ابواب احكام شهر رمضان

(٣) الوسائل باب ٩ حديث ٣ من ابواب احكام شهر رمضان

يهمهم العمل في الجملة من حمل الشيخ كما مر، فالعمل بالاحتياط أحسن إن أمكن،  
والأول قريب مع احتمال الثاني.

ويحتمل الحمل على التعمية والتطوق الكثير وغير ذلك الله يعلم، والمسألة  
مشكلة.

كالعمل بالرؤية قبل الزوال وبعده، على ما يدل عليه حسنة حماد بن  
عثمان - لإبراهيم - عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: إذا رأى الهلال قبل الزوال  
فهو ليلة الماضية، وإذا رآوه بعد الزوال فهو لليلة المستقبلية (١).

ورواية عبيد بن زرارة وعبد الله بن بكير قالوا: قال أبو عبد الله عليه السلام:  
إذا رأى الهلال قبل الزوال فذلك اليوم من شوال، وإذا رأى بعد الزوال فذلك اليوم  
من شهر رمضان (٢).

وسند هذه أيضاً جيد (٣)، إذ ليس فيه من فيه إلا الحسن بن علي بن فضال،  
وإظهاره أنه ثقة غير فطحي وإن قيل: أنه فطحي.

(فردهما) - مع ذلك وعدم التعارض الصريح بينهما وبين ما تقدم من ظاهر  
القرآن المستفاد منه الأمر بإكمال الصوم، وكون الأهلة مواقيت (٤) وتكميل  
العلة (٥)، والاختبار (٦) الكثيرة الصحيحة الصريحة في اعتبار الانتمام بالثلاثين

(١) الوسائل باب ٨ حديث ٦ من أبواب أحكام شهر رمضان

(٢) الوسائل باب ٨ حديث ٦ من أبواب أحكام شهر رمضان

(٣) سند كما في التهذيب هكذا: سعد بن عبد الله عن أبي بصير عن ابن طالب عبد الله بن الفضل،

عن الحسن بن علي بن فضال، عن عبيد بن زرارة وعبد الله بن بكير

(٤) إشارة إلى قوله تعالى: يستلوك من الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج - البقرة ١٨٩

(٥) إشارة إلى قوله تعالى: وتكملوا العلة وتكبروا الله على ما هداكم الله - البقرة ١٨٥

(٦) راجع الوسائل باب ٣ من أبواب أحكام شهر رمضان

ورؤية الهلال (مشكل) لعدم صريح المنع عن غيرها وعدم الحصر فيها فلا مفاة  
اذا ثبت علامة أخرى بدليل.

والظاهر انها دليلان بعد ثبوت العمل بالخبر الواحد، فقول (١) الشيخ: فهذا  
الخبران يضاً مما لا يصح الاعتراض بها على ظاهر القرآن والأخبار المتواترة لانها  
غير معلومين، وما يكون هذا حكمه لا يجب المصير اليه، مع انها لو صححت لجاز أن  
يكون المراد بها اذا شهدا مع رويته قبل الزوال شاهدان من خارج البلد بأن ذلك  
اليوم من شوال مع عدم المانع والعلة من عيم ونحوه في السماء.

وهذا بناء على مذهبه من عدم العمل بالشاهدين الا مع الغيم، وكونها من  
خارج، والا فلا فائدة في الرؤية حينئذ، ولا فرق بين الرؤية قبل الزوال وبعده  
وقد صرح به (لا يخلو عن تأمل).

وكذا (٢) قول العلامة (٣)؛ فان في طريق الثاني منها ابن فضال وهو  
ضعيف، ومع ذلك فلا يصلحان لمعارضة الاحاديث الكثيرة الدالة على انحصار  
الطريق في الرؤية ومضى ثلاثين لا غير (انتهى).

لسلامة الاولى - كما يفهم من كلامه ايضاً - (٤).

وعدم ظهور ضعف الحسن، بل صرح بعدمه في الخلاصة (٥) وعدم الحديث

(١) مبتداء وخبره قرنه: (لا يح عن تاول)

(٢) يعني هذا القول ايضاً ضعيف

(٣) يعني في المتن ص ٥٩٠

(٤) حيث انه رحمه الله ضعف من تعرض لضعف الاولى منها ولم يتعرض لحال سند الثانية

(٥) قال في الخلاصة ص ٢٠ الطبعة الاولى: ما هذا لفظه: الحسن بن علي بن فضال الشحلي بن بكر بن

مولى نيم بن ثعلبة يكنى بابا محمد روى عن الرضا عليه السلام وكان حصيها وكان جليل القدر عظيم المنزلة وهذا  
ورعاً ثقة وروايته (انتهى)

الذال على الحصر، وانما الموجود الامر بهما، فالحصر ليس بصريح، فلو ثبت غيرها  
بدليل شرعى يجب اتباعه فلا يعارض، بل قد يدعى شمول ما يدل على الرؤية  
فتأمل، بل يجب حمله عليها لوجوب حل المجمل على المعصل فتأمل.  
ولكن ظهور تلك الاخبار (١)، في عدم الغير، لانه لو كان علامة اخرى  
لذكرت كما هو الغالب.

فتأمل، فانه قد يقال: ذكرت في خبر آخر، ولهذا (٢) ما ذكر الرؤية  
والثلاثين جماعاً في جميع الاختار.

والأصل (٣)، وعدم الخروج عن اليقين، والشهرة حتى قال في المنتهى:  
وهو مذهب اكثر علمائنا الا من شذ منهم لا نعرفه فبالحقيقة لا قائل به يؤيد  
الأول.

الا انه نقل في المختلف عن السيد المرتضى أنه قال: هذا صحيح مذهبنا  
- اى اعتبار الرؤية قبل الزوال - وقال ايضاً: انه ادعى السيد أن علياً عليه السلام  
وان مسعود، وابن عمر، وانس قالوا به ولا يخالف لهم واختار المصنف فيه (٤)  
اعتبار الرؤية قبل الزوال للصوم دون الفطر.

وما نجد له دليلاً على التفصيل، نعم ذكر الاحتياط، وفيه تأمل واضح،  
ولدليل يقتضى عدم هذا التفصيل، بل التفصيل بقبليّة الزوال وبعديته، وهو  
اعرف.

(١) اى الاخبار الظاهرة في حصر الحلال بالرؤية ظاهرة في عدم ثبوتها بغير الرؤية

(٢) يعنى مضمي الثلاثين ايضاً مثلاً شب به الحلال ومع ذلك لم يذكر في تلك الاخبار فانه شاهد على

عدم ارادة الحصر

(٣) يعنى هذه الامور ايضاً موبدة لعدم ثبوت الحلال بالرؤية قبل الزوال بالنسبة الى النبيلة الماضية

(٤) يعنى في المختلف

وقد أولها (١) الشيخ بالتأويل المتقدم، ويمكن ان يقال: ليسا بصريحين في الافطار والصوم، اذ قد يكون لليلة المتقدمة مع عدم كون التكليف به الا مع العلم به في الليل او بالشهود في النهار.

فتأمل فيه، وان الظاهر من الرؤية هي المتعارفة، وانما يكون في الليل فلا يشمل اخبارها لرؤية الهاء ولهذا يعد الزوال غير داخل فيها.

ويؤيده مكاتبة محمد بن عيسى قال: كتبت اليه: جعلت فداك ربما غم علينا هلال شهر رمضان فنرى من الغد الهلال قبل الزوال، وربما رأيناه، بعد الزوال فترى ان نفطر قبل الزوال اذا رأيناه ام لا؟ وكيف تأمر في ذلك؟ فكتب عليه السلام: تتم الى الليل، فانه ان كان تأملاً رؤى قبل الزوال (٢)

كأنه اراد بهلال شهر رمضان الهلال بعد شهر رمضان. ولا يضر عدم صحة سند هذه (٣) لانها مؤيدة،

ولعل (٤) يضر القول في الحسن في الثاني منها، وكذا وجود ابراهيم بن هاشم في الاول (٥) وان كانا مقبولين في مثل هذا المطلب فتأمل.

وكذا لا يضر خبر جراح المدائني، قال: قال ابو عبدالله عليه السلام: من رأى هلال شوال بنهار في شهر رمضان فليتم صيامه (٦)

(١) يعنى خبرين المتقدمين وهما خبر عبيد بن رزاة وعبد الله بن بكير وحسنه حماد بن عثمان

(٢) الوسائل باب ٨٨ حديث ٤ من ابواب احكام شهر رمضان

(٣) يعنى المكاتبة

(٤) هذا شروع في المناقشة في حرك القول باحتساب الرؤية قبل الزوال لاثبات كونه لليلة الماضية

(٥) وقد نقلنا سند الاول واما الثانية فهي كما في التهذيب هكذا: محمد بن يعقوب، من عل بن

ابراهيم، عن ابيه، عن ابن ابي عمير، عن حماد بن عثمان.

(٦) الوسائل باب ٨٨ حديث ٢ من ابواب احكام شهر رمضان

والمحبوس يتوختى، فان وافق أو تأخر أجزاءه وآلا اعاد.

لانه مؤيد، وكذا عدم صراحته في قبل الروال لأنه عام، واحتط وتامل  
فان المسألة من المشكلات

قوله : «والمحبوس الخ» الذى حبس في موضع بحيث لم يعرف الشهر و  
لم يقدر على تحقيقه يجتهد في تحقيقه بمقدوره، ثم يختار شهراً للصوم، فان وافق شهر  
رمضان أو تأخر عنه كله أو بعضه فذلك صحيح و يجوز عن الشهر اذا علم بعد مضي  
الشهر كله.

وان تقدم - ولو كان البعض - يقضى ذلك.

دليل الاجتهاد والاختيار والصحة مع الموافقة واضح، وكذا الصحة بعده،  
لانه يكون قضاء وترك مئته عفو مع عدم القدرة.

واما القضاء في التقديم، فلانه ما صام الشهر فيجب العدة من ايام اخر،  
ولأدلة وجوب قضاء ما فات مع احتمال الاجزاء، لأنه كان مأموراً بالفعل، والأمر  
للأجزاء إلا أن ذلك إنما هو مع عدم ظهور الفساد و يفهم من المنتهى الإجماع على  
ذلك وعلى الاجزاء على تقدير لقاء الاشتباه.

والظاهر انه لا يجب عليه التفيتش.

ويدل عليه أيضاً خبر عبدالرحمن بن ابى عبدالله عن ابى عبدالله  
عليه السلام، قال: قلت له: الرجل (رجل-خ) أسرته الروم ولم يصح (لم يصم-خ)  
شهر رمضان ولم يدرأى شهر هو؟ قال: يصوم شهراً ميتوخواه (يتوختى-خ ل)،  
ويحسب فان كان الشهر الذى صامه قبل شهر رمضان لم يجزه، وان كان بعد شهر  
رمضان اجزأه (١) و ينبغي ترك مئة الاداء.

## فرع

ينبغي لتراى للهلال ليلة ثلاثين من شعبان، لاحتمال كونه من الشهر فلا يفوته اليوم الشريف العظيم، مع ما فيه من العبادات، وقال في المنتهى: يستحب، ولكن (١) أرى دليله الذى هو: ولان الصوم واجب، وكذا الافطار في العيد، فيجب التوصل الى معرفة وقتها ليقع التكليف على وجهه (انتهى) الى الوجوب.

والظاهر عدمه كما صرح به في أول كلامه (٢) ، وانه يريد المبالغة في الاستحباب.

ويؤيده (٣) ، الأصل، وعدم الوجوب الا مع العلم كما في العيدين، وعدم وجوب تعلم سورة السجدة وحفظها بحيث يعلم كل كلمة منها حتى لا يقره في وقت عدم جواز قرائتها، ولا حفظ محل السجدة حتى لا يترك الوجوب عند قرائتها، ولا معرفة كل القرآن حتى لا يمسه وقت عدم الجواز وامثالها كثيرة فتأمل فيها.

والظاهر ان الوجوب في امثالها مشروط بالعلم، والاصل دليل قوى حتى

(١) حاصله ان دين المنتهى وهو قوله رد: ولان الصوم الح ينهى الى الوجوب و يدل عليه

(٢) حيث قال. ص ٤٩٠ مسألة ويستحب التراى للهلال ليلة الثلاثين من شعبان و يطيه ليجتطو

بذلك بصيامهم ويسلموا من الاختلاف (الى ان قال): ولان الصوم الح

(٣) حاصل هذه المزيادات ووضحها نرجع الى امور (احدها) أصالة عدم الوجوب عند الشك في

التكليف (ثانيها) أصالة عدم وجوب المقدمة ما لم يعلم وجوب ذى المقدمة صلاً والمروص عدم العلم بعملية

وجوب الصوم وله أهلة (احدها) صوم العيدى فانه حرام مع عدم وجوب تركه عند عدم العلم (ثانيها) عدم

وجوب تعلم سورة السجدة كى لا يقرأها حال الجنابة وعوها متا يحرم قرائتها في تلك الحال (ثالثها) عدم وجوب

معرفة آى القرآن وكلماته وحروفه مقدمة لعدم منها الحرام واقماً، وامثالها متا يجب فيها دواشقة ولا يجب

مقدماتها - والله العالم



يعلم الناقل، وليس بواضح، ولكن الاحتياط حسن.  
 ويبغى الترائى في أول شوال أيضاً، بل في كل الشهور للاطلاع على  
 الايام الشريفة، وما فيها، ولأنه يتحفظ به شهر رمضان وغيره سبباً رجب، وشعبان،  
 وذى الحجة.

وقراءة الدعاء المنقول في رؤية كل شهر والخصوص في شهر رمضان.  
 والتصدق في أول يوم من كل شهر.  
 وصلاة ركعتين بالفاتحة وثلاثين مرة قل هو الله أحد في الأولى، وبالفاتحة  
 وثلاثين مرة انا أنزلناه في الثانية على ما ذكره في المصاح.  
 ويؤيد عدم الوجوب أيضاً عدم وجوب النظر هل طلع الفجر ام لا، لجواز  
 التسحر على ما هو ظاهر بعض الأدلة (١) وكلامهم، وقدمر.  
 وكذا عدم وجوب النظر ليحلم دخول وقت الافطار ليفطر، لأن الإفطار  
 واجب.

ولكن فيه انه (٢) موسع ولو قلنا به، لاحتمال ان يقال: يظل الصوم بمجرد  
 دخول الليل فلا يجب شيء آخر، وقد صرح به في المنتهى، نعم يجب عدم نية الصوم  
 بحيث يصير وصيلاً وقد مر.

(١) راجع الوسائل باب ٤ و ٥ من أبواب آداب الصائم

(٢) أى الافطار على تقدير وجوبه من الواجبات الموسعة فلا يعتنى أوان الوقت كفى يجب معرفة الوقت

«النظر الثالث في اللواحق وفيه مطلبان»  
«الاول في احكام متفرقة»

كل الصوم يجب فيه التتابع الا النذر المجرد عنه وشبهه، والقضاء  
وجزاء الصيد، وسبعة الهدى .

---

النظر الثالث في اللواحق وفيه مطلبان  
المطلب الأول في أحكام متفرقة

قوله : «كل الصوم الفخ» يريد بالصوم: الواجب وهو ظاهر، وبالنذر  
المجرد: الصوم الواجب بالنذر الخالي عما يفيد التتابع لفظاً، مثل قوله: متتابعاً<sup>(١)</sup>، أو  
معنى (١)، ومثل هذا العشر، أو هذا الشهر، أو الشهر القلاني.  
و يشبهه، العهد، واليمين الخالية عنه. والتحتل عن الغير قضاء لا يجب فيه

---

(١) قوله فده<sup>١</sup> (أو معنى) عطف على قوله: (لفظاً) وبـ(شبهه) عطف على قوله: بالصوم

### التتابع تبرعاً، وبالاجرة والولاية،

ويمكن ادخال الأخير في القضاء بإرادة مطلق القضاء من كلامه.

ولا يبعد عدم وجوب التتابع في القضاء ولو كان عن نذر وجب فيه ذلك للأصل وعدم الدليل، وعدم صحة القياس على الاداء كقضاء شهر رمضان، قال في الدروس: في تتابع قضاء النذر المقتيد بالتتابع وجهان اقربها وجوبه (انتهى) وهو اعرف.

وفي عدم وجوبه في صوم كفارة الصيد في الاحرام تأمل خصوصاً في النعامة والبقرة والظبي وسيأتي وفي رواية وجوب التتابع في سبعة، بدل الهدى كثلاثة (١) وسيجيء في موضعه ان شاء الله.

ودليل وجوبه فيما يستفاد تتابعه ظاهر، مثل صوم شهر رمضان والنذر المقتيد به، وكذا شبهه والكفارات المقتيدة به مثل كفارة الشهر وخلف اليمين كعدمه في غيره، مثل ما تقدم ولو كان بالاجرة للأصل وعدم افادة الأمر، الفورية حتى يضيّق.

ولكن ينبغي المسارعة وعدم القطع إلا لضرورة للاحتياط، واحتمال الموت في كل زمان فلا يكون مشغول الذمة خصوصاً بحق الغير، ولا ان يصل النفع الى الميت معاجلة.

و تبرّء ذمته بمجرد الوصية كما ادعاه الشيخ المحقق ابوعلی الطبرسی قدس الله سره في تفسيره الكبير في تفسير قوله تعالى: - فَمَنْ يَدُلَّهُ بِقَدِّ مَا سَمِعَهُ، فَاِنَّمَا اِثْمُهُ عَلَى الَّذِيْنَ يُبْدِلُوْنَهٗ - غير ظاهر (٢).

(١) راجع الوسائل باب ١٠ من ابواب بقية الصوم الواجب

(٢) قوله قدس: غير خبر لقوله قدس: وتبرّء ذمته، والآية في البقرة ١٨١

وكن مشروط بالتتابع لو اخطر في اثناؤه لعذر بني، ولغيره يستأنف،

وكذا ذمة الوصى والولى بمجرد عقد الاجرة،

ويسفى عدم الترك بحيث يقال: غير مشغل بالصوم للغير، وكذا باقى

الاجارات،

وكذا المعاجبة فى الخيرات كلها خصوصاً العمل بالوصايا، لما مر، فان

وجوب المسارعة فيه وبالعمل المتحمل عن الميت، غير بعيد، لان الظاهر أن مقصود لموصى ذلك وان لم يصرح لتخلص دمه سريعاً ويستفع بالوصية ولئلا يصير مش ما صار منه بأن يوصيه الى غيره كما نراه فى زماننا هذا.

لما روى عن الصادق عليه السلام، قال: لمن قال: اوصنى: اعتد جهنمك

وقدم زادك، وكن وصى نفسك، ولا تقل لغيرك: يبعث اليك بما يصلحك (١).

قوله: «وكل مشروط بالتتابع الع»، اى ما وجب فيه التتابع ظاهراً

شرط فى اجزائه عنه اختياراً لا مطلقاً الا ما يستثنى، فلو افسد يوماً مثلاً فى الاثناء لغير عذر استأنف لتحصيل التتابع الذى هو المأمور به، ولعذر بني.

ولعل دليله، الاصل، ولزوم الحرج والضيق المنفيين عقلاً ونقلًا لو اراد

مطلقاً، وان اكثر احكام الشرع والتكليفات، محمولة على الاختيار، وهو المناسب للشرعية السهلة، وعدم التصريح بالشرطية مطلقاً فى دليله، وكأنه اجماعى ايضاً فى بعض الافراد.

وقد استثنى من هذه الكلية ثلاثة، ثلاثة كفارة اليمين، وثلاثة كفارة

افطار قضاء الشهر بعد الزوال على تقدير وجوبها، وثلاثة الاعتكاف،

فكانه قيل: يجب الاستيناف مطلقاً، لعذر افسد ام لا.

ودليله بعد ما مر غير ظاهر الا ان يقال: أن التتابع موجود فى دليل هذه،

## الآ من صام شهراً ويوماً من المتتابعين،

فلما مور به هو التتابع فلو لم يأت به لم يخرج عن العهدة، سواء ترك اختياراً أو اضطرراً غاية الأمر أنه لا يكون معاقباً على تقدير الاضطرار فلا ضيق ولا حرج ولا يناق السمة.

وهذا دليل لا يخلو عن قوة إلا أنه يفيد ثبوت الحكم في جميع الصور التي ذكر التابع في دليله فيمكن أن يقال به: إلا ما أخرج دليل من إجماع وخبر وهو الثلاثة الأخرى التي استثنائها المصنف عن وجوب الاستيناف للافتطار لغير عذر (الأول) الافتطار بعد صوم شهر ويوم متتابعاً في الشهرين المتتابعين مطلقاً (الثاني) الافتطار بعد صوم خمسة عشر يوماً من الشهر المتتابع (الثالث) الافتطار بالعيد الأضحى بعد صوم يومين قبله في الثلاثة التي تدل الهدى، وقيد البعض بعدم العلم بوقوع العيد، فاتفق العيد بالشهود ونحوه، ولعل ظاهر الدليل هو الصوم ومسيجي في الحج.

وقد عرفت أن استثناء هذه عما اشترط فيه التابع مسامحة، وأنه باعتبار الظاهر، إذ ليست بشرط لا اختياراً، ولا اضطرراً فلا تكون داخلة في المستثنى منه.

ويحتمل الانقطاع، والأمرهتين بعد تحقيق المسألة، ونما الكلام فيه فنقول: دليل الأول صحيحة الحلبي - في التهذيب - وحسنه - في الكافي - عن أبي عبد الله عليه السلام قال: صيام كفارة اليمين (١) في الظهار شهران متتابعان، والتتابع أن يصوم شهراً ويصوم من (الشهر - خ كا) الآخر شيئاً أو أياماً منه، فإن عرض له شيء يفطر منه افطر ثم قضى ما بقى عليه وإن صام شهراً ثم عرض له شيء فافطر قبل أن يصوم من الآخر شيئاً فلم يتتابع فليعد الصوم كله، وقال:

(١) كمن كان بعد ظهار امرأته، حلف أن لا يوطأها ثم وطأها - مجلسي هكذا في هامش الكافي المطبوع

صيام ثلاثة أيام في يمين متتابع ولا يفصل بينهما (١)  
وهذه غير موحودة في الكافي، بل في التهذيب فقط، وهي دليل وجوب  
التتابع في كفارة يمين مع غيرها من الآية (٢) والاختبار (٣).  
وصحیحة منصور بن حازم، عن أبي عبدالله عليه السلام انه قال في رجل  
صام في ظهار شعبان ثم ادركه شهر رمضان، قال: يصوم شهر رمضان ويستأنف  
الصوم، فان صام في الظهار فزاد في النصف يوماً قضى بقيته (٤).  
وصحیحة جميل و محمد بن حران وحسنتها، عن أبي عبدالله عليه السلام في  
الرجل الحر يلزم صوم شهرين متتابعين في ظهار فيصوم شهراً ثم يمرض، قال:  
يستقبل، فان زاد على الشهر الآخر يوماً او يومين بنى عليه ما بقى (٥).  
وصحیحة أبي مريم (٦) الآية مع ما فيها، وقد تقدمت ايضاً.  
ومضمرة سماعة بن مهران قال: سألته عن الرجل يكون عليه صوم شهرين  
متتابعين أيفرق بين الأيام؟ فقال: اذا صام اكثر من شهر فوصله ثم عرض له أمر  
فاططر فلا بأس، فان كان أقل من شهر فعليه ان يعيد الصيام (٧).  
وما في رواية أبي بصير، عن أبي عبدالله عليه السلام (في حديث) قال: ان

(١) الوسائل باب ٣ حديث ٩ من ابواب بقية الصوم الواجب

(٢) وهي قوله تعالى: من لم يجد صيام ثلاثة ايام ذلك كفارة ايمانكم اذا حلظتم الحج - المائدة ٨٩

(٣) لا حظ الوسائل باب ١٠ من ابواب بقية الصوم الواجب

(٤) الوسائل باب ٤ حديث ١ من ابواب بقية الصوم الواجب

(٥) الوسائل باب ٣ حديث ٣ من ابواب بقية الصوم الواجب

(٦) ولصحيح في ايوب لا (أبي مريم) كما يأتي من الوسائل باب ٣ حديث ٨ من ابواب بقية الصوم

الواجب وكذا قوله عنه: يعيد هذا: والطة في رواية أبي مريم الآية الحج

(٧) الوسائل باب ٣ حديث ٥ من ابواب بقية الصوم الواجب

كان على رجل صيام شهرين متتابعين فافطر او مرض في الشهر الأول، فإن عليه أن يعيد الصيام، وإن صام الشهر الأول وصام من الشهر الثاني شيئاً ثم عرض له العتس فإن عليه أن يقضى (١).

و اعلم ان هذه الاخبار ليس بصريحة في جواز البناء على ما صام وعدم وجوب الاستيناف على تقدير الافطار بعد صوم شهر و يوم مع عدم علة وعارض ومانع في كل شهرين متتابعين بل ظاهرها مع المرض والعذر والعارض ولعلة في رواية ابي مريم الآتية الأول (٢) صحيحة الحلبي حيث قال: التابع الخ (٣).

لكن الظاهر ان ما بعده يبين ان المراد أنه لا يضره الافطار و الافساد لعارض الا انه لا يضره مطلقاً.

وتحقيقه انه لما كان المتبادر من وجوب التابع شرطيته وعدم الاعتداد بالصوم مع عدمه و وجوب الاستيناف بالافساد مطلقاً لعذر كان أو غيره، بين أن المراد اشتراط ذلك مطلقاً قبل صوم شهر و يوم، فإن الافساد معه موجب للاستيناف مطلقاً، وإما بعده فليس كذلك، بل يضر الافساد لغیر عذر فقط و يؤيده ما في الآية (٤) والاعخبار وكلام الاصحاب من وجوب التابع في الشهرين فإنه حينئذ يبقى معناه في الجملة.

(١) الوسائل باب ٣ حديث ٦ من ابواب بقية الصوم الواجب وصدره هكذا قال - سألت ساعداً الله عليه السلام عن قطع صوم كفارة الجيبي وكفارة الظهار وكفارة القتل فقال: ان كان الخ

(٢) استثناء من قوله فقه: ليست بصريحة الخ وحاصله ان الاخبار المذكورة كلها - الا اول هذه الرواية واردة في حواز الاكفاء بشهر و يوم عند الطبر وهذه الصحيحة ايضاً تدل بذيلها على صوره عرض العذر فراجع

الوسائل باب ٣ حديث ٦ من ابواب بقية الصوم الواجب

(٣) اذ يفهم منه ان التابع مجرد الصوم شهراً و يوم

(٤) النساء ٩٢ والمجادلة ٤

واتما على ذلك فلا يجب التتابع في الشهرين أصلاً، بل بين شهر و يوم وحمل وجوب الشهرين المتتابعين مع وجوده في القرآن والاخبار الصحيحة الكثيرة المعتمدة على ذلك بعيد، ولا يستلزم ما في اول الرواية الاولى ذلك أصلاً لما عرفت. وكذا صحيحة منصور بن حازم (١)، فانه قد يكون وجود شهر رمضان عذراً مقبولاً مع صوم شهر و يوم لا بدونه، و لا يكون ذلك مطرداً فيها لا عذر فيه أصلاً مع انها في كفارة الظهار فقط الا ان ظاهر أول صحيحة الحلبي (٢) ان معنى تتابع الشهرين هو صوم شهر وشيء من آخر مطلقاً وان كان السبب خاصاً وهو الظهار

وليس قوله: (فان عرض) تنمة معنى التتابع، بل تفريع عليه، ومعناه حصول عرض وباعث للأفطار، سواء كان عذراً موجباً لذلك، مثل المرض المانع لصحة الصوم ام لا وهو المعنى غير بعيد، و كأن الاصحاب فهموا ذلك حتى افتوا بالمشهور.

لكن الخروج عن مقتضى ما ذكرناه من ظواهر القرآن والاخبار المعتمدة الكثيرة بمجرد ذلك لا يخلو عن اشكال، ولعل لهم مستنداً آخر من اجماع و نحوه فتأمل وايضاً إنه ليس في هذه الاخبار ما يدل على عدم وجوب الاستيناف لو افسد وافطر قبل صوم شهر و يوم لعذر بل ظاهر اكثرها وصريح بعضها يدل على وجوب ذلك مطلقاً لصحيحة جميل (٣) وغيرها.

فقول الاصحاب: بعدم وجوبه لعذر قبل ذلك ومطلقاً بعده، غير واضح،

(١) الوسائل باب ٤ حديث ١ من ابواب بقية الصوم الواجب

(٢) الوسائل باب ٣ حديث ٩ من ابواب بقية الصوم الواجب

(٣) الوسائل باب ٣ من ابواب بقية الصوم الواجب



بل الواضح منها الوجوب مطلقاً قبله و عدمه لعذر بعده.

نعم تدلّ - على عدم الاستيناف بعد صوم شهر إذا مرض أو حاضت المرأة مطلقاً - صحيحة رفاعه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل عليه صيام شهرين متتابعين فصام شهراً ومرض، قال: يبنى عليه، الله حبسه، قلت: امرأة كان عليها صيام شهرين متتابعين فصامت وافطرت أيام حيضها، قال: تقضيها، قلت: فإنها قضتها ثم يشت من الحيض، قال: لا تعيدها اجزئها ذلك (١)

و روى في التهذيب باسناد صحيح، عن محمد بن مسلم، عن أبي جعفر عليه السلام مثل ذلك

و في قوله عليه السلام: (الله حبسه) إشارة الى عدم وجوب الاستيناف لكن عذر يكون من الله قبل الشهر ايضاً كما في رواية سليمان بن خالد، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل كان عليه صيام شهرين متتابعين فصام خمسة وعشرين يوماً ثم مرض، فإذا برء يبنى على صومه أم يعيد صومه كله؟ فقال: بل يبنى على ما كان، ثم قال: هذا مما غلب الله عليه وليس على ما غلب الله عز وجل عليه شيء (٢).

فهما متنافيتان للأخبار المتقدمة غير صحيحة منصور.

وقد حمل الشيخ الأول (٣) على الاستحباب، أو العذر فيها على المرض الذي لا يمنع من الصوم وإن كان يشق عليه بعض المشقة وما في هاتين (٤) على

(١) الوسائل باب ٣ حديث ١٠ من أبواب بقية الصوم الواجب وباب ٢٥ حديث ١ من أبواب الكمارات

(٢) الوسائل باب ٣ حديث ١٢ من أبواب بقية الصوم الواجب

(٣) يعنى الاخبار الاولى الدالة على لزوم الاعادة على من عرض له عارض من مرض أو غيره في أثناء ما

يعتبر فيه التتابع

(٤) يعنى صحيحة رفاعه ورواية سليمان بن خالد

الذى يمنعه منه، وهو بعيد لعدم التفصيل، ولأنه كان ينبغي أن يقول حينئذ: لا يفطر لا أنه (يستقبل)، و(ليعد)(١).

ولأنه جعل امرأ واحداً تارة موجباً للاستيفاء، واخرى غير موجب بانضمام يوم الى شهر وعدمه، فهو كالصریح في عدم العرق بين المرضين، بل في الانضمام وعدمه، على ان الاول اكثر.

ورواية رفاعه فيها اختلاف (٢) ففي الاستبصار بلفظ، وفي التهذيب بلفظ، وفي كفاية التهذيب مخالف لما مع عدم ذكر (شهرأ)(٣) بعد قوله: (صام).

ويمكن حملها على صوم شهر و يوم على تقدير وجوده ايضاً بان يحمل على ثلاثين يوماً، ويكون الشهر الاول ناقصاً.

واما المرأة فينبغي كون الحكم فيها ذلك لانه لا يمكن لها التنازع غالباً بين الشهر واليوم ايضاً لوجود الحيض في كل شهر فتكليفها غير معقول.

ورواية سليمان (٤) ليس بصحيحة السند فلا تعارض تلك، وحملها على الاستحباب جيد، ولاصل مؤيد.

ولكن الاحتياط مع الاول، وقد اضمحل الاصل بالقرآن وغيره،

(١) الاول في صحيحة جميل ومحمد بن حمران والثاني في صحيحة الحلبي فلاحظ النوازل د ب ٣ حديث ٣ وحديث ٩ من ابواب بقية الصوم الواجب

(٢) الذي رايناه انه لا اختلاف في الحديث بين الكتب فلاحظ التهذيب باب قضاء شهر رمضان الخ والاستبصار باب من وجب عليه صوم شهرين متتابعين ج ٢ ص ١٢٤ طبع الاحويدي ولعل الاختلاف بين النسخ لتي كانت موجودة عنده قدس سره

(٣) لدى رأيناه في تهذيب وجود (شهرأ) فلاحظ باب التذوق من التهذيب ص ٣٣٦ من الطبع القديم

المجهرى

(٤) انوازل باب ٣ حديث ١٢ من ابواب بقية الصوم الواجب

## ومن صام خمسة عشر يوماً من شهر،

وبالجمة ترك ظواهر القرآن في مثل كفارة الطهار والقتل وتخصيصه بالخبر مع عدم المعارض الذي فيه خلاف (١) في الأصول، مشكل سيّما معه.

الا انه ادعى في المختلف الاجماع على حواز البناء بعد لا فطر لغير عذر دا صام شهراً و يوماً متتابعاً، ونقل الخلاف في الاثم وعدمه، وهو بعيد و يدل (٢) على عدم كون هذه الاخبار دليلاً والا لما اختلفوا في الاثم فتامس ولا يترك الاحتياط وان ادعى الاجماع.

وحديث، الاولى عدم التفريق في الباقي، و يدل عليه ما في رواية ابي ايوب الآتية (٣) فتأمل ونقل فيه ايضاً عن صاحب النهاية وجوب تتابع الشهرين اختياراً وقال: ان كلامه يعطى وجوب التتابع في الشهرين، وان متابعة الشهر الثاني بيوم للاول انما يكون مع المعجز ونقل كلامه.

وهو بعينه ما احتملناه من الأدلة قافهم فإن القول به هو الاحوط. ولكن قال في النهاية بعد الكلام المعطى ذلك: فان صام شعبان ورمضان لم يجزه الا أن يكون قد صام من شعبان شيئاً مما تقدم من الايام فيكون قد زد على الشهر فيحوز له البناء عليه و يتم شهرين.

وهذا يشعر موافقته للمشهور الا ان يكون دخول رمضان حينئذ عذراً فيكون حصول التتابع مخصوصاً به على ما ذكرناه في رواية منصور.

(واما دليل الثاني) فهو خبر موسى بن بكر، عن ابي عبد الله عليه السلام في

(١) قاهم اختلفوا في جواز تخصيص الكتاب بغير الواحد مع عدم المعارض صلاً عن المعارض كما في

القدم

(٢) يمي ادعاء المختلف

(٣) الوسائل باب ٣ حديث ٨ من ابواب فية الصوم الواجب

رجل جعل عليه صوم شهر فصام منه خمسة عشر يوماً ثم عرض له أمر، قال: ان كان صام خمسة عشر يوماً فله أن يقضى ما بقى عليه، وان كان اقل من خمسة عشر يوماً لم يجزه حتى يصوم شهراً (١)

واعلم أن توثيق موسى غير ظاهر، قال في الخلاصة في الباب الثاني (٢):  
انه واقفى، وفي كتاب النجاشي والفهرست: له كتاب.

والخبر بالشهرة غير مسموع كما سمعت، نعم ان ثبت اجماع فهو المتبع والآ فالخروج عن وجوب التتابع المعلوم من دليله مثل أن يكون مذكوراً بمثل هذه الرواية مع عدم ذكر التتابع في مستنها، في غاية الاشكال، لانه ندره متابعاً وهو طاهر في الكل، بل صريح سيما اذا كان القصد ذلك كما هو الظاهر والغالب الا ان يكون عالماً بهذه (٣) المسألة وقصد ذلك او الرجوع الى المعنى الشرعي المشهور والا فلا يفاء بالندر معلوم الوجوب.

وكذا لو كان في قتل الخطاء او الظهار من العبد سواء قلنا بشمول الرواية بحمل الجمل على ما يشمل الجمل بلا واسطة كالندر أو بواسطة فعل سببه مثل الآخرين (٤) او يحمل على الأول كما هو الظاهر، ويحال عليه الثاني، لعدم الفرق، بل

(١) الوسائل باب ٥ حديث ١ من ابواب بقية الصوم الواجب وفيه موسى بن بكر عن العصيل بن يسار عن ابي عبد الله عليه السلام، وهو الحق لعدم نقل موسى بن بكر عن الصادق عليه السلام بلا واسطة، نعم هو في التهذيب عن موسى بن بكر عن الصادق عليه السلام

(٢) قسم علامة قدمه تراجم الرجال على قسمين فانه قال: ولم نقول الكتاب بذكر جميع الرواة، بل اقتصرنا على قسمين مهمين، وهم الذين اعتمدوا على روايتهم، والذين اتوقف على العمل بنقلهم (انتهى) وعنده قالوا في بشارح قدمه تبديل الباب (بالقسم) والله العالم

(٣) يعني كفاية صوم خمسة عشر يوماً في تنابع الشهر مثلاً - كذا في هامش بعض النسخ

(٤) يعني قتل الخطأ او اظهار

و من افطر بالعيد خاصة بعد يومين في بدل الهدى

بالطريق الاولى.

لانه اذا لم يجب تمام التتابع باشرطه على نفسه نذر مع اقتضاء وجوب لايفاء ذلك لم يجب في موضع، ما علم ارادة الوجوب أصلاً، ولو علم فما يعلم في الكل يقيناً لاحتمال كفاية النصف.

فتأمل فان الظاهر عدم التعدى على تقدير تحقق الاجماع في المنذور.  
و ان الحكم على تقدير ثبوته لا يتعدى الى التجاوز عن النصف في الجميع، مثل اربعة اشهر وستة اشهر، وسنة، لما مر.  
ويؤيده الحكم في الثاني (١) حيث ما تجاوز عن النصف فتأمل  
(والثالث) الافطار بالعيد، وقدمر وسيجيء تحقيقه، وقد ادعى في المختلف الاجماع على كونه متتابعاً وعدم ضرر الفصل بالعيد بعد صوم يومين.  
واعلم أن الظاهر أنه يؤخر حينئذ عن ايام التشريق ايضاً اذا كان بمنى وجوباً لتحريم صومها كما مر، وصرح به في المختلف وغيره.  
ويحتمل اولوية التخيير مطلقاً، فان الظاهر أن الاولى عدم صوم ايام التشريق، لما مر من اطلاق بعض الاخبار في التحريم (٢).  
الا ان يقال: هنا قد عارضه وجوب التتابع معها امكن، وقد سقط بالعيد للنص والتعذر، ولا نعتى (تعذرخل) فيما سواه.  
ويمكن (٣) الاستدلال بمثله (٤) على وجوب الشروع بلا تأخير ووجوب

(١) معنى الثاني في عبارة المصنف وهو نذر شهر

(٢) لا حظ الوسائل باب ١ ابواب الصوم المحرم والمكروه

(٣) رجع الكلام الى اصل المطلب

(٤) معنى مثل دليل وجوب التتابع

المتتابع بعد الافطار والافساد، والظاهر، العدم، اذ الطاهر انه حينئذ يعلم ان المراد بالمتتابع فيما قاه الشارع، وهو تتابع المقدار المذكور لا غيره فيبقى أصل عدم وجوبه سالماً عما يدفعه.

و يؤيده ما في صحيحة الحلبي - الذي هو مدار الحكم، وهو قوله: - (المتتابع أن يصوم شهراً و يصوم من الآخر أياماً أو شيئاً منه) (١).

وايضاً بعدم منه عدم وجوب فورية الكفارة في الجملة حيث جَوَزَ الافطار بعد شهر و يوم وخمسة عشر يوماً ولم يوجب الشروع بعده فيها فتأمل.

ولكن قد يشعر بوجوب الشروع فيما بقي صحيحة إلى مريم عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل كان عليه صوم شهرين متتابعين في ظهاري فصام ذا القعدة، ودخل عليه ذوالحجة؟ قال: يصوم ذى الحجة كله الا ايام التشريق ثم يقضي في أول أيام من لمحرّم حتى يُتم ثلاثة ايام فيكون قد صام شهرين متتابعين، قل: ولا ينبغي له أن يقرب أهله حتى يقضى ثلاثة ايام التشريق التي لم يصمها، ولا بأس ان صام شهراً ثم صام من الشهر الذي يليه أياماً ثم عرضت له علة ان يقطعه ثم يقضى بعد تمام الشهرين (٢).

واعلم أنه قد مرّ انه اطلق يوم التشريق على العيد ايضاً، ولكن يلزم حواز صوم يوم ثالث عشر أو انه حذف العيد وحذف بدله ايضاً بناء على الظهور.

وتدر الصحيحة على عدم جواز الافطار بعد الشهر واليوم ايضاً الا لعذر، ويشعر بوجوب المتتابع والفورية بعده وان كان الظاهر عدمها على ذلك التقدير

(١) الوسائل باب ٣ قطعة من حديث ٩ من ابواب بقية الصوم الواجب

(٢) الوسائل باب ٣ حديث ٨ من ابواب بقية الصوم الواجب، ولكن الراوى ابواب لا ابو مريم كما

مرت اليه الاشارة كواراً

و كل من وجب عليه شهران متتابعان فعجز صام ثمانية عشر يوماً .

لما تم ويمكن حل هذه على الاستحباب كما يشعر به لفظ (ينبغي) فتأمل .

قوله : «و كل من وجب الخ» قد مر البحث فيه ودليله، وهو خبر غير صحيح (١) ومشتمل على العجز عن العتق والتصدق ايضاً، فكأنه مخصوص بالكبيرة المخيرة، وينبغي الا تيان بما اطلق .

واما دليل وجوب الاستغفار بعد العجز بمعنى الاكتفاء به، لأنه واجب مع كل كفارة يكون سبب وجوبها حراماً، بل في كل المعاصي، وجوب التوبة والندامة عن كل ذنب، لان المراد به هو التوبة على ما يظهر من كلامهم حتى اضطر السيد المرتضى في التنزيه الى التأويل - فيما عطف على التوبة - مع أنه لا يمكن ثم .  
وانه لا يحتاج اليه، لا مكان حمله بل ظهوره في طلب المغفرة وسؤال العفو وعدم العقاب مما وقع (يقع خ ل) من المعاصي .

ورواية داود بن مرقد، عن ابي عبدالله عليه السلام في كفارة الوطى في الطمث أن (انه خ ل) يتصدق اذا كان في أوله دينار وفي وسطه نصف دينار وفي آخره ربع دينار، قلت: فان لم يكن عنده ما يكفر؟ قال: فليتصدق على مسكين واحد، والا استغفر الله ولا يعود، فان الاستغفار توبة وكفارة لكل من لم يجد السبيل الى شيء من الكفارة (٢) .

ورواية ابي بصير، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: كل من عجز عن

(١) وهو حم ابي بصير، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سأله عن رجل كاث عليه صيام شهرين متتابعين فلم يقدر على الصيام ولم يقدر على العتق، ولم يقدر على الصدقة، قال: فليصم ثمانية عشر يوماً من كل عشرة مساكن ثلاثة ايام - الوسائل باب ١ حديث ١ من ابواب بقية الصوم الواجب وباب ٨ حديث ١ من ابواب الكفارات من كتاب الايلاء والكفارات

(٢) الوسائل باب ٢٨ حديث ١ من ابواب الخيض من كتاب الطهارة و لو رد قطعة منه في باب ٣ حديث ٣ من ابواب الكفارات من كتاب الايلاء والكفارات

فان عجز عن الصوم أصلاً استغفر الله تعالى .

الكفارة التي تجب عليه من صوم او عتق أو صدقة في يمين أو نذر أو قتل أو غير ذلك مما يجب على صاحبه فيه الكفارة فالاستغفار له كفارة ما خلا يمين الظهار فإنه اذا لم يجد ما يكفر به حرمت (حرم خ ل) عليه أن يجامعها، وورق بينها إلا أن ترضى المرأة، أن يكون معها ولا يجامعها (١) .

ورواية اسحاق بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال: الظهار اذا عجز صاحبه عن الكفارة فليستغفر ربه ولينوي أن لا يعود قبل أن يواقع ثم ليواقع وقد أجزء ذلك عنه من الكفارة، فاذا وجد السبيل الى ما يكفر (هيب) يوماً من الايام فليكفر (وان تصدق بكفه او اطعم نفسه) (٢) وعياله فإنه يجزيه اذا كان محتاجاً والآ يجد (لم يجد خيب) ذلك فليستغفر ربه وينوي ان لا يعود فحسبه ذلك والله كفارة (٣) .

واعلم أن المفهوم من الاخبار أن الاستغفار بدل كل كفارة عجز عنها صاحبها فيكن ذلك فلا يجب شيء بعده اذا وجد ما يكفر به كسائر الكفارات المرتبة إلا في كفارة الظهار فان خبر أبي بصير (٤) يدل على عدم وقوعه كفارة عنه (٥) .

ولعل العمل بالخبرين الأخيرين (٦) أولى.

(١) الوسائل باب ٦ حديث ١ من ابواب الكفارات

(٢) في التهذيب: وان تصدق بكفه او اطعم نفسه

(٣) الوسائل باب ٦ حديث ٤ من ابواب الكفارات

(٤) الوسائل باب ٢٨ حديث ١ من ابواب الحيض

(٥) لقوله عليه السلام: فالاستغفار كفارة ما خلا يمين الظهار

(٦) ابدلين على سقوط الكفارة اذا لم يجدها



وحمل خبر أبي بصير (١) على الاستحباب أو رجاء حصول ما يكفر به ظناً أو علماً لتجمع، ولئلاً يلزم الضيق والخرج، ولعدم الفرق. وخبر اسحاق يدل على وجوب الكفارة فيه بعد الوجدان. ويمكن حمله على الاستحباب لعدم الصحة (٢) ولقوله عليه السلام: (فحسبه الخ) (٣) ولما مر والظاهر عدم الانسحاب (٤) على تقدير القول به في الظهار. وايضاً الظاهر انه يحتاج الى النية وقصد الكفارة وعدم العود الى ما يوجب الكفارة، والى الطهار المحرم، وانه المراد بقوله: ولينوي في الرواية (٥) وينبغي كونه (٦) باللفظ مع النية لانه المتبادر منه، مع احتمال الاكتفاء بها.

ويؤيد اعتبار اللفظ ما نقل في مجمع البيان في تفسير قوله تعالى: إِنَّا إِلَهُهُ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ (٧)، عن الصادق عليه السلام عن آبائه عليهم السلام، عن النبي صلى الله عليه وآله: اربع من كن فيه كتب الله من أهل الجنة (الى ان قال) (٨)؛

(١) الدال على بقاء حرمة الزوجة المظاهرة ما لم يكفر مطلقاً ولو مع عدم القدرة

(٢) الوسائل باب ٦ حديث ٤ من ابواب الكفارات من كتاب الايلاء

(٣) حيث قال عليه السلام. فليستعز به وينوي ان لا يعود فحسبه ذلك والله كفارة

(٤) أي انسحاب حكم الكفارة بعد العجز ادلوجد السبيل الى ما يكفر به الى غير لظهار. كذا في

هامش بعض النسخ المخطوطة

(٥) يعنى رواية اسحاق بن عمار حيث قال عليه السلام: وينوي ان لا يعود

(٦) يعنى الاستغفار

(٧) البقرة- ١٥٦

(٨) باي الحديث كما في المجمع ج ١ ص ٢٣٨ بعد قوله عليه السلام من اهل الجنة هكذا من كان

عصمته شهادة ان لا اله الا الله، ومن اذا تقم الله عليه النعمة قال الحمد لله، ومن اذا اصابه داء قال

استغفر الله، ومن اذا اصابته مصيبة قال لا اله الا الله وانا اليه راجعون (انتهى)

ولا يجوز صيام ما لا يسلم فيه الشهر واليوم كشعبان خاصة في المتتابعين.

والشيخ والشيخة اذا عجزا وذوالعطاش الذي لا يرجى زواله يفطرون و يتصدقون عن كل يوم بمدة من طعام.

ومن اصاب ذنباً قال: استغفر الله.

وانه يكفي مرة واحدة، للاصل، ولصدق الامثال، قال في الدروس: ويكفي مرة واحدة بالنية.

(واما) دليل قوله: (و لا يجوز صيام الخ) بمعنى عدم حصول التتابع به واعتقاد أنه كفارة (ها) تقدم من الروايات مع ادلة وجوب التتابع قوله: «والشيخ والشيخة الخ» العطاش مرض لا يروى صاحبه، ولعل المراد به هنا من يضربه ترك الشرب.

والظاهر ان الاكل كذلك.

والقول المجمل فيهم ان الشيخ الكبير مثلاً لو تضرر عن الصوم بحيث يشق عليه مشقة لا يتحمل مثلها يفطر ويتصدق عن كل يوم بمدة، ولا قضاء عليه الا اذا فرض زوال ما فيه، فيمكن القضاء.

والظاهر أنه لو لم يكن قادراً أصلاً، فكذلك كما هو مذهب الشيخ في التهذيب وغيره.

ونخص الفدية والتصدق بالاول، الشيخ المفيد.

وقال في التهذيب: ما رأيت له دليلاً، فان الاخبار تدل على العموم من غير فرق سوى ان يقال: ان الفدية كفارة، ولا كفارة مع العجز، لان الفرض ساقط بالمرة.

وهذا ليس بشيء، اذ لا بعد في الشرع ايجاب فدية بدل الصوم على تقدير

عدم القدرة عليه فتأمل.

واما الاخبار فهي صحيحة محمد بن مسلم، عن ابي جعفر عليه السلام في قول الله عزوجل: **وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ** (١) ؟ قال: الشيخ الكبير والذي يأخذه العطاش، وعن قوله عزوجل: **فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِإِطْعَامَ سِتِّينَ مِسْكِينًا؟** قال: من مرضى او غطاش (٢).

و صحيحة عبد الملك بن عتبة الهاشمي - الثقة - قال: سألت ابا الحسن عليه السلام عن الشيخ الكبير والمعوز الكبيرة التي تضعف عن الصوم في شهر رمضان، قال: تصدق في كل يوم بمئة حنطة (٣).

وحسنة عبد الله بن سنان، قال: سألت، عن رجل كبير ضعف عن صوم شهر رمضان؟ قال يصدق (يتصدق خ ل) كل يوم بما يجز من طعام مسكين (٤).

وصحيحة محمد بن مسلم، قال: سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول: الشيخ الكبير والذي به العطاش، لا حرج عليها أن يفطرا في رمضان ويتصدق كل واحد منها في كل يوم بمئة من طعام، ولا قضاء عليها، وان لم يقدر فلا شيء عليها (٥).  
وصحيحة الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألت عن رجل كبير

(١) في مجمع البيان ج ١ ص ٢٧٢ هكذا: (القرائة) قرأ ابو جعفر، وراجع، وفي عامر فدية طعام مساكين على اصافة فدية الى طعام وجع المساكين، وقرأ الباقر: (غذية) منونة طعام (رفع) مسكين موحداً مجزواً (انتهى) وهذا الخبر مطابق للقراءة الاولى، والآية - في البقرة ١٨٤

(٢) الوسائل باب ١٥ حديث ٣ من ابواب من يصح منه الصوم

(٣) الوسائل باب ١٥ حديث ٤ من ابواب من يصح منه الصوم والآية في سورة المجادلة - ٤

(٤) الوسائل باب ١٥ حديث ٥ من ابواب من يصح منه الصوم

(٥) الوسائل باب ١٥ حديث ١ من ابواب من يصح منه الصوم

يضعف عن صوم شهر رمضان؟ فقال يتصدق بما يجزى عنه طعام مسكين لكل يوم (١)  
واعلم ان الظاهر من الاخبار هو العموم، بل الظاهر هو العجز بالكلية،  
مع احتمال المشقة العظيمة الموجبة لسقوط الاداء والقضاء، ويكون وجوب الفدية  
بالاجماع

قال في المختلف: لانه قيل: معنى قوله تعالى: وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ (٢) يعني  
الذين كانوا يطيقونه، ثم لا يطيقونه من كثير، ذكر ذلك في مجمع البيان (٣).  
وتدل عليه رواية ابن بكير عن بعض اصحابنا، عن ابي عبد الله  
عليه السلام في قول الله عز وجل: وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فدية طعام مساكين؟ قال:  
الذين كانوا يطيقون الصوم فاصابهم كبر او عطاش او شبه ذلك، فعليهم لكل يوم  
مذ (٤).

وان قيل للآية معنى آخر (٥) ليس هنا محلّه، وتفسير (فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ  
صريح في ذلك وقريب منه صحيحة محمد بن مسلم: الشيخ الكبير (٦).

(١) الوسائل باب ١٥ حديث ٩ من ابواب من يصح منه الصوم (٢) البقرة - ١٨٤

(٣) في مجمع البيان ج ١ ص ٢٧٤ هكذا: اما للمعنى بقوله: الذين يطيقونه فيه ثلاثة اقوال (الى ان  
قال): و(ثالثها) ان معناه وعلى الذين كانوا يطيقونه ثم صدوا بحيث لا يطيقونه ولا سح عبء، عن السدي، وقد  
رواه بعض اصحابنا، عن ابي عبد الله عليه السلام ان معناه وعلى الذين كانوا يطيقون الصوم ثم اصابهم كبر او  
عطاش وشبه ذلك فعليهم كل يوم مذ وروى علي بن ابراهيم باسناده عن الصادق عليه السلام: وعلى الذين  
يطيقونه فدية من مرض في شهر رمضان فاطرو ثم صبح فلم يقصر ما فاتته حتى جاء شهر رمضان آخر فعليه ان  
يقصر ويتصدق لكل يوم مذاً من طعام (انتهى)

(٤) الوسائل باب ١٥ حديث ٩ من ابواب من يصح منه الصوم

(٥) لماله اشارة الى ما نقلناه آنفاً من مجمع البيان من خبر علي بن ابراهيم باسناده عن الصادق  
عليه السلام فلا حظ.

(٦) الوسائل باب ١٥ حديث ٣ من ابواب من يصح منه الصوم

والظاهر أنَّ المراد بالضعف عن الصوم في الاخبار الأخر هو العجز عنه كما يدل عليه التعدي به (عن) (١).

وان الظاهر هو إجزاء مئة واحد كما هو مقتضى الشريعة السهلة، والاصل، ومذهب الأكثر، ومعاد أكثر الاخبار (٢) وحصول الشيع به غالباً، والتصريح به في بعض الاخبار في اطعام (طعام) مسكين الذي في الآية ظاهر فيه ايضاً.

ويحمل ما يدل على الزيادة وان كان صحيحاً صريحاً على ذلك، مثل صحيحة محمد بن مسلم، قال: سمعت ابا جعفر عليه السلام وذكر الحديث (٣) الا انه قال و يتصدق كل واحد منها في كل يوم بمدين من طعام، لما مر. وقد حمل الشيخ في التهذيب الأول (٤) على العجز.

لعل الأول (٥) أول، ولهذا ذكره في الاستبصار، لقلة التصرف في الاخبار واولوية المجاز من التقدير المذكور، ولما مر.

ويدل على المطلقين (٦) جيماً روايته المحمولة على الاستحباب، لعدم وجوب الصوم على الولد والقربة، كآله بالاتفاق.

(١) كما في حصة عبادة بن ستان المقدمة آتياً فراجع للوسائل باب ١٥ حديث ٥ من ابواب من يصح منه الصوم

(٢) لا حظ باب ١٥ حديث ١ - ٤ - ٥ - ٦ - ١١ و ١٢ من ابواب من يصح منه الصوم

(٣) الوسائل باب ١٥ حديث ٢ من ابواب من يصح منه الصوم وفيه وكذا في التهذيب: سمعت ابا عبد الله عليه السلام، نعم في الاستبصار سمعت ابا جعفر عليه السلام كما هنا

(٤) اي الاخبار الاولة الدالة على الاكتفاء بمئة واحد على صورة المعسر من المدين

(٥) اي الحمل على استحباب المدين مطلقاً ويشهد له انه حله في الاستبصار على ذلك فانه بعد نقل صحيحة محمد بن مسلم الدالة على المدين قال: فلا ينافي في الاخبار الاولة، لأن هذه الرواية (صحيحة محمد بن مسلم) يمكن حملها على ضرب من الإستحباب والأولة على الفرض والایجاب (انتهى)

(٦) المذكورين وهما كوفي المراد من الضعف، المعسر من الصوم، وكوفي مقدار الصدقة مئة

وهي رواية ابي بصير عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: قلت له: الشيخ الكبير لا يقدر ان يصوم؟ فقال: يصوم عنه بعض ولده، قلت: فان لم يكن له ولد؟ قال: فادنى قرابته، قلت: فان لم يكن له قرابة؟ قال: يتصدق بمذ في كل يوم، فان لم يكن عنده شيء فليس عليه شيء (١) يشعر به (٢) ما ورد في التصديق عن الثلاثة الأيام في الشهر حيث قال: ان كان عن الكبير او العطش فبدل كل يوم مذ (٣).

وان الظاهر أنَّ ذا العُطاش يقتصر على سلة الرمق، ودفع الضرورة، لان الظاهر أن المقصود دفع الضرر الحالى فيجب الاختصار على ذلك. ويدل عليه رواية عماد عن ابي عبدالله عليه السلام في الرجل يصيبه العطاش حتى يخاف على نفسه، قال: يشرب بقدر ما يمك رمقه، ولا يشرب حتى يروى (٤) وفيها اشارة الى ان ذلك انما يكون سبباً للافطار مع خوف التلف فيفهم كون الكبير كذلك للمقارنة بينها (٥).

وان الظاهر ان الضرر العظيم فيها (٦) كذلك، وهو ظاهر. ويدل عليه (٧) ايضاً رواية معضل بن عمر، قال: قلت لابي عبدالله

(١) الوسائل باب ١٥ حديث ١١ من ابواب من يصح منه الصوم

(٢) اي بالاكتهاء بالمد الواحد

(٣) الوسائل باب ١١ حديث ٨ من ابواب الصوم المكثوب والحديث منقول بالمعنى

(٤) الوسائل باب ١٦ حديث ١ من ابواب من يصح منه الصوم

(٥) ي بين دى العطاش والكبير معنى ان كل واحد منهما يخاف على نفسه

(٦) يعنى ان دى عطاش والكبير يعنى انهما لم يخافا على انفسهما لكن يوجب الصوم الضرر العظيم عليهما

وهو يحكم الحرف على النفس

(٧) اي على لزوم الاكتهاء بسلة الرمق

ثُمَّ إِنْ تَمَكَّنُوا قَضَوْا .

والحامل المقرب، والمرضعة القليلة اللبن، وذوالعطاش الذي يرجى زواله يفطرون ويقضون مع الصدقة

عليه السلام: ان لنا فتيات وشُبَّاناً (فتياناً وبنات خ ل) لا يقدرّون على الصيام من شدة ما يصيبهم من العطش؟ قال: فليشربوا بقدر ما تروى به نفوسهم وما يحذرون (١) .

وان انّ ظاهر عدم القضاء لعدم الدليل، ولعدم ظهور بطلان لصوم، بل الظاهر أن الصوم في حقهم ذلك.

و يدل عليه الترك (٢) في الروايات مع وجوب البيان، والاختصار على سدّ الرمي فالظاهر عدم الفرق بين من يرجى زواله وغيره في وجوب الفدية وعدم القضاء وان زال العذر ويمد الفرق بان يجب على الاول، القضاء دون الفداء، والعكس على الثاني كما قاله البعض، لعدم ظهور الدليل، وظاهر ما مضى هو العموم

و ظاهر المتن مع حذاجة (٣) ما، الفداء والقضاء مطلقا مع التمكن لقوت الاداء مع امكان القضاء.

و يؤيد القضاء على المريض: (فَعِلَّةٌ، مِنْ أَيَّامِ أُخَرَ) (٤) ، فيه تأمل، ولا شك انه احوط

و اما دليل وجوب القضاء والفداء على الحامل المقرب، والمرضعة القليلة

(١) الوسائل باب ١٦ حديث ٢ من ابواب من يصح منه الصوم

(٢) يبي يدل على عدم وجوب القضاء ترك التعرض لوجوب الفداء مع كون المقام معمم بيان

(٣) هكذا في النسخ المخطوطة والمطبوعة بالطبع الحجرى والصواب الحراره بالزائتين

(٤) البقرة - ١٨٤

ويكره التملّي للمفطر والجماع. وحدّ المرض المبيح للترخصة ما يخاف معه الزيادة بالصوم.

الدين فهو صحيحة محمد بن مسلم، قال: سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول: الحمل المقرب والمرضع القليلة اللبن لا حرج عليهما أن تفترا في شهر رمضان لانها لا تطيقان الصوم، وعليهما أن تصدق كل واحد منها في كل يوم تفتريه بمدة من طعام، وعليهما قضاء كل يوم فيه تقضيانه بعد، واخرى عن محمد بن مسلم مثلها (١) قيد البعض هذا بما اذا كان الخوف على الولد، واما اذا كان على نفسها فالمنجى عدم الكفارة، وهذا التقييد غير بعيد كما يشعر به لفظة (قليلة اللبن).

ولكن الظاهر عدم الفرق كما يشعر به لفظة (لانها لا يطيقان الخ) ولان عذرهما ليس باكثر من عذر الكبر والعطاش، وقد كان الفداء هناك واجباً، وكذا هنا، بل ينبغي بالطريق الاولى، فانه اذا كان يجب عليها الفداء للخير فلا نفسها بالطريق الأولى، وفيه تأمل.

واعلم ان لا بعد في ايجاب الكفارة على الام من جهة حفظ ولدها، مع انها انتفعت هي بالافطار وهو ظاهر.

ويمكن كون الفداء من مال الولد، وعلى تقدير عدمه من مال الوالد، لكنه بعيد للزوم الخروج عن النص والاجتهاد.

ويمكن اطراد هذه الأحكام في مطلق الصوم المعين، ويؤيده ما قلناه من التصديق في المندوب

قوله : «ويكره التملّي الخ» قد مرّ تحقيق كراهة التملّي، والجماع، وكذا تحقيق حد المرض المبيح، فتذكر



و شرائط قصر الصلاة والصوم واحدة. ولا يحل الافطار حتى يتوارى الجدران، ويخفى الأذان، فيكفر لو أفطر قبله .

قوله : «و شرائط قصر الصلاة الخ» قد مرّ الإشارة الى ذلك كلّه و تحقيقه، وان المعتبر هنا احدهما أوهما، وانه لو أفطر قبله ينبغي عدم الكفارة مطلقاً، سواء كان السفر ضرورياً وغيره كما هو مقتضى الدليل، وهو عدم افطار الصوم الواجب المعين عليه في نفس الأمر الموجب للكفارة ولا موجب غيره وقد حصل العلم به بعد ذلك وقد مرّ فرق المصنف في القواعد بين السفر الضروري وغيره. وايضاً ظاهر ما تقدم هنا، وفي القواعد ايضاً عدم الكفارة مطلقاً ولى تعجب من (١) الاصحاب، انهم بنوا المسألة الفرعية على المسألة الاصولية مع قولهم فيها بعدم الوجوب والتكليف وقالوا هنا بالكفارة. نعله للافطار الممنوع منه، وكونه صوماً ظاهراً، والظاهر عدم ذلك كما مرّ تحقيقه فتذكر.

واعلم انه قد زاد بعض شرطاً آخر في قصر الصوم، وهو تبييت نية السفر بالدليل، ومع ذلك ان لم يخرج الا بعد الزوال أوجب الصوم والقضاء ايضاً، وهو مذهب الشيخ المفيد.

واكتفى البعض بصدق اسم السفر وان كان قبل الغروب بقليل، وهو مذهب علي بن بابويه، ومختار ابن ادريس بعد قوله أولاً بقول الشيخ المفيد.

والتي رأيتهما من الاخبار التي يجب العمل بها - بعد ثبوت وجوب العمل بالخبر الواحد - اشار اليه المصنف ايضاً حيث قال في المختلف: وأصح ما بهناتك (٢)، هي صحيحة الحلبي - في الفقيه، وهي حسنة لابراهيم في الكافي والتهذيب

(١) هكذا في النسخ والصواب (من) بدلاً (من)

(٢) قال في المختلف ج ٢ ص ٦١ طبع قديم - بعد نقل صحيحة الحلبي وصحيحة محمد بن مسلم: « هذا

والاستبصار. عن ابى عبدالله عليه السلام انه سئل عن الرجل يخرج من بيته وهو يريد السفر وهو صائم؟ قال: فقال: ان خرج من قبل ان يتنصف النهار فليفطر وليقض ذلك اليوم وان خرج بعد الزوال فليتم يومه (صومه خ ل) (١).

وصحيحة محمد بن مسلم، عن ابى عبدالله عليه السلام قال: اذا سافر الرجل في شهر رمضان فخرج بعد نصف النهار فعليه صيام ذلك اليوم ويعتد به من شهر رمضان (٢).

وصحيحة رفاعه بن موسى - في زيادات التهذيب - قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يريد السفر في رمضان، قال: اذا أصبح في بلده ثم خرج، فان شاء صام وان شاء افطر (٣).

وهي مؤيدة بانخبار آخر كثيرة، مثل حسنة عبيد بن زرارة - لابراهيم - عن ابى عبدالله عليه السلام في الرجل يسافر في شهر رمضان يصوم أو يفطر؟ قال: ان خرج قبل الزوال فليفطر، وان خرج بعد الزوال فليصم، وقال: يعرف ذلك بقول على عليه السلام: اصوم وافطر حتى اذا زالت الشمس عَزِمَ عَلَى معنى الصيام (٤) و موثقته عنه عليه السلام، قال: اذا خرج الرجل في شهر رمضان بعد الزوال أتم الصيام، فاذا خرج قبل الزوال أفطر (٥).

لفظه واعلم ان هذا الحديث (محمد بن مسلم) وحديث الحلبي هي اصح ما بلغتاه من الاحاديث في هذا الباب مع حديث رفاعه وسأقي (انتهى)

(١) الوسائل باب ٥ حديث ٢ من ابواب من يصح منه الصوم

(٢) الوسائل باب ٥ حديث ١ من ابواب من يصح منه الصوم

(٣) الوسائل باب ٥ حديث ٧ من ابواب من يصح منه الصوم

(٤) الوسائل باب ٥ حديث ٣ من ابواب من يصح منه الصوم

(٥) الوسائل باب ٥ حديث ٤ من ابواب من يصح منه الصوم

هذه كلها دليل مذهب الشيخ المفيد ألا صحيحة رفاة.  
وأما دليل مذهب الشيخ فهو اخبار آخر غير صحيحة ولا صريحة في تفصيل  
مذهبه مع امكان التاويل.

وأما دليل ابن بابويه فهو عموم قوله تعالى: (فَمِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) (١).  
ويؤيده أن المريض يفطر متى وقع له ذلك، وكذا عموم الاخبار  
الصحيحة الكثيرة الدالة على الافطار مثل خيار امتي مَنْ (الذين خُتِل) اذا سافروا  
افطروا (٢) وكان عليه السلام اذا سافر في شهر رمضان افطر وقد تقدمت.  
ولا يعارضه مثل (أَتَمُّوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ) لكونه مخصوصاً بغير المسافر  
والمريض، لادلته، وان امكن المناقشة بانه لم لا يجوز تخصيص تلك (اذاًخ) بما اذا  
كان السفر قبل الشروع في الصوم فتأمل.

ويمكن حلها على المفصل من الاخبار المعتبرة الكثيرة كما يقتضيه الاصول.  
فذهب الشيخ المفيد ليس ببعيد، بل اقرب من الكل.

ويؤيده وجوب اتمام الصوم المستفاد من الآية المتقدمة (٣)، والنهي عن  
ابطال العمل (٤)، والاخبار (٥) الصحيحة الدالة على اتحاد حكم الصلاة والصوم  
في القصر والاتمام الا ما استثنى بدليل، ووجوب الجمع بين الأدلة، والظاهر عدم  
الخلاف في وجوب الافطار لو سافر قبل الزوال مع تبين السفر ليلاً، وكون الامر

(١) البقرة - ١٨٤

(٢) الوسائل باب ١ قطعة من حديث ٦ من ابواب من يصح منه الصوم

(٣) وهي قوله تعالى (فَمِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ) البقرة - ١٨٤

(٤) المستفاد من قوله تعالى: وَلَا تَطْلُوا لِعَمَالِكُمْ

(٥) راجع الوسائل باب ١٠ من ابواب صلاة المسافر من كتاب الصلاة

للإجزاء، يدلّ على عدم وجوب القضاء لو سافر بعد الزوال وصام، فقول الشيخ بوجوب القضاء مع ذلك بعيد.

هذا كله واضح - الحمد لله - الآ أنه بقي المناقاة بين خبر رفاعة (١) والاختبار المفصلة (٢)، فيمكن حلها على الاستحباب بمعنى أن المسافر متى خرج في نهار رمضان كان محيّراً بين الإفطار والصوم، واختياره الصوم يكون مستحباً بعد الزوال كالإفطار قبله، لوجوب الجمع بين الاختبار الصحيحة.

ويمكن تأويل خبر رفاعة، لانه واحد وغير مشهور القائل لو كان، بخلاف ما تقدم من الاختبار الكثيرة المعمولة مع ظاهر الكتاب والشهرة العظيمة في المذهب من تحريم الصوم في السفر ووجوب الإفطار.

وهو أن يقال: يمكن أن يكون المراد به (إن شاء صام) أنه إن شاء أبطل السفر ورجع عن نيته وصام، وإن شاء التزم وافطر كما قيل مثل ذلك في الاختبار الدالة على التخيير بينها إذا كان بينه وبين أهله ضحوة النهار مثلاً.

مثل حسنة رفاعة بن موسى، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقدم (يقبل - يب) في شهر رمضان من سفر حتى يرى أنه سيدخل أهله ضحوة أو ارتفاع النهار؟ فقال: إذا طلع الفجر وهو خارج ولم يدخل أهله فهو بالخيار إن شاء صام وإن شاء افطر (٣) وغيرها:

بأن (٤) المراد أن أراد الصوم لم يفطر ويتم ممسكاً حتى يدخل أهله وصام،

(١) الوسائل باب ٥ حديث ٥ من أبواب من يصح منه الصوم

(٢) لاحظ روايات باب ٥ من أبواب من يصح منه الصوم

(٣) الوسائل باب ٦ حديث ٢ من أبواب من يصح منه الصوم

(٤) متعلق بقوله قدّم كما قيل مثل ذلك

وان اراد يفطر قبله فلا يكون صائماً الا انه محير في تلك الحالة بين الصوم والافطار  
لتحريم الصوم قبل وصول محل الترخيص ووجوبه بعده، فتأمل.  
وان (١) يكون المراد الصوم اذا لم يتحقق السفر المبيح الا بعد الزوال،  
والافطار اذا تحقق قبله.

وهذا ليس بعيد كثيراً عند من تأمل ونظر في تأويلات الشيخ ره، لان  
خبر رفاة فيه دلالة على جواز الإفطار مطلقاً اذا سافر، وعلى جواز الصوم ايضاً كذلك  
وقد ثبت عندنا في الأدلة المتقدمة ما يدل على عدم جواز الافطار اذا كان السفر بعد  
الزوال وجوازه بل وجوبه قبله بالتفصيل وكذا على تحريم الصوم وجوازه وجواز  
الافطار ووجوبه، فرجع مضمون الأدلة الى التعارض بين الحمل والمفضل وقد  
ثبت في الاصول حل الاول على الثاني فصار مذهب الشيخ المفيد المشهور جيداً، مع  
دفع التعارض بين الاخبار المتضادة.

وبقي استبعاد صحة الصوم واسقاط القضاء مع تبييت نية السفر ليلاً لأن  
مرجهه الى صحة الصوم واسقاط القضاء به مع عدم نية الصوم، اذ من في قصده  
السفر من الليل غداً لا يمكن منه نية الصوم حقيقة، وهذا الذي اقتضى ان يقال:  
بوجوب القضاء.

وقال المصنف في المختلف: ليس بعيد من الصواب، اذ لم يتحقق فيه  
شرط الصوم وهو النية.

ويمكن ان يقال: لا استبعاد بعد ورود النص بالصحة كما مر من الامر  
بالصوم واتمامه من الكتاب والسنة، والشهرة مع اقتضائه الاجراء والاسقاط وان  
فرض عدم النية لان اعتبارها انما يثبت (ثبت خ ل) على تقديره من الشارع،

(١) صنف على قوله فقه: أن يكون المراد به ان شاء صام

فادامصرح بعدمه، فلا استبعاد.

على اهم يوجبون نية الصوم في هذه الصورة ليلاً ويجعلونه صوماً حقيقياً، اذ يوجبون بافطاره كفارة افطار الصوم، لأنه افطر الصوم، ويقولون بصحته من غير قضاء على الظاهر على تقدير عدم اتفاق السمر مع جريان الدليل بعينه.

ويمكن ان يكون الشارع اكتفى بمثل هذه النية التي لاجزم فيها، بل مجرد التخيل (و مقتيد بعدم اتفاق السفر المضر للصوم، اذ لا يمكن الا ذلك، وله نظائر كثيرة، و غالب الاحتياطات منه، فافهم.

وقد فهم منه عدم المنافاة بين قصده السفر غداً وتكليفه بالنية، وما في جوابه اذا رجعت (١) تعرف.

ومثله جواز الصوم مع علمه بان من يضيفه أحد غداً، فتأمل.

فيبعد رجوع المصنف عن القول بقول الشيخ المقيد أولاً في المختص ذهاباً الى هذا، حيث يهم من قوله المتقدم، كبعد قوله بعد ذلك فيه بالتخير اذا سافر بعد الزوال لحمس رواية رفاة عليه مع عمومها، بل ظهورها في ما قبل الزوال، مع امكان ما قلناه فتأمل.

و علم ايضاً أنَّ الظاهر عموم الحكم في جميع الصيام المعين، لعدم الفرق، ولعموم مثل صحيحة الحلبي (٢).

ويمكن خرج نحو النذر المقيد بالسفر، لاستثنائه بدليله المتقدم وبطلان الصوم المطلق الغير لمعين، لعموم الأدلة، وحمل الخصوص على صوم الشهر، والمعين. وفيه تأمل لعدم مقتضى، فتأمل، فان اللحاق أوضح.

(١) ي دا رجعت ان اصل البحث وادك تعرف عدم المناقاة بين قصده الخ وما في جوابه

(٢) الوسائل باب ٥ حديث ٤ من ابواب من يصح منه الصوم

قد يفهم من هذه الأدلة المتقدمة من الكتاب والسنة والاجماع في الحمية، جواز السفر في شهر رمضان، اذ قد فهمت جواز الافطار فيه، بل وجوبه فيه في الجملة وقد ثبت عندهم عدم جوازه في السفر الحرام مطلقاً والاستثناء وتخصيص ما تقدم بالسفر الضروري، غير ثابت، فافهم.

ويدل عليه الأصل، وارادة اليسر، وعدم ارادة العسر (الضيق خ ل) والاستصحاب وبعض الاخبار ايضاً.

مثل رواية عبدالله بن جندب قال: سأل ابا عبدالله عليه السلام عباد بن ميمون وانا حاصر عن رجل جعل على نفسه نذر صوم واراد الخروج في الحج، فقال عبدالله بن جندب: سمعت من زرارة، عن ابي عبدالله عليه السلام انه سأل عن رجل جعل على نفسه (نذر صوم) (١) يصوم (يصومه خ ل) فحضرتة نيته في زيارة ابي عبدالله عليه السلام؟ قال: يخرج ولا يصوم في الطريق، فاذا رجع قضى ذلك (٢) و صحبة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام انه سئل عن الرجل يعرض له السفر في شهر رمضان وهو مقيم فقد مضى منه أيام فقال: لا بأس أن يسافر ويفطر ولا يصوم (٣).

و صحبته، عن احدهما عليهما السلام في الرجل يشيع اخاه مسيرة يوم او يومين او ثلاثة قال: ان كان في شهر رمضان فليفعل، قلت: ايها افضل، يصوم او يشيعه؟ قال: يشيعه، ان الله عز وجل قد وضعه عنه (اذا شيعه - ثل) (٤).

و رواية سعيد بن يسار، قال: سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل

(١) نذراً صوماً - خ

(٢) الوسائل باب ١ حديث ٥ من ابواب من يصح منه الصوم

(٣) الوسائل باب ٣ حديث ٢ من ابواب من يصح منه الصوم

(٤) الوسائل باب ١٠ حديث ٦ من ابواب صلاة المسافر من كتاب الصلاة

يشتع أخاه في شهر رمضان فيبلغ مسيرة يوم أو مع رجل من اخوانه أيفطر أو يصوم؟  
قال: يفطر (١).

ورواية زرارة عن ابي عبدالله عليه السلام قال: قلت: الرجل يشتع أخاه في شهر رمضان اليوم واليومين قال: يفطر ويقضى قيل له: فذلك افضل او يقيم ولا يشتع؟ قال: يشتع ويفطر، فان ذلك حق عليه (٢).

وما في صحيحة حماد بن عثمان، عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: قال رجل من اصحابي جاء خبره من الأعوص (٣) وذلك في شهر رمضان أتلقاه وافطر؟ قال: نعم، قلت: أتلقاه وافطر أو اقيم واصوم؟ قال: تلقاه وافطر (٤) وغيرها.

ولا يبعد كون الإقامة افضل لصحيحة الحلبي - في الفقيه، وهي حسنة في الكافي - عن ابي عبدالله عليه السلام قال: سألت عن الرجل يدخل عليه شهر رمضان، وهو مقيم لا يريد هراحاً (٥)، ثم يبدوله أن يسافر فسكت، فسأله غير مرة، فقال: يقيم افضل الا ان يكون له حاجة لا بدله منها أو يتخوف على ماله (٦).

ولمكاتبة محمد بن الفضل البغدادي الى ابي الحسن العسكري: جعلت فداك يدخل شهر رمضان على الرجل فيقع بقلبه زيارة الحسين عليه السلام، وزيارة ابيك

(١) الوسائل باب ١٠ حديث ٧ من ابواب صلاة المسافر

(٢) الوسائل باب ١٠ حديث ٤ من ابواب صلاة المسافر

(٣) في حديث حاشي خبر من الأعوص، هو بفتح الحزة والواو بين الهملتين موضع قريب من المدينة و واديديار ياهلة وفي بعض نسخ من الاعراض جمع عرص باعحام الحصاد وضم الهملة وراء في الوسط، وهي وما يوق اهل الحصار (مجمع البحرين)

(٤) الوسائل باب ١٠ حديث ٢ من ابواب صلاة المسافر

(٥) يقال: ما يرح من مكانه لى لم يفارقه (مجمع البحرين)

(٦) الوسائل باب ٣ حديث ١ من ابواب من يصح منه الصوم



ببغداد فيقيم في منزله حتى يخرج عنه شهر رمضان، ثم يزورهم أو يخرج في شهر رمضان؟ فكتب: لشهر رمضان من الفضل والأجر ما ليس لغيره من الشهور، فإذا دخل يوماً فهو المأثور (١)

فيمكن حل ما فهم منه أن التشيع والاستقبال افضل من الزيارة على المبالغة او كونها بالنسبة الى بعض الاشخاص لحصول أمر، مثل ان يكون في تركه عليه ضرر او غيظ المتلقي.

و يؤيده أنه لو لم يفعل لفات بالكلية بخلاف الزيارة مثلاً، فإنها تستدرك وإن لم يكن في العيد مثلاً مع عظم ثوابه كما ادعى الشيخ ابراهيم بن سليمان في صوميته حيث قال: ولا بأس به بعد ثلاثة وعشرين يوماً منه والتجنب مطلقاً أول حتى انه ورد في الحديث المعتبر رجحان الصوم على السفر لزيارة الحسين عليه السلام في زيارة عيد الفطر مع الثواب الجزيل الذي لا يكاد يوصف.

ولكن ما رأيت الخبر في ذلك بخصوصه، ولا اعرف اعتبار الخبر (٢)، وهو الذي ذكرته فيما تقدم وليست بصحيحة، ولا حسنة، ولا موثقة، بل ضعيفة وهو اعرف مع احتمال حصول ثواب اعظم من ذلك في الصوم خصوصاً مع الميل الى الزيارة وتركها حرمة لصوم الشهر.

وكذا يحمل على الكراهة ما يدل على التحريم، مثل رواية ابي بصير، قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الخروج اذا دخل شهر رمضان؟ فقال: لا الا فيما أحرك، خروج (خروجاً-يب) الى مكة أو غزو (غزواً-يب) في سبيل الله، او مال

(١) الوسائل باب ٩١ حديث ١ من ابواب الزائر من كتاب الحج

(٢) اشارة الى خبر علي بن اسباط عن رجل عن ابي عبد الله (ع) راجع الوسائل باب ٣ حديث ٦ من

ابواب من يصح منه الصوم

تخاف هلاكه، أو أح تريد وداعه (١) وأنه ليس اخاً من الاب والام (٢).  
ورواية الحسين بن المختار، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: لا يخرج في  
رمضان الا للحج او العمرة أو مال يخاف عليه الفوت او لزرج يحين حصاده (٣).  
مع عدم صحة سندها، وان ادعى في المختلف صحة الاولى. لوجود  
القاسم بن محمد (٤)، كأنه الجوهري الواقفي أو اشتراكه، وعلى بن ابي حمزة، كأنه  
البطائي لانه قائد ابي بصير، وهو يحيى بن القاسم، والظاهر أن كليهما ضعيفان  
خصوصاً الاول، وما اعرف وجه ما قاله في المنع وهو اعرف.  
وجه ضعف الثانية ايضاً ظاهر لمن نظره في زيادات التهذيب (٥).  
على ان الاولى غير صريحة في التحريم، بل الثانية ايضاً.  
ورواية ابي بصير، عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: قلت له: جعلت  
فذاك يدخل على شهر رمضان فاصوم بعضه فيحضرني زيارة قبر ابي عبد الله  
عليه السلام، فازوره وافطر ذاهباً وجائياً أو اقيم حتى افطر واظوره بعد ما افطر يوم  
او يومين؟ فقال: اقم حتى تفطر، قلت له: جعلت فذاك فهو افضل؟ قال: نعم اما  
تقرء في كتاب الله: فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ (٦).

(١) تخاف هلاكه - يب

(٢) الوسائل باب ٢ حديث ٣ من ابواب من يصح منه الصوم

(٣) الوسائل باب ٣ حديث ٨ من ابواب من يصح منه الصوم

(٤) وسندها كما في الكافي هكذا: عتبة من اصحابنا، عن احمد بن محمد، عن الحسين بن سعيد، عن

القاسم بن محمد، عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير

(٥) وسندها كما في الزيادات هكذا: محمد بن علي بن محبوب، عن علي بن السندي، عن حماد بن

عيسى عن الحسين بن المختار

(٦) الوسائل باب ٣ حديث ٧ من ابواب من يصح منه الصوم

وهذه تدل على التحريم ، وإن المنع مفهوم من الآية إلا أنها غير صريحة ، والآية محتملة لمعنى آخر ومعارض بالأكثر والأصح والأشهر ، قال في المختلف : المشهور أنه مكروه إلى مضي ثلاث وعشرين يوماً ، واستدل بالأصل ، وب(مَنْ كَانَ قَرِيضاً) الآية (١) ، وبصحيفة محمد بن مسلم المتقدمة (٢) ، وبرواية زرارة المتقدمة (٣) ، لكن نقله ، عن أبيان بن عثمان (٤) والظاهر إبان بن عثمان عن زرارة كما في الكافي وصحيفة حماد بن عثمان (٥) .

ولا يخفى عدم دلالة ما استدل على تمام مطلوبه .

### ولنختم أحكام الصوم بذكر فوائده

الأول : يكره له أن يستاك بسواك خصوصاً بالرطب ، وأخرج الدم في الجملة ، وقيل الضرر .

يدل عليها رواية عمار بن موسى ، عن أبي عبد الله عليه السلام في الصائم ينزع ضرره ؟ قال : لا ، ولا يدمى فاه ، ولا يستاك بعود رطب (٦) .

وادعى المصنف الإجماع على كراهة إخراج الدم الضعيف بالفصد والحجامة ، وفي الروايتين (٧) دلالة عليه .

(١) وهي قوله تعالى . ومن كان مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر . لبقرة ١٨٤

(٢) الوسائل باب ١٠ حديث ٣ من أبواب صلاة المسافر

(٣) الوسائل باب ١٠ حديث ٤ من أبواب صلاة المسافر

(٤) يعنى نقل الحديث ، عن إبان بن عثمان واسطة زرارة

(٥) الوسائل باب ١٠ حديث ٢ من أبواب صلاة المسافر

(٦) الوسائل باب ٣٦ حديث ٣ من أبواب ما يملك منه الصائم

(٧) هكذا في النسخ كلها ، والظاهر (وفي الرواية) بالانفراد

وايضاً يدل على الأول حسنة الحلبي - لابراهيم - عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: سألته عن الصائم يستاك، قال: لا بأس به، وقال: لا يستاك بسواك رطب (١) وحسنة عبد الله بن منان، عن ابي عبد الله عليه السلام انه كره للصائم ان يستاك بسواك رطب، وقال: لا يضتر أن يُبلّ سواكه بالماء ثم ينفذه حتى لا يبقى فيه شيء (٢) وهذه تدل على عدم الافطار بوضع الخبز الرطب وغيره في الفم، وانه لو كان مبللاً ببطل حرام مثل الريق على تقدير تحريمه لا يصر، بل على ان البطل الحرام يجوز استعماله في المسح (٣) ونحوه فافهم والعجب أن الاصحاب ما ذكروا كراهة السواك ولو بالرطب، بل نفوا ذلك الا قليل.

ويحتمل كراهة السواك مطلقاً للرواية السابقة، وحمل الرطب على الشدة وتخصيص الكراهة بالرطب، وحمل المطلق على المقيّد به، فتأمل.

الثانية: يكره ايضاً مباشرة النساء، وادعى عليه الاجماع في المنتهى مع وجود الدلالة في الرواية (٤)،

وكذا قيل: بكراهة الاكتعال بما فيه مسك او طعم يصل الى الحلق (٥)، قال في المنتهى: وذهب اليه علمائنا (انتهى) وكذا يكره دخول الحمام مع الضعف للرواية (٦).

(١) الوسائل باب ٢٨ حديث ١ من ابواب ما يمك عنه الصائم

(٢) الوسائل باب ٢٨ حديث ١١ من ابواب ما يمك عنه الصائم

(٣) يعنى يدل الخبر على حواز استعمال الابل الحرام في مسح الوضوء ولا يبطل الوضوء به

(٤) راجع الوسائل باب ٣٣ و ٣٤ من ابواب ما يمك عنه الصائم

(٥) لا حظ الوسائل باب ٢٥ من ابواب ما يمك عنه الصائم

(٦) لا حظ الوسائل باب ٢٧ من ابواب ما يمك عنه الصائم

ويكره بل الثوب للرواية (١) ، وظاهر الرواية أنه مع الماء الكثير بان لا يعصر (٢) ، وأما مع العصر والبلّة القليلة فلا وقدمر .  
الثالثة: يكره للمرءة الجلوس في الماء للرواية (٣) ، والخروج عن خلاف أبي الصلاح .

### ينبغي العمل

ما روى في الفقيه، عن جابر، قال: قال أبو جعفر عليه السلام لجابر: يا جابر من دخل عليه شهر رمضان فصام نهاره وقام ورداً من ليله وحفظ فرجه ولسانه، وغصّ بصره، وكفّ أذاه، خرج من الذنوب كيوم ولدته أمه، قال جابر: قلت له: جعلت فداك ما أحسن هذا من حديث؟ قال: ما أشدّ هذا من شرط؟ (١) كذا في الفقيه.

وفي الكافي والتهذيب بإسناده، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله لجابر بن عبد الله: يا جابر هذا شهر رمضان من صام نهاره، وقام ورداً من ليله، وعق بطنه وفرجه، وكفّ لسانه خرج من ذنوبه كخروجه من الشهر، فقال جابر: يا رسول الله ما أحسن هذا الحديث؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا جابر ما أشدّ هذه الشروط (٥) .

(١) راجع الوسائل باب ٣ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

(٢) في حبر عبد الله بن سنان (المروى في الكافي) قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لا تترك

ثوبك إلى جسّدك وهو رطب وقت صائم حتى تعصره - الوسائل باب ٣ حديث ٢ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

(٣) راجع الوسائل باب ٣ حديث ٦ من أبواب ما يمسك عنه الصائم

(٤) الوسائل باب ١٨ حديث ٢ من أبواب أحكام شهر رمضان

(٥) الوسائل باب ١١ حديث ٢ من أبواب آداب الصائم

وفي خبر جراح المدائني، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إن الصيام ليس من الطعام والشراب وحده ثم قال: قالت مريم: إني نذرتُ للرَّحْمَنِ صَوْماً (١) - (أي صوماً وصمتاً وفي نسخة أخرى أي صمتاً - خ ثل)، فإذا صمت فاحفظوا ألسنتكمم وعَضُوا أِبْصَارَكُمْ، ولا تَنَازَعُوا ولا تَحَاسَدُوا، قال: وسمع رسول الله صَلَّى الله عليه وآله امرأة تسب جارية لها وهي صائمة فدعا رسول الله صَلَّى الله عليه وآله بطعام، فقال لها: كُلي، فقالت: إني صائمة، فقال: كيف تكونين صائمة وقد سببت جاريته، إن الصوم ليس من الطعام والشراب فقط (٢) .

وصحيفة محمد بن مسلم، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا صمت فيصم معك بصرك وشعرك وجلدك وعد أشياء غير هذا، قال: ولا يكون يوم صومك كيوم فطرك (٣) .

وصحيفة حماد بن عثمان وغيره، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تُنشد (٤) الشعر بليلى، ولا تشد في شهر رمضان بليلى ولا نهار، فقال له اسماعيل: يا أبتاه، فانه فينا، قال: فقال: وإن كان فينا (٥) .

وهذه تدل على كراهة الشعر في شهر رمضان مطلقاً، ويحتمل اختصاصه بالصائم، وتعميته إلى مطلق الصائم.

وصحيفة الفضيل بن يسار، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا صام أحدكم الثلاثة الأيام في الشهر فلا يجاد كنَّ أحداء، ولا يجهل، ولا يسرع إلى الأيمان

(١) مريم - ٢٦

(٢) الوسائل باب ١١ حديث ٣ من أبواب آداب الصائم

(٣) الوسائل باب ١١ حديث ١ من أبواب آداب الصائم

(٤) واتشد الشعر انشداً، وهو النشيد قيل بمعنى معول ونشيد الشعر قرائته (جمع البحرى)

(٥) الوسائل باب ١٣ حديث ٢ من أبواب آداب الصائم

والخلف بالله، وإن حل عليه أحد فليتحمل (فليحتمل خ) (١)

و صحيحة حماد بن عثمان قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: يكره رواية الشعر للصائم والمحرم، وفي الحرم، ويوم الجمعة، وإن يروى بالليل، قال: قلت: وإن كان شرحق؟ قال: وإن كان شرحق (٢).

وفي رواية اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن الله كره لي ست خصال وكرهتن للأوصياء من ولدي وأتباعهم، الرفث في الصوم (٣) وفي رواية مسعدة بن صدقة، عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ما من عبد صالح يُشتَم، فيقول: اني صائم سلام عليك لا اشتمك كما تشتمني الا قال الرب تبارك وتعالى: استجار عبدي بالصوم من شرّ عبدي، قد أجرته من النار (٤).

وفي رواية ابي بصير ولا تنازعوا، ولا تحاسدوا، فإن الحسد يأكل الايمان كما تأكل النار الحطب (٥).

وقد علم ان الاجتناب عن المحرمات و المكروهات في الصوم أكد حتى الكذب كما مر، والحسد ونقل عن الشيخ كراهته (٦) في الصوم، وردّه المصنف في المختلف بأنه حرام، وقال في الدروس: يحتمل (٧)، عما يقع في الخاطر.

(١) الوسائل باب ١٢ حديث ١ من أبواب آداب الصائم

(٢) الوسائل باب ١٣ حديث ١ من أبواب آداب الصائم

(٣) الوسائل باب ١٤ حديث ١ من أبواب آداب الصائم

(٤) الوسائل باب ١٢ حديث ٢ من أبواب آداب الصائم

(٥) الوسائل باب ١١ ذيل حديث ٤ من أبواب آداب الصائم

(٦) يعني كراهة الحسد

(٧) معنى يحتمل حمل حكم الشيخ بكراهة الحسد على ارادة ما يقع في الخاطر لا إبرازه وإظهاره

والظاهر (١) أن ذلك ليس باختيارى، فكأن المراد، التوجه إليه بعده ويمكن أن يكون مراده بالكراهة، من حيث الصوم يعنى أن عدمه للصوم أولى وأفضل من وجوده، ووجوده لا يفتر به فتأمل.

ويمكن أن يكون اظهار الحسد والعمل بمقتضاه حراماً، وبمجرد وجوده في النفس يكون مكروهاً، ويشمر به بعض العبارات مثل، يضر بالعدالة ظهار الحسد، وإن اظهاره حرام فتأمل.

### «ينبغي أيضاً»

اشتغاله بالعبادات أكثر من يوم الفطر، لما مر.

وفى الكافى باسناده، قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: عليكم في شهر رمضان بكثرة الاستغفار والدعاء، فأما الدعاء فيدفع عنكم البلاء، وأما الاستغفار فيمحي ذنوبكم (٢) وبالاسناد، كان على بن الحسين عليهما السلام إذا كان شهر رمضان لم يتكلم إلا بالدعاء والتسبيح، والاستغفار، والتكبير، فإذا افطر قال: اللهم إن شئت أن تفعل ففعلت ويعلم ذلك من كتب عمل السنة (٣)

ينبغي الدعاء عند الافطار قبله خصوصاً بالماثور مثل ما نقل في كتاب ابن طاووس عن النبي صلى الله عليه وآله، قال: ما من عبد يصوم فيقول عند الافطار: يا عظيم يا عظيم انت الهى لا اله الا انت اغفرلى الذنب العظيم انه لا يغفر الذنب

(١) يعنى ان عمل بدروس غير شديد لان ما يقع في المفاطر امر غير اختيارى فلا يتعنى به الحكم

التكلى تحريماً ونهياً

(٢) الوسائل باب ١٨ حديث ١١ من اجواب احكام شهر رمضان

(٣) يعنى يعلم باقى الآداب من الكتب التى دونت لاعمال السنة



العظيم الا العظيم، خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه (١) .  
 وايضاً قوله: بسم الله يا واسع المغفرة اغفرلى (٢) .  
 بسم الله الرحمن الرحيم، يا واسع المغفرة اغفرلى، فان من قالها عند افطاره  
 غفر له (٣) .

وعنه عليه السلام انه قال: من أكل طعاماً وقال: الحمد لله الذى اطعمنى  
 هذا من رزقه من غير حول منى وقوة، غفر ما تقدم من ذنبه (١) .  
 وهذا يحتمل كونه قل الاكل وبعده، وينبغى فيها معاً.  
 ينبغى الافطار بالحلوى كما يدل عليه الرواية فى الكافى من كتاب ابن  
 طاوس عن النبى صلى الله عليه وآله انه قال: من افطر على تمر حلال زيد فى  
 صلاته اربعمئة صلاة (٥) .

وعن الصادق عليه السلام: الافطار على الماء يغسل ذنوب القنب (٦) - كأنه  
 من الصدوق والكافى ايضاً وفى بعض الروايات: قيد بالفاتر (٧) ، وينبغى اختياره  
 و روى تقديم الافطار فى عيد الفطر على الصلاة وتأخيرها حتى يرجع عن  
 الصلاة فى الاضحى (٨) .

- 
- (١) الوسائل باب ٦ حديث ٦ من ابواب آداب الصائم  
 (٢) الوسائل باب ٦ ذيل حديث ٨ من ابواب آداب الصائم  
 (٣) الوسائل باب ٦ حديث ٩ من ابواب آداب الصائم  
 (٤) الوسائل ذيل باب ٥٩ من ابواب آداب المائدة  
 (٥) الوسائل باب ١٠ حديث ٢٠ من ابواب آداب الصائم  
 (٦) الوسائل باب ١٠ حديث ٥ من ابواب آداب الصائم  
 (٧) الوسائل باب ١٠ حديث ٣ من ابواب آداب الصائم  
 (٨) لا حظ الوسائل باب ١٢ من ابواب صلاة العيد من كتاب الصلاة

قالوا: يستحب تقديم الصلاة على الافطار ألا ان يكون هناك من ينتظر،  
وحينئذ تقديم الافطار افضل جبراً لحاظه، وتخليصه عن الانتظار.  
ولحسنه الحلبي، عن ابي عبد الله عليه السلام انه سأل عن الافطار اقبل  
الصلاة أو بعد ها؟ قال: ان كان معه قوم يخشى ان يجبههم عن عشايتهم فليفطر  
معهم، وان كان غير ذلك فليصل ثم ليفطر (١).  
وهذه تدل على وسعة وقت المغرب، فافهم.  
ونقل في المنتهى عن الجمهور عن ابي هريرة، قال: قال رسول الله صلى  
الله عليه وآله: يقول الله تعالى: احب عبادي الى اسرعهم فطراً (٢).  
وهذه تدل على جواز التأخير، بل افضلية تقديم الافطار مطلقاً.  
وذلك غير ظاهر، لأنه اذا اجتمع الفرضان ينبغى تقديم الافضل، ولا شك في  
أفضلية صلاة المغرب من الافطار.  
ولان الصلاة في أول الوقت افضل بالاجماع خصوصاً المغرب، فان وقت  
فضيلته قليل، بن مضيق عند البعض، وما يفيد اولوية اول الوقت يفيد تقديمها.  
ولان الدعاء في الفريضة وبعدها افضل مع ورود استجابة دعاء الصائم (٣)  
وللحسنه المتقدمة (٤).  
ولا يبعد تأخيرها عن العشاء ايضاً، بل عن جميع أوراده من الأدعية لذلك  
ولان التوجه في حال الجوع اكثر من حال الشبع وذلك مجرب.

(١) الوسائل باب ٧ حديث ١ من ابواب آداب الصائم

(٢) المنتهى ص ٢٢٤ للعلامة فصل يستحب تعجيل الافطار

(٣) الوسائل باب ٦ من ابواب آداب الصائم حديث ٤: محمد بن علي بن الحسين قال: قال عليه السلام.

يستحب دعاء الصائم عند الافطار

(٤) يعنى حسنة الحلبي المتقدمة آهاً

ولانه قد يغلب بعده النوم فيفوت الاوراد، والتلاوة، والأدعية أو يقع من غير توجه، وهذا مجرب عندي وقد جرّبه مراراً، ولهذا اختبرت التأخير عن اجمع غالباً.

ولان فيه كسر الشهوة التعسافية وعدم إعطاء النفس هواها ومنعها عنها الموجب لدخول الجنة.

الا ان يكون الامر بالعكس في ذلك، فينبغي تقديم الافطار، بلصعب أو عدم التوجه أو هواء النفس في التأخير.

ولو امكن الافطار في الجملة ثم الاشتغال بالاوراد الى ان يحسن ثم الأكل بحيث يشبع، يمكن كونه أولى للعمل بالخبر (١) واكثر ما مرّ لا انه يموت وقت استجابة الدعاء وقد يثول بعد الشروع، الى الشيع كما جرّبتاه ايضاً مراراً، وقد يحصل الادخال (٢).

ويدل على استحباب تقديم الصلاة ايضاً مرسله عبدالله بن بكير، عن بعض اصحابنا، عن ابي عبدالله عليه السلام قال: يستحب للصائم ان قوى على ذلك أن يصلي قبل ان يفطر (٣)

و رواية زرارة وفضيل، عن ابي جعفر عليه السلام في رمضان، تصلي ثم تفطر الا ان تكون مع قوم ينتظرون الافطار، فان كنت تفطر معهم فلا تخالف عليهم، فافطر ثم صل والا فابدء بالصلاة، قلت ولم ذلك؟ قال: لانه قد حضرك فرضان، الافطار والصلاة فابدء بافضلها، وافضلها الصلاة ثم قال: تصلي وانت

(١) يعنى الخبر "نقول من طوى العامة، من ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله كما تقدم

(٢) يحتمل ارادة ادخال السرور بتقديم الافطار ليرتفع الانتظار كما سيصرح فيه بذلك بعد اسطر

(٣) الوسائل باب ٧ حديث ٣ من ابواب آداب الصائم

صائم فتكتب صلاتك فتختم بالصوم أحب إلى (١)

وهذه تدل على التأخير عن جميع الصلوات، مع أنه لا بأس بسندها، فرواية العامة ضعيفة أو مأولة.

وعلى كل حال، إجابة الدعوة، وجبر خاطر المؤمن، وادخال السرور في قلبه، وقضاء حاجته إذا كان في تقديم الافطار، مقدم على الكل إن لم يمكن الجمع، وهو ظاهر

وينبغي التسخر أيضاً في جميع الصيام خصوصاً في شهر رمضان، وأما فضيلته في سائر الواجبة (٢)، من التسخر في المندوب، فغير ظاهر.

ويدل عليه ما في رواية سماعة، قال: سألت عن السحور لمن أراد الصوم، فقال: أما في شهر رمضان، فإن الفضل في السحور ولو بشربة من ماء، وأما في التطوع في غير رمضان، فمن أحب أن يتسخر فليفعل ومن لم يفعل فلا بأس (٣).

ويدل على الاستحباب مطلقاً ما روى بالاسناد، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن أبيه عليه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: السحور بركة (٤).

قال: وقال رسول الله صلى الله عليه وآله: لا تدع أمتي السحور ولو على حشفة (٥) وفي الفقيه: روى، عن أمير المؤمنين عليه السلام عن النبي صلى الله عليه

(١) الوسائل باب ٧ حديث ٢ من أبواب آداب الصائم

(٢) يعني بصيام الواجبة

(٣) الوسائل باب ٤ حديث ٥ من أبواب آداب الصائم

(٤) الوسائل باب ٤ حديث ٣ من أبواب آداب الصائم

(٥) الوسائل باب ٤ حديث ٤ من أبواب آداب الصائم قوله عليه السلام: ولو على حشفة قال في مجمع

البحرين. والحشفة بالتحريك اردى القمر الذي لا لحم فيه، والصعيف الذي لا نوى له (انتهى) وفي المسنى ٦٢٤

وآله أنه قال: إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى وَمَلَائِكَتُهُ يَصَلُّونَ عَلَى الْمُتَسَخِّرِينَ وَالْمُسْتَغْفِرِينَ  
بِالْأَسْحَارِ فَلْيَتَسَخَّرْ أَحَدُكُمْ وَلَوْ بِشَرْبَةِ مَاءٍ (١).  
ولعله في الصائم أيضاً تأمل.

وفي رواية عنه عليه السلام: يفطر على الأسودين، قلت: يرحم الله وما  
الأسودان؟ قال: التمر والماء، والزبيب والماء، ويتسخر بهما (٢).  
وعنه عليه السلام: تعاونوا بأكل السحور على صيام النهار، وبالنوم عند  
القبولة على قيام الليل (٣).

وفي أخرى: نعم الممين، السحور على الصوم، والقبولة على السهر، وهي  
النوم قبل الزوال قريباً إليه (٤).

وفي مرفوعة، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لو أن الناس تسخروا ولم  
يفطروا على ماء ماقدروا والله على أن يصوموا الدهر (٥).  
وروى عن أمير المؤمنين عليه السلام: الافطار باللبن (٦).

ولو عل شقة من تمر ولعله اظهر

(١) الوسائل باب ٤ حديث ٩ من ابواب آداب الصائم

(٢) الوسائل باب ٥ حديث ٢ من ابواب آداب الصائم، وصدره حابر قال: سمعت ابا جعفر عليه السلام

يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وآله يفطر على الاسودين

(٣) الوسائل باب ٤ حديث ٧ من ابواب آداب الصائم

(٤) انمشر الى الآن على موصفه

(٥) الوسائل باب ٤ حديث ٨ من ابواب آداب الصائم - وصدره هكذا: محمد بن الحسن بن عبيد بن

الحسين بن سعيد، عن بعض اصحابنا روى عن ابي عبد الله عليه السلام هكذا في انهديب وفي العقبة: لو أن

لناس تسخروا ثم لم يفطروا الا على ماء قدروا والله على ان يصوموا الدهر

(٦) الوسائل باب ١٠ حديث ١٠ من ابواب آداب الصائم نقل بالمعنى ولا حظ الى حديث ٧ و ١٢

و ١٩ كلها هذا الصواب

وعلم ان ظاهر لروايات عدم جواز صوم التطوع لمن عليه فريضة، فالظاهر عدم الجواز

و يؤيده نه لا يظهر قائل بالجواز الا السيد مع قوله بالتضييق التام في الصلاة مع معارضته الادلة هناك ، وعدم التعارض هنا، فانه ليس شيء الا لعمومات، فيحمل على الخاص.

روى في الصحيح، عن ابي الصباح الكناني - في الكافي - قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل عليه من شهر رمضان أيام أيتطوع؟ فقال لا حتى يقضى ما عليه من شهر رمضان (١).

وفي الحسن - لابراهيم - عن الحلبي قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن لرجل عليه من شهر رمضان طائفة أيتطوع؟ فقال: لا حتى يقضى ما عليه من شهر رمضان (٢).

ويترتب عليه فروع كثيرة فتأمل.

وعلم أن في صحة خبر ابي الصباح تأملاً لاشتراك محمد بن الفضيل (٣)، والأصل والعمومات يقتضي الجواز، فلو صح المنع فهو مخصوص بقضاء شهر رمضان لاختصاص النهي به وبطلان الشك.

(١) الوسائل باب ٢٨ حديث ٦ من ابواب احكام شهر رمضان

(٢) الوسائل باب ٢٨ حديث ٥ من ابواب احكام شهر رمضان

(٣) ومنده كما في لكافي هكذا محمد بن يحيى، عن احمد بن محمد، عن محمد بن اسماعيل، عن محمد

بن الفضيل، عن ابي الصباح الكناني

## «المطلب الثاني في الاعتكاف»

وهو بأصل الشرع مندوب .

---

### المطلب الثاني في الإعتكاف

قوله : «وهو بأصل الشرع مندوب ويجب بالذرو شبهه» قال في المنتهى : الاعتكاف في اللغة هو اللبث الطويل، ولزوم الشيء، وحبس النفس عليه برأ كان أو غيره، قال الله تعالى : ما هذه التَّمَائِيلُ الَّتِي أَنْتُمْ لَهَا عَاكِفُونَ (١) ، وقال : يَتَكَيَّفُونَ عَلَىٰ آصْنَامٍ لَهُمْ (٢) ، وهو في الشرع عبارة عن لبث مخصوص لعبادة (انتهى).

الظاهر من هذا التعريف لزوم عبادة أخرى يكون الغرض من اللبث تلك

---

(١) الانبياء - ٥٢.

(٢) الاعراف - ١٣٨.

## و يجب بالنذر وشبهه

فلا يتحقق بدونها.

والظاهر عدم النزوم إلا ان يريد ما يعم الصوم والعبادات الواجبة مثل الصلوات الخمس.

ويحتمل معنى كونه (١) (للعادة) انه لبث مخصوص يفعل ذلك اللبث لكونه عبادة وهذا ايضاً بعيد، فتأمل.

واما التصرف في التعريف باعتبار الاجال، او الجامعة والمائنة، فتركناه، لما تقدم واما دليل مندوبيته فهو الاجماع، قال في المنتهى: وقد اتفق المسلمون على مشروعية الاعتكاف وانه سنة، قال الله تعالى: وَعَهِدْنَا إِلَىٰ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ قَطُّرَا يَتَيَّنَّ لِلطَّائِفِينَ وَالْمَاكِفِينَ، وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ (٢)، وقال الله تعالى: وَلَا تَبَاسِرُواهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ (٣).

يفهم منه انه اشارة الى ان مند الاجماع هو الكتاب، ولا شك في استفادة كونه عبادة من الاخبار ايضاً كما ستسمع، ومن وجوبه بالنذر ايضاً، فافهم.

واما وجوبه بالنذر ونحوه فهو ايضاً اجماعى، قال في المنتهى: وقد اجمع اهل العلم على انه ليس بفرض في ابتداء الشرع، وانما يجب بالنذر وشبهه (انتهى).

وادلة الايقاع بالنذر دليله ايضاً، وهو ظاهر، وينبغي عدم تركه، لانه عمل صالح فيدخل قاعه بفعله فيمن عمل صالحاً، ولو فعل غيره ايضاً معه يدخل فيمن عمل الصالحات الموجب للفوز والنجاة.

ولما روى من مد ومته صلى الله عليه وآله في ذلك.

(١) هكذا في النسخ، والصواب معنى قوله. للعبادة

(٢) البقرة-١٢٥

(٣) البقرة-١٨٧



### وقيل: لو اعتكف يومين وجب الثالث.

قال في الفقيه: قال أبو عبد الله عليه السلام كانت بدر في شهر رمضان ولم يعتكف رسول الله صلى الله عليه وآله، فلما أن كان من قابل اعتكف عشرين عشراً لعامه، وعشراً قضاءً لما فاتته (١).

وهذه مذكورة في الكافي، عن الحلبي بسند حسن، لوجود إبراهيم بن هاشم (٢) يفهم منه أن الأفضل كونه في شهر رمضان، وكونه عشراً، ومداومته، ومشروعية القضاء واختاره في المنتهى أيضاً.

لعله يريد بالقضاء المعنى المصطلح، وينبغي اختيار العشر الأخيرة لشهرة، ولما روى في الكافي والفقيه بالاسناد، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: اعتكف رسول الله صلى الله عليه وآله في شهر رمضان في العشر الأول ثم اعتكف في الثانية في العشر الوسطى، ثم اعتكف في الثالثة في العشر الأواخر، ثم لم يزل يعتكف في العشر الأواخر (٣).

وقال فيه أيضاً: وفي رواية السكوني بإسناده قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: اعتكاف عشر في شهر رمضان تعدل حجتين وعمرتين (٤).

وثوابها معلوم، وستسمع، ولا يضر ضعف السند، لما عرفت من إجماع المسلمين، والاختبار على وصول الثواب المنقول وإن كان النقل لم يكن كما نقل (٥).  
قوله: «وقيل: لو اعتكف يومين وجب الثالث» نقل فيه ثلاثة

(١) الوسائل باب ١ حديث ٢ من كتاب الاعتكاف

(٢) وسنده كما في الكافي هكذا. علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن حماد عن الحلبي

(٣) الوسائل باب ١ حديث ٤ من كتاب الاعتكاف

(٤) الوسائل باب ١ حديث ٢ من كتاب الاعتكاف

(٥) إشارة إلى أحاديث من بلغ فراجع باب ١٨ من أبواب مقدمات العبادات من الوسائل

اقوال؛ الوجوب مطلقاً بالشروع كالخج.

و ما اعرف له دليلاً غير ذلك، وهو ليس بشيء وما يدل (١) على وجوب الكفارة بابطال الاعتكاف مطلقاً، ويحمل على الواجب منه كما هو الظاهر للأصل ونقل لاجماع في عدم وجوب مندوبه بالشروع الا الخج، وللرواية التي منسمة مع عدم صراحة الدليل الموجب للكفارة.

وعدم الوجوب مطلقاً إلا بالنذر وشبهه، لما مر من الاصل وغيره

و الوجوب بعد مضي يومين وهو اظهر، لصحيفة محمد بن مسلم، عن ابي جعفر عليه السلام، قال: اذا اعتكف (الرجل-قفيه) يوماً ولم يكن اشترط فله ان يخرج، وان يفسخ الاعتكاف، وان اقام يومين ولم يكن اشترط فليس له ان يخرج و يفسخ اعتكافه حتى تمضي ثلاثة ايام (٢) وما في صحيفة ابي عبيدة -الثقة- عن ابي جعفر عليه السلام (في حديث) قال: ومن اعتكف ثلاثة ايام فهو يوم الرابع بالخيار ان شاء زاد ثلاثة ايام اخر، وان شاء خرج من المسجد، فان اقام يومين بعد الثلاثة فلا يخرج من المسجد حتى يتم ثلاثة ايام آخر (٣).

والظاهر ان الاولى في المندوب، اذ لا يجوز الخروج عن الواجب بعد الشروع ويحتمل جواز ذلك في الواجب الغير المعين ايضاً كما في الصوم الواجب الغير المعين، فانه قال في شرح الشرايع: بجواز ذلك مطلقاً حتى الكفارات، على انه قال بوجوب لمبادرة الى الصوم بعد الافطار لعذر مع زواله.

فتم، فانه يمكن التأويل الا في قضاء شهر رمضان بعد الزوال، وقال:

(١) عطف على قوله هذه. غير ذلك يعني من ادلة الوجوب ما دل على وجوب الكفارة بابطال الاعتكاف

(٢) الوسائل باب ١ حديث ١ من كتاب الاعتكاف

(٣) الوسائل باب ٤ حديث ٣ من كتاب الاعتكاف

خالف ابو الصلاح وأوجب المصطفى بعد الشروع في الصوم ويظهر عدم قائل غيره فيكون المراد أعم منه، ومن الواجب الغير المعين، اذ صرحه الى الأخير فقط موجب للإجمال والاغراء.

ويؤيده عموم الثانية، قال في شرح الشرايع به، وأسنده الى الروايات الدالة عليه، لكنه قال: لنها عبرنقية في طريقها مع أنه قال: هو الأجود (١). وما رأيت فيه إلا النقيتين الصحيحتين في الكافي والفتية، نعم انها غير صحيحتين في التهذيب والاستبصار.

فكانه (٢) اشتبه عليه (ابوأيوب) الواقع في طريقها، وهو بعيد (٣) لان الطاهر أنه ابراهيم بن عيسى الثقة، لان الظاهر انه اثنان (احدهما) اسم خالد بن يزيد (٤) الانصاري، قال في الخلاصة: مشكور وقال في كتاب ابن داود: عظيم الشأن، وانه صحابي، والطاهر انه ليس هو (٥). والاخر ابراهيم المذكور، لانه ينقل احمد بن محمد، عن الحسن بن محبوب

(١) قال في الشرايع: (ولما مضى يومك وجب الثالث) انتهى. وفي المسالك بعد نقل هذه العبارة قال: ما احتاره المصنف هو الاحود وهو القول الوسط، وله طرفان احدهما وجوبه بالشروع فيه كالحج وهو قول الشيخ في المبسوط والثاني عدم الوجوب مطلقا واستند الأول الى الروايات الدالة عليه لكنها ليست بقرينة في طريقها، والثاني الى اطلاق وجوب الكفارة بفعل موجبها فيه وحمل على الواجب جمعا، والثالث الى امالة عدم الوجوب والقدرج في الاحبار الدالة عليه (انتهى).

(٢) هذا توجيه لحكم صاحب شرح الشرايع بكونها غير نقيين

(٣) يعني كون ابن ايوب مشتبهاً عليه لظهور كونه ابراهيم بن عيسى دون حامد بن يزيد (زيد بن)

(٤) هكذا في النسخ، والصواب خالد بن زيد، راجع تنقيح المقال في علم الرجال للمحقق في ص ٣٩٠

ح ١ تحت رقم ٢٥٦٢

(٥) يعني ان لنا ايوب المذكور في صحيحته محمد بن مسلم وان عبيده ليس هو الانصاري الصحابي

عنه، وصرّح به النجاشي عند ذكر اسمه، وهو هكذا في الكافي (١).  
وما ستماها في المنتهى والمختلف ايضاً (٢) بالصحة ومنع من صحتها فيها،  
كأنها ما نظرا الا في كتاب الشيخ.

قال في المنتهى (٣) في بيان الضعف: فان في الطريق علي بن فضال (٤) وهو  
ضعيف وقال في الايضاح (٥) ايضاً كذلك، ثم قال: وهو الاقوى عندي وان كان  
في طريقها علي بن فضال، لكن لم يردّها الاصحاب.

والواقع (٦) هو علي بن الحسن بن فضال مع عدم صحة طريقه اليه في  
الكتابين (٧) علي ما فهمناه من التصريح بالطريق فيها بعض الأوقات.

- (١) فان سند الصحيحين المذكورين كما في الكافي هكذا: عنه من اصحابنا، عن احمد بن محمد عن  
ابي ايوب فلا حظ لكافي باب أقل ما يكون الاعتكاف حديث ٤٣  
(٢) يعني كما انه لم يستهما في شرح الشرايع بصحيحين كذا لك في المنتهى والمختلف  
(٣) عبارة المنتهى ص ٦٣٧ هكذا: ان الرواية ضعيفة السند اذ في طريقها علي بن فضال (انتهى)  
(٤) سنده كما في التهذيب هكذا: علي بن الحسن بن فضال، عن الحسن، عن ابي ايوب، عن محمد بن

مسلم

- (٥) يعني ولد العلامة فخرالمحققين في ايصاح الموائد، فانه بعد نقل قول الشيخ وابن الجنيد وابن حمزة  
عن وجوب اليوم الثالث واستدلاله برواية محمد بن مسلم نقل عن المصنف والمرتضى وابن ادریس منع الوجوب  
ثم قال: والجواب عن الرواية بضعف السند، فان في طريقها علي بن فضال وهو ضعيف، والاقوى عندي قول  
الشيخ رحمه الله، والرواية وان كان في طريقها علي بن فضال لكن لم يردّها الاصحاب (انتهى) (ايضاح الفوائد ج ١  
ص ٢٥٣ طبع قم).

(٦) اي الواقع في السند

- (٧) طريق الشيخ لي بن فضال كما في مشيخة الكتابين هكذا: وما ذكرته في هذا الكتاب، عن علي  
بن الحسن بن فضال، فقد تحيرني به احمد بن عبيد بن المعروف بابن الحاشي سمعاً منه ولجاجة، عن علي بن محمد  
بن الزبير، عن علي بن الحسن بن فضال (انتهى)

وفي كلام الإيضاح أيضاً تأمل، كما في تجويد (١) شارح الشرايع بعد الحكم بعدم اللقاء كأنه (٢) نظر إلى ما قاله في الإيضاح ورأى الصيغة مع تأمل فيها. وكأنه (٣) أطلق الروايات والاختيار على الثنتين، وما رأيت غيرها وما صحيحتان ظاهرتان في المطلوب، وبالجملية هم اعرف بما قالوا. واعلم ان الصحيحتين تدلان على وجوب كل ثالث بعد اليومين لا بعد اليوم خصوصاً صحيحة أبي عبيدة.

ويشعر بعدم الوجوب بعده ما نقل عنه عليه السلام من الاعتكاف في العشر مطلقاً (٤) فافهم وإهم (٥) قالوا: بوجوب النية وشرطيتها فيه كسائر العبادات. وإن وقتها أول وقته، قال في الدروس ويشترط النية في ابتدائه وهو قبل طلوع الفجر، فيكون في الأيام الثلاثة، ليلتان (انتهى) (٦) ن عين زمانه كرجب، فالأقرب حينئذ وجوب البدئة في أول ليله، وحينئذ تكون النية قبل الغروب.

ويحتمل جوازه مع النية من قبل الغروب في غير المتعين أيضاً لانه زمان صالح لذلك فيكون ثلاثة أيام وثلاثة ليال.

(١) المفهوم من قوله رحمه الله تعالى: وهو الأسود

(٢) توجيه لما قاله صاحب شرح الشرايع وهو بمنزلة الاعتذار عنه

(٣) وكأنه أراد آخر على صاحب شرح الشرايع حيث غير بقوله واستند الأول إلى الروايات مع كذا

نفسه

(٤) يعني اعتكافه صلى الله عليه وآله عشرأ يشعر بعدم وجوب الاتمام بالشروع بعد اليوم والا يلزم ان

يمكنك صلى الله عليه وآله اثني عشر يوماً مضافة يومين بعد العاشر

(٥) عطف على قوله قدوة أن الصحيحتين

(٦) لاستثناء من قوله قدوة: (أول وقته)

وجه تقديم النية على الوقت - مع انه ما وجب عليه شيء على تقدير وجوب الاعتكاف وعدم حصول الوقت في غيره - أنه لا بد من النية مع (في خ) أول الفعل بحيث لا يقع جزء منه بعيرها فلا يمكن بعد الدخول.

ويمكن جوازها، بل وجوبها قبل الشروع في الزمان ليحصل اليقين بكون الكل مع النية فيكون ذلك الجزء المقدم من باب المقدمة، فكأنه صار جزءاً من الاصل فلم تكن المقارنة الا بالاصل لا بغيره.

ولكن تعيين ذلك المقدار متعسر، بل متعذر كمقارنتها لأول الفعل، فليس ببعيد عدم لقدح لو تخلل زمان ما (من النية - خ) ونفى الخرج والضيق - عقلاً ونقلًا - والشرعية السميحة تقتضيه، مع المساهلة من الشرع في امرها لخلو أكثر العادات خصوصاً الاعتكاف عنها.

ولعله يكفي في مثل ذا (لك - خ) قصد الفعل لله، بل لا يبعد حينئذ تجويز وقوع النية بعد تحقق أول الوقت، لعدم تحقق التكليف الا بعد ذلك، ولا يكون خروج ذلك الجزء باعتبار عدم نيته مضراً، و يكفي القصد السابق.

وانه ليس بداخل حقيقة في زمان الفعل المكلف به، فان الواجب، بعد دخول الوقت وفعل النية، وهذا بعينه، مثل نية التبييت بمنى والوقوفين.

ثم ان الظاهر أنه يكفي النية الاولى فلا يحتاج الى نية اخرى بعد مضي اليومين وان صار واجباً، لسحوله بالثبوت في النية الاولى وان كانت مستحقة باعتبار الاصل والشروع، فان الظاهر أن مثل ذلك يكفي.

فلا اشكال (١) بمثل أنه يلزم اجتماع الوجوب والتدب في الثالث، كما في الصلاة الواجبة المشتملة على المتدوبات مع نية الوجوب، وكإحرام الحج المتدوب

(١) هكذا في النسخ، والصواب فلا يستشكل الخ

حيث يجب بعد ذلك، فإن مآل النية حينئذ أنه يفعل هذا الأمر المندوب المشروع فيه، الذي يجب بعد ذلك، بعرضه لله تعالى (١)، ولا محذور فيه ولا احتياح إلى نية أخرى.

ولو قصد في الأول، التفصيل لكان أولى كما قلنا مثلها في الصلاة بأنه يفعل الواجبات لوجوبها، والمندوبات لندبها، لله تعالى، بل سائر العبادات المشتملة عليها.

والاحوط أن ينوي أخرى لليوم الثالث فيحتمل وجوبها من أول الليل، لأنه على تقدير القول بوجوب الثالث فالطاهر وجوب الليل السابق على الثالث، لعدم جواز الفصل عندهم بين الثلاثة، بعدم الاعتكاف، فينوي وجوب اعتكافه مع النهار وصوم النهار أيضاً كامراً.

والاحوط أن ينوي في أول النهار أيضاً، لاحتمال دخول الليل في اليومين السابقين فلا يكون الاعتكاف بعد واحياً (أو) أنه لا يجب إلا الاعتكاف مع الصوم، وليس إلا في النهار، والليل تابع، ولا تصح النية في التابع بل ينبغى، النية مقدماً ومؤخراً في كل وقت النية، وتجديدها بعد دخول الوقت (الواجب ح ل) مطلقاً.

قال في المنتهى: يجب استمرار النية حكماً، فلو خرج لقضاء حاجة أو غيرها من الأعذار استأنف النية عند الدخول أن بطل الاعتكاف بالخروج، والأقوال.

ولعل مراده أنه لو كان الخروج بحيث لو كان لغير عذر وحاجة وغير مجوز شرعاً لبطل ويجب التجديد (أو) بطل في ذلك الزمان الخارج فقط، مثل زمان

(١) قوله قدس: (الله) متعلق بقوله قدس: (يعمل) فلا تعمل

ولو شرط في النذر الرجوع اذا شاء كان له ذلك، ولا قضاء.

الحيض والا فلو كان الاعتكاف باطلاً رأساً كيف يجب استئناف النية فقط؟ الا ان يريد استئناف الاعتكاف مع وجوبه، وكأنه المقصود.

وقال في الدروس: ولا يجب تجديد النية اذاعاد بسرعة (انتهى).

وهو مشعر بوجوب نية الإعادة مع الطول، مع بقائه معتكفاً.

وقال فيه ايضاً: ولو خرج لضرورة تحترى اقرب الطرق (انتهى).

وفيها (١) تأمل.

ومثل (٢) الأخين وحال النية، وبعض الاختلافات يمنع الانسان عن ارتكاب مثل هذه العبادة العظيمة، ولانه حينئذ اذا خرج للخلا مثلاً امكن وجوب السرعة على قدر الامكان، وامكن عدم التعدي مثلاً من موضع يمكن الطهارة فيه، وفي تعينه بحيث لا يزيد ولا ينقص ما لا يخفى والظاهر ان هذه الأمور من الشيطان يريد لمنع عن مثل هذه العبادة لمثلنا الضعفاء اللئ الموفق لدفع شره، والعمل بنقيض مطلوبه من الإنسان، والله المعين للطاعة والمستعان.

قوله: «ولو شرط في النذر الخ» قال في المنهى: ويستحب للمعتكف أن يشترط على ربه في الاعتكاف انه ان عرض له عارض أن يخرج من الاعتكاف ولا نعرف فيه مخالفاً إلا ما حكى عن مالك انه قال: لا يصح الاشتراط (انتهى).

الظاهر انه يكون في الاعتكاف المندوب عند نية الاعتكاف كما في الاحرام، ويمكن عند نية اليوم الثالث.

وتظهر فائدته في اليوم الثالث، وعلى القول بالوجوب بالشروع في الكل،

(١) يعنى في قوله ' ولا يجب تجديد النية، وقوله قد: تحرى الخ

(٢) يعنى امثال هذه المسائل المبحوث عنها في الاعتكاف كوجوب تحرى اقرب الطرق وكيفية النية

ووقتها ماعدا عن الاقدام في هذه العبادة الشريفة لتكون اصلها مستحياً وملاحظة امثال هذه المسائل واحدة



وفي الواجب انما يكون عند النذر وشبهه من الموجبات.

قال في المنتهى: تفريع، الاشتراط انما يصح في عقد النذر اما اذا اطلقه من الاشتراط على ربه فلا يصح له الاشتراط عند ايقاع الاعتكاف، فاذا لم يشترط ثم عرض له مانع يمنع الصوم او الكون في المسجد، فانه يخرج ثم يقضى الاعتكاف اى يفعله ثانيا ان كان واجبا فواجبا وناديا ان كان ناديا (انتهى).

ولم يظهر وجه تحصره في النذر لجريانه في مطلق الواجب كما في الاحرام الواجب والظاهر ان المراد بالعارض ما يمنع من الاعتكاف فلا شك حينئذ في جواز الخروج والابطال

ففائدة الاشتراط محض الاستحباب والثواب، وكون الخروج، رخصة او عزيمة او سقوط الكفارة على بعد كما قيل في الاحرام او سقوط القضاء كما يشعر به عبارة المنتهى، وسيجيء لا التسوية كما قال الشيخ زين الدين في شرح الشرايع (١) لانه انما يخرج على التقديرين عند العارض مع عموم ما يدل عليه نعم لوجوز الاشتراط مطلقا اى متى شاء خرج ولو من غير عارض، فيمكن كون الفائدة التسوية.

لكن عدم جواز هذا الاشتراط غير بعيد، لانه يناق مقتضى النذر والوجوب، وقد جوز في الدروس ذلك كما هو في المتن، ودليله غير واضح، اذ الأصل عدم الاستحباب وعدم جواز الخروج بعد الوجوب، والعمل بمقتضى الاعتكاف المنذور وغيره مع التصريح بالعارض في رواية عمر بن يزيد، عن ابي عبدالله عليه السلام، قال: اذا اعتكف العبد فليصم، وقال: لا يكون الاعتكاف أقل من ثلاثة أيام واشترط على ربك في اعتكافك كما يشترط في احرامك ان ذلك في

اعتكاف عند عارض ن عرض لك من علة ينزل بك من امر الله (١) .  
ولتشبيهه ايضاً يدل على ذلك، وهو موجود في صحيحة ابى بصير ايضاً، عن  
ابى عبدالله عليه السلام قال: ينبغي للمعتكف ان يشترط كما يشترط لذي  
بحرم (٢) .

وكأنه فهم الاشتراط المطلق من صحيحة ابى ولاد الحباط - الثقة - قال:  
سألت ابا عبدالله عليه السلام عن المرأة كان زوجها غائباً فقدم وهي معتكة باذن  
زوجها فخرجت حين بلغها قدومه من المسجد الى بيتها تهبّات لزوجها حتى وقعها،  
فقال: ان كانت خرجت من المسجد قبل ان يمضي ثلاثة أيام ولم يكن اشترط في  
اعتكافها، فان عليها ما على المظاهر (٣) .

لان فيها (١) مطلق الشرط، وظاهرها سقوط الكفارة مع الشرط الذي لا يكون  
مقيّداً بالعارض، ذ الظاهر أن في المرأة ما حصل العارض بالمعنى المتقدم، بل مجرد  
مجيئ الزوج كما يظهر منها ويمكن جعل القدوم عارضاً باعتبار أنها قد تكون خائفة  
من قبحها إياه.

ويمكن تجويز شرط الخروج متى شاء واراد الخروج في المندوب، لا  
الواحب فيكون فيه مطلقاً للكفارة المندوبة ان لم نقل بالوجوب بالشروع،

(١) اورد قطعة منه في باب ٢ حديث ٩ وقطعة منه في باب ٤ حديث ٥ وقطعة منه في باب ٩ حديث ٢ من

كتاب الاعتكاف من الوسائل

(٢) الوسائل باب ٩ حديث ١ من كتاب الاعتكاف

(٣) الوسائل باب ٦ حديث ٦ من كتاب الاعتكاف

(٤) يعنى ن صحيحة ابى ولاد حيث قال عليه السلام: ولم يكن لشرط الخ من تفيد بكون الاشتراط

والواجب (١) ايضاً مع القول به او مضى اليومين في المندوب بالاصل، اذ لا منافات بين هذا الوجوب والشرط لعدم بعد تقييده بعدمه ولا يمكن ذلك في الواجب بالنذر لان الخروج متى شاء ينافي هذا الوجوب ويبعد تقييده بعدم المشية نعم يمكن ذلك في الواجب بعد الشروع على بعد الآ ان يشترط فيه ايضاً عارض في الجملة ويجعل العارض من اعم مما يشتمل مثل قدوم الزوج فتاقل

على انها مشتملة على وجوبها (٢) مطلقاً ولو قبل الثالث، وقد مر ما يدل على عدمه، وعلى كون كفارته مثل كفارة الظهار

والمشهور انها مثل كفارة شهر رمضان، فالحمل على الاستحباب غير بعيد. ويمكن حملها على الشروع في اليوم الثالث، وعلى كون كفارتها كفارة الظهار لعدم قوة دليل غيرها، وحمل الشروط من جعل القدوم مانعاً للخوف مثلاً.

والظاهر عدم وجوب الاعتكاف المندوب الا اليوم الثالث وجواز الخروج عن الاعتكاف الواجب، وعدم الكفارة مع الشرط، وعروض العارض المانع وبدون الشرط معه، ومع عدم كونه مانعاً في مندوب الأصل على الظاهر، وحمل الخبر المذكور عليه لا في الواجب المنذور.

قد تكون الفائدة جواز الخروج في الجملة وعدم الكفارة ايضاً كذلك.

وظاهر كلام الشيخ - حيث ما جوز الخروج بدون الشرط في الثالث وجوزه معه وكذا كلام البعض ايضاً - يشتر بعدم لزوم كون العارض مانعاً عن الاعتكاف فيمكن كون تسوية الخروج كما قلناه واما جعل العذر مانعاً من غير اختيار كالمرض وجعل الفائدة مع ذلك تسوية الخروج معه، كما فعل في شرح الشرايع،

(١) عطف على قوله قد مضى في المندوب

(٢) يعني وجوب التكفل

ولولم يشترط وجب استينافه مع قطعه.

فغير ظاهر، فتأمل.

ولعل قول المصنف.. (كان له ذلك ولا قضاء) أي لمن شرط في النذر الرجوع عن الاعتكاف، الرجوع، عنه ولا يجب عليه استينافه ثانياً. إشارة، الى فائدة الاشتراط ويؤيد التفسير (١) والفائدة قوله: (ولولم يشترط وجب استينافه مع قطعه) ثم علم ان الاعتكاف ينقسم الى ثمانية اقسام. لأنه - اما - ان يكون متعيناً بزمان ام لا، وعلى التقديرين - اما - مع عروض العارض ام لا وعلى التقادير الاربعة، شرط الخروج والرجوع ان عرض له عارض ام لا. والظاهر جواز الخروج وعدم الكفارة مع الاربعة التي فيها عروض العارض مطلقاً.

وعدم وجوب الاستيناف مع التعيين والشرط، والاستيناف مع عدمه. ولوجوب بالنذر وشبهه الا ان اعتكف ثلاثاً. وعدم الجواز في الاربعة الباقية (٢) مع وجوب الاعتكاف مطلقاً، والاستيناف مطلقاً، اداء مع الاطلاق، وقضاء مع التعيين الا مع اكمال الثلاثة. مع احتمال جواز الخروج في غير المعين. لكنهم ما يجوزون، بل يقولون بوجوب الاتمام بعد الشروع. ولعل دليلهم قوله تعالى: لَا تُبْطِلُوا أَعْمَالَكُمْ (٣) وهو غير ظاهر.

(١) يعني يؤيد نسخة تفسير قول المصنف: (كان له ذلك) بما ذكرنا من كون المراد (من شرط له في النذر) لا مطلقاً وكذا يؤيد عائده المذكورة من جواز الرجوع وعدم وجوب الاستيناف حينئذ.

(٢) وهي صور عدم عروض عارض

(٣) سورة محمد (ص) - ٢٣

وَأَمَّا يَصْحَ مِنْ مَكْلَفٍ،  
مُسْلِمٌ،  
يَصْحَ مِنْهُ الصَّوْمُ.

فيحتمل جواز الخروج، لعدم التعمين بالشروع كما مر في الصوم الواجب  
الغير المعين إلا قضاء الشهر بعد الزوال، فتأمل

قوله : «وَأَمَّا يَصْحَ مِنْ مَكْلَفٍ مُسْلِمٍ الْخ» إشارة الى شرط صحة  
الاعتكاف فهي في الفاعل، التكليف، فلا يصح من غير المكلف كالمجنون، لعدم  
الاعتبار بفعله، ولا يحىء منه الية، ولا يكون موافقاً للتكليف فلا تكون عبادة.  
وكذا الصبي الغير المميز، وأما المميز، فبناء على كون أفعاله تمرينية فقط  
فهو مثل سائر أفعاله، وقد عرفت مراراً أن أفعاله صحيحة شرعية، فلا يشترط حينئذ  
التكليف إلا أن يراد اعتكاف المكلفين.

والاسلام، وهو طاهر، لعدم صحة عبادة الكافر خصوصاً الاعتكاف  
المشروط كونه في المسجد، مع تحريم دخوله ولبثه فيه.  
وأما اشتراط كونه صائماً الذي أشار اليه بقوله : (يصح منه الصوم) فكانه  
اجماعي قال في المنتهى : وهو مذهب علماء أهل البيت عليهم السلام.  
ويدل عليه أيضاً الأحبار الصحيحة الكثيرة، مثل ما في صحيحة الحلبي،  
وعمد بن مسلم، وغيرهما عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال : لا اعتكاف إلا  
بصوم (١).

والظاهر أنه يصح بمطلق الصوم، ولا يحتاج الى أن لا يكون سببه إلا  
الاعتكاف.

(١) راجع الوسائل باب ٢ من حطب ٣ و ٤ و ٦ و ٨ وغيرها من كتاب الاعتكاف

في مسجد مكة، والمدينة، والكوفة، والبصرة.

ودليله، العموم، وصدق الصوم، ووقوعه في شهر رمضان عنه صلى الله عليه وآله، ولا معارض له، لا في عدم الصوم، ولا في صوم مستأنف. وما اشترط المكان، فالظاهر عدم صحته الا في مسجد جامع صلى فيه امام عدل (عادل-خ) صلاة جماعة.

لصحيحة عمر بن يزيد -الثقة في الفقيه- قال: قلت لابي عبد الله عليه السلام: ما تقول في الاعتكاف ببغداد في بعض مساجدها؟ فقال: لا اعتكف (لا يعتكف -خ فقيه) الا في مسجد جماعة قد صلى فيه امام عدل بصلاة جماعة، ولا بأس بان يعتكف في مسجد الكوفة، والبصرة، ومسجد المدينة، ومسجد مكة (١).

ثم قال فيه: وقد روى في مسجد المدائن (٢).

وهذه (٣) مروية في الكافي والتهديب والاستبصار بطريقتين غير صحيحتين، ولا شك في انها صريحة في المنع عن الاعتكاف في سائر المساجد التي ما صلى فيه امام عدل صلاة جماعة لدلالة الحصر على النهي، ولا خلاف فيه في الاصول على انه يفهم نفيه من جواب السائل عن الاعتكاف في مساجد بغداد. والظاهر ان المراد بالامام العدل، المعصوم عليه السلام كما هو قول اكثر الاصحاب لانه المتبادر، ويشعر به ذكر المساجد الاربعة فقط، ونفيه عن مساجد بغداد، ولا اختصاص للحكم بالسائل، ولو قرئ: لا تعتكف - (٤) بالخطاب.

(١) انوسائل باب ٣ حديث ٨ من كتاب الاعتكاف

(٢) انوسائل باب ٣ حديث ٨ من كتاب الاعتكاف

(٣) بمعنى الرواية الأولى، في الكافي عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد، عن ابن محبوب، عن عمر

بن يزيد ورواه في التهذيب عن محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا الخ

(٤) معنى قرء في لفظه من قوله عليه السلام (لا تعتكف) بصيغة الخطاب

## ولا يصح في غيرها من المساجد على رأي.

ويؤيد الاختصاص بالمسجد المخصوص أن الأصل عدم مشروعية عبادة خاصة إلا بدليل يفيد تلك، وعدم تعلق الأحكام المذكورة بالاعتكاف - مثل وجوب الكفارات وغيره - إلا بالدليل.

ولا شك ولا خلاف في وجوده في المساجد مع الشرط، وفي غيرها خلاف، ودليله محتمل للتخصيص، ويؤيده الشهرة، فيحمل ما ورد في مطلق المسجد أو الجامع، على الجامع المذكور لوجوب حمل (١) المطلق على المقيد، مثل قوله تعالى: وَلَا تَبَاشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ (٢).

على أنه لا شك أنها مخصوصة بالجامعة - للأخبار الآتية - فإنها غير صريحة، لانه قد يقال انه لا يقال: المعتكف شرعاً إلا على من كان في المساجد المخصوصة فليست بصريحة في جواز الاعتكاف في أي مسجد كان.

ولانه قد يكون المراد تحريم المباشرة على من في المسجد فقط لا المعتكف المصطلح عندهم مطلقاً، نعم لو كان - اعتكفوا في المساجد - (٣) لكان صريحاً. وقد يشعر بعدم صدق الاعتكاف إلا في المساجد المخصوصة، تعريف

(١) وملخص ما ذكره الشارح فانه من الاستدلال على عدم كفاية مطلق مسجد أمير (أحدها) لشهرة بين الفقهاء خصوصاً القدماء (ثانياً) عدم صراحة الدليل على كفاية مطلق المسجد (ثالثاً) على تقدير ظهور يرمح ليد عنه الأخبار المبرحة باحتمال الجامعة (رابعاً) عدم صدق المعتكف شرعاً (باء على ثبوت الحقيقة الشرعية في خصوص الاعتكاف أيضاً) على من اعتكف في غير المساجد المخصوصة (خامساً) احتمال حل آية تحريم المباشرة على التحريم المطلق الذي هو عبارة عن تحريم احتكاك النفس في المساجد

(٢) البقرة - ١٨٧

(٣) يبي لو كان بدل قوله تعالى: (عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ) لفظة (اعتكفوا في مسجد) بصيغة الأمر لكان صريحاً في إرادة الاعتكاف المصطلح

المقهاء، والاختبار مثل ما في صحيحة داود بن مرحان - في الفقيه - عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: إن علياً عليه السلام كان يقول: لا أرى الاعتكاف إلا في المسجد الحرام، ومسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) أو مسجد جامع الحديث (١)، ومثله - في الكافي - عن أمير المؤمنين عليه السلام، لكنه غير صحيح.

وحسنة الحلبي - لإبراهيم، في الكافي وهي صحيحة في الفقيه -: لا اعتكاف إلا بصوم في مسجد الجامع (٢).

وحسنة أخرى للحلي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: مثل من الاعتكاف، قال: لا يصلح الاعتكاف إلا في المسجد الحرام أو مسجد الرسول (صلى الله عليه وآله) أو مسجد الكوفة أو مسجد جماعة، وتصوم ما دمت معتكفاً (٣) وما في خبر علي بن عمران، عن أبي عبد الله عليه السلام، عن أبيه عليه السلام، قال: المعتكف يعتكف في المسجد الجامع (٤).

ورواية يحيى بن النعمان الرازي، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: لا يكون اعتكاف إلا في مسجد جماعة (٥)، وهما ضعيفان.

ويحتمل أن يراد بالامام، امام الجماعة فيكون الاعتكاف صحيحاً في كل مسجد جامع فيه جماعة مشروعة.

و يؤيده قنّة التخصيص في ظاهر الآية، والاختبار الكثيرة، وينبغي كونه مذهب بعض المتأخرين القائلين بصحته في كل مسجد جامع.

(١) الوسائل باب ٣ حديث ١٠ من كتاب الاعتكاف

(٢) الوسائل باب ٣ حديث ١ من كتاب الاعتكاف

(٣) الوسائل باب ٣ حديث ٧ من كتاب الاعتكاف

(٤) الوسائل باب ٣ حديث ٤ من كتاب الاعتكاف

(٥) الوسائل باب ٣ حديث ٦ من كتاب الاعتكاف



## واللبث ثلاثة أيام فصاعداً، لا اقل،

ويمكن ايضاً حل الاول مع ارادة المعصوم عليه السلام على الافصلية.

وايضاً يمكن حل الاحبار كلها على الافصلية لظاهر الآية.

وكأنه دليل ابن ابي عقيل القائل بصحته في كل مسجد، و يؤيده ما يدل على الكفارة لمن جامع في الاعتكاف مطلقاً، والعمومات في تحريم الشيء على المعتكف، والوجوب عليه فتأمل.

واما اشتراط كونه في مسجد جامع كما يظهر من بعض المتأخرين فليس بواضح دليله فتأمل.

و اما اشتراط ثلاثة ايام - لا اقل - فكأنه اجماعى ايضاً ويدل عليه ايضاً صحيحة ابي بصير، عن ابي عبد الله عليه السلام، قال: لا يكون الاعتكاف اقل من ثلاثة ايام (١).

وصحبتا محمد بن مسلم، وابى صبيدة المتقدمان (٢).

وصحيحة ابي ولاد، قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام، عن امرأة كان زوجها عائياً فقدم وهي معتكفة باذن زوجها، فخرجت حين بلغها قدومه من المسجد الى بيته (بيتهاخل) فتهتأت لزوجها، حتى واقعها، فقال: ان كانت خرجت من المسجد قبل ان تقضى ثلاثة ايام ولم تكن اشترطت في اعتكافها، فان عليها ما على المطاهر (٣) - وقد تقدمت.

ثم ان الطاهر ان ثلاثة ايام، يشترط فيها التتابع، فتكون ثلاثة ايام مع اللبثين عند الاصحاب الآفياً نقل في موضع من خلاف الشيخ أنه قال: ان اشترط

(١) الوسائل باب ٤ حديث ٢ من كتاب الاعتكاف

(٢) الوسائل باب ٤ حديث ٣٠٩ من كتاب الاعتكاف

(٣) الوسائل باب ٦ حديث ٦ من كتاب الاعتكاف

صائماً (وخ) ناوياً له على وجهه متقرباً .  
ولواطبق النذر وجب ثلاثة أيام ،

التتابع فهو كذلك ، ولا فيجب ثلاثة أيام بلا ليالين (١) .  
وقالوا انه متروك ، وظاهر الاخبار التالي خصوصاً صحيحة ابن ولاد  
الحطاط (٢)

و يدل عليه يضاً ، وعلى دخول الليل في الاعتكاف ما يدل على وجوب  
الكفارة في الليل لو فسده بجماع ، كما سيجيء ، فافهم  
و اما كونه صائماً فقد مضى ، وكذا النية ان كان ندباً ، فينوي ندباً و  
واجباً فوجباً متقرباً الى الله

قوله : «لواطلق النذر الخ» وجوب ثلاثة بالنذر المطلق مبنى على  
ما تقدم من اشروطها فيه ، فكما يجب كونه في المساحد المتقدمة صائماً ، فكذلك يجب  
في ثلاثة أيام لشرطية ، فان وجوب الشروط والموقوف مستلزم لوجوب الشرط  
ولموقوف عليه ، وهو ظاهر ، وكأنه لاحلاف هنا .

وهذا يدل على حقيقة القاعدة (٣) ومطلان دليل المخالف على عدم حقيقتها ،  
بانه يامر المكلف بالموقوف ، ويكون غافلاً عن الموقوف عليه بالكثيرة ، فكيف عن  
الأمر به .

وكذا قيل في استنزاع الأمر بالشيء ، النهي عن الضد وغير ذلك .

(١) قال في الخلاف ص ١٥٥ نطع الاقول : مسأله ٢٥ اذا قال لله على ان اعتكف ثلاثة أيام لزمه  
دع ، فان قال متتابعه لم يبيها بيلتان ، وان لم شرط المتابعة حازه ان يحكم نهاراً ثلاثة أيام ، لا ليالين  
(انتهى موضع الحاجة)

(٢) انوسائل باب ٦ حديث ٦ من كتاب الاعتكاف

(٣) وهي قوله فله : فان وجوب الشروط والموقوف البع

اين شاء، وفي اى وقت شاء .  
ولو عيّنها تعيّنا .  
ولو نذر أزيد وجب .

على (١) ان الغفلة في الواجب تعالى غير معقول، ولا متصور  
و اما قوله: «اين شاء» فظاهر أن مراده اين شاء من الامكنة المتقدمة،  
وكذا «في اى زمان ووقت» يصلح للصوم ثلاثة أيام متوالية، وترك التقييد،  
للظهور ودليل (٢) العموم عدم التقييد فيصيح في كل زمان ومكان يصيح الاعتكاف  
فيها.

و دليل تعيين الوقت والزمان بالنذر هو وجوب الايفاء به اجماعاً و كتاباً  
وسنة مع اتصافها بصلاحيّة وقوعه فيها، فلو خالف، فالظاهر عدم الصحة وان اوقع  
في الافضل، لما مرّ.

وهذا مؤيد لعدم اشتراط المزية والفضيلة في النذر لا زماناً ولا مكاناً.  
والظاهر أنه مختار المصنف هنا فالفرق بينها غير جيد، وكذا تجويز الايقاع  
في الافضل.

قوله: «ولو نذر أزيد وجب» اى لو نذر أزيد من ثلاثة أيام وجب  
اعتكاف ذلك الزمان المنذور كله وهو واضح،  
واما وجوب الزيادة عليه - حتى تصير ثلاثة اخرى لو كان ما فوق الثلاثة  
ناقصاً عنها - فكأنه منى على المسألة المتقدمة من وجوب الاعتكاف بالشروع.  
ولكن لما ثبت عدم الوجوب الا في الثالث، فلو كان الزائد واحداً لم يجب

(١) جواب آخر عن الايراد على القاعدة بقول الميرزا: بأنه تأمر المكلف بالموقوف ليج

(٢) يعنى عموم قوله قل: اين شاء وفي اى وقت شاء

فإن شرط التتابع لفظاً أو معنئ واجب، فإن أحلّ بالمشروط لفظاً استأنفه (نفخ-ل) متتابعاً وكفر، وبالمشروط معنئ يني، ويكفر، وإن لم يشترطها جازالتفريق ثلاثة، ثلاثة.

لما مرّ ويدلّ عليه أيضاً كون اعتكافه صلى الله عليه وآله عشرًا. وأما لو كان يومين فلا يبعد الوجوب، لما مرّ فتذكر. وأما لو نذر أقلّ مثل يوم أو يومين أو قال: من ثلاثة أيام فقليل: يجب الثلاثة، لما مرّ من توقفه على ما يكمله. ويمكن أن يكون (١) بمعنى أنه يجب - لصحة هذا الاعتكاف - من وجود اعتكاف في ثلاثة أيام وإن كان الزائد الغير المنذور واقعاً بطريق الندب، فلو قلّعه يكون مندوباً ثم ينوى الوجوب في المنذور و يصير واجباً لو أخره، ويكون ثالثاً بناء على ما مرّ.

ويمكن كونه واجباً مع كونه أولاً وثانياً أيضاً للتوقف. ويحتمل عدم الوجوب وبطلان النذر، لأنه نذر غير مشروع، والاولى منه بالبطلان إذا قيد بدون الثلاثة فقط، مع احتمال الوجوب هنا في ضمن المندوب مثلاً كما تقدم فتأمل.

قوله: «فإن شرط التتابع لفظاً» بأن يقول اعتكف ستة أيام متتابعات أو متواليات ونحوها «أو معنئ» بأن يقول: اعتكف ستة أيام من أول الشهر مثلاً «وجب» فعله متتابعاً من غير فصل بمقتضى النذر.

فلو أحلّ بالمشروط - وهو التتابع - (فإن) كان لفظاً، قال المصنف يستأنفه متتابعاً كما هو الشرط ويكفر لخلف النذر، والظاهر أنه كفارة خلف النذر (وإن)

(١) يعنى يمكن أن يكون مراد المصنف من قوله: وجب

كان معنى صح ما فعله وتمم مابق والظاهر انه على تقدير كون ما فعله ثلاثاً، ولا يستأنف هنا ايضاً.

وجه الاستيناف في الاول عدم الاتيان بالماور به فيبقى في المهدة، فيجب فعله.

هذا مع عدم تعيين الزمان واضح، ومعه اشكال، ولبناء والاتيان بما بقي محتمل، والاستيناف والقضاء أحوط.

واعلم ان المسألة خالية عن النص، فيمكن ان يقال: بالبناء والاتمام مطلقاً مع التقدير المذكور وان اثم بترك التتابع، لصحة وقوع ما فعله اعتكافاً، والاصل عدم اشتراط صحته بفعل الباقي، ولا يقتضيه شرطية التتابع، بل انما يقتضى الوجوب فقط وهو دليل البناء في التتابع معنى.

وبالجملة يحتمل عدم الفرق بينهما في البناء والاستيناف.

ووجه الفرق ان شرط التتابع لمطأ يقتضى كون المندور هو التتابع فلا يخرج عن المهدة الا به، بخلاف التتابع، معنى، فانه انما يقتضى وجوب جميع لتتابع فكل ما وقع منه صحيحاً يخرج عن المهدة، فان (بيّة خ) صوم شهر معين مثلاً لا يستلزم عدم صحته الا متتابعاً، بل كل ما وقع منه صح كوجوب شهر رمضان.

واما الكفارة فيمكن وجوبها - مع تعيين الزمان، وعدمه مع عدمه - في الأول بحيث يمكن الاستدراك، بل يجب الاستيناف حينئذ (رأساً - خ) واقفاً مطبقاً، لان الطاهر من المشروط كونه عبادة واحدة بالشرط، فالاخلال به يستلزم البطلان وعدم الاتيان بالماور به مع وجود زمانه ففعله فيه.

ويحتمل عدم الاثم ايضاً لاحتمال عدم التعيين (التعين - ظ) بالشروع.

ولو اطلق الاربعة جاز ان يعتكفها متوالية، وان يفرق الثلاثة عن اليوم، لكن يضمّ ليه آخرين ينوى بهما الوجوب ايضاً.

ويمكن ان يقال ايضاً بعدم قضاء ما خرج وقته في الباقي، لانه فات وقته، والقضاء لا بدله من امر جديد، وليس.

ولكن الظاهر القضاء، لما ورد في الخبرين الصحيحين (١) كما سيأتي من وجوب الاعادة على لحائض والمرضى بعد رفع المانع فهما بالطريق الاول. ويؤيده وجوب القضاء في سائر التعينات، وأنه على تقدير بقاء زمان يسهل اعتكافاً يجب فعل ذلك ثم الاتمام متى بقي ومتا فات من الأول.

ونه يجب كفارة الاعتكاف لو فعل ما يوجبها، مثل الوقاع، ولو كن بعد الخروج لما مرّ في الصحيح (٢) من وجوبها على المرأة المعتكفة باذن زوجها وخرجت قبل الثلاثة ووقعها زوجها

ويحتمل عدم بعد الحكم ببطلان الاعتكاف للخروج ونحوه ممّا لا يوجبها فتأمل.

واما جواز لتمريق ثلاثاً ثلاثاً مع عدم اشتراط التتابع مطلقاً فهو ظاهر لصدق الاعتكاف لمشروط مع وجود الشرائط المتقدمة

قوله : «ولو اطلق الأربعة الخ» قد يفهم تحقيق هذا ممّا سبق، فتذكر. وان في نية الوجوب - خصوصاً اذا قدم غير الرابع - تأملاً، وانه يجب نية لتدب فيها مطلقاً إلا ما وقع ثالثاً على الاحتمال، وكذا يمكن جواز تفريق كل الاربعة مثل الرابع

(١) لاحظ الوسائل باب ١١ حديث ٣١ من كتاب الاعتكاف

(٢) الوسائل باب ٦ حديث ٦ من كتاب الاعتكاف

ولو نذر اعتكاف النهار وجب الليل ايضاً.

ولو شرط عدم اعتكافه او اعتكاف يوم لا ازيد بطل النذر، ولو نذر اعتكاف يوم وجب و اضاف يومين.

ويشترط في المندوب اذن الزوج والمولى.

ولو هاباه موله جاز ان يعتكف في ايامه الا ان ينهاه المولى.

قوله : «ولو نذر اعتكاف النهار وجب الليل ايضاً» قد ترد بيله ايضاً ولو قيدب (فقط) يحتمل البطلان .

و كذا دليل قوله : «ولو شرط عدم اعتكافه الخ» اى اعتكاف الليل.

قوله : «ويشترط في المندوب اذن الزوج والمولى» اشتراط اذن الزوج مع ايقاعها بالصوم ندباً ظاهراً متاً سبق في الصوم، وكذا المملوك على ذلك التقدير. واما مع الصوم الواجب فلان الظاهر ان منفعتها لها، فصرفها في شيء ومنعها عنها (١) يحتاج الى الاذن وهو في المملوك أظهر، وفي صحبة ابى ولاد المتقدمة اشارة الى اشتراط اذن الزوج حيث قال فيها: (وهى معتكفة باذن زوجها) (٢) فتأمل.

ثم الظاهر حواز الرجوع بعد الاذن ما لم يجب، فانه لو كان واجباً بالاذن لا يجوز الاخراج.

والظاهر انه في الولد كذلك اذا كان في صوم مندوب مع القول بالاشتراط وايضاً الظاهر وجوب الاتمام لو زال التسلط بعد الوجوب.

قوله : (ولو هاباه موله الخ) اى لوناوبه موله الايام واعتكف العبد في

(١) ومنعها عنها - ح

(٢) الوسائل باب ٦ حديث ٦ من كتاب الاعتكاف

ولا يجوز الخروج من موضعه فيبطل لو خرج وان كان كرهًا نسيًا

نوبته جاز له ذلك ما لم ينه مولاة عنه، فلا يجوز ويخرج لو شرع، هذا مع الضرر بالمولى في نوبته ضرراً زائداً على ما يحصل له بالاشتغال بغيره متى له العادة في لكسبه ظاهر.

واما مع عدمه فليس بواضح لانه يجوز له صرف هذا اليوم بأى شيء ورد، وهذا من جلته ومنه غييم انه لا يجوز له صرف نوبته فيما يحصل الضرر بالمولى في نوبته اذا لم يكن عادة ولم يشتغل للمولى بمثله، فتأمل، وايضاً هذا على تقدير كون صومه مشروعاً.

قوله : «ولا يجوز الخروج الخ» اشارة الى عدم حواز الخروج من لمسجد الا فيما استثنى على ما سيجىء وحينئذ يبطل وان كان الاخراج بغير اختياره، الا انه لا ثم مع الاكراه، ولا يبطل نسياناً لانه عذر هكذا ظاهر كلامهم. وفيه تأمل، اذا الاكراه والنسيان كلاهما عذر ومرفوع عن العبد فلا معنى للإبطال باحدهما دون الآخر من غير دليل فارق.

والظاهر عدم البطان مطلقاً الا مع طول الخروج المنافي للاعتكاف عادة بحيث لا يقال: انه معتكف، قال في المنتهى: لو خرج مع النسيان وتناول بطل الاعتكاف (١) فتأمل.

واما دليل عدم جواز الخروج فهو الاجماع، قال في المنتهى: وهو قول العلماء كافة (انتهى).

والأخبار مثل صحيحة داود بن سرحان - الثقة - قال: كنت بالمدينة في

(١) الذى وحده في المنتهى في هذه المسألة ما هذا لفظه: مسألة ولو خرج سهواً لم يبطل اعتكافه، من

يرجع مع الذكر، فان استمر مع الذكر بطل الاعتكاف مع اللكئة (انتهى)



شهر رمضان، فقلت لابی عبدالله عليه السلام: انى اريد أن اعتكف لما ذا اقول؟ وماذا افرض على نفسى؟ فقال: لا تخرج من المسجد الا الحاجة لا بد منها، ولا تقعد تحت ظلال حتى تعود الى مجلسك (١).

وهذه صحيحة فى الفقيه، وان لم تكن صحيحة فى غيره.

وصحيحة عبدالله بن سنان، عن ابى عبدالله عليه السلام، قال: ليس للمعتكف ان يخرج الا الى الجمعة او جنازة او غائط (٢).

وصحيحة الحلبي - فى الفقيه - وهى حسنة فى الكافي - عن ابى عبدالله عليه السلام قال: لا يسفى للمعتكف أن يخرج من المسجد الا الحاجة لا بد منها ثم لا يجلس حتى يرجع، ولا يخرج فى شيء الا لجنازة او يعود مريضاً، ولا يجلس حتى يرجع، وقال: اعتكاف المرأة مثل ذلك (٣).

ولو (فلو) خرج لعذر يجوز قال فى المنتهى: يبطل اعتكافه (٤) وان قصر الزمان ونقل الخلاف عن بعض العامة، فكانه لا خلاف عندنا

ويؤيده فهم المنافة بين الخروج والاعتكاف من مفهوم الروايات، وتفسير الاعتكاف ثم قال: يجوز أن يخرج رأسه ليرتجل شعره ويخرج يده وبعض جوارحه لما يعرض من حاجة الى ذلك، لان المنافى للاعتكاف، خروج جملته، لا خروج بعضه، وحديث عائشة دل عليه (٥).

(١) الوسائل باب ٧ حديث ٣ من كتاب الاعتكاف

(٢) الوسائل باب ٧ حديث ٦ من كتاب الاعتكاف

(٣) الوسائل باب ٧ حديث ٢ من كتاب الاعتكاف

(٤) عماره المشي ص ٦٦٣ هكذا لو خرج لعذر انظر اعتكافه لأن الاعتكاف انبث فى المسجد لعبادة والخروج ماوف له (انتهى)

(٥) سنن ابى داود ج ٢ ص ٣٣٢ باب المعتكف يدخل البيت لحاجة، عن عائشة قالت كان رسول الله

فان مضت ثلاثة صبح الى وقت خروجه وإلا فلا ،  
إلا في الضرورة كقضاء الحاجة، والإغتسال ،

والظاهر عدم النزاع في اخراج البعض، بل الكل ايضاً مع الحاجة، واما  
مع عدمها فظاهر التعميل بقوله: (لان المناقات الح) جواز اخراج البعض اختياراً  
ايضاً والاصل يؤيده ومترج به في المنتهى.

ولظاهر عدم لنزاع في اخراج الرأس ليغسل، لما فعله صلى الله عليه وآله  
على ما نقل (١) ومنعه في الدروس الآ الرأس، ليغسل، وكأنه نظر الى وجوب الكون  
في المسجد، وذلك لا يصدق مع اخراج البعض، لان المتبادر هو الكون بكّله في  
المسجد.

فتأمل فيمكن اتباع العرف فلا يصر مثل اخراج اليد، على ان الكون غير  
مصرح في الاخبار فتأمل

قوله : «فان مضت ثلاثة صبح الى وقت خروجه وإلا فلا» أي لو  
خرج فيما لا يجوز له الخروج قبل مضى الثلاثة، يبطل الاعتكاف بالكلية، فلا  
يصح شيء منه، وان خرج بعده يصح ما فعله ان كان بالشرائط

قوله : «إلا في الضرورة» مستثنى من قوله «ولا يجوز الخروج» أي  
لا يجوز ذلك إلا لضرورة فيجوز، ولعل المراد بالضرورة المحتاج اليها في الجمعة وما ورد  
عليه النص (كقضاء الحاجة) كأنه كناية عن الخروج الى الخلاء.

ودليله ظاهر مع ما تقدم في الرواية خصوصاً قوله (او غائط) ويمكن ارادة

صلى الله عليه (وآله) وسلم اذا اعتكف يدى الى رأسه فأرجله، وكان لا يدخل البيت إلا لحاجة الانسان  
(١) من ابى داود ج ٢ ص ٢٢٢ باب المصكف يدخل البيت لحاجة حديث ٣ مبدءاً عن عائشة،  
قالت: كان رسول الله صلى الله عليه (وآله) وسلم يكون متكئاً في المسجد فلياً ولي رأسه من حلق حجره  
فاغسل رأسه، وذلك مستند. فأرجله وانا حائض

## وشهادة الجنائزة، وعيادة المرضى (عود المريض خ) ،

التعميم.

وكذا للفعل الراجع للحدث كما لو احتلم، فيجب ان يبادر الى الخروج بالتيمم اذا كان في المسجدين، ويخرج ويفتسل ويرجع.

وينبغي الاقتصار على الواجبات واختيار اقرب الطرق ذاهباً وجائياً واقرب المواضع للحلاء والفعل ولو كان في غير منزله.

قال في المنتهى: لو كان الى جانب المسجد سقاية خرج اليها الا ان يجد غصاصة (١) بان يكون من اهل الاحتشام (٢) فيجد المشقة بدخولها لاجل الناس، فعندى هنا يجوز ان يعدل عنها الى منزله وان كان ابعد (انتهى).

وقال ايضاً: ولو بذل له صديق منزلاً وهو قريب من المسجد لقضاء حاجة لم يلزمه الاجابة من المشقة بالاحتشام، بل يمضى الى منزله (انتهى).

وقال ايضاً: لا فرق بين ان يكون منزله بعيداً متفاحشاً او غير متفاحش في ذلك ما لم يخرج عن مسمى الاعتكاف، بان يكون منزله خارج البلد مثلاً (انتهى). وفيه ناقل، اذ قيد جواز الخروج، بالضرورة، ولا ضرورة فيما ذكره خصوصاً في منزل الصديق الذي يجوز الاكل في بيته من غير اذنه (٣) ويحصل له السرور واتى احتشام في ذلك؟ وای منه؟

الا ان يقال: انه اذا جاز الخروج لضرورة، فله ان يخرج الى اين يريد.

وفيه بعد، لان الظاهر انه منوط بقدر الضرورة والمتعارف، فتأمل.

وكذا يجوز الخروج لشهادة الجنائزة، لعل المراد الخروج لاحكام الجنائزة

(١) اي مدلة ومقنة، ومثله عليه في دية غصاصة، وما على من غصاصة (مجمع البحرين)

(٢) وهو اتصال من الحشمة بالكسر معنى الانقباض والاستحياء (مجمع البحرين)

(٣) اشارة الى قوله تعالى: لا جناح عليكم ان تأكلوا من بيوتكم لو بيوت آبائكم (الى قوله تعالى) او

صديعكم ليس عليكم جناح ان تأكلوا جميعاً او اثنتان الآية التوبة-٦١

## وتشجيع المؤمن ، واقامة الشهادة .

مثل التشجيع والصلاة، لا مجرد المشاهدة.  
ودليله ما في الصحيحتين المتقدمتين (اوجنازة)(١) و (الا لجنازة أو يعود مريضاً)(٢) وما في الأخيرة دليل عيادة المريض ايضاً مع العموم الوارد في ذلك.  
ولعل تشجيع المؤمن الحق (٣) مأخوذ من تشجيع الجنازة.  
فتأمل، اذ قد يكون مخصوصاً بها (٤) ويؤيده عدم حصوله لها أصلاً، بخلاف تشجيع المؤمن الحق، اذ قد يحصل.  
وكذا اقامة الشهادة، ولا شك في الجوار على تقدير انحصار الشاهد في المعتكف وعدم إمكان الاداء إلا بالخروج، واما في غيره، فحل التامل، فكأنه اخذ من جواز العيادة وتشجيع الجنازة، فتأمل.  
قال في المنتهى ص ٦٢٤: ويجوز الخروج لاقامة الشهادة سواء كان الاعتكف، واجباً أو ندباً، متتابعاً أو غير متتابع، تعمّن عليه التحمل والاداء أو لم يتعمّن عليه احدهما اذ ادعى اليها (انتهى).  
وقال ايضاً ص ٦٢٥ - بعد اسطر -: ويجوز ان يخرج لزيارة الوالدين، لانه طاعة فلا يكون الاعتكاف مانعاً منها (انتهى).  
وفيه تأمل للمنع في الاخبار ولا يقتضيه كونه عبادة، وآلا لآل الى

(١) الوسائل باب ٧ حديث ٦ من كتاب الاعتكاف

(٢) الوسائل باب ٧ حديث ٢ من كتاب الاعتكاف

(٣) يعنى لانص بالخصوص تشجيع المؤمن الحق، قلل دليله مأخوذ مما ورد من جواز تشجيع حذرة

(٤) لعل المراد ان ظاهر الدليل الاختصاص بالجنازة فلا يتعدى الى تشجيع المؤمن الحق، واما قوله فانه

و يؤيده عدم حصوله لها الخ فهو غير ظاهر المراد فتأمل في معناه

عدمه (١) أو زيارة (٢) الاخوان وسائر الاقارب واجابة المؤمن وغير ذلك عبادة  
فلو كان لهم فيها نص او اجماع، فيها، والا فالظاهر المنع، والاحوط العدم  
وقد نقل في الفقيه - ما يدل على الخروج لقضاء حاجة المؤمن مراسلاً (٣) - عن ميمون  
بن مهران، قال كنت جالساً عبدالحسن بن علي عليهما السلام، ادأناه رجلاً، فقال  
له: يا بن رسول الله (صلى الله عليه وآله) إن فلانا له غلى مال ويريد ان يحبسني  
فقال عليه السلام: والله ما عندي فاقضى عك فقال: فكئيه قال: فلبس  
عليه السلام نعله، فقلت له: يا بن رسول الله أسييت اعتكافاً؟ فقال له: لم أنس،  
ولكني سمعت ابي عليه السلام يحدث عن جدي رسول الله صلى الله عليه وآله انه  
قال: من سعى في حاجة اخيه المسلم فكأما عبد الله عز وجل تسعة آلاف سنة صائماً  
نهاره قائماً ليله (٤).

وهذا يشمر بجواز الخروج لقضاء حاجة كل مسلم، ولكل ما يكون ثوابه  
كثيراً وعظيماً اعظم من الاعتكاف، ولكنه غير ظاهر في الاعتكاف الواجب مع  
الارسال وعدم العلم به (ميمون) الا انه نقله الصدوق في كتابه الذي ضمن صحة  
ما فيه، وكونه حجة بينه وبين الله وهو أعرف.

وقال في المنتهى ص ٦٢٥: قال الشيخ رحمه الله يجوز ان يخرج ليؤذن في

(١) لعل المراد انه مع فرض حرمة الخروج ينقلب الخروج لاجل رباره الواجب الى عدم كونه عبادة  
(٢) لظاهر ان المراد انه بتعدى حيثنه الى رباره هولاء لانها أيضاً عبادة فلا احتصاص برباره الواحد فقط  
(٣) قوله قد: مراسلاً ليس كما ينبغي، فان مسد الصدوق به في الفقه كما في مشيخة لعقبة يكون  
مسدّاً الى ميمون وان كان في بعض رجاله كلام في المشيخة هكذا: وما كان فيه عن ميمون بن مهران، فقد  
رويته، عن احمد بن محمد بن يحيى المكارم رضى الله عنه، عن ابيه، عن جعفر بن محمد بن ماث، عن ابي يحيى  
الاهوازي، عن محمد بن جعفر، عن الحسن بن المختار، بتاع الاكفان عن ميمون بن مهران  
(٤) الوسائل باب ٧ حديث ٢ من كتاب الاعتكاف

فيحرم عليه حينئذ، الجلوس،  
والمشي تحت الظلال،  
والصلاة خارجاً إلا بمكة .

منارة خارجة عن المسجد وإن كان بينه وبين المسجد فضاء ولا يكون مبطلاً  
لاعتكافه، وللشافعي قولان فيما إذا كان بينها فضاء وليست في رحبة المسجد، بل  
خارجة عنه وعنهما (انتهى)  
وقال أيضاً - بعد أسطر -: يجوز للمعتكف الصعود إلى السطح في المسجد  
لأنه من جلسته (انتهى).

و فيها تأمل إلا أن يريد سطحاً يكون جزءاً من المسجد، كما قد يقع بيت  
في المسجد فيكون سطحه داخلياً، وألا فشكلاً، والاحوط المنع.

قوله : «فيحرم عليه حينئذ الخ» يعني إذا خرج مع جوارزه يحرم عليه بعد  
الخروج أمون الجلوس، والمشي تحت الظلال، والصلاة خارجاً إلا بمكة فيصلي في  
أى بيت شاء بعد الخروج، ونقل تحريم الوقوف أيضاً تحت الظلال عن الشيخ .  
والذى في الرواية - مثل ما في صحيحة داود بن سرحان، عن أبى عبد الله  
عليه السلام قال: لا تخرج من المسجد إلا الحاجة لابد منها، ولا تقعد تحت ظلال  
حتى تعود إلى مجلسك (١) .

وما في صحيحة الحلبي - المتقدمة من قوله : (ولا يجلس حتى يرجع) (٢) .  
المنع (٣) من الجلوس تحت الظلال أو مطلقاً، ولا منع من المشي تحت

(١) الوسائل باب ٧ قطعة من حديث ٣ من كتاب الاعتكاف

(٢) الوسائل باب ٧ قطعة من حديث ٢ من كتاب الاعتكاف

(٣) خبر لقوله قد: والذي في الرواية

الظلال (١)، ولا الوقوف على ما رأيت.

نعم قد نقل الاجماع على عدم الاستظلال بسقف للمعتكف مطلقاً (٢) والاحتياط (٣)، لانه يحصل اليقين في العبادة (بهــخ) ولا يحصل مع غيره. ولا شك أنه احوط، فالذي يحرم هو القعود في غير محل الاعتكاف بعد الخروج مطلقاً وخصوصاً تحت الظلال.

هذا مع الاختيار، أما مع الإضطراب مثل حال الخلاء (٤) فبجائز. واما كون الجلوس حراماً وكونه تحت الظلال حراماً آخر مع القول بأن الحرم في الرواية هو الجلوس تحت الظلال كما قال الشيخ على، فتأمل التأمل، فتأمل.

وكذا تحريم المشي كما في اكثر العبارات، ولهذا اختار عدمه في المختلف. واما الصلاة في غير المسجد الذي اعتكف فيه، فالظاهر عدم جوازها إلا مع الضرورة بحيث يضيق الوقت بعد الخروج لضرورة، ولا يمكن ادراكها فيه فيجوز في كل ما امكن (فيهـخ) بل يجب.

والظاهر عدم ابطال الاعتكاف وعدم اعادة الصلاة الا مع التقصير

(١) يعني في الزاوية كذا في هامش بعض النسخ

(٢) يعني واقفاً وماشياً

(٣) عطف على قوله قه: الاجماع، والمناسب نقل عبارة المنتهى ليصح لمعاد من لعبارة فانه بعد نقل بقول عن الشيخ في النهاية بحرمة المشي تحت الظلال قال: وقال السيد المرتضى رحمه الله: ليس للمعتكف اد حرج من المسجد أن يستظل بسقف حتى يعود اليه (الى ان قال) ثم استدل على قوله رحمه الله بالاجماع وطريقة الاحتياط واليقين بان العبادة ما فسدت ولا يقيى الا باحتساب ما ذكرناه (انتهى)

(٤) الخلاء بالمد، التوضي والمكان المعد للخروج متى بذلك لان الانسان يخلو فيه بنفسه (جمع

البحرين)

فيمكن الاول والا (١) في بيوت مكة، فانه لو خرج خروجاً جائزاً يصل في اي بيت اراد من مكة.

ويدل عليه صحيحة منصور بن حازم - في الفقيه والكافي - عن ابي عبدالله عليه السلام قال: المعتكف بمكة يصل في اى بيوتها شاء، والمعتكف بغيرها لا يصل الا في المسجد الذى ساءه (٢).

وكذا صحيحة عبدالله بن سنان، قال: المعتكف بمكة يصل في اى بيوتها شاء سواء عليه في المسجد صلى او في بيوتها (٣) والظاهر أن القائل، الامام عليه السلام، لما مر، وروى هذه في الفقيه في الصحيح، عن ابي عبدالله عليه السلام وحمل الشيخ ذلك على ما بعد الخروج للضرورة، لما تقدم من عدم جواز الخروج الا لضرورة، ويمكن الخروج والصلاة في بيوتها لا لضرورة، لظاهر الرواية وتخصيص المنع بالخروج للصلاة في غير بيوت مكة، لهذه الرواية، والاولى ما ذكره. وايضاً حمل على هذا رواية عبدالله بن سنان، قال: سمعته يقول: المعتكف بمكة يصل في اى بيوتها شاء، سواء عليه صلى في المسجد او في بيوتها، وقال: لا يصلح العكوف في غيرها الا ان يكون في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله او في مسجد من مساجد الجماعة ولا يصل في المعتكف في بيت غير المسجد الذى اعتكف فيه الا بمكة، فانه يعتكف بمكة حيث شاء لاها كلها حرم الله، ولا يخرج المعتكف من المسجد الا في حاجة (٤).

(١) عطف على قوله قبل: الا مع الضرورة

(٢) الوسائل باب ٨ حديث ٢ من كتاب الاعتكاف

(٣) الوسائل باب ٨ حديث ٣ و ١ من كتاب الاعتكاف

(٤) الوسائل باب ٨ حديث ٣ و ١ من كتاب الاعتكاف



## و المطلقة الرجعية (رجعياً-خ) تخرج الى منزلها للعدة،

قال الشيخ: قوله عليه السلام: (فانه يعتكف بمكة حيث شاء) اما يريد به يصلى صلاة الاعتكاف، الا ترى انه شرع في بيان صلاة المعتكف، فقال: (ولا يصلى المعتكف الحج)

وايضاً يدل عليه أول الخبر ان كان الضمير (١) راجعاً الى المسجد وان كان راجعاً الى مكة كما هو الظاهر فلا بد من تأويله ايضاً بما أول آخره، وهو بعيد. نعم يؤيده ما في آخره: (ولا يخرج المعتكف من المسجد الا في حاجة) فيدل على حصر الاعتكاف فيه:

و يؤيده الاخبار المتقدمة مع عدم صحة هذا الخبر واضماره ايضاً وان كان الظاهر انه عن الامام عليه السلام كما قاله الشيخ: (قوله عليه السلام) (٢). والظاهر انه يجوز حروجه الى الجمعة اذا كان الجمعة في غير مسجد الاعتكاف، وقد مرّ ذلك.

قوله: «و المطلقة الرجعية (رجعياً-خ) الخ» دليل خروجها من الاعتكاف الواجب هو وجوب الاعتداد في بيت زوجها وعدم جواز الخروج والاخراج عنه.

ولكن وجوبه حينئذ غير ظاهر، لانه يجب الاعتكاف ايضاً، والمضى فيه فيقدم مع التعارض.

الا ان يقال: الاول معلوم بالقرآن (٣) بخصوصه و اجماع الأمة،

(١) يعنى الضمير في قوله عليه السلام في أى بيوتها شاء

(٢) انظروا انه لاحاجة الى هذا الاستظهار فنقل الشيخ هذا الخبر في التمهيد والاستبصار صريحاً عن

ابى عبد الله عليه السلام راجع الوسائل باب ٣ وباب ٧ وباب ٨ من كتاب الاعتكاف

(٣) إشارة الى قوله تعالى: لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان باتن معاشة ميثنة الطلاق الآية ١

ثم تقضى مع وجوبه وكذا الحائض والمريض.

والاخبار (١) ايضاً بخلاف الثاني، ومع ذلك لا يلزم الرجحان لعدم دلالة الادلة على وجوب الخروج عن محل الاعتكاف والاعتداد في بيت الزوج المستلزم لذلك فتأمل، ولا يبعد الخروج في غير المتعين كما احتاره في الدروس.

وقال المصنف في المنتهى؛ واذا طلقت المعتكفة أو مات زوجها فخرجت واعتدت في بيتها ستأنفت الاعتكاف قال الشيخ رحمه الله (٢).

وجوب الخروج غير ظاهر خصوصاً في الموت، وكأن في كلامه اشارة اليه، فتأمل.

واما وجوب القضاء بعده فلانه فات لعذر فيجب القضاء مع وجوبه كما في حال المرض والحائض فتأمل.

ويدل على القضاء حال المرض والحائض، صحيحة عبدالرحمان بن الحجاج - الثقة - عن ابي عبدالله عليه السلام قال: اذا مرض المعتكف أو طمشت المرأة المعتكفة فانه يأتي بيته ثم يعيد اذابره ويصوم (٣) - اي في الاعتكاف - قال في الكافي: وفي رواية اخرى عنه ليس على المريض ذلك (٤).

ويمكن حملها على من اشترط، لما تقدم من عدم ظهور السند.

وتدل عليه ايضاً، صحيحة ابي بصير، عن ابي عبدالله عليه السلام في المعتكفة اذا طمشت قال: ترجع الى بيتها، واذا ظهرت رجعت فقصت ما عليها (٥).

(١) لا حظ الوسائل باب ١٨ من ابواب العدد من كتاب الطلاق

(٢) هكذا في النسخ كلها وكذا في المنتهى، وقل الصواب قاله الشيخ رحمه الله فانه قال في البسوط:

وإذا طلقت المعتكفة ومات زوجها فخرجت واعتدت في نفسها (بيتها - ج) استقبلت الاعتكاف (انتهى)

(٣) الوسائل باب ١١ حديث ١ من كتاب الاعتكاف

(٤) الوسائل باب ١١ حديث ٢ من كتاب الاعتكاف

(٥) الوسائل باب ١١ حديث ٣ من كتاب الاعتكاف

ويحرم عليه ليلاً ونهاراً النساء لمساً وتقبيلاً وجماعاً.

والظاهر ان المراد وجوب القضاء مع وجوب الأصل وعدم الاشتراط كما تقدم.

والظاهر ان حكم النفساء حكم الحائض.  
والمستحاضة لا تمنع من الاعتكاف لانها بحكم الظاهر مع الافعال، ذكره في المنتهى.

وهذا (١) يدل على جواز ادخال التجاسة في الجملة في المسجد كانها (٢) مستثناة بالاجماع وان كان ممن قال بعدم ادخالها مطلقاً كالمصنف.  
ولعله مع شرط امن التلويث، وتخرج للطهارة.

قوله : «ويحرم عليه ليلاً ونهاراً النساء الخ» الثاني من المحرمات، النساء نظراً ولساً، وتقبيلاً بالشهوة (بشهوة خ) وجماعاً.

اما تحريم الجماع فهو بالنص والاجماع، اما النص فقوله تعالى: وَلَا تَبَاشِرُوهُنَّ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ (٣) ولا شك في ارادة الجماع والاختبار كما سيجىء، واما الاجماع فقد نقل المصنف اجماع الأمة على ذلك في المنتهى.

والظاهر ان المراد عمداً اختياراً لعدم توجه الخطاب الى الناسى، والمكره، ورفع القلم عنها، ولانها لا يضتر ان في الصوم، فكذا في الاعتكاف.

والظاهر عموم الجماع قبلاً ودبراً مع الانزال وبدونه، واما غيره فقالوا:

(١) يبنى حوار اعتكاف المستحاضة مع ثلوث خرقها بالنسب حال الاستحاضة يدل على حوار ادخال النجاسة في المسجد ما لم يوجب ثلوث المسجد

(٢) يبنى هذا الحكم للاجماع لا للاقتضاء على حوار ادخال النجاسة وعدمها ولدا حكم، بالجواز من م يجوز الادخال مطلقاً كالمصنف

(٣) البقرة ١٨٧

كذلك لشمول الآية فإن المباشرة اعم.

قد يقال: انه يصرف الى المتعارف كالمتس، واللمس، والاتبان.

و يؤيده قوله عليه السلام في رواية الحلبي - الصحيحة والحسنة - قال: وكان رسول الله صلى الله عليه وآله اذا كان العشر الا و اخرا اعتكف في المسجد وضربت له قبة من شعر، وشتم المشرر وطوى فراشه، فقال بعضهم: واعتزل النساء؟ فقال ابو عبد الله عليه السلام: اما اعتزال النساء فلا (١).

وحده الشيخ والصدوق على مخالطتهن، والجلوس معهن وخدمتهن، لل منع من الجماع في الآية (٢) والاختباء وايته الصدوق بطوى فراشه، فانه كناية عن ترك المجامعة ولا شك ان الاجتناب احوط.

ويظهر الجواز من قول الشيخ في التهذيب (٣) عقيب: (والذي يحرم على المعتكف من ذلك الجماع دون غيره حسب ما قدمناه) وهو صريح في عدم تحريم غير الجماع، فتأمل.

قال في المنتهى ص ٦٣٩: يجوز ان يلا مس بغير شهوة، ولا نعرف فيه خلافاً، لما ثبت من ان النبي صلى الله عليه وآله كان يلامس بعض نسائه في الاعتكاف (٤) (انتهى).

وقال ايضاً: كما يحرم الوطى نهاراً يحرم ليلاً، لان المقتضى وهو الاعتكاف

(١) الوسائل باب ٥ حديث ٢ من كتاب الاعتكاف

(٢) وهي قوله تعالى: ولا تباشروهن وانتم عاكفون في المساجد - البقرة ١٨٧

(٣) قوله قدس في التهذيب، الظاهر ان لفظة التهذيب سهو من قلعه الشريف او من النسخ لعدم وجود

هذه العبارة فيه، بل هي في الاستبصار فراجع الاستبصار باب ما يجب على من وطئ امرأة في حال الاعتكاف

(٤) اشاره الى ما تقدم من خبر عائشة وقد نقلناه من سنن ابى داود فراجع

كان حاصلاً بهما ولا نعلم فيه خلافاً (انتهى).

يدلّ عليه حسنة الحسن بن الجهم - الثقة في الفقيه وان لم تكن حسنة في الكافي عن أبي الحسن عليه السلام، قال: سألت عن المعتكف يأتي أهله؟ فقال: لا يأتي امرأته ليلاً، ولا نهاراً وهو معتكف (١).

أما وجوب الكفارة، فالظاهر أنه لا خلاف فيه بالجماع، قال في المنتهى: تجب الكفارة بالجماع على المعتكف، سواء جامع ليلاً أو نهاراً، ذهب إليه علمائنا (انتهى).

ويدلّ عليه من الأخبار صحيحة أبي ولّاد الحنطاط، في المعتكفة باذن زوجها، وخرجت قبل مضي الثلاث (٢)، وقد تقدّمت. والظاهر أنه إنما يكون في الاعتكاف الواجب، إذ لا كفارة في المندوب إلا أن تحمل على التدب ولا فرق بين الرجل والمرأة، والقبل والدبر، والاتزان وعدمه، للعموم، قاله في المنتهى.

وقال فيه أيضاً: ولا نعلم خلافاً في تحريم الوطى ليلاً.

وفي هذه الرواية (٣) أنها كفارة الظهان وكذا في صحيحة زرارة - في الفقيه - قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن المعتكف يجمع أهله؟ قال: إذا فعل ذلك فعليه ما على المظاهر (٤) وقال فيه: وقد روي أنه إن جامع بالليل فعليه كفارة واحدة، وإن جامع بالنهار فعليه كفارتان (٥).

(١) الوسائل باب ٥ حديث ١ من كتاب الاعتكاف

(٢) الوسائل باب ٦ حديث ٦ من كتاب الاعتكاف

(٣) الوسائل باب ٦ حديث ٦ من كتاب الاعتكاف والحديث منقول بالمعنى مراع

(٤) الوسائل باب ٦ حديث ١ من كتاب الاعتكاف

(٥) الوسائل باب ٦ حديث ٣ من كتاب الاعتكاف

قال: وروى ذلك محمد بن سنان، عن عبد الأعلى بن أعين، قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وطئ امرأته وهو معتكف ليلاً في شهر رمضان؟ قال: عليه الكفارة، قال: قلت: فإن وطئها نهاراً؟ قال: عليه كفارتان (١).  
الظاهر أن هذا مع وجود الاعتكاف بغير النذر وشبهه، والآ ينبغي وجوب كفارة خلف النذر أيضاً.

وطاهر كلامهم التداخل بين كفارة النذر والاعتكاف، وهو غير ظاهر، وكأنهم تركوا بناءً على الظهور.  
ويحتمل وجوب الكفارة في الاعتكاف المندوب أيضاً مع بقائه من غير أن يبطله ويخرج

نعم لو خرج وابطله فلا يكون كفارة، لعموم الاخبار فتأمل فإنه لا يخفى عن بُعد ولا نعلم القائل به وإن كان عموم الاخبار وبعض العبارات ذلك.  
وظاهر بعض الروايات أنها كفارة شهر رمضان، مثل موثقة سماعة بن مهران له (٢)، قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن معتكف واقع أهله؟ قال: هو بمنزلة من افطر يوماً من شهر رمضان (٣).

وما تقدم من رواية عبد الأعلى (٤) فإن الظاهر أن الكفارة في شهر رمضان لا يكون إلا كفارته.

ويمكن الجمع بحمل الأولين مع صحتهما، على أصل كفارة الطهار، وما على

(١) الوسائل باب ٦ حديث ٤ من كتاب الاعتكاف

(٢) يعنى كونه موثقة لاجل وجود سماعة

(٣) الوسائل باب ٦ حديث ٢ من كتاب الاعتكاف

(٤) الوسائل باب ٦ حديث ٤ من كتاب الاعتكاف

المظاهر من أصل الكفارة، لا الكيفية، والترتيب للأصل - واحتمال إرادة تلك - وللجمع بين الاختيان ويمكن العكس أيضاً، ولا شك أن اختيار الأول أولى، لأنه أحوط ومضمون (١) الخبرين الصحيحين مع عدم صراحة رواية عبد الأعلى في كون كفارة الاعتكاف كفارة شهر رمضان.

والظاهر أنه لا تعدد للكفارة في النهار إلا في صوم يجب بإفطاره كفارة. وخص المصنف بشهر رمضان (٢) وهو غير ظاهر إلا مع عدم إيجاب الكفارة إلا فيه.

وأيضاً ما يثبت الكفارة إلا بالجماع، قال المصنف في المنتهى: فالخلاص أنه إن وطئ في نهار رمضان كان عليه كفارتان، وإن جامع في ليله أو نهار غير رمضان أو ليله فكفارة واحدة (انتهى).

ثم قال - بعد أسطر -: مسألة كلما يفسد الصوم يفسد الاعتكاف (انتهى). والظاهر أن مراده أن الصوم شرط فمصاده يفسد المشروط الذي هو الاعتكاف وهو ظاهر ثم قال - بلا فصل - وهل يجب الكفارة؟ قال السيد المرتضى والمفيد رحمهما الله يجب الكفارة بكل مفطر، ولا أعرف المستند، ثم فصل وحاصله وجوب الكفارة بفساد الصوم الموجب للكفارة وبالجماع مطلقاً في الواجب، والوجه عندى التفصيل، فإن كان الاعتكاف في شهر رمضان وجبت الكفارة بالأكل والشرب وغيرهما مما عدناه في باب شهر رمضان وإن كان في غيره، فإن كان

(١) يعنى ولمضمون الخبرين الخ وهو عطف على قوله أحوط

(٢) يعنى في المنتهى حيث قال: قال السيد المرتضى رحمه الله: المعتكف لو جامع بهراً كان عليه كفارتان فإن جامع ليلاً كان عليه كفارة واحدة وأطلق القول في ذلك، والأقرب عندنا أن وجوب الكفارة يتعلق بالجماع في نهار رمضان على المعتكف لا على وطئ محتمل في نهار غير رمضان (ان قوله ره) فالخلاص أنه إن وطئ إلى آخر ما نقله الشارح قد

## وشم الطيب ،

مندوباً معيناً وجبت الكفارة ايضاً لانه بحكم رمضان، اما لو كان الاعتكاف مندوباً او واجباً غير معين بزمان لم يجب الكفارة بغير الجماع مثل الاكل والشرب وغيرها (انتهى).

والظاهر عدم وجوب كفارة للاعتكاف - الا بالجماع ليلاً او نهاراً - كفارة (١) الظهار وكفارة خلف النذر وشبهه فيما حصل الخلف، وكفارة فطار الصوم بموجبها، فتأمل وتذكر.

وكذا تجب كفارة الجمع في موضع الجمع في الصوم مع القول به، والتحمل في موضعه وغير ذلك من احكام الكفارة في الصوم.

قوله : «وشم الطيب الخ» هذا باق المحرمات، ويدل على تحريمه والبيع والشراء والمماراة صحيحة ابي عبيدة - الثقة، في الفقيه والكافي - عن ابي جعفر عليه السلام قال في المعتكف لا يشم الطيب، ولا يتلذذ بالريحان، ولا يمارى، ولا يشتري، ولا يبيع، الخبر (٢) وقد تقدمت .

والظاهر عدم الخلاف في تحريم البيع والشراء.

والظاهر انها يجوزان لمن اضطر اليها لقوته وعياله وما يشتره، واشترط في الدروس في ذلك عدم امكان المعاطاة، فيدل على اباحتها مطلقاً وعدم كونها بيعاً وشراءً.

وفيه تأمل لانه في العرف يسمى بهاء، ولهذا قالوا: بوجود احكامها فيها مثل شرائط صحتها فتأمل، وسيحىء تحقيق ذلك، ولا شك ان الاجتناب احوط.

(١) الظاهر ان قوله قد: كفارة الظهار الخ تعدد مصاديق كفارة للاعتكاف بمعنى لا تجب كفارة اخرى

غير كفارة الاعتكاف بسبب الجماع ككفارة الظهار الخ

(٢) الوسائل باب ١٠ حديث ١ من كتاب الاعتكاف



ويمكن تحريم أمثالها من العقود مثل الصلح والاجارة، والأصل الحلية، ولا دليل على التحريم الا القياس، وهو غير مقبول.

وابعد منه تحريم جميع الصنایع المشغلة عن العبادة، مثل الخياطة، لعدم الدليل، والأصل وحصر المحرمات وبعد القياس هنا، ولهذا ما عدت من المحرمات في الدروس والشرایع والمتن وغيرها.

نعم لو كانت مانعة عن الواجبة او المصلين عن صلاتهم في المسجد فهو حرام على المعتكف وغيره.

وابعد منه جعل الكتابة التي هي عبادة منها، بل ما كان الغرض منها تحصيل المال ايضاً، ولا شك في استثناء ما يحتاج اليه.

وأشد بعداً من الكل تحريم البعض على المعتكف جميع ما يحرم على المحرم حتى لیس الخيط وستر الرأس وظهر القدم، ولا دليل له الا القياس المتوهم على ما نجد، ويدل عليه ما سبق على نميه وانه لو كان مثله لنقل عن النبي صلى الله عليه وآله والائمة عليهم السلام والصحابه فتأمل

ثم اعلم أنه على تقدير حرمة البيع والشراء فهل يفسدان ام لا؟ يحتمل ذلك وقد مر تفصيل مثله في البيع بعد النداء فتذكر.

وان الظاهر عدم افساد الاعتكاف حينئذ، للأصل وعدم الدليل.

و كذا بجميع (١) المحرمات مثل الطيب ولس النساء وتقبيها المحرمين بشهوة الا الجماع وان كل ما يحرم فيه يحرم بالليل ايضاً، لا الاكل والشرب.

وان الظاهر ان المراد بالتلفذ بالريحان شمه، فلا يجوز شم الريحان، والظاهر ان المراد به هنا كل ماله رائحة طيبة من النباتات، ويحتمل دخون لهواكه الطيبة

(١) يعني كما ان الظاهر عدم افساد الاعتكاف بارتكاب جميع المحرمات

## واستدعاء المني، والبيع والشراء،

فيه حينئذٍ، وليس بظاهر، والاصل دليل قوي.  
 واما دليل تحريم استدعاء المني فغير ظاهر في الليل، وكذا افساده  
 للاعتكاف حينئذٍ، ولهذا ما عدّه في محرمات المعتكف في الدروس.  
 نعم نقل في المنتهى عن الشيخ ما يصلح دليلاً عليه وعلى غيره حيث قال:  
 قال الشيخ في الجمل: ويجب على المعتكف ان يحتب جميع ما يحتبه المحرم - وقال  
 في المبسوط: وقد روى انه يحتب ما يحتبه المحرم (انتهى).  
 و هو مخصوص بما قلناه - من الوطى والمباشرة والقبلة والملازمة واستئصال  
 الماء بجميع اسبابه والخروج من المسجد الا لضرورة والبيع والشراء، ويجوز له ان  
 ينكح ويأكل الطيبات ويشم الطيب واكل الصيد وعقد النكاح (انتهى ما في  
 المنتهى).

والروية التي اشار اليها غير موجودة في الأصول المشهورة الموحدة الآن على  
 الظاهر فكيف صححتها.

وبعد وجودها، تخصيصها بما ذكر، غير ظاهر الوجه، لعله للاجماع ونحوه.  
 وفي عبارته أيضاً شيء، فتأمل، وكأنه يريد بقوله: (ان ينكح) عقد  
 النكح، لنفسه، ونقوله: (عقد النكاح)، (كأنه يريد عقد النكاح - بخ) لغيره  
 وحضوره عنده.

وتجوز شتم الطيب ايضاً غير مناسب، لما في صحيحة ابي عبيدة (٢)  
 وكأنه حملها على الكراهة بالسبة الى الشتم فقط.

(١) بيان لقوله قدّم نقلاً عن حل الشيخ من قوله: ان يحتب جميع ما يحبس المحرم  
 (٢) لومتل ب ١٠٠ حديث ١ عن ابي جعفر عليه السلام قال: المعتكف لا يشتم الطيب ولا يتلذذ

بالريح ولا يبارى ولا يشتري ولا يبيع الحديث

## والممارسة.

و هو غير مناسب مع عدم مقتضى له، ولتحريم المباشرة والقبلة والملازمة،  
ولهذا يفهم الحوازم من التهذيب كما نقلناه آنفاً، ولوجود (دليل-ح) تحريم شتم الطيب  
قال المصنف في المنتهى -بعد كلام المبسوط-: الاقرب ما قاله في النهاية  
لدلالة الحديث عليه -مشيراً الى صحيحة ابى عبيدة-(١) والاحتياط ايضاً يقتضى  
الاجتناب (انتهى)

قال المصنف: ولا بأس ان ياكل في المسجد ويغسل يده في الطشت ليفرغ  
خارج المسجد ولا يجوز له ان يخرج للطهارة ولا تجديدها ولا يجوز له ان يبول في  
لمسحده في آنية ولا ان يفتصد ولا يعتحم والظاهر انه يريد بغسل اليدين  
الطشت والاعراغ في خارج المسجد الاستحباب والا فالظاهر الجوز في المسجد  
ايضاً.

وانه يريد بالطهارة، الوضوء والغسل الغير الرفع للحدث الاكبر ولتيمم  
بدلها والا فللغسل لرفع الحدث الاكبر وبدله، يجب الخروج، لما مر.

والظاهر عدم الخروج للاغسال المندوبة ايضاً، ويدل عليه ما سبق.  
و يفهم من قوله: (٢) (ولا يجوز ان يخرج لغسل يده لان منه بد) تحريم  
الخروج الا لما ليس له منه بد.

وفيه تاقل الا ان يستثنى ما سبق ويكون غيره باقياً على التحريم لما تقدم  
في الاخبار.

واما الممارات فظاهر تحريمه في الاعتكاف من خبر ابى عبيدة،

(١) الوسائل باب ١٠ حديث ١ من كتاب الاعتكاف

(٢) يبنى قول المصنف في السبى عقيب قوله المتقدم نقله. ليفرغ خارج للمسجد

وتحريمها مطلقاً ايضاً ظاهر من آية فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِراً (١) اى مرء حسناً وعلى طريق التنظف والملائمة لا المجادلة والمركة، مثل قوله تعالى: وَجَادِ لَهُمْ بَالْتِ هِيَ أَحْسَنُ (٢) اى لا تستعمل معهم المجادلة والالزام الا بطريق حسن، وهو نهاية المبالغة في ملاحظة الدعوة الى الحق وعدم اذى الخصم في البحث، وترك رفع الصوت، وجميع ما يتأذى به المخاطب.

(وما لا يقال له: حَسَنُ انكار ويكرهه المخاطب) (٣) ولهذا قال تعالى في ارسال موسى وهرون (على نبينا وآله وعليهما السلام) الى فرعون: وَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيِّنًا (٤).

وهذا (٥) ان كان واجباً مع الكفار في دعوتهم الى الاسلام فكيف مع المؤمنين والمسلمين في الامور الخفية

والذى يدل على تحريم الجدال والمراء كثير جداً، وفي تركه ثواب عظيم ولو كان محققاً.

منه ما روى انه صلى الله عليه وآله قال: من ترك المراء وهو محقق بئى له

(١) الكهف- ٢٢

(٢) الفحل- ١٢٥

(٣) يعنى المراد ان المعيار في كونه ممارسة عدم اطلاق الحس عليه فهو انكار يعنى مكر داحل في الممارسة التى عنها ويحتسب ان يقره باضافه لفظة (حسن) الى لفظة (انكار) فيكون المعنى حينئذ ان الانكار على مسمى حسن وقيح فالدخول ممارسة وفي بعض النسخ: (وما يقال له حسن بظاهر ويكرهه المخاطب) وفي بعضها يدل قوله: ظاهراً (بظاهر) وفي بعضها (فطلي) والله العالم

(٤) طه- ٤٤

(٥) يعنى القول نلتين ان كان واحياً كما هو المستفاد من الأمر بقوله تعالى (وقولا) مع انكار وهم فرعون واصحابه واتباعه فكيف لا يجب مع المؤمنين والمسلمين.

بيت في الجنة الأعلى، ومن ترك المراء وهو مبطل بنى له بيت في رياض الجنة (١).  
وعن أم سلمة رَحِمَها اللهُ قالت: قال رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وآله: اِنَّ أَوَّلَ ما عاهد الّٰى رَبِّى ونهانى عنه -بعد عبادة الاوثان وشرب الخمر- ملاحاة (٢) لرجال (٣).

وقال صَلَّى اللهُ عليه وآله: لا يستكمل عبد، حقيقة الايمان حتى يدع المراء  
وان كان محمّاً (٤).

وقال الصادق عليه السلام: المراء داء ردى (٥)، وليس في الانسان خصلة  
شرّاً منه وهو خلق ابليس وسنته، فلا يمارى في اتى حال كان الا جاهلاً بنفسه  
وبغيره محروماً من حقائق الدين (٦).

وروى، عن ابى الدرداء، وابى امامة، ووابلة، وانس، قالوا: خرج علينا  
رسول الله صَلَّى اللهُ عليه وآله يوماً ونحن نتمارى في شىء من امر الدين فغضب  
غضباً شديداً لم يغضب مثله، قال: انما هلك من كان قبلكم بهذا، ذروا المراء،  
فان المؤمن لا يمارى، ذروا المراء فان الممارى قد تقطعت خسارته، ذروا المراء، فان  
الممارى لا أشفع له يوم القيمة، ذروا المراء، فانى زعيم بثلاث ابيات في الجنة، في

(١) المستدرک ج ٢ ص ١٩ باب ١١٧ حديث ١٢ من ابواب العشرة من كتاب الحج

(٢) وملاحاة الرجال مقاوتهم ومخاصمتهم ومنه «بيت عن ملاحاة رجال» من قولهم: لحيت الرجل  
خدةً ولحياً اذالته (مجمع البحرين) والخبر في احياء الطولم ج ٣ ص ١٩٧ الآفة الزائمة

(٣) وذكر نحو هذا الحديث في الوسائل باب ١٣٦ حديث ٢ من ابواب العشرة عن الوليد بن صبيح

ملاحظ

(٤) منية المريد في آداب العبد والمستفيد للشهيد الثاني (القسم الثاني في آدابها في دوسها)

(٥) منية المريد في الوصع المذكور (ومعه: خلق ابليس ونسبته) بدله (ومنته)

(٦) المستدرک باب ١١٧ حديث ٤ من ابواب العشرة نقلاً من مصباح الشريعة

رياضها، ووسطها واعلاها، لمن ترك المراء وهو صادق، ذروا المراء، فان اول ما نهى  
عنه ربى بعد عبادة الاوثان المراء (١) .

وعنه صلى الله عليه وآله: من لقي الله عز وجل بين دخل الجنة في اى باب  
شاء من حسن خلقه وخشى الله في المغيب والمحضر وترك المراء وان كان محققاً (٢) .  
وغير ذلك.

واما حقيقته فاعلها ان المراد به المجادلة في البحث ورد كلام الخصم .  
وذلك قد يكون حراماً بشرط عدم قصد صحيح، مثل اظهار الحق على وجه  
ظاهر حسن غير مستنزم بقبيح بوجه اصلاً كما مر اليه الاشارة في الآيتين (٣) .  
بل قد يكون ذلك واجباً .

وقد يكون مستحباً، وهو ظاهر.  
وقد يكون مباحاً اذا كان الغرض مجرد اظهار الحق مع عدم تعقل نفع  
دينى فيه بوجه، له ولغيره مع عدم اشتماله على قبيح.  
وقد يكون مكروهاً اذا اشتمل على مامر، مع احتمال أن يؤل الى قبيح ما.  
وقد يكون حراماً، بان يكون الغرض الاكرام واظهار الغلة وتفضيح الخصم  
وتزييف كلامه بحق او باطل وتجهيله، واظهار علمه، وتركية نفسه، وغير ذلك من  
الاعراض الفاسدة المهلكة التي لا تحلو عنه نفس، الا من عصمه الله.

بل (٤) لحالى عن العرض الصحيح، واظهار الحق مطلقاً، والمستنزم ترك

(١) فيه المريد من ٦٢ طبع قديم (في فصل اوقات المناظرة)

(٢) اوسائل باب ١٣٥ حديث ٢ من ابواب العشرة من كتاب الحج

(٣) وما صوله تعالى فلا تمار فيهم إلا مراء ظاهراً. الكهف ٢٢ وقوله تعالى. وحادلهم باى هي حسن

المنجل- ١٢٥

(٤) يعنى لا يرمى بحرمه ان يكون العرض الاكرام الح بل يمكن ان يكون تخالياً عن العرض الصحيح الح

الواجب من تعليم او تعلم ضرورى، وغير ذلك.

قال الشهيد الثانى (رحمه الله) فى شرح الشرايع: المراء لغة، الجدل، والمعاراة، المجادلة، والمراد به هنا المجادلة على امر دينى او دىنى لمجرد اثبات الغلبة او العفيلة، كما يتفق لكثير من المستقن بالعلم، وهذا النوع محرم فى غير الاعتكاف وقد ورد التأكيد فى تحريمه فى النصوص، وادخاله فى محرمات الاعتكاف اقا بسبب عموم مفهومه او لزيادة تحريمه فى هذه العبادة (انتهى).

كانه (١) مأخوذ من تعريف الفزائى (٢): المراء طعنك فى كلام الغير لاطهار خلل فيه لغير غرض سوى تحقير قائله واطهار مرتبتك (مزيتك-خل) عليه الخ (٣) و فيها تأمل يعلم متا تقدم و سياتى فتأمل.

وفى الآداية: انه عبارة عن رد الحق (فى موضع منها).

(وفى موضع آخر: واعلم أن حقيقة المراء الاعتراض على كلام الغير باظهار خلل فيه لفظاً أو معنى او قصداً لغير غرض دينى امر الله تعالى به، وترك المراء يحصل بترك الانكار والاعتراض بكل كلام سمعه، فان كان حقاً وجب التصديق به

(١) هذا التعريف للمراء

(٢) فى الكنى ج ٢ ص ١٥٠: الفزائى ابو حامد محمد بن محمد بن محمد بن احمد الملقب بحجة الاسلام الطوسى الفقيه الشافعى قبل لم يكن للطائفة الشافعية فى آخر عصره مظه (الى ان قال): والفزائى بفتح أوله وتشديد الزاى نسبة الى الفزائى حكى أن والده كان يقرئ الصحف و يبعه و دكانه (انتهى) واشهر كتبه ما هو معروف بـ (احياء العلوم) واحصره اخوه احمد الفزائى وسماه لب الاحياء، وهذبه المولى المصطفى الكاشانى وسماه محبة البيضاء فى تهذيب الاحياء وقد شنع على كتاب الاحياء ابوالفرج ابن الجوزى وقال: قد جمعت أعلام الاحياء وسماه اعلام الاحياء باغلاط الاحياء قد اشرت الى بعض ذلك فى كتاب تلبس ابليس (انتهى) وروى ١٤ ج ٢ سنة ٥٠٥ (مأخوذ من الكنى ج ٢ ص ٤٥٣)

(٣) عبارة الاحياء هكنا: حذف المراء كل اعتراض على كلام الغير باظهار خلل فيه اتمام اللفظ ومعنى المني واما فى قصد التكلم

بالقرب واطهار صدقه حيث يطلب منه وان كان باطلاً ولم يكن متعلقاً بأمور الدين فاسكت عنه ما لم يتمحض النهى عن المنكر بشروطه الخ (١) .

والظاهر انه ارد بيان المراء المحرم المنهى عنه في الآية والاخبار وكأنه يريد (بما امر الله به) ما جوزه الله، والآ فقد علم ان من المراء ما هو جائز، بل واجب وانه قد يكون الممارى محققاً، وانه لو قصد امرأ دينياً جائزاً اظهاره ليس بمعاقب، وليس ذلك بمنهى عنه،

ومع ذلك لفظة (دينى) ايضاً كأنه غير مناسب، اذ قد يبين الانسان خلل كلام شخص لاظهار الحق فقط من حيث هو هو.

ومشه كثيراً ما يقع من اعتراض بعض العلماء على بعض العبارات، ولا تعلق له بالدين اصلاً، بأنه (٢) يجوز الأخصر منها (أو) إنه قاصر عن المقصود (أو) غير منطبق بقوانين العربية، من غير أن يحتل فيه المعنى الشرعى الدينى، بل في المسائل التى لا دخل لها بالدين بوجه.

والظاهر ان لا يكون ذلك محرمًا ومراء حراماً، ولعل مقصوده واضح، فتأمل.

هذا وان كان تطويلاً خارجاً عما نحن فيه في الجملة، ولكن لما كان المقصود توضيح المقام فلا يضّر، مع أنّ الله تعالى يعفو. واما المناظرة (٣) الحالية من المفسدة مثل المراء وغيره فلا شك في جوزه،

(١) مية المريد في داب المفيد والسعيد (القسم الثانى في آدابها في درسها) قوله فده (في الادابية)

يقول بالمعنى يعفى آداب التعميم والتعلم

(٢) بيان الاعتراض وكسبته

(٣) رجوع من الشارح فده الى بيان المراء في حال الاعتكاف



## و يجوز النظر في المعاش، و الخوض في المباح .

بل في استحبابه

قال في المنتهى : يستحب له - درس العلم والمناظرة فيه وتعليمه وتعلمه - في الاعتكاف (١) ، بل هو افضل من الصلاة المندوبة (انتهى) ، ولكن حلقه عن المفاصد المهنكة نادر جداً فيمكن الاحتياط في تركه ، والاشتغال بغيره من العبادات خصوصاً بالنسبة الى بعض المعلمين والمتعلمين .

قال في شرح الشرايع : (٢) ولو كان الغرض من الجدال في المسألة العلمية مجرد اظهار الحق ورد الخصم عن الخطأ كان من افضل الطاعات ، فالمناظر بين ما يحرم منه وما يجب او يستحب النية فليتحرز المكلف من تحويل الشيء من كونه واجباً الى جعله من كبار القبائح (انتهى)

ثم إن الطاهر عدم تحريم شيء من المباحات ، مثل الحديث والكلام بالمباح بل قال في المنتهى (ص ٦٣٩) : الصمت (٣) حرام ، وقد تقدم ، ولا نعلم مخالفاً في أنه ليس في شرع الاسلام ، الصمت عن الكلام (انتهى)

ولهذا قال المصنف هنا وغيره (ص ٦٣٩) : يجوز له النظر في امر معيشته وضياعته ، ويتحدث بماشاه من الحديث المباح واكل الطيبات (انتهى) .

اي يدبر امور معاشه من الزراعات والتجارات والنظر في اصلاح القرى والبساتين وكثرة الاشتغال ، بل لا يضره لو اشتغل دائماً بالمباحات سوى الواجبات ولكن ينبغي صرف الأوقات في العبادات دائماً خصوصاً في الاعتكاف قال المصنف (ص ٦٣٩) : كلها يقتضى الاشتغال بالأمور الدنيوية من

(١) قوله قداه : في الاعتكاف متعلق بقوله : يستحب

(٢) يعنى عيب عبارته المتقدمة في بيان حد المراد

(٣) الصمت (بالفتح) والصموت (والصمات) بالصم الكوت (القاموس)

ويفسده كل ما يفسد الصوم.

فان افطر في المتعين نهاراً او جامع فيه ليلاً كفر، وفي غيره يقضى واجباً ان كان واجباً ولا كفارة على رأي.

اصناف المعاش ينفي القول بالمنع منه عملاً بمفهوم الهى عن البيع والشراء، وقال السيد المرتضى: يحرم التجارة والبيع والشراء، والتجارة اعم (انتهى).

لاخفاء في عدم ظهور تحريم غير ما اشتمل عليه صحيحة ابي عبيدة (١)، وانه لا منطوق ولا مفهوم فيها يدل على تحريم غيرهما من اصناف المعاش بل المفهوم حيث يخص البعض بالذكري، على عدم تحريم العير.

كانه (٢) يريد به (المفهوم) غير المصطلح مما يمكن مشابهته للبيع والشراء في الاشتغال عن العبادات به، وليس ذلك بمفهوم والا يلزم تحريم اكثر الاشياء الا الضروري ولا قائل به، بل قد صرح بجواز الاشتغال بالمباحات، كما تقدم.

وقال في المنتهى (ص ٦٣٩) ايضاً: الوجه تحريم الصنائع المشغلة عن العبادة كالخيطه وشبهها الا ما لا بد منه لانه تدعو الحاجة اليه فتحرى مجرى لبس قبضه و عمامته ونزعها (انتهى).

وكذا قال غيره ايضاً، وما اعرف وجهه، وهم اعرف.

وقيل ايضاً: بفساده بجميع المحرمات، مثل البيع وغيره وهو محتمل.

قوله: «ويفسده كلها يفسد الصوم» وهو ظاهر، قد مرّت اليه الاشارة

قوله: «فان افطر في المتعين نهاراً او جامع فيه ليلاً كفر» وجوب

الكفارة في افطار الصوم في الاعتكاف المتعين لو كان افساد الصوم موجباً للكفارة

(١) لوسائل باب ١٠ حديث ١ من كتاب الاعتكاف

(٢) بين المصنف في المنتهى

كالمتعين بنذر وشبهه- مبني على وجوب الكفارة في الصوم، فكفارته كفارة ذلك الصوم.

واما لو لم يكن الصوم كذلك كالقضاء قبل الزوال مثلاً او ثالث المندوب فلا تجب الكفارة بالافطار مطلقاً.

نعم يلزم كفارة خلف النذر لو كان الاعتكاف متعيناً به، وكفارة لافطار الصوم لو كان موجباً لها.

وبالجملة وجوب الكفارة لفساد الاعتكاف بالجماع ظاهر بالصواب والاجماع، وبغير الجماع غير ظاهر الا ان يكون له سبب ظاهر كالنذر فتأمل.

واما قضائه فليس ببعيد، لما مر مع عدم الشرط على ربه الخروج واما وجوب الكفارة بالجماع ليلاً في المتعين فقد تقدم، وكذا نهاراً بالطريق الأولى بل تعددها لو كان موجباً لها.

و يحتمل الثلاث في مثل نهار رمضان للاعتكاف، وخلف النذر والصوم والاثنان في الليل، والتداخل بين النذر والاعتكاف.

وصرح في الدروس بابها كفارة خلف النذر وشبهه في المنذور وشبهه، فالظاهر أن كفارة الاعتكاف لم يتحقق الا في اليوم الثالث من المندوب وليله بالجماع، وفي الواجب المطلق بالنذر وشبهه ايضاً محتمل، ومع التعيين بالشروع يفهم كونه كفارة النذر، فتأمل.

واما في غير المتعين، فلا كفارة عند المصنف للاعتكاف، لما مر، بل يحتمل عدم الاثم ايضاً لما مر، ولكن يجب الا تيان بمثله، وهو المراد بالقضاء واجباً (١) وكأنه يستحب قضائه ندياً ان كان ندياً.

(١) اشارة الى قول المصنف قدّم هنا: وفي غيره منصوص واجباً ان كان واجباً

ولعل الرأي (١) اشارة الى قول البعض بوجوب الكفارة، لصدق فساد الاعتكاف بما يوجبها، مثل الجماع مثلاً، فتجب الكفارة، لعموم الدليل الدال على وجوبها من غير تقييد بالمتعين وغيره.

مثل صحيحتي (٢) ابى ولاد، وزرارة، وموثقة سماعة، ورواية عبد لأعلى قد تقدمت

بل لولا الاجماع على الظاهر، والبعد، لامكن القول بالكفارة في المندوب ايضاً للعموم.

فالظاهر وجوب الكفارة مطلقاً الا في المندوب، لعدم المعقوليّة في الجملة، ولاجماع على الظاهر

ومنه يفهم الوجوب بالشروع متعيناً، فليس مثل الصوم الواجب الموسع لا يتعين المضي بالشروع فيه فانهم.

واما وجه العدم فهو ان الاعتكاف غير متمم فيجوز له ان يترك عمداً هذا الرمان ويفعله في آخره للأصل، ولان الفرض عدم التعيين ولا يعلم التعيين والوجوب، بالشروع كالصوم الواجب فيخص ما يدل على الكفارة بالمتعين، ولا عموم صريحاً في الانحياز

بل (٣) دعوى العموم العرفي والاستنباطي بأن ترك التفصيل فيما يقس، مفيد للعموم، فتأمل.

(١) اشارة الى قوله فسد: ولا كفارة على رأي

(٢) اوردها والثلاثة التي بيده في الوسائل باب ٦ حديث ٦ و١٠ و١١ من كتاب الاعتكاف

(٣) وحاصل كلامه ره ان الصوم على قسمين، صريح، ونسبائي، فالاول كالصوم الموم مثلاً ونحوه، والثاني هو ان يقال: ان ترك التفصيل فيما يقبل التفصيل، يفيد الصوم وليس الاول في المقام موجود كما هو المعروف، نعم يمكن ان يقال: ان ترك الاستفصال دليل على العموم - والله العالم

ولو جأ مع في نهار رمضان فكفارتان .  
وعلى المطاوعة المعتكفة مثله .  
إلا أن يكرهها فتضاعف عليه .

قوله : «ولو جأ مع في نهار رمضان فكفارتان» وجه التعدد أن الاعتكاف وصوم شهر رمضان كلاهما موجبان لها، ولكن الأول إنما يوجب عند المصنف على ما تقدم إذا كان متعيناً مثل الثالث.

ولعل المراد تركه ساء على الظهور وإن كان المحتمل هو الوجوب في مطلق الواجب، لما مر من عموم الأدلة فتأمل ويحتمل الثالث لو كان متعيناً بالنذر كما مر، فتأمل والثالث لخلف النذر وقد مر

ومعنى قوله رحمه الله : «وعلى المطاوعة المعتكفة مثله» أنه يجب مثل ما وجب على الرجل من الكفارة على المرأة أيضاً مع الشرائط إذا لم تكن مكرهة على الجماع، بل مطاوعة

و مع الإكراه، فالتضاعف على المكروه فعليه أربع كفارات، اثنتان له، واثنتان لتحملها من المكروه، وعلى احتمال الثالث مع التحمل يصير ستاً.

ولكن في تحتمل كفارة الاعتكاف تأمل، لعدم الدليل، وإنما الدليل في تحتمل كفارة شهر رمضان وقد مر مع ما فيه.

ولو قيل بالتحمل في الأجنبية مع القول بالجمع للفساد بالمحرم في الصوم والاعتكاف أيضاً يصير اثنتى عشرة كفارة، وعلى احتمال الثالث مع التحمل والجمع ثمانية عشر، فافهم.

واعلم أن البعض أوجب على الولي قضاء اعتكاف الميت وحوّره المصنف (١) الاستنابة فيه له، ولا دليل على وحيه على الولي، ولا يبعد التبرع

(١) قال في المسئ ص ٦٤١: لو مات المعتكف قبل القضاء مدة اعتكافه، قال الشيخ في أصحاب من

نفسه أو بالاستنابة، مع احتمال عدم الجواز.

وأنه (١) ينقل في الدروس فورية وجوب قضاء الاعتكاف، قال: وأوجب في المبسوط وتبعه في الاعتبار قضاء الاعتكاف على الفور، والظاهر أنه من فروع الفورية في الأمر المطلق لا من خصوصيات الاعتكاف (انتهى) والظاهر أنه كذلك، لعدم ظهور التخصيص (٢).

وان لكفارة فيه إما لصوم شهر رمضان، أو لصوم النذر وشبهه (أو) خفف النذر وشبهه (أو) الاعتكاف من حيث هو هو في الثالث على القول بوجوبه، كذا يفهم من الدروس أيضاً.

ولكن مقتضى ظاهر الروايات كفارة الاعتكاف في المعين وغيره أيضاً. وانه كفارة الظهار لا كفارة شهر رمضان على ما هو في بعض الاخبار، وفتوى أكثر الأصحاب، لصحة رواية الأولى (٣)، وكثرتها مع الاحتياط كما هو مذهب الصدوق في الفقيه و (فا) الأولى حل كفارة الشهر على الكنية، لا الكيفية، وهو أولى من العكس، لما مر وأكثر الأصحاب اعرف بما قالوا واقتوا به.

ويمكن التعدد وضم كفارة خلف النذر، وكفارة الصوم أيضاً مع مضمون الرواية والتداخل هو ظاهر الرواية حيث سكت عن كفارة خلف النذر والصوم.

قال يقضى عنه وليه أو يخرج من ماله من يتوب عنه، لصوم ما روى أن من مات وعليه صوم واجب وجب عن وليه لقضاءه و لصدقة، والأمر أن يقال: أن كان واجباً فكذلك على اشكال (انتهى)

(١) عطف على قوله أنه أن البهي الخ وكذا ما جمعه من قوله وأن. وإن الخ

(٢) يعني لم يظهر كون قضاء الاعتكاف لاجل خصوصية في الاعتكاف خصوصيات الأمر بالقضاء

تقتضي الفورية في قصائه أيضاً كغيره من موارد وجوب القضاء

(٣) يعني أن الروايات الدالة على كون كفارة الاعتكاف كفارة الظهار أصح وأكثر مما دل على أنها

كفارة شهر رمضان ملاحظ الوسائل باب ٦ من كتاب الاعتكاف تجد الطائفتين

والاصل مؤيد وعدم ثبوت قاطع في تعيين كفارته كما تقدم، وصدق انه كفر بعد خلف النذر فتأمل.

وان ظاهر الروايات الصحيحة في قضاء الحائض في المتعين وغيره، بل الواجب وغيره، فيمكن تخصيصها بالواجب مع عدم الشرط على الرب، الرجوع فيها فلا يجب الاستيناف في المطلق ايضاً، وقد نقل وجوبه عن المعبر. ويحتمل حملها على الاعم من الوجوب والندب، فيكون واجباً في الواجب ومنذوباً في المنذوب.

وانه لا تتابع في القضاء وان كان الاداء متتابعاً للاصل وعدم الدليل. وقيل بالوجوب كذلك، لانه تابع للاداء او عينه اونوع منه، والكل ممنوع. وان الانحلال بالتتابع بعد فعل الاعتكاف ثلاثاً غير معوم انه موجب للاستيناف في المشروط بالتتابع فضلاً عن كونه موجباً (١) له متتابعاً. وان قول ابن ادريس بفساد الاعتكاف بجميع ما يفعله غير العبادة، والضروري من المباحات على ما يفهم من نقل كلامه في المختلف، بعيد، وليس له دليل.

وقال المصنف (٢) في رد دليله - ونعم ما قال -: واحتجاجة اضعف من ان يكون شبهة فضلاً عن كونه حجة، فان الاعتكاف لو اشترط فيه ادامة العبادة بطل حالة النوم والسكوت، واهمال العبادة، وليس كذلك بالاجماع والله اعلم (انتهى). ودليله: (٣) ان الاعتكاف هو اللبث للعبادة، فاذا فعل قبائح ومباحات

(١) يعني لو اشترط التتابع على نفسه صائف فوجوب استينافه غير معوم بالطريق الاول في عدم وجوب الاستيناف ما لو اوجب على نفسه الاعتكاف متتابعاً من دون اشتراط

(٢) يعني في المختلف

(٣) يعني دليل ابن ادريس

لا حاجة اليها لما لبث للعبادة ونخرج عن حقيقة المعتكف اللابث للعبادة (انتهى).  
والظاهر (١) ان العبادة التي هي الغرض هي محض الكون او الصوم ونحوه  
لا غيره ولا يلزم المنع عن سائر المباحات، وهو منق بالعدل والنقل، والظاهر انه لا  
يوجب الكفارة.

والعجب انه ما قال بوجوب الاجتناب عن جميع ماء، يجتنبه المحرم، مع ان  
الظاهر انحصر، بل نقل في المختلف منعه ذلك، وقال: واختار ابن ادریس عدم  
التعميم والله اعلم (انتهى) فتأمل.  
و ان الظاهر أن الارتداد موجب للافساد وان عاد الا ما اكمله ثلاثاً،  
وقيل لا يفسد به ولعل الاول اوضح.

(١) هذا جواب عن الشارح قلص سرّه عن ابن ادریس ره



تم الجزء الخامس من كتاب مجمع الفائدة والبرهان

(شرح ارشاد الازهان)

حسب تجزيتنا، ويتلوه الجزء السادس

من اول

«كتاب الحج»

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ أَوَّلًا وَآخِرًا وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

في شعبان المعظم من سنة ١٤٠٥

من الهجرة النبوية على هاجرها آلاف الثناء

والتحية

الحاج آغا مجتبی المرافی الحاج الشيخ علي بناء الاشهادی

الحاج آغا حسين البردي الاصفهانی

عفی عن جرائمهم

بحق أئمتهم عليهم السلام

## فهرس مطالب ما في هذا المجلد

الصفحة	العنوان
	كتاب الصوم
١	تعريف الصوم لغة وشرعاً
٣	هل لصوم امر وجودي ام عديمي ؟ وتحقيق القول فيه
٧	بيان مبدء الصوم ومنتهاه
٨	في بيان ان في عبارة المتن اجمالاً
٨	في ذكر نبذة من فضائل المصنف ره
١١	في وجوب النية في الصوم ووجهه
١٤	في انه هل يعتبر نية لتعير في غير صوم رمضان ام لا ؟
١٥	في أن نية قضاء النافلة في الصوم اولى
١٦	بيان وقت النية في الصوم الواجب المعين
١٨	جواز النية في أى جزء من الليل
١٨	جواز الاتيان بالمفطر بعد نية بعد اتيان المفطر
٢١	جواز نية لقضاء ولو بعد الزوال اذا لم يكن عامداً في تركها قبله
٢١	جواز نية الصوم بعد الزوال في النافلة
٢٤	هل يجوز تقديم نية الصوم في شهر رمضان عليه بيوم أو أيام ؟

## في المفطرات

٢٥	(١ - ٢) الاكل والشرب
٢٦	عدم لفرق بين المعتاد وغيره
٢٨	عدم لفرق بين الاكل المتعارف وغيره
٢٨	جواز ابتلاع ريق نفسه
٣١	حكم النخامة المحتلثة من صدره

٣٣	(٣) الجماع قبلاً ودبراً
٣٣	حكم مفطرة الوطى في دبر الغلام او المردة
٦٨ و ٣٤	حكم مفطرة وطي البهائم
٣٤	(٤) الاتزال مطلقاً
٣٥	(٥) تعتمد البقاء على الجنابة الى ان يطلع الفجر وفيه أقوال ثلاثة
٣٩	لرؤم الكمارة مع القضاء
٤٦	حكم البقاء على الجنابة في غير صوم شهر رمضان معيناً او غيره
٤٦	حكم البقاء الى طلوع الفجر على حدث الحيض
٤٧	جواز البقاء على حدث من المتبر
٤٧	حكم المستحاضة في البقاء على حدثها
٤٨	هل يجب التيمم مع ضيق الوقت
٤٨	حكم اشتراط الصوم المندوب بعد البقاء على الجنابة
٤٨	حكم النوم حنبياً الى أن يصبح والتفصيل فيه
٥٢	حكم معاودة النوم بعد انتباهتين
٨٤ و ٥٣	(٦) ايصال الغبار الغليظ
٥٥	(٧) الاستمنا
٥٥	(٨) تعتد القبي
٥٦	(٩) الحقنة
٥٨	(١٠) معاودة النوم بعد انتباهة
٥٨	حكم ما لو وصل الدواء الى الجوف
٥٩	اشتراط مسطلية المفطرات بصدورها عمداً اختياراً
٦٠	حكم الجاهل بكون المفطر مفطراً
٦٤	بيان ما هو الموجب للقضاء والكفارة معاً من المفطرات المذكورة
٦٧	عدم لفرق في مفطرة وطي المرأة بين كونها حية او ميتة...
٦٨	بيان الكمارة التي تجب بالانطار

١٣٦ و ٨٥ و ٧٠	حكم الافطار بالمحرم
٧٣	بيان ماهو المراد من الرقية و الاطعام
٧٦	حكم ما اذا عجز عن صوم شهرين متتابعين
٧٧	بيان مفهوم العجز عن الخصال
٧٧	حكم الكفارة في افطار قضاء شهر رمضان
٨١	حكم الافطار في قضاء غير رمضان
٨١	كفارة الافطار في صوم النذر المعين
٨٢	حكم كفارة لمرأة المكروهة على الجماع من قبل زوجها

### موارد وحوب القضاء فقط

٨٧	(١ - ٢ - ٣) تعتمد لقيء و الحقة و معاودة النوم
٨٧	(٤) لفعل المفطر قبل مرعات العجز ثم تبين الخلاف
٩١	(٥) الافطار مع اخبار الغير بعدم الطلوع ثم بان الخلاف
٩١	(٦) الاخبار بالطلوع مع ظن كذبه ثم بان الطلوع
٩٢	(٧) لاخبار بدخول الليل ثم يظهر الفساد
٩٢	(٨) الافطار لنظمية الموهمة لدخول الليل
٩٦	حكم الواطى حكم الموطر
٩٦	حرمة وطى ابدابة مطلقا
٩٧	حكم الكذب على الله و رسوله و الائمة عليهم السلام في صوم شهر رمضان
١٠٠	حكم الارتماس في الماء

### المكروهات حال الصوم

- ١٠٤ (٢) الإكتهال بما فيه صبر أو مسك  
 ١٠٨ (٣-٤) اخراج الدم - دخول الحمام  
 ١١٠ (٥) السعوط بما لا يتعدى إلى الحلق  
 ١١١ (٦) شم الرياحين  
 ١١٤ (٧) بل الثوب على الجسد  
 ١١٥ (٨) جلوس المرأة في الماء  
 ١١٦ حكم ما لو أجنب ناوياً للفعل أو نهاراً أو ناظراً إلى امرأة أو استمتع فامى  
 ١١٧ حكم ما لو تمضمض فدخل الماء حلقه  
 ١٢٠ حكم ما ابتلع نقايا الغذاء في أسنانه عامداً  
 ١٢٠ حكم ما لو صب في أحليه دواء فوصل جوفه

### فما لا يفسد الصوم به

- ١٢١ (١) مض الخاتم وغيره  
 ١٢٢ (٢) ذوق المرق  
 ١٢٣ (٣) مضغ العلك  
 ١٢٤ (٤) مضغ الطعام للصبى  
 ١٢٤ (٥-٦) رقى الطائر - الاستنقاغ للرجل  
 ١٢٤ (٧-٨) الحقنة بالجامد - ابتلاع النعامة  
 ١٢٥ (٩) الاططار سهواً  
 ١٢٥ حكم ما افطر جهلاً  
 ١٢٦ الاكراه على الاططار غير مفسد  
 ١٢٦ جواز الاكل مع التثنية  
 ١٢٧ حكم ناسى غسل الجنابة يوماً أو اياماً  
 ١٣٤ حكم نسيان غير غسل الجنابة

- ١٣٦ وجوب الكفارة في صوم رمضان وقضائه بعد الزوال والنذر المعين والاعتكاف
- ١٣٧ وجوب لكفاره على من افطر سهواً أو طلع الفجر قابضاً ما فيه
- ١٣٧ وجوب لكفارة على من انفرد برؤية هلال رمضان ثم افطر
- ١٣٨ وجوب الكفارة على من جامع مع ضيق الوقت عن الغسل
- ١٣٨ عدم شيء على من راضى ثم افطر ظاناً لسعة الوقت
- ١٤٠ حكم تكرار الكفارة بتكرار الوجوب
- ١٤٤ حكم ما لو فطر عمداً ثم سقط الفرض عنه بمثل حيض او سفر او مرض او غيرها
- ١٤٩ يعزّر المتعمد للافطار مرتين ويقتل في الثالثة او الرابعة
- ١٥٠ حكم ما اذا اكره زوجته الصائمة على الجماع
- ١٥٢ تبرع الحق بالتكفير بربه ذمة الميت
- ١٥٣ وجوب ايقاع نية الصوم ليلاً
- ١٥٥ هل تجب النية في كل يوم من رمضان
- ١٥٥ عدم وقوع غير رمضان فيه
- ١٥٧ حكم الجاهل بكونه رمضان او ناسيه
- ١٦٣ عدم جواز صوم يوم الشك بنية رمضان
- ١٦٤ حكم ما لو صام يوم الشك بنية رمضان على تقديره
- ١٦٥ اجزاء صوم يوم الشك عن رمضان اذا نواه ندباً
- ١٦٦ حكم ما لو ظهر في اثناء النهار انه من رمضان صائماً او معطراً
- ١٦٧ وجوب استمرار النية حكماً
- ١٧١ حكم ما لو نوى الافساد ثم جدد النية
- ١٧٥ حكم ما لو ارتد في اثناء النهار

## اقسام الصوم

٤١٤	فهرس الطالب	ج ٥
١٧٧	(٢) مندوب و تعداده	
١٧٨	عدم وجوب المندوب بالشروع	
١٧٩	صوم الثلاثة في كل شهر و بيانها	
١٨٣	صوم أيام البيض	
١٨٤	الفدير - المباهلة - مولد النبي و مبعثه	
١٨٦	صوم عرفة في الجملة	
١٨٨	صوم عاشور حزناً	
١٩٠	صوم كل خميس و جمعة، و اول ذى الحجة	
١٩١	صوم رجب و شعبان	
١٩٤	(٣) مكروه و معنى الكراهة هنا	
١٩٦	حكم صوم الناطة سفراً	
٢٠٤	كراهة صوم المدعو الى طعام	
٢٠٦	كراهة صوم الضيف بدون اذن مصته او العكس	
٢٠٩	حكم صوم العبد بدون اذن سيده	
٢٣٤ - ٢١٠	حكم صوم الولد بدون اذن والده	
٢١١	كراهة صوم عرفة مع ضعفه عن الدعاء	
٢١١	(٤) محرم و هو العيدان	
٢١٢	حرمة صوم ايام التشريق	
٢١٦	حرمة صوم يوم الشك بنية رمضان	
٢١٦	حرمة صوم نذر المعصية	
٢١٦	حرمة صوم الصمت و الوصال	
٢١٩	حرمة الصوم الواجب في السفر مع العلم به و بالشهر	
٢٢١	حكم ما اذا صام جاهلاً	
٢٢٢	حرمة الصوم الواجب في السفر مطلقاً	
٢٢٣	اشتراط القصر في السفر المحرم صومه	

## مستثنيات الصوم في السفر

- (١) صوم النذر المقتد بالسفر ٢٢٤  
 (٢) صوم ثلاثة بدل الهدى ٢٢٨  
 (٣) صوم ثمانية عشر يوماً للمفيع من عرفات عامداً عالماً ٢٢٨  
 (٤) صوم من هو بحكم الحاضر ٢٢٨  
 حرمة صوم النافلة في السفر إلا ثلاثة أيام مالمدينة للحاجة ٢٣٥

## موارد استحياب الامساك

- (١) المسافر اذا قدم ٢٣٧  
 (٢) المريض اذا برئ ٢٤٠  
 (٣) الحائض - النفساء اذا طهرتا ٢٤٣  
 (٤ - ٥ - ٦) الكافر ذ أسلم - الصبي اذا بلغ - المجنون اذا أفاق ٢٤٣

## الصوم الواجب المضيق

- (١ - ٢ - ٣ - ٤) رمضان - قصائه - الدر - الاعتكاف ٢٤٦

## الصوم الواجب المختير

- (١ - ٢ - ٣) جراء الصيد - كفارة اذى الحلق - كفارة رمضان ٢٤٦



## الصوم الواجب المرتب

- ٢٤٦ (١) كفاة اليمين  
 ٢٤٦ (٢ - ٣ - ٤ - ٥) قتل الخطأ - الظهار - دم الهدى - قضاء رمضان

## شرايط وجوب الصوم

- ٢٤٨ (١ - ٢ - ٣ - ٤ - ٥) البلوغ - العقل - السلامة من الضرر - الطهارة من الحيض والنفس  
 ٢٥٢ (٦) اشتراط الإقامة  
 ٢٥٣ اشتراط التكليف والاسلام في القضاء  
 ٢٥٥ وجوب القضاء على المرتد والحائض والنساء  
 ٢٥٦ وجوب الصوم على من زال عنه قبل الفجر  
 ٢٥٨ عدم وجوب القضاء على من مات في مرضه واستحياب القضاء لوليّه  
 ٢٥٩ حكم ما لو استمر مرضه الى رمضان آخر  
 ٢٦٤ لو مات بعد استقرار وجب على وليّه القضاء  
 ٢٦٤ بيان المراد من الولي  
 ٢٦٨ حكم ما اذا مات في السفر هل يجب على وليّه القضاء

## ابحاث ثلاثة

- ٢٦٩ (١) المقضى عنه من هو؟  
 ٢٧٠ (٢) المقضى ما هو؟  
 ٢٧١ (٣) القاضى من هو؟  
 ٢٧٦ حكم ما لو تعدد الاولياء

- ٢٧٨ عدم وجوب القضاء على الولي لو كان اثني  
 ٢٧٩ حكم ما لو كان عليه شهران متتابعان ثم مات  
 ٢٨٠ استحباب تتابع لفصاء

### شروط صحة صوم رمضان

- ٢٨٢ هل يعتبر التكليف؟  
 ٢٨٣ صحة صوم المستحاضة اذا فعلت الاغسال التي عليها  
 ٢٨٤ حكم ما لو أصبح جنباً فيه او في الميّن  
 ٢٨٥ حكم ما لو أصبح جنباً في غير قضاء  
 ٢٨٦ صحة صوم المريض العير المتضرر بالصوم

### طرق ثبوت الهلال

- ٢٨٦ (١) الرؤية  
 ٢٨٧ (٢) الشياخ  
 ٢٩٤ حكم البلاد المتقاربة والمتباعدة  
 ٢٨٩ (٣ - ٤) مضى ثلاثين يوماً - شهادة عدلين  
 ٢٩٥ حكم ما لو سافر قبل الرؤية او بعدها ولم ير ليلة احدى وثلاثين  
 ٢٩٥ حكم ما لو اشتبه شعبان او غمّقت الشهور  
 ٣٠٢ حكم المحبوس

### في احكام متفرقة

- ٣٠٥ وجوب التتابع في كل صوم الا ما استثنى  
 ٣٠٧ كل مشروط بالتتابع يهدم تنابعه لو اخطأ في اثنا

- ٣٠٨ صيام شهر و يوم بحكم التتابع فيما يجب فيه شهران متتابعان  
 ٣١٤ صيام خمسة عشر يوما بحكم التتابع فيما يجب فيه شهر  
 ٣١٦ عدم قرح فصل العيد في بدل الهدى  
 ٣١٨ حكم ما اذا عجز عن صيام شهرين متتابعين  
 ٣٢١ عدم جواز الشروع في زمان لا يسلم له شهر و يوم  
 ٣٢١ حكم الشيخ و الشيفة و ذوالعطاش  
 ٣٢٦ حكم الحامل المقرب و المرضعة و ذوالعطاش الذى يرجى زوال عذره  
 ٣٢٧ كراهة التلى و الجماع و بيان حد المرض المبيع للافطار  
 ٣٢٨ عدم حلية الافطار حتى يتوارى الجدران و يحنى الاذان

### خاتمة فيها فوائد

- (١) كراهة السواك مطلقا  
 (٢) كراهة مباشرة النساء  
 (٣) كراهة جلوس المرأة في الماء

### ما ينهى العمل به في صوم رمضان و غيره

- (١) حفظ جوارحه من كل ما لا ينبغي  
 (٢) اشتغاله بالعبادات اكثر من يوم الفطر  
 (٣) الدعاء عند الافطار  
 (٤) الافطار بالخلو  
 (٥) تقديم الصلاة على الافطار  
 (٦) التسخر في جميع الصيام  
 حكم صوم التطوع لمن عليه فريضة

## في الاعتكاف

- ٣٥٠ استحباب الاعتكاف وماهيته  
 ٣٥١ وجوب الاعتكاف بالنذر وشبهه  
 ٣٥٢ وجوب الاعتكاف في اليوم الثالث لو اعتكف يومين  
 ٣٥٦ وجوب النية في الاعتكاف وعدم وجوبها لليوم الثالث منفردة  
 ٣٥٩ جواز الشرط في نذر الاعتكاف ان يخرج اذا شاء  
 ٣٦٣ انقسام الاعتكاف الى ثمانية اقسام



## شروط المعتكف

- ٣٦٤ (١ - ٢ - ٣) التكليف والاسلام وصحة الصوم  
 ٣٦٥ (٤) كونه في مسجد جامع صلى فيه امام عدل  
 ٣٦٦ هل يصح في مطلق المساجد ام لا ؟  
 ٣٦٨ (٥) اللبس في المساجد ثلاثة ايام  
 ٣٦٩ (٦ - ٧) كونه صائماً - قاصداً للقربة  
 ٣٦٩ اذا اطلق النذر وجب ثلاثة ايام  
 ٣٧٠ حكم ما اذا نذر ازيد من ثلاثة  
 ٣٧٣ حكم ما لو اطلق الاربعة  
 ٣٧٤ حكم ما لو شرط في الاعتكاف عدم اعتكافه بالليل او اعتكاف اقل من ثلاثة  
 ٣٧٤ اشتراط اذن الزوج والمولى  
 ٣٧٤ جواز اعتكاف العبد في ايام مهاياته اذا لم ينه المولى عنه  
 ٣٧٥ عدم جواز الخروج من المعتكف  
 ٣٧٧ حكم اعتكافه اذا خرج قبل مضي ثلاثة

## مواضع جواز الخروج

٣٧٧	(١) الضرورة كقضاء الحاجة
٣٧٨	(٢) الاغتسال
٣٧٩	(٣-٤) شهادة الجنائز - عيادة المرضى
٣٧٩	(٥) اقامة الشهادة
٣٨١	حرمة الجلوس والمشي تحت الظلال
٣٨١	حرمة الصلاة على المعتكف خارج مكة
٣٨٥	حكم المطلقة الرجعية اذا خرجت
٣٨٦	حرمة النساء ليلا ونهاراً حال الاعتكاف
٣٩١	حرمة شتم الطبيب
٣٩٣	حرمة استدعاء المنى والبيع والشراء
٣٩٤	حرمة المماراة في الجملة
٣٩٥	حرمة الجدال والمرء
٣٩٧	انقسامه الى احكام خمسة
٣٩٨	الفرق بين الجدال والمرء
٣٩٩	جواز النظر في المباح كل مفسد للصوم مفسد للاعتكاف
٤٠١	حكم قضاءه اذا فسد الاعتكاف وهل يجب تكليفاً
٤٠٣	حكم الاعتكاف اذا افسده من حيث الاعتكاف
٤٠٣	حكم ما لو جامع في نهار رمضان
٤٠٦	عدم وجوب التتابع في القضاء والاداء
٤٠٧	هل يجب الاجتناب عن جميع ما يجتبه المحل

